شرح
قطر الندى وبل الصدى

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

طبعة جديدة منقحة مذيلة بالفهارس

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

جميع حقوق هذه الطبعة
محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية   المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ١١/٨٣٥٥ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧ ٧٢٠٣١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على ما وَفَّقنا إليه من العثور على صفحاتٍ وجدناها تابعةً لكتاب «**شرح قطر الندى وبلّ الصدى**» في مكتبة محقق الكتاب ونجله نبيل؛ وهذه الصفحات الجديدة، منها ما يتبع المتن فيكمّله ويُغنيه، ومنها ما يتبع الهوامش من الشواهد والأسماء والآيات القرآنية الكريمة، أو الفهارس من أبيات الشعر.

ونشكره تعالى على ما وُفِّقْنا فيه من تحقيقٍ وتدقيق وإعادة طبع وإصدار حتى جاءتِ النسخة هذه بحلَّتها الجديدة وصفحاتِها النهائية بما يتفق ومتن الكتاب وهوامشه وفهارسه؛ وبذلك يظهر لقراء العربية والمهتمين بها كتابٌ جديد في طبعته يعتبر الأصل والأساس، ويمكن ٱعتماده نسخةً فريدة أصلية.

وإننا، إذ نُصدر هذه الطبعة المزيدة والمنقَّحة خدمةً للعلم وطالبيه، نتوخى أن نغني المكتبات العربية بكتابٍ تامِّ الفوائد، كافٍ لمن ٱقتصر عليه، وافٍ ببغية من جنح إليه.

والله سبحانه وتعالى وليُّ التوفيق.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له «ابن هشام» أنحى من سيبويه».

«إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمٍّ يَشْهَدُ بعُلُوِّ قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل المَوْصِلِ الذين ٱقْتَفَوْا أَثَرَ ابن جِنِّيّ واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٍّ على قوة ملكته وَاطِّلاَعِهِ».

ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمَة

أحمد الله على جزيل نَعْمَائِهِ، وأشكرهُ شكر المعترف بِمِنَنِهِ وآلائه، وأصَلِّي وأسلم على صَفْوَة أنبيائه، وعلى آلِهِ وصحبه وأوليائه.

وبعد، فهذا كتاب «شرح قطر الندى، وَبَلّ الصدى» أحَدُ تصانيف الإمام أبي محمدٍ عبدِ الله جمالِ الدين بْنِ يوسفَ بن أحمدَ بن عَبدِ الله بن هشام، الأنصاري، المصري، المتوفى في ذي القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحد كتب العربية التي أولِعْتُ بها منذ الصغر، وأحَدُ الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجمل الأثر؛ فالله يعلم أني انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدٌّ واضح في ميولي ونزعاتي العلمية، وإنني ما زلت أجد في نفسي آثارَ هذا الانتفاع القديم عَهْدُهُ إلى اليوم، وإنَّ من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قَلَّمَا رأيت امْرَأً مِنْ ذوي الرأي والمكانة سَبَقَتْ له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره، ووجدته ـ مع شديدِ الأسف ـ يحمل على تَخْلِيَةِ الشادِينَ عنه وَصَدِّهم عن الانتفاع به، بِمَا شَوَّهَ الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرْأى يَلْفِتُ العيونَ عنه، وَيُجَافِي النفوس عن الطمأنينة إليه، وهذا ـ مع الألم الشديد ـ أمر لا يختصُّ كتاباً من كتب أسلافنا، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة، بل إنك لا تقع عينك ـ إلا في القليل النادر ـ على كتاب من كتبهم قد عُنِيَ نَاشِرُهُ بإخراجه على وَجْه يسرك إذا نظرت إليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل!.

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب: بِضَبْطِ متنه وأمثلته وشواهده من القرآن الكريم والحديث النبويِّ والشعر العربي، ثم بشرح أبياته شرحاً وَسَطاً بين الوجيز المخلِّ والبسيط المُمِلِّ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً، وَأدَّيْتُ ذلك كلَّه بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول؛ إذ كان قصدي أن يَتَفَهَّمَهُ المبتدئون في علم العربية وَمَنْ في حكمهم، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العلم الرغبةُ في أن أَضَعَ لَبِنَة في إصلاح الجامع

الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصْلاحُهُ من الكتب التي تُدْرس فيه، فقد والله، ساءني كما ساء كلَّ محبٍّ للأزهر أن يُضْرَب المثل في رداءة الطبع، واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية، فيقال: «هذه طبعة أزهرية» ولا يكون للكتاب عَيْبٌ يزدريه بعضُ القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة، أو أن ورقه أصفر، أو نحو ذلك.

ورأيت ـ مع ذلك ـ كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يَجْأرون بالشكوى من كتب الدراسة، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة الطبع وسوء الإخراج.

وقد جئت من ذلك كلِّه ـ والحمد لله وحده ـ بما تَقَرُّ به أعْيُنُ المطلعين عليه، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم، وسميت هذه التحقيقات «سَبِيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى».

فإن كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها، وإن تكن الأخرى فللّهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، والله وحده المسؤول أن يحسن جزاءنا، إنه السميع المجيب.

وأهتبل هذه الفرصة فأضْرَعُ إلى الله تعالى أن يَتَغَمَّدَ برحمته ورضوانه وَالِدِي الذي دَفَعني إلى الحرص على تَلَقِّي العلم وتحصيله، ولم يَدَّخر وُسْعاً في تحريضي على أن أجْعَلَ ذلك أبْلَغَ وُكْدِي، وَأجْمَلَ ما أقْضِي الوَقْتَ فيه، وأستاذي وشيخي الذي تَلَقَّيْتُ عليه هذا الكتابَ فانتفعتُ بعلمه وخلقه وَتَدَيُّنه، رضي الله عنهما، وَأَجْزَلَ ثوابهما.

هذا، وقد اتفق أن نَفِدَتْ جميعُ نسخ الكتاب، ورغِبَتْ إليَّ المكتبةُ التجاريةُ الكبرى في إعادة طبعه، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علميةً هامةً، وَلأجَوِّد ضَبْطَه وتحقيقه، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجِلِّ الحسنات، إنه وليُّ ذلك.

وفي هذه الطبعة الثالثة عشرة زدت في تحقيقاتي زياداتٍ كثيرة ذات بال، رأيت أن تكون بين يدي طلبة العلم على طَرَف الثُّمَام؛ إذ كانت مما لا يُسْتَغْنَى عنها، وكانت العبارات الدالة عليها في كتب القوم فوق متناولهم.

والله وحده وليُّ الجزاء، ومنه المعونة.

محمد محيي الدين عبد الحميد

ترجمـة ابن هشــام

صاحب كتاب «قطر الندى» وبَلّ الصدى» وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقْرَانَه، وَشَأى من تَقَدَّمه، وأعيا مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الْوَرِعُ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حَيَّان ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمَى المُزَني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شَرْحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وَحَدَّثَ عن ابن جماعة بالشاطبية، وتَفَقَّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وَتَصَدَّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهَباً وَمُوجَزاً؛ وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً، برّاً، دَمْثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنْحَى من سيبويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه» اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلُوحُ منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإِخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت، ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم، وندلُّكَ على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود أو نذكر لك الذي حَدَّث به إن لم نعلم وجودهُ، وهاكها:

(١) الإعراب، عن قواعد الإِعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وَشَرَحه الشيخ خالد الأزهريُّ.

(٢) الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.

(٣) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط طبع أخيراً بعد تعديل فيه.

(٤) التذكرة: ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء منه.

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل: ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات.

(٦) الجامع الصغير: ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير: ذكره السيوطي.

(٨) رسالة في انتصاب «لغةً» و «فضلاً» وإعراب «خلافاً» و «أيضاً» و «هلم جراً» وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتَي برلين وليدن، وهي برمتها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: موجودة في مكتبة برلين.

(١٠) رفع الخَصاصة، عن قُرَّاء الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية، في شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جني.

(١٢) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب: طبع مراراً، ولنا عليه شرح مطبوع.

(١٣) شرح البردة: ذكره السيوطي، وربما كان هو شرح قصيدة «بانت سعاد» الآتي ذكره؛

لأن من العلماء من يسميها «البردة» بسبب أن رسول الله ﷺ أجاز كعب بن زهير قائلَهَا ببُرْدته.

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً.

(١٥) شرح الشواهد الصغرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حاله.

(١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد»: طبع مراراً.

(١٨) شرح القصيدة اللغزية، في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن.

(١٩) شرح «قطر الندى، وبل الصدى» الآتي ذكره: طبع مراراً، وهو هذا الذي نقدمه اليوم.

(٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان: ذكره السيوطي.

(٢١) عمدة الطالب، في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب: ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين.

(٢٢) فَوْحُ الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا، في مسألة كذا» تصنيف أبي حَيَّان: يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي.

(٢٣) قطر الندى، وبل الصدى، طبع مراراً، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع.

(٢٤) القواعد الصغرى: ذكره السيوطي.

(٢٥) القواعد الكبرى: ذكره السيوطي.

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف، من الكشاف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

(٢٧) المسائل السفرية، في النحو: ذكره السيوطي.

(٢٨) مغني اللبيب، عن كُتُبِ الأعاريب: طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح

كثيرة طبع منها عدد وَافٍ، ولنا عليه شرح مبسوط، لم يطبع إلى اليوم.

(٢٩) موقد الأذهان، وموقظ الوسنان، تَعَرَّضَ فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس.

* * *

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة ـ وقيل: ليلة الخميس ـ الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة «سنة ١٣٦٠ من الميلاد».

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحد سواه.

رضي الله تعالى عنه وأرضاه[1]!!

* * *

(١) تجد لابن هشام الأنصاري ـ رحمه الله تعالى! ـ ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٢/٣٠٨ وفي بغية الوعاة للسيوطي ٢٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ١/٢٤٧ وفي المنهل الصافي، وفي المنهج الأحمد للعليمي ٢٥٥، وفي دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٥، وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون.

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابن إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣، وقيل: في عام ٢١٨هـ وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم بن خلف، السبتي، النحوي، أحد أعيان القرن السادس، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١٩، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويعرف بابن البرذعي أيضاً، وكان رأساً في العربية وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦هـ وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٥.

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٧/٢٩١ ومنهم محب الدين محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في الضوء اللامع أيضاً ٩/٩٢، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

* * *

ترجمـــة
العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد

شـــيخ العلمـــاء المحققين
عفا الله تعالى عنه!

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ ـ ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢ من الهجرة]

[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ ـ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من الميلاد]

«لقد قيل في الطبري: إنه كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلّا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكذا يقال في الشيخ محيي الدين؛ إنه كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، وآية ذلك ما ألّفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون».

العلامة محمد علي النجار
عضو مجمع اللغة العربية

«كان محيي الدين نزّاعاً للعلم شغوفاً به منذ نشأته الأولى، إذ تربى في بيت فقهٍ وقضاءٍ؛ لأن والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفتْيا، وله صلاتٌ قوية بزملائه، والصفوة من علماء بيئته، فكانوا يجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرع الطفل الناشئ ليسمع آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين، ويلحظ لوالده من الهيبة والمكانة ما دفع به إلى محاكاته، حتى إذا بلغ دور الصِّبا دفع به والده إلى معهد دمياط الديني ليرتشف من معينه، إذ كان والده قاضياً بمحكمة فارسكور، ثم انتقل إلى القاهرة مفتياً دينياً لوزارة الأوقاف، فانتقل معه إلى الجامع الأزهر، وأكبر ما يدل على ألمعية الطالب وظهور هلاله مبَشّراً بما سيعقبه من إبدار، أن طمح للتأليف العلمي وهو في ساحة الدرس قبل أن يظفر بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥ م، إذ أقدم على عمل جاد مثمر هو شرح مقامات الهمذاني، ومؤلف الشرح ومحقق النص في هذا المقتبل من الشباب لا بدّ أن يكون بعيد الطموح، واسعَ الأمل، ولا بد أن يكون قد وَعَى من

مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمح له بالإتقان، بل لا بدّ أن يكون قد وجد من والده منذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حثّاً على الدأب في المذاكرة، ومواصلة التوجيه، وقوة التتبع حتى بلغ الطالب أشده واستوى على سُوقه، وقد اعترف لوالده بواجب البر حين جعل إهداء الشرح لوالده، وحين قال في ذلك الإهداء:

(سيدي الوالد:

إلى نفسك الطاهرة، وحكمتك العالية، وأدبك الجم، وفضلك الغزير، أقدِّم كتابي هذا. لقد ربيتني على الفضيلة، وحببت إليَّ العمل، وزهدتني في الدعة والونى، وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أن أناله، ولو رقيت أسباب السماء، ولكني أتقدم إليك بكتابي هذا برهاناً على أنك غرست فأثمرت، وبذرت فأنميت، ودليلاً على أن غراسك سيزداد نمواً بمر الأيام إلى أن يؤتي أُكُله مرتين بإذن الله) والحق أن الغراس قد آتى أكله مرات عدة، فإن ما أخرجه الأستاذ من الكتب العلمية تأليفاً وتحقيقاً ليعجز القرناء، حتى ليأتوا خلفه تابعين»(١).

«تتلمذ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على جيل الرواد الإسلاميين الكبار الذين ازدانت بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العشرين، وكانوا دعامة النهضة العربية والأدبية والوطنية في العالم العربي كافة، ومضى على تخرجه في الأزهر الشريف ـ يحمل شهادة العالمية أعلى شهاداته العلمية آنذاك ـ نحو نصف قرن من الزمان، وكان نجاحه بل تفوقه يومئذ مثار الدهشة، فقد جاء الأول على فحول أقرانه من العلماء»(٢).

«واختير مدرساً بالجامع الأزهر، وظهر من دلائل فضله العلمي ما أعدّه بعد خمس سنوات فحسب، لأن يكون مدرساً بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١ م، إذ أصدر عدة أجزاء من شرح خزانة الأدب للبغدادي جاءت خالية من التحريف وحافلة بالضبط والتعليق، فأذاعت علمه كما أذاعه تلاميذه الذين نهلوا من حياضه وأساتذته من المفتشين الذين شهدوا بنبوغه وتحدثوا عنه مكْبرين، وقد كان أصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنّاً، ولكن مقامه العلمي دفعه إلى الصدارة، فاختير سنة ١٩٣٥ م للتدريس بتخصص المادة

---

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» للدكتور إبراهيم رجب البيومي، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة.

(٢) من قرار جامعة الأزهر بترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧١م.

لطلبة الدراسات العليا، وزامل الكبار من أساتذته مزاملة خصبة مثمرة فاعترفوا بفضله، وسمعه الإمام المراغيّ في زياراته المتعاقبة للكلية فاسترعى انتباهه، واختاره محاضراً في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدينية كالاحتفال بالمولد والهجرة والإسراء، إذ كان الشيخ الأكبر يلقي الكلمة الأولى ليترك المجال لأستاذ من نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد»(١).

«وشغل في هذه الحقبة الطويلة الكثير من المناصب العلمية الرفيعة: أستاذاً بالأزهر، فأستاذاً بكلية اللغة العربية، فمفتشاً عاماً بالمعاهد الدينية، فوكيلاً لكلية اللغة العربية، فأستاذاً بكلية أصول الدين، فرئيساً لمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي، ورئيساً للجنة الفتوى بالأزهر، وعضواً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم) وفي كثير من الهيئات العلمية، ولا ننسى أنه اختير عام ١٩٤٠ م للسودان ليشارك في تأسيس مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم، وقد قام حينئذٍ بمهمته خير قيام، وكان مضرب المثل في علوّ المنزلة وسموّ المكانة بين السودانيين والمصريين على السواء»(٢).

«ومثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجه الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثرت في بناء الجيل الحاضر تأثيراً كبيراً»(٣).

«وقد عاش أَبِيَّ النفس عزيزاً لا يمكن أن يمكِّن من نفسه أي إنسان مهما كانت منزلته، دعاه إلى ذلك حفاظه على كرامته، حفاظه على رجولته، حفاظه على خلقه، وإن في اختياره أستاذاً بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مؤذناً بأن ذلك الرجل الألمعيّ جدير بأن يكون موطن التقدير والإعجاب، وما كاد عام ١٩٣٥ م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مضطربة، وكان الأزهر آنذاك معرضاً لبعض الاضطرابات الخطيرة، حتى قام الأزهر بثورة قوية لأنه كان يراد إقصاء الجمهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصدهم عن التعليم؛ قامت الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادفة، تهدف إلى تخليص

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية» السابق.

(٢)، (٣) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الأزهر من براثن الرجعية وإلى النهوض به نهضة قوية، وكان عماد تلك النهضة أساتذة أجلاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، إنه آنذاك عرضت عليه العروض لكي يمتنع عن مناصرة تلك الثورة ولكي يبتعد عن الوقوف بجانب أبنائه(*)، ولكنه لم تلن له قناة ولم يخضع لتهديد ولم يأبه لوعيد، وذلك خلق قوي في تلك الفترة العصيبة التي يدركها الجميع. ظل أستاذنا على هذا الوضع إلى أن صدر قرار بنقله مدرساً إلى معهد الإسكندرية انتقاماً لموقفه المشرف، فلم يزده ذلك إلا إصراراً على مناصرة الحق، وإلا إصراراً على السير في ركاب الحرية، وإلا إصراراً على الوقوف في وجه أولئك الطغاة الذين لا همَّ لهم إلا أن يكبتوا الأنفاس، ويخمدوا الأرواح الطاهرة البريئة، وقد أراد الله للأزهر أن ينتصر، وأراد الله أن تعود الدراسة بعد تعطيلها وأن يعود أستاذنا إلى كليته موفور الكرامة، مرفوع الهامة، مظلاً لأبنائه بظله الوارف القوي، لا يأخذه زهو العلم، ولكنه كان كالأب الحنون العطوف على أبنائه، بيته بيت الأبناء، مكتبته مكتبة الأبناء، فكنا نفد إليه نستطلع رأيه ونستفيد من خبرته ومن تجاربه، فلم يضن على إنسان يوماً ما بأيِّ ناحية من تلك النواحي المتعلقة بدراسته، وعندما أنشئت الدراسات العليا كان الرائد الأول لنا والموجه لنفعنا...(١).

«عندما عين وكيلاً لكلية اللغة العربية، وكانت الكلية آنذاك في حرب ضروس ومعاناة قوية من الداخل والخارج، ما كاد يتولى أمرها ويسوس شأنها إلا ورأيناه يقود السفينة بحكمة الربان الماهر الحكيم، فينهي المآزق القوية، ويقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية، وإن أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وكان وقتذاك وزيراً للمعارف، رأى بثاقب فكره أن ذلك الرجل جدير بأن يتولى عمادة الكلية؛ لتفتح ذهنه وتوقد فكره، وإمكانه التفاهم مع كل الناس، ولكنه لم يتمكن من إقناع المسؤولين لما عرف عن فقيدنا الراحل من جرأة في الحق لا ترضي بعض الناس آنذاك، فانتقل إلى التفتيش ونقل من التفتيش إلى أصول الدين ظناً منهم أن ذلك الرجل الذي كرس حياته في علوم العربية لا يمكن أن يجلي في أي ميدان آخر، ولكنه ـ بحمد الله ـ وهو الحصيف

(*) انظر جريدة «البلاغ» ـ ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥ م.

(١) من كلمة الدكتور إبراهيم محمد نجا (رحمه الله) عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة التي ألقاها في الحفل الذي أقامه مجمع اللغة العربية في مارس سنة ١٩٧٣ م لتأبين الفقيد.

الرأي، القوي البيان، المتين الحجة، أمكنه أن يكون رائداً في علوم الدين كما كان رائداً في علوم اللغة، وأن يكون قوياً بين أساتذته مما جعل الجميع يشيدون بفضله ويعترفون بنبله، ويرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعد العدل، والتي هيأ فيها للجميع حياة مستقرة، والتي أمكنه بفضل تفتح ذهنه أن يوجد فيها الأقسام المختلفة؛ لتتمكن تلك الكلية من متابعة الدرس ومن السير في الدراسة اللغوية والأدبية، فأنشأ فيها قسماً لأصول اللغة كان هو النواة الأولى فيها والمرجع الأوفى فيها»(١).

«إن أستاذنا الجليل ووالدنا الراحل كرس حياته معتزاً بكرامته معتزاً بفضله، معتزاً بعلمه، لم يتمكن أحد من أن ينال منه إطلاقاً؛ عرضت عليه المناصب، وقيل: إنه يطلب منك أن تقابل بعض المسؤولين، فأبت عليه عزة نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامنا جميعاً، والله يشهد على ما أقول أنني صادق فيه: «إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أنني أهل له فلتسنده إليَّ، وإن لم تكن معترفة بي فلا حاجة بي إلى مقابلة أي مسؤول مطلقاً» لم يقلها رحمه الله غروراً أو تأبياً، بل حفاظاً على كرامة العلماء، وعلى كرامة الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجال الأزهر يجب أن يثبتوا للملأ أن الأخلاق الفاضلة وأن الرجولة الحقة هي التي يجب أن تسيطر عليهم، وألا تغرهم المناصب، وألا يبعدهم زهو الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادَّة القويمة التي سار عليها أستاذنا والتي دربنا عليها تدريباً قوياً»(٢).

ولئن أمكنك ـ بعد هذا التجوال السريع في دروب حياته وبين معالمها ـ أن تضع يدك على بعض مواطن النبوغ العلمي والعملي؛ فحريّ بك أن تجمع إليها قطوفاً من أمارات الشموخ والإباء، ويأتي في مقدمتها موقفه من اعتلاء المناصب الكبرى مثل مشيخة الأزهر، والتي كان في مقدمة المرشحين لتوليها المرة تلو المرة، وكذا في ترشيحه لنيل جائزة الدولة في الآداب المرة بعد المرة، وأضف لذلك ـ إن شئت ـ تلك العروض التي تلقاها لرئاسة جامعات عربية وإسلامية وحالت ظروفه الصحية دون قبولها، وإن كان أهل الأزهر ـ آنذاك ـ يجمعون على أنه أجدر من يتولى المنصب، فقد كان اعتلاء المناصب يقتضي التحلي بشيم ليست بينها الأهلية والكفاءة والنزاهة والصرامة في الحق، ولا يلوينك

(١) ،(٢) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

عن الحقيقة جاهل أو مكابر يبطر الحق فيوهمنك أن عزوفه عن المناصب كان اتقاء لبطش السلطان؛ فلم يكن لمثله أن ينأى عن الميدان وقد توافرت له العدة والعتاد، وإنما كانت له شروط لقبول المنصب تنطوي على إصلاح لحال الأزهر وإحلال علمائه المكانة اللائقة بهم، وكانت السلطة الحاكمة تدخر للأزهر وعلمائه مآلات أخرى، وحسبك من هذا التاريخ ـ غير البعيد ـ تلك العبارات المقتضبة التي لا يتسع المقال لما يفوقها بسطاً، وحسبك أن تستشف رأيه فيما شابه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدها عن واحد من سلف الأمة الصالح، وهاك طرفاً من مقاله عن الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

«سبحانك ربي! ما أجلَّ حكمتك! وما أبدع تدبيرك! من كان يظن أن ابن القيم الذي قضى حياته كلها مضطهداً، معذب القلب، مؤرق الجفن، لا لشيء غير النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، يصبح بعد أن تمضي ستة قرون، وهو مِنْ أول مَنْ يتنافس الناس في بَعْثِ مؤلفاته وقراءتها وتحصيلها، من كان يظن ذلك وقد كان الناس إلى عهد قريب جداً يتهمون من يذكر اسم ابن القيم واسم شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية بالمروق والزندقة والإلحاد وما أشبه هذه الأوصاف؟ وإنما يتعزى أصحاب ابن القيم عما لقيه من الهضيمة والعنت في حياته، بأن ذلك كله لم يثنه عما رسمه لنفسه، ولم يعقه عن السير في طريقه، فلا يتوهمن متوهمٌ أنه لو لقي من إقبال الخاصة والعامة ما هو خليق به وبأمثاله، لكان له إنتاج فوق ما صنعه أو أكثر مما صنعه، فما كان الجحود ونكران الحق على مستحقيه بعائق لذوي المبادئ القويمة عن أن يسيروا قُدُماً إلى ما يهدفون، ذلك لأنهم لم يفكروا في الناس، وإنما فكروا للناس ولصالح الناس، وعلموا أن المثوبة من لدن العليم الخبير»[(١)].

ولقد كانت ثَمَّ قضايا ثلاث تمحور حولها جهاده، وتبلورت من خلالها ألمعيته وإنجازاته، وهي قضايا: اللغة العربية، والتراث، والأزهر، والقضايا الثلاث تلتقي في أمور عدة؛ فإن افترقت فهي تلتقي بعد عنده؛ فإن بحثت في أمور العربية ألفيته إمامها ـ غير منازع ـ والمنافح الأول عنها، وإن تطرقت إلى التراث فهو رائد بعثه وإحيائه، وإن شغلت بهمٍّ من هموم الأزهر وجدته أكثر اهتماماً به، ووجدت عنده الدواء الذي يشفي العلة

---

(١) من مقدمة كتاب «الداء والدواء» لابن قيم الجوزية.

ويبرئ السقم، ولا عجب بعد ذلك أن يتطرق به الحديث كلما تحدث أو كتب عن واحدة من تلك القضايا أو عنها جميعاً، ولكيما ندنيك من اليقين بصدق ما قدمنا فلتنصت إليه وهو يحدثك:

«أما بعد؟ فإن بي من حب العربية والشغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصاعب، والرضا بركوب المخاطر والأهوال، وبذل النفيسين الوقت والراحة، وإني لأجد من السرور بهذا ما لا يبلغ معشاره غريبٌ ألقى بين أهله عصا الترحال، أو محبٌّ لقي حبيبه بعد طول افتراق، وواصله بعد طول تجنٍّ وصدود، وقد أخذت على عاتقي أن أقوم لهذه اللغة بما يسعه جهدي من خدمة، فلم أجد أنبل مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقرب عند الله قبولاً، من أن أتوفر على كتب أسلافنا من علماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردها إلى الصورة التي خرجت عليها من أيدي مؤلفيها قبل أن يصيبها تحريف النسّاخ وتصحيف الناشرين، أو مسخهم.

وأردت أن أجمع بذلك بين خلال أربع:

أولاها: أن أبتعد عن الغرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

وثانيتها: أن أظهر شباب هذه الأمة على تراثنا الذي ورثناه عن آباء لنا كانوا قادة العالم وأهل الرأي فيه يوم كان الناس كلهم يتيهون في بيداوات الجهالة ويعيشون عيش السائمة والأنعام، وأنا أعلم أن شبابنا اليوم ليس لهم الصبر والجلد على قراءة هذه الذخائر في منظرها الذي يختاره لهم الوراقون وتجار الكتب، وإن من حسن الرأي أن نضع بين أيديهم كتباً بهيجة المنظر بديعة الرواء؛ ليقبلوا عليها، وينتفعوا بما فيها من علم.

وثالثتها: أن أثبت لهؤلاء الذين ينتقصون من قدر آبائنا وينالون منهم أن لأولئك الآباء من المجد والمنزلة ما يفاخر به الأبناء، وليس يضير الغادة الهيفاء ضنانة أهلها وبخلهم ولؤم أنفسهم، ولا يغض من جمالها أن تظهر في أطمار مهلهلة، ولكن على من تكون من نصيبه أن ينفض عنها غبار الإِهمال ويجلوها في فاخر الديباج، ليظهر له بديع ما أودعها الله من فتنة وجمال.

ورابعتها: أن أنفي عن نفسي تهمة التقصير في وقت نحن أحوج ما نكون إلى التساند والتضافر على إعادة رسومنا الدارسة إلى ما كانت عليه يوم كنا قادة الشعوب وسادة هذا العالم؛ وليس للبلاد العربية كلها من بدٍّ أن تسلك لوحدتها طريق الاتحاد في المشاعر

والمعارف، وأقرب ما يصل بنا إلى هذه الغاية معاودة معارفنا القديمة مع اختيار أقربها إلى أنفسنا وقلوبنا في فروع العلم كلها»(١).

وفي مقال آخر يقول:

«وقد خلق الله في نفسي حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم، والحرص على إذاعة فضلهم وعظيم منَّتهم علينا وعلى من يأتي بعد من الأجيال المتلاحقة، ولست أدري سرَّ ذلك كله، غير أني لا أشك في أن بين أيدينا ثروة يحس بها المستشرقون أكثر مما نحس بها نحن أبناء هؤلاء المورِّثين، وأنا نضيع هذه الثروة بأحد سببين لا ثالث لهما؛ أولهما: الانصراف عنها إلى الافتتان بالغرب وعلوم الغرب، وردٌّ كل نبوغ وفَوْقٍ إلى نبوغ الغرب وفَوْقِه، وثانيهما: الاقتناع من باعة الكتب بأن يظهروا لنا كتب أسلافنا على صُوَر مشوهة ممسوخة لا تسد نَهْمَةً ولا تَبُلُّ أواماً، ولو أننا أرغمناهم على أن يظهروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعنا أن نفيد، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناء»(٢).

وفي أحد المؤتمرات التي مثل الأزهر فيها يقول(٣):

«حضرات السادة. إن في أعناقكم أمانة من أثقل الأمانات حملاً، وأنتم بحمد الله صفوة الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يعجزكم أن تنهضوا بما حُملتم وأن تؤدوا الأمانة على أفضل وجوه الأداء، وإني لعلى ثقة من أنكم ستنظرون إلى قديمنا الخالد نظرة المعتز به العارف لما فيه من خير وفضل، وستحاولون ما وسعه جهدكم أن تنفضوا عنه ما علق به بدواعي الإِهمال من غُبارٍ فيظهر للناس رواؤه وتتكشف لهم بهجته، كما أني على ثقة من أنكم لا تهملون من الجديد إلا ما تحقق لكم زيفه وثبت عندكم بهرجُه، وأنتم خير من علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصل حديثها النافع بقديمها الصالح.

حضرات السادة.. إن للأمة العربية لتراثاً من العلم والمعرفة في جميع ما كان معروفاً للعالم من ألوان العلم والمعرفة، وقد ساير آباؤنا بهذا التراث أحقاب الزمن، وكان

---

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» سنة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩ م.

(٢) من مقدمة كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤ م.

(٣) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري ـ لبنان ـ ٢ سبتمبر ١٩٤٧ م.

لهم في كل عصر ما يعد من ذخائر المواريث، وقد مضت علينا فترة من الزمن لم نحاول فيها أن نجدد ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير منا ينال من هؤلاء الآباء ويرميهم بشرٍّ ما يرمى به إنسان، وليس هذا من سمة أهل العلم، وإنما واجب أهل العلم أن يتقبلوا من كل أحد ما رأوه حقاً وأن يبينوا منه ما رأوه خطأ، فما من أحد من الناس إلا وهو بصدد أن يؤخذ من كلامه ويترك، وإني لأشعر أن الأكثرية من المتعلمين - متعلمي هذا الجيل - أخذت في طريق البحث الصحيح، فعلى القوّامين على التعليم أن ييسروا لهم السبل، ويمهدوا أمامهم الطريق مخافة أن تزل أقدامٌ بعد ثبوتها. وأنتم إن شاء الله فاعلون...».

وفي حديثه عن التأليف وتحقيق كتب التراث، والفارق بينهما، يضع يدك على حقيقة، نحسب الكثيرين بمنأى عن إدراكها الإدراك الصحيح:

«ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنبهك إلى حقيقة قد تغفلها أو تتشكك فيها إذا عرضت لك، أحب أن تعلم أن الجهد الذي يبذله من يحقق كتاباً من كتب أسلافنا لا يقل عن الجهد الذي يبذله مؤلف كتاب حديث، بل أنا أجاهر بأن جهد الأول فوق جهد الثاني، وفرق بين من يعمد إلى المعارف فيختار منها ما يشاء، ثم يعبر عما اختار بالأسلوب الذي يرضاه، وبين آخر لا يسعه إلّا إثبات ما بين يديه بالأسلوب الذي اختاره صاحبه منذ مئات السنين، وهو بين عبارات شوهها التحريف وغيَّر الكثير منها تعاقب أيدي الكُتّاب والصفافين، وأكثرهم ممن لا يتصل بالعلم من قريب أو بعيد»(١).

ثم يطلعك على رؤيته لواحدة من قضايا العصر الساخنة:

«ونذكر لك عملنا في هذا الكتاب لتدرك مقدار الجهد المضني الذي بذلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنى أن تخرج عليها الكتب العربية، بل كتب الثقافة الإسلامية عامة؛ لتنقطع ألسنة الأفاكين الذين يتهمون آباءنا بقلة الإنتاج الصحيح، وإذا اعترف أحدهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإنتاج محدود لا أثر فيه لشخصية المنتج، ولا برهان فيه على الاستقلال والحرية الفكرية، في الوقت الذي يسطو هو على إنتاجهم وعصارة أذهانهم فينتحلها وينسبها لنفسه، وهو بمأمن من أن يعرف ذلك سواد الناس ودهماؤهم؛ لأنهم لا يقرؤون هذه الكتب»(٢).

---

(١) ، (٢) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

وهو يمدك برؤية تحليلية عن واقع الأمة، وما تعانيه من عجز عن اللحاق بركب التقدم، وَتَبَوُّءِ المكانة التي تلائم إمكاناتها والأمانة التي حملت إياها في مقال مجمل وإن كان جامعاً؛ فيقول:

«مضى على الشرق الإسلامي حين من الدهر كان سيف الاستعمار مصلتاً فوق رقاب أهله: يرهبهم ويخيفهم، ويستأثر دونهم بخيرات بلادهم، ويلفتهم عن السعي المثمر، ويحول بينهم وبين العمل النافع، ويحملهم على ما يرضاه لهم من الحياة الرتيبة التي لا جدَّ فيها ولا دأب. وكانت شياطين الاستعمار وأذنابه الذين يجلبهم من نفايات الأمم وأراذلها يجوسون خلال ديارهم ويخالطونهم ويتوددون إليهم، وقد يتملقونهم، وليس في نفوسهم من الود والملق شيء، ولكن ليخدعوهم عن أنفسهم وليستجلبوا إقبالهم عليهم واطمئنانهم لهم، فلا يزالون يختلونهم ويغررون بهم حتى إذا رأوا أن قد جازت حيلهم أخذوا يزينون لهم التواكل والخضوع، ثم أخذوا يزهدونهم في تقاليدهم ومقدساتهم، ثم أخذوا يشككونهم في معتقداتهم ويزعمون لهم أن هذه التقاليد والمقدسات والمعتقدات السبب الأول في تخلفهم وضعفهم، وتحكم الأجنبي فيهم، ثم أخذوا يلوحون لهم بحضارة الغرب وتقدمه وقوته، فإذا استشرفت أنفسهم لشيء من هذه الحضارة جلبوا لهم منها البهرج الزائف وما يكون سبباً قريباً للانحلال والتخاذل، والاستعمار من ورائهم يغريهم ويشجعهم ويحميهم إن جدّ ما يستوجب الحماية، وكان من أهم ما يعني الاستعمار وشياطين الاستعمار وأذناب الاستعمار أن يقطعوا الصلة التي تربط الشرق بماضيه المشرق المنير، وأن يحولوا بينه وبين التطلع إلى حضارته التي أضاءت العالم كله يوم كانت قيادة العالم في أيدي أهل الشرق، ويوم كانت قيادة العالم في أيدي العرب من أهل الشرق خاصة، ذلك لأنهم يعلمون أن الشرق الإسلامي ـ والعرب منه خاصة ـ إن تلفتوا إلى هذا الماضي المجيد رأوا إشراقه وبهاءه فتاقت أنفسهم إلى العودة إليه، وقد يعملون على إعادته، وحينئذ لا يكون لبقاء الاستعمار بينهم مجال، ويعلمون ـ مع ذلك أنه ما من أمة انقطعت صلة ما بين حاضرها وماضيها ـ وبخاصة إذا كان هذا الماضي مشرقاً مجيداً ـ إلا صار أمرها إلى فناء.

وطال على الشرق هذا الليل البهيم حتى نال الاستعمار بعض أمانيه، بالإرهاب والجبروت حيناً، وبالخديعة والمكر والدسائس حيناً آخر، فإذا وحدة الشرق تتفتت، وإذا

كل قطعة من هذا الفتات دولة، وإذا بأس هذه الدول بينهم شديد وإذا الجفاء والبغيضة يحلان محل الإلاف والوحدة، وإذا مجدهم التليد وحضارتهم الرفيعة وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايا النسيان، وقد أخذهم بريق من حضارة الغرب يفتن أبصارهم، بريق ليس هو بالنور الساطع الذي يبدد غياهب الظلام، ولا هو بالنور الذي يعقبه ضوء ينتشر في الأفق فإذا الناس يسيرون فيه آمنين، ولكنه يشبه بريق السراب الخادع الذي تراه فتحسبه شيئاً فإذا جئته لم تجده شيئاً، وخدعهم هذا البريق عن حضارتهم وتاريخها وعلومها ولم ينالوا به شيئاً ذا بال من حضارة الغرب وعلومها ذات الأثر الفعال في بناء الأمم وتجديدها وبعث الحياة في أوصالها، وإذا المتعلمون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعث العلم والثقافة أقلية قليلة بقدر ما يحتاج إليه المستعمر في وظائف الدولة التي يزهد رجاله في تقلدها، وإذا عِلْم هذه الأقلية وثقافتها ضئيلان بقدر ما يجعلها آلات يديرها الاستعمار ويحركها في أهوائه، تسير إذا أراد أن تسير، وتقف كلما أراد لها الوقوف.

ولأمر أراده الله، ولم تكن للاستعمار فيه يد، بقي معدن هذه البلاد وأهليها سليماً نقياً صالحاً للعمل إذا نفض عنه الغبار وأزيل ما علق به من الصدإ وجلي جلاء يعيد له أصالته ونفاسته، وبقي ـ مع ذلك ـ من أهل البلاد جماعة لم تلن قناتهم، ولم تتحطم أعوادهم ولم تفتر عزائمهم ولم يخدعهم ذلك البريق، ولكنهم تطامنوا للعاصفة الهوجاء وقبعوا في أماكنهم ـ لا ضعفاً ولا استكانة، ولا رهبة ولا خوفاً، ولا رضاً بما عليه الناس من حولهم ـ ليعدوا أنفسهم وليهيئوا الجو الصالح، وليبصروا قومهم في حذر وترقب حتى إذا اكتمل الوعي وجاء وعد الانتفاضة هبوا فإذا الناس يهبون معهم من كل جانب، وإذا معدن الشرق الأصيل الكريم يظهر على حقيقته، وإذا أبناء الشرق جميعاً يتقدمون للعمل وينتظرون التوجيه، وإذا الاستعمار يتخاذل ويستخذي ويتضاءل ثم إذا هو يضع عصاه على كتفه ويحاول النجاء.

ويتلفت المصلحون وينظرون فيما يعيدهم أمة قوية حية ناهضة عزيزة مرهوبة الجانب فيجدون أن لا مناص لهم من العودة إلى الماضي المجيد يصلون به حاضرهم ويبنون عليه مستقبلهم، الماضي المجيد بوحدته التي تصمد وتتعاون وتتساند وتتكافل ويكون معها الجميع كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر

والحمى، وبحضارته التي بهرت أنظار العالم ولم تبخل على أحد بشيء منها، ولم تحاول التغرير بأحد ولا استغلاله ولا الاستعلاء عليه، ولم تدّع لنفسها ما ليس لها، ولا زيفت التاريخ وغضت من حضارات سبقتها واقتبست هي منها، لأنها غنية بمفاخرها وأمجادها، فليست بها حاجة أن تسلب أمجاد غيرها ولا مفاخرهم، ولأنها حضارة بنيت على مكارم الأخلاق واحترام المثل العليا، وليس من مكارم الأخلاق ولا من احترام المثل العليا أن تنسب لنفسها ما هو من صنيع غيرها».

ثم يضيف:

«وقد أظهر ناشر هذا الكتاب من البراعة والحذق في ٱختياره، في هذه الفترة التي نجتازها اليوم، ما هو خليق بالتقدير والثناء، فنحن في حاجة ماسة إلى نظرة فاحصة في تشريعاتنا في الدماء والأموال والأحوال الشخصية، ونحن في حاجة ماسة إلى أن يطلع أهل الرأي منا على آراء الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في ذلك كله، ونحن في حاجة ماسة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعة والآراء الناضجة المؤسسة على سعة الاطلاع ونفاذ البصيرة وبراعة العرض وحسن الترجيح، وقد تكفل هذا الكتاب ـ على صغر حجمه ـ بالكثير من ذلك»[1].

والحديث عن تحقيق كتب التراث قد يمتد ما شاء الله له أن يمتد دون أن نوفيه حقه من التمام، وإلى ما لا يتسع له المقال، وإنما تبقى نقطة نكتفي بالإشارة إليها، فإن بعضاً من المنتسبين إلى العلم أو العاملين في تحقيق التراث قد يعمد إلى الانتقاص من قدر الرجل وقيمة جهده وعمله، أنه ـ من مذهبهم ـ لا يوافق عمل المستشرقين، ولا يجري على سنن المنهجية التي ادعوها لأنفسهم، تقليداً للمستشرقين، وحسبك أن نحيلك إلى نتفٍ من أقوال السلف الصالح، ففيها الغناء عن كثير مما ينبغي قوله في ذلك المقال، يقول التاج السبكي في طبقاته: «قد عرَّفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح ـ وإن فسره ـ في حق من غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذامّيه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيويّة، كما يكون بين النظراء، وغير ذلك، وحينئذ فلا يلتفت إلى كلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

ذئب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، ونحوه، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون».

ويقول الحافظ الذهبي في ميزانه: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت عصراً من أعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس» اهـ.

«ويمثل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفة لغوية لها منهجها ودقتها وعمقها، فهو يرى ضرورة تربية الحس اللغوي لينتهي بصاحبه إلى الذوق الأدبي، ويبدأ بالكلمة لينتهي إلى الأسلوب فالأدب نفسه، ودور الكلمة في الأدب دور كبير، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخم وجليل.

والأستاذ محمد محيي الدين يقف دائماً في مجال الريادة؛ فهو أول من فكر في تأليف كتب دينية مزدانة بالصور للأطفال، فألف خمسة أجزاء اثنين للبنين واثنين للبنات وكتاباً مشتركاً، وقد ذاعت هذه الكتب آنذاك، حتى كان المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام يذكر أنه شاهد ترجمات لها بالتركية والفارسية.

وهو أول من عني بكتب التراث وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، مما يتجلى لنا فيما حققه من أمهات كتب التراث في الأدب والنقد والبلاغة واللغة والنحو والصرف، ولذلك يعد بحق شيخ العلماء المحققين.

وهو أشهر شارح ومفسر لكتب القدماء في مختلف فنون العلم، وقد سهل بذلك على الجيل المعاصر قراءة هذه المصادر، والإفادة منها، والاغتراف من بحرها، وقد اختارت مؤسسة «بريل» في هولندا نشر شرحه على ابن عقيل بالحروف البارزة ليقرأه المكفوفون. ونحن نشكر لها هذا العمل العلمي والإنساني معاً».

من كتب التراث التي شرحها شرحاً وافياً، وذلل صعوباتها للباحثين والدارسين وأضاف إليها الكثير من الدراسات:

- شرحه للمقدمة الآجرومية الذي خرج بعنوان «التحفة السنية» وظل إلى اليوم يدرس في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

- كتاب تنقيح الأزهرية.
- شرحه على قطر الندى لابن هشام.
- شرحه على شرح شذور الذهب لابن هشام.
- شرحه على شرح ابن عقيل في أربعة أجزاء.
- شرحه على أوضح المسالك لابن هشام في أربعة أجزاء.
- شرحه على المفصل للزمخشري.
- شرحه على شرح الأشموني في أربعة أجزاء.
- وشرحه على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزءين ويدرسه المستشرق الفرنسي «بلاشير» لطلابه في «السوربون» مؤثراً إياه على الطبعة الأوروبية وشرحه.
- وشرحه على متن التلخيص في البلاغة(١).

ومن أمهات كتب التراث التي حققها تحقيقاً علمياً دقيقاً، وعني فيها عناية فائقة بتقويم النص، وضبط مشكله، وشرح غريبه؛ شملت كل الفنون والعلوم: النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق:

شرح شافية ابن الحاجب - المختار من صحاح اللغة (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي - أدب الكاتب لابن قتيبة (مشروحاً) - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق - يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر للثعالبي - زهر الآداب للحصري - نهج البلاغة للشريف الرضي - مجمع الأمثال للميداني - مغني اللبيب لابن هشام - الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي - جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر - شرح ديوان الحماسة للتبريزي - شرح القصائد العشر للتبريزي - شرح المعلقات السبع للزوزني - أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه - شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح ديوان الشريف الرضي (صدر منه الجزء الأول) - شرح ديوان أبي تمام (صدر منه الجزء الأول ووافته المنية قبل إتمام باقي الأجزاء) - نفح

---

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ فوات الوفيات لابن شاكر ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي ـ مروج الذهب للمسعودي ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي ـ سيرة النبي ﷺ لابن هشام ـ وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي ـ سنن أبي داود ـ الترغيب والترهيب للمنذري ـ شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ـ شرحه لكتاب نور الإيضاح (في الفقه الحنفي) المسمى سبيل الفلاح ـ اللباب في شرح الكتاب للميداني ـ الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية ـ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ـ بدائع الصناع للكاساني ـ فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي ـ الموافقات للشاطبي ـ منهاج الوصول في معرفة علم الأصول ـ المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ـ شرح الرحبية ـ الشرح الصغير للميداني ـ الاختيار لتعليل المختار للموصلي ـ كفاية الطالب الرباني ـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ـ شرح السراجية ـ المسامرة بشرح المسايرة ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء للبستي ـ موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ـ الحاوي للفتاوى للسيوطي ـ الداء والدواء لابن القيم ـ مقالات الإسلاميين للأشعري ـ الفرق بين الفرق للبغدادي ـ رسالة التوحيد لمحمد عبده ـ شرح جوهرة التوحيد للقاني ـ شرح السلم للملوي (في علم المنطق) ـ رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة.

وله «دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها، وكانت مثلاً لرصانة العلماء، وعمق البحث، ودقة التأليف، ومنها»:

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقد شعره نشرت تباعاً في مجلة الأزهر وتعد من أهم المراجع عن أبي الطيب وشعره.
- دروس التصريف، وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله حقاً ويعد مكملاً لمنهج القدماء في دراسة الأفعال، وطبع عدة طبعات، وكان مرجعاً علمياً للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب.
- أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ـ المعاملات الشرعية ـ أصول الفقه ـ الأحوال الشخصية [أثنى عليه أحد كبار العلماء وأفاضلهم ثناء بليغاً وعده أفضل ما صنف في هذا الموضوع بين كتب السلف والخلف]، وهي كتب أربعة مشهورة كانت تدرس في كليات

الحقوق وأصول الدين وفي مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم وطبعت مراراً[١].

(فماذا عسى أن يقول المنصف في مجهود مجمعٍ كاملٍ قام به فردٌ واحد!! فأي زمنٍ اتّسع؟ وأي نوم سلب؟ وأي راحةٍ قضي عليها؟ حتى وقف الرجل على صرحه العلمي الشامخ ليقول للناس بلسان الحال: هاؤُم اقرؤوا كتابيه، وقد قرأ الناس فوجدوا الخير الهاطل والنفع الجزيل). هكذا عقب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سرده لمجموعة من الكتب التي ألفها وأخرجها العلامة الراحل، وله في ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعها كتابه القيم «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» آراء سديدة وصادقة أوردنا أطرافاً منها، وهو يقول أيضاً:

«وللأستاذ مقدمات علمية رائعة، تدل على أنه باحث جيد، لو تفرغ للتأليف الخالص لأبدع الكثير، وأشير إلى مقدمتين رائعتين هما مقدمته لكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري، ومقدمته لكتاب «تهذيب السعد» حيث ألمّ في الأولى بتاريخ دقيق لعلم الكلام منذ بدت أصوله حتى اكتمل وتشعب وتعددت فرقه بعد الأشعري، في وضوح خالص يدل على صحة الفهم، وصدق الاستنباط، كما ألمّ في المقدمة الثانية بتاريخ علم البلاغة في دقةٍ حصيفة، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهر الكتب المستقلة بتاريخ هذا الفن فكان ذا سبق جلي، وله في مقدمة نهج البلاغة استيعاب جيد، واستشفاف بصير»[٢].

وقال عن كتابة السير والتراجم:

«وكنت أتمنى أن يتفرغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجم عن معاصريه، إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزملائه وأعيان عصره ما يملأ صحائف ذات أجزاء، وما جاء في مجلس ذكرٌ لعالم من العلماء إلا أفاض الشيخ مبيناً نشأته وبلدته ومناصبه العلمية، وموادّه الدراسية التي كان يقوم بإلقائها، وما صادفه في حياته من صعود وهبوط، وما تركه من بحوث ومقالات، وما أذاعه في الجمعيات والمساجد من محاضرات، وكل ذلك تاريخ حافل طواه الأستاذ في صدره، وأذكر أن مجلة الكاتب حين صدورها عن دار المعارف

---

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

(٢) تحت الطبع كتاب «مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية» للعلامة الراحل وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإضافة إلى العديد غيرها.

طلبت منه ترجمة وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي لتنشر في عددها الأول، فنهض الأستاذ لساعته فكتبها دون احتياج إلى مراجعة، وكانت أول ما كتب في تاريخ الإمام الراحل، فليته وجد من محرري المجلات مَنْ يحملونه على متابعة هذا النمط من التاريخ، ليكون أحد شهود العصر بما سجل من وقائع، وروى من أنباء».

ثم يضيف:

«وفي الأعداد الأخيرة من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحات مشرقة بآرائه: محاضرةً ومناقشةً وتعقيباً وتكريماً وتأبيناً، وكلها مواد مثمرة تضاف إلى تراثه الحافل، كما أن سجلات لجنة الفتوى تجمع من آرائه الثاقبة، وأحكامه الصائبة ما يهيئ المجال للدراسة جهوده العلمية دراسة مستوعبة، وما بالقليل عليه أن ينهض باحث جادٌّ للدراسة حياته الإنسانية وجهوده العلمية فيروي غلة المتطلعين ويقضي حق العلماء العاملين»[(١)].

* * *

(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس ـ ليبيا، ولم نطلع على البحث بعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ، الإمامُ، العالمُ، العلَّامة، جمالُ المُتَصَدِّرِينَ، وتاجُ القرَّاء، تَذْكِرَة أبي عمرو، وسيبويهِ، وَالفَرَّاء؛ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، فَسَحَ اللَّهُ في قبرِهِ:

الحمدُ لِلَّهِ رَافِعِ الدَّرَجات لمن انخفضَ لجلاله، وفاتحِ البركات لمن انتصب لشكر إفْضَالِهِ، والصلاةُ والسلام على مَنْ مَدَّتْ عليهِ الفصاحة رِوَاقَهَا[١]، وَشَدَّتْ بِهِ البَلاغَة نِطَاقَهَا[٢]، المبعوثِ بالآيات الباهرةِ وَالْحُجَجِ، المُنَزَّلِ عليهِ قرآنٌ عَرَبِيٌّ غيرُ ذِي عِوَجٍ، وعلى آلِهِ الهادِينَ، وَأَصْحَابِهِ الذين شَادُوا الدِّينَ، وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

وبعدُ، فهذه نُكَتٌ حَرَّرْتُهَا على مُقَدِّمَتِي المُسَمَّاة بِـ «قَطْرِ النَّدَى، وَبَلِّ الصَّدَى» رَافِعَةً لحجابِهَا، كَاشِفَةً لِنِقَابِهَا، مكملةً لشواهدها، مُتَمِّمَةً لفوائدها، كافية لمن اقتصرَ عليها، وافية بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ[٣] من طلاب علم العربية إليها.

واللَّهُ المسؤول أن يَنْفَعَ بها كما نَفَعَ بأصلها، وأن يُذَلِّلَ لنا طُرُقَ الخيرات وَسُبُلَها؛ إنَّه جَوَادٌ كريمٌ، رَؤوفٌ رَحِيمٌ، وما توفيقي إلّا باللّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وإليه أنيبُ[٤].

ص ـ الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

---

(١) الرواق ـ بكسر الراء، بزنة الكتاب ـ أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.

(٢) النطاق ـ بكسر النون ـ ما يشد به الوسط كالحزام، وقيل: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس له حجزة ولا نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزنة كتب.

(٣) البغية: الحاجة والطلبة، وجنح: مال.

(٤) أنيب: أرجع.

ش ـ تُطْلَقُ الكلمة في اللغةِ على الْجُمَلِ المفيدة(١)، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾(٢) إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾(٣)، وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمرادُ بالقول: اللفظُ الدَّالُّ على مَعْنًى: كَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ.

والمرادُ باللفظ: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف(٤): سواء دلَّ على مَعْنًى: كزيد، أو لم يدل كَدَيْزٍ ـ مقلوبَ زَيْدٍ ـ وقد تبين أنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ ولا ينعكس(٥).

والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ معناه، وذلك نحو «زيد»؛ فإن أجزاءهُ ـ وهي: الزاي، والياءُ، والدَّال ـ إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيءٍ مما يدلُّ هو عليه، بخلاف قولك «غُلامُ زَيْدٍ» فإن كُلَّاً من جُزْءَيه ـ وهما: الغلام، وزيد ـ دالٌّ على جُزء معناه؛ فهذا يسمى مركباً، لا مُفْرَداً.

فإن قلت: فلم لا اشتَرطْتَ في الكلمة الوَضْعَ، كما اشْتَرَطَ مَنْ قال: الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ؟.

قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأَخْذِهِمُ اللفظَ جِنْساً للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوع، ومُهْملٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوَضْعِ، ولما أَخَذْتُ القولَ جِنْساً للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع(٦) ـ أغناني ذلك عن اشتراط الْوَضْعِ.

---

(١) في نسخة «على الجملة المفيدة».

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المؤمنين.

(٣) من الآيتين ٩٩و ١٠٠ من سورة المؤمنين، ونظير هذه الآية قوله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾وقوله سبحانه ﴿وجعل كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى﴾ وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية.

(٤) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها «حروف المباني» وهي بخلاف حروف المعاني؛ فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال، كحروف الجر، وحروف العطف، وحروف النداء، وحروف الاستثناء، وحروف النفي، وحروف التنبيه، ونحو ذلك، أي الحروف التي لكل واحد منها معنى، ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة «وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» أي دل على معنى.

(٥) يعني أنه ليس كل لفظ قولاً؛ لأن ما لا يدل على معنى كديز يسمى لفظاً، ولا يسمى قولاً.

(٦) قد يقال «إن القول قد يطلق على الرأي وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً» فالجواب أن إطلاق القول على اللفظ الموضوع إطلاق حقيقي، وأما إطلاقه على الرأي أو على الاعتقاد فهو إطلاق مجازي، والألفاظ التي تذكر في التعريفات إنما تحمل على معانيها الحقيقية.

فإن قلت: فَلِمَ عَدَلْتَ عن اللفظ إلى القَوْلِ؟

قلت: لأن اللفظ جِنْسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على الْمُهْمَل والمستَعْمَل، كما ذكرنا، والقولُ جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمُسْتَعْمَل، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعِيبٌ عند أهل النظر.

* * *

ص ـ وَهِيَ: اَسْمٌ، وفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

ش ـ لمَّا ذكرتُ حَدَّ الكلمة، بيَّنْتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسْمُ، والفعلُ، والحرفُ؛ والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء[1]؛ فإن علماء هذا الفن تَتَبَّعُوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان[2] ثَمَّ نَوْعٌ رَابع لعَثَرُوا على شيء منه.

* * *

ص ـ فأمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ.

ش ـ لما بيَّنْتُ ما انحصرَتْ فيه أنواعُ الكلمةِ الثلاثة، شَرَعْتُ في بيان ما يتميز به كلٌّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيْهِ؛ لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثَلاثَ علاماتٍ[3]:

---

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها، وإما أن تدل على معنى في نفسها، والأول الحرف، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها، وإما لا، الأول الفعل والثاني الاسم، والدليل الذي ذكره المؤلف على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة استقرائي؛ فيسمى الحصر بالنسبة إليه «الحصر الاستقرائي» والدليل الذي ذكرناه لذلك عقلي، وعليه يسمى الحصر «الحصر العقلي».

(٢) في نسخة «فلو كان» بالفاء مكان الواو.

(٣) فإن قلت: كان الأولى في تمييز كل واحد عن أخويه أن يذكر تعريفه ويحده بالحد الذي اصطلح النحاة عليه، لأن الحد أتم فائدة وأشد تحقيقاً لكونه مطرداً منعكساً.
فالجواب عن ذلك أنه قصد التسهيل على المبتدئين فذكر لهم ما لا يكاد يخفى على أحد منهم: وهو العلامات.

(١) علامةً من أوله، وهي الألف واللام[١]، كالفرس، والغلام.

(٢) وعلامةً من آخره، وهي التنوين، وهو «نُونٌ زائدةٌ، ساكنةٌ، تَلْحَقُ الآخِرَ لفظاً، لا خَطّاً، لغير توكيد» نحو: «زيدٍ، وَرَجُلٍ، وَصَهٍ، وَحِينَئِذٍ، وَمُسْلِمَاتٍ» فهذه وما أشْبَهَهَا أسماء؛ بدليل وُجُودِ التنوين في آخرها.

(٣) وعلامةً معنوية، وهي الحديثُ عنه كـ «قَامَ زَيْدٌ»، فزيدٌ: اسم؛ لأنكَ حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام، وهذه العلامة أنْفَعُ العلامات المذكورة للاسم، وبها اسْتُدِلَّ على اسمية التاء في «ضَرَبْتُ» ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحَقُهَا التنوينُ، ولا غَيْرُها من العلامات التي تُذْكَرُ للاسم، سوى الحديث عنها فقط.

* * *

ص- وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ، وَهُوَ: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ: كَزَيْدٍ، وَمَبْنِيٌّ، وَهُوَ بِخِلافِهِ: كَهَؤُلاءِ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وكَذَلِكَ حَذَامِ، وَأَمْسِ، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ في لُزُومِ الْفَتْحِ، وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا في لُزومِ الضمِّ، إِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ ونُوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ في لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

ش- لما فَرَغْتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماتِهِ عقَّبْتُ ذلك ببيان انقسامِهِ إلى مُعْرِبٍ، وَمَبْنِيٍّ، وَقَدَّمْتُ المُعْرَبَ لأنهُ الأصْلُ، وَأَخَّرْتُ المبنيَّ لأنه الفَرْعُ.

وذَكَرْتُ أنّ المُعْرَبَ[٢] هو «مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بسبب ما يدخل عليه من العوامل» كزيد،

---

(١) كان الأولى أن يعبر بدل قوله «أل» أو «الألف واللام» بأن يقول «بأداة التعريف» فإن كلمة أداة التعريف أكثر شمولاً، لأن النحاة يختلفون في أداة التعريف؛ فمنهم من يقول: الألف واللام جميعهما هما أداة التعريف، ومنهم من يقول: أداة التعريف هي اللام وحدها، وأيضاً فإن أداة التعريف عند حِمْير هي «أم» وسيأتي في كلامه بيان أن «أم» الحميرية مثل أل، ولو قال «بأداة التعريف» لشمل ذلك كله.

(٢) كان ينبغي أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني، لأن المعرب مأخوذ ومشتق من الإعراب، والمبني مأخوذ ومشتق من البناء، ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة ما منه الاشتقاق، والإعراب يطلق في اللغة على واحد من ثلاثة معان: البيان، والتغيير، والتحسين، ومن الأول تقول: «أعرب فلان عما في نفسه» أي أبان، ومن الثاني قولهم: «عربت معدة البعير» أي فسدت، و«أعربتها أنا» أي أفسدتها، ومن الثالث قولهم: «جارية عروب» أو «عروبة» أي حسناء، والإعراب في اصطلاح النحاة «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة آخرها» وسنذكر تعريف البناء فيما يلي قريباً عند ذكر المبني.

تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، و «رَأَيْتُ زيداً» و «مَرَرْتُ بزيدٍ»، ألا ترى أن آخر «زيد» تَغَيَّر بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دَخَلَ عليه من «جاءني»، و «رأيت»، والباء، فلو كان التغير في غير الآخِرِ لم يكن إعراباً، كقولك في «فَلْسٍ» إذا صغرته «فُلَيْس»، وإذا كَسَّرْتَهُ[1] «أَفْلُس، وَفُلُوس»، وكذا لو كان التغير في الآخِرِ، ولكنه ليس بسبب العوامل، كقولك: «جَلَسْتُ حَيْثُ جلسَ زيدٌ»؛ فإنه يجوز أن تقول: «حيثُ» بالضم، و «حَيْثَ» بالفَتْحِ، و «حَيْثِ» بالكسر، إلا أن هذه الأوْجُهَ الثلاثةَ ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جَلَسَ» وقد وُجِدَ معه التغير المذكور؟.

* * *

ولما فَرَغْتُ من ذكر المعرب ذكَرْتُ المبنيَّ[2]، وأنه «الذي يلزم طريقة واحدةً، ولا يتغير آخِرُهُ بسبب ما يَدْخُلُ عليه»، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبنيّ على الكسر، ومبنيّ على الفتح، ومبنيّ على الضم، ومبنيّ على السكون.

ثم قسمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قسمين:

(١) قسمٍ مُتَّفَق عليه، وهو «هؤُلاءِ» فإن جميع العرب يكسرون آخِرَهُ في جميع الأحوال.

(٢) وقسمٍ مُخْتَلَفٍ فيه، وهو «حَذَامِ، وقَطَامِ»، ونحوهما من الأعلام المؤنَّثة الآتية على وزن «فَعَالِ»، و «أَمْسِ» إذا أَرَدْتَ بِهِ اليومَ الذي قبل يَوْمِكَ.

فأما باب «حَذَامِ» ونحوِهِ: فأَهْلُ الحجاز يَبْنُونه على الكسر مُطْلَقاً[3]؛ فيقولون: جَاءَتْنِي حذَامِ، ورَأَيْتُ حَذَامِ، ومَرَرْتُ بحذَامِ»، وعلى ذلِكَ جاء قَوْلُ الشاعر:

---

(١) كسرته: يعني جمعته جمع تكسير.

(٢) وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت، ومعناه في اصطلاح النحاة «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب: من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من ساكنين».

(٣) يريد من الإطلاق هنا أن يقول: سواء أكان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأمثلة التي ذكرها المؤلف (في ص ٣٦) ومثل «جعار» اسم للضبع، و«ظفار» اسم لبلدة، و«نوار» اسم لامرأة الفرزدق الشاعر، أم لم يكن آخره راء مثل «حذام، وقطام، ورقاش، وقطاف،» ـ أسماء نساء، ومثل «دراب» اسم بلد، ومثل «سجاح» اسم للكذابة التي ادعت النبوة، و«سكاب» اسم لفرس، وفيها يقول الشاعر:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ ولا يُبَاعُ

١ ـ فَلَوْلا المُزْعِجَاتُ مِنَ ٱللَّيَالِي لَمَا تَرَكَ الْقَطا طِيبَ ٱلْمَنَامِ
إِذَا قالَتْ حَذَامِ فَصدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها في البيت مَرَّتين مكسورةً، مع أنها فاعلٌ.

وافترقتْ بَنُو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعْرِبُ ذلك كُلَّهُ: بالضم رفعاً[1]، وبالفتح نَصْباً

---

١ ـ البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. والصواب كما في اللسان (مادة رقش) أنهما للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (١/ ٥٦٩).

اللغة: «المزعجات» جمع مزعجة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق «القطا» طائر يشبه الحمام «المنام» النوم «قالت» فعل ماض من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما عرفت «صدقوها» انسبوها للصدق، ولا ترموها بالكذب.

المعنى: هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتدُّ به الذي لا يصح خلافه، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب «حذام» فاعل بقال، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وها: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل الموضعين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنيّاً، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتفصيل مقالتهم في الشرح.

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسَعِيِّ لَمَّا غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ =

وجَرّاً؛ فيقولُ «جَاءَتْنِي حَذَامُ» بالضم، و «رأَيْتُ حَذَامَ، ومَرَرْتُ بحَذَامَ» بالفتح، وأكثرهم يَفْصِلُ بين ما كان آخِرُهُ راءً - كَوَبَارِ: اسم لقبيلة، وحَضَارِ: اسمٌ لكوكب، وسَفَارِ: اسم لماء - فيبنيه على الكسر، كالحجازيين(١) وما ليس آخرهُ راءً - كَحَذَامِ، وقَطَامِ - فيُعْربه إعرابَ ما لا ينصرف(٢).

وأما «أمْسِ» إذا أَرَدْتَ به اليومَ الذي قَبْل يومك، فأهْلُ الحجاز يَبْنُونه عَلَى الكسر؛ فيقولون: «مَضَى أمْسِ، واعتَكَفْتُ أمْسِ، وما رأَيْتُهُ مُذْ أمْسِ» بالكسر في الأحوال الثلاثة قال الشاعر:

٢ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشّمسِ ... وطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لا تُمْسِي
وطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً ... وغُرُوبُهَا صَفْرَاء كالْوَرْسِ
اَلْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

= ولَوْ أنّي مَلَكْتُ يَدِي ونَفْسِي ... لَكَانَ إليَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله «نوار» فإنه جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة لكونه فاعل «غدت» بدليل القافية في البيت الثاني.

(١) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ش ٣٩)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا

وإذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى الفرزدق، أيضاً، تبين لك أمران، الأول أن بني تميم يجيئون بما آخره راء مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد، ومعرباً إعراب مالا ينصرف أحياناً أخرى، والثاني أن الفرزدق قد استعمل في شعره هاتين اللغتين؛ وكل منهما لغة لفريق من قبيلته.

(٢) والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه، والعلمية والتأنيث عند المبرد.

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف (رقم ٤٨٥) وذكر الأبيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيتين ابن منظور في لسان العرب (أ م س).

اللغــة: «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل، أي: القاطع، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس - وهي نجم عظيم جداً - ليست بباقية على حالة واحدة، بل يعتريها التغير والأفول، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة. =

فأمْسِ في البيت فاعلٌ لِمَضَى، وهو مكسور كما ترى.

وافترقَتْ بنو تميم فرقتين:

(١) فمنهم من أعرَبَه: بالضمة رَفْعاً، وبالفتحة مطلقاً[1]، فقال: مَضَى أمْسُ، بالضمة، واعتَكَفْتُ أمْسَ، وما رأيْتُهُ مُذْ أمْسَ، بالفتح، قال الشاعر:

= ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأنني مشاهد له، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده، لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود؟

الإعراب: «منع» فعل ماض «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف و«الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف على تقلب، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه، «من» حرف جر، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسي» فعل مضارع تام، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف أيضاً على تقلب، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه «حمراء» حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمراء أو حال ثان «وغروبها» الواو عاطفة، وغروب: معطوف على تقلب، وغروب مضاف وها: مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان، أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول: مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو اليوم إذا قرأته بالرفع، وهو أجود، بل هو الصحيح الجائز.

الشاهد فيه: قوله «أمس» في آخر الأبيات؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر؛ بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً: إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلاً.

وبناء «أمس» على الكسرة هو لغة أهل الحجاز، وقد قرر النحاة ـ بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتتبع استعمالاتهم ـ أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به معين، ولم يضف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر، وإن فقد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أعربوه، وسر بنائه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو «أل» المعرفة.

(١) هو حينئذ معرب إعراب ما لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس المعرف بأل.

٣ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا   عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لَا تَـرَكَ الله لَـهُـنَّ ضِـرْسَـا

وَلاَ لَـقِـيـنَ الـدَّهْـرَ إلاَّ تَـعْـسَـا

٣ـ هذه الأبيات من الشواهد التي لايعرف قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره، وذكره الأعلم في شرح شواهد كتاب سيبويه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور (ش ٤٢).

اللغــة: «عجائزاً» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن «السعالي» بفتح السين ـ جمع سعلاة ـ بكسر السين وسكون العين ـ وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن «همساً» الهمس: الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرساً» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن، وقوله «ولا لقين الدهر ـ إلخ» دعاء عليهن أيضاً.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيت ـ إلخ، وقد: حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجباً» مفعول به لرأى وأصله صفة لموصوف محذوف، والتقدير: لقد رأيت شيئاً عجباً، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صرفه للضرورة، وهو بدل من قوله عجباً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف و«السعالي» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكلن» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول: مفعول به ليأكل، مبني على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحلهن» رحل: مجرور بفي، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما «همساً» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لمصدر محذوف، والتقدير: يأكلن أكلاً همساً ـ أي خفياً ـ ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دالّ على الدعاء «ترك» فعل ماض «الله» فاعل لترك «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك.

الشاهد فيه: قوله «مذ أمسا» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب.

(٢) ومنهم من أعربه بالضمةِ رفعاً، وَبَنَاهُ على الكسر نصباً وجرّاً.

وزعم الزَّجَّاجيُّ أن من العرب مَن يبني «أمْس» على الفتح، وأنشد عليه قوله * مُذْ أَمْسَا* [٣] وهو وَهْمٌ، والصَّوَابُ ما قدمناه من أنه مُعْرَبٌ غيرُ منصرفٍ، وزعم بعضهم أن «أمسا»(١) في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير: «مُذْ أَمْسَى المَسَاءُ».

ولما فَرَغْتُ من ذكر المبنيّ على الكسر، ذكرتُ المبنيَّ على الفتح، وَمَثَّلْته بأَحَدَ عَشَرَ وأخواته(٢)، تقول «جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلا «اثْنَيْ عَشَرَ» فإن الكلمة الأولى منه تعرب: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً».

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأنني سأذكُر ـ فيما بَعْدُ ـ أَنَّ «اثنين، واثنتين» يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنى مطلقاً، وإن رُكِّبا.

* * *

= والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاؤوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر:

اعْتَصِمْ بِالرَّجاء إنْ عَنَّ بَأسُ ... وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضمة، بدليل القافية في آخر المصراع الأول، وهو فاعل لقوله «تضمن» ولو كان مبنياً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب.

(١) كان صوابه حينئذ أن يكتب «أمسى» بالياء، لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء.

(٢) أخوات «أحد عشر» هي: «اثنا عشر» و«ثلاثة عشر» إلى «تسعة عشر» في المذكر و«إحدى عشرة» و«ثلاث عشرة» إلى «تسع عشرة» وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والعجز، إلا «اثني عشر» فإن عجز هذا المركب هو «عشر» مبني على الفتح، وأما صدره ـ وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث ـ فهو معرب كإعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، تقول: «عندي اثنا عشر كتاباً» وتقول: «اشتريت اثني عشر كتاباً» أما بناء ما بني منها فلتضمنه معنى حرف من حروف المعاني وهو واو العطف، لأن قولك: «أحد عشر» في معنى قولك «أحد وعشر» فحذفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركة ليعلم أن لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مزجه، وكانت الحركة فتحة للخفة، وهكذا يسأل في كل اسم مبني على حركة؛ لماذا بني مع أن الأصل في الاسم الإعراب؟ ولماذا بني على حركة مع أن الأصل في البناء أن يكون على السكون؟ ولماذا كانت الحركة خصوص الفتحة أو الضمة أو الكسرة؟.

ولما فَرَغْتُ من ذكر المبنيّ على الفتح ذكَرْتُ المبنيَّ على الضَّمِّ، ومَثَّلْته بِقَبْلُ، وَبَعْدُ، وأشرتُ إلى أن لهما أرْبَعَ حالاتٍ:

(١) إحداها: أن يكونا مُضَافَيْنِ؛ فَيُعْرَبَانِ نَصْباً على الظرفية، أو خفضاً بِمِنْ[1]، تقول: «جئتك قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ» فتنصبهما على الظرفية، و «مِنْ قَبْلِهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ»، فتخفضهما بمِنْ، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[2] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[4] ﴿مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الأولى﴾[5].

(٢) الحالة الثانية: أن يُحْذَفَ المضافُ إليه، وَيُنْوَى ثبوتُ لَفْظِهِ؛ فيعربان الإعرابَ المذكورَ، ولا يُنَوَّنَانِ لنية الإضافة، وذلك كقوله:

٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلى قَرَابَة ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

---

(١) إنما أعربا في الحالة الأولى - وهي إضافتهما لفظاً - لأن الإضافة من خصائص الأسماء؛ فهي تعارض سبب البناء، والأصل في الاسم الإعراب كما أنبأتك، وأعربا في الحالة الثانية، لأن اللفظ المحذوف منوي فهو كالموجود، وسيأتي (في ص ٤٢، ٤٣) بقية لهذا الكلام.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٦ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية ٧٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة القصص.

٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٥) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه «أوضح المسالك» (٣٤٤).

اللغـــة: «نادى» فعل ماض من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك «مولى» للمولى معان تقرب من العشرين، فيطلق على السيد، ويطلق على العبد، ويطلق على ابن العم، ويطلق على الحليف الناصر، ويطلق على غير ذلك «قرابة» مصدر بمعنى القرب.

المعنى: وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: «ومن» الواو حرف عطف، من: حرف جر «قبل» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي، فهو متقدم على عامله «نادى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «كل» فاعل نادى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليه، ويروى مولى منوناً وغير منون، فإن كان منوناً فهو مجرور بكسرة=

الرواية بخفض «قَبْل» بغير تنوين، أي: ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ، وَقَدَّرَهُ ثابتاً، وقرأ الْجَحْدريُّ، والعقيليُّ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ﴾[1]، بالخفض بغير تنوين، أي: من قَبْلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ، فحذف المضافَ إليه، وَقَدَّرَ وُجُودَهُ ثابتاً.

(٣) الحالة الثالثة: أن يُقْطَعا عن الإضافة لفظاً، ولا يُنْوَى المضافُ إليه؛ فيعربان أيضاً الإعرابَ المذكورَ ولكنهما يُنَوَّنَانِ؛ لأنهما حينئذٍ اسمانِ تامَّانِ، كسائر الأسماء النكرات؛ فتقول: «جئتكَ قَبْلاً وَبَعْداً، من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» قال الشاعر:

٥ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

= مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله: «قرابة» مفعولاً به لنادى منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإن كان «مولى» غير منون فمولى مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعذر، وهو على هذا مضاف و «قرابة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم تعلق الغرض بذكره: أي نادى كل مولى قرابة من ينجده، مثلاً «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «مولى» أعربه بعضهم بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله: «عليه» الآتي، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة؛ فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين، وليس بمتعين هنا، وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وهذا ـ مع كونه أخف من سابقه، وله شواهد مسموعة ـ محل اختلاف العلماء، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم؛ فإنه يجوز أن يكون قوله «مولى» مفعولاً به لعطفت تقدم على الفاعل، وقوله «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله عطفت، و «العواطف» فاعل عطفت، وهذا الإعراب خير من سابقيه.

الشاهد فيه: قوله «من قبل» فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت.

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

٥ ـ نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٦) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٧). =

وقرأ بعضهم: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالخفض والتنوين.

(٤) الحالة الرابعة: أن يُحْذَفَ المضاف إليه، وَيُنْوَى معناه دون لفظه، فَيُبْنَيَان حينئذٍ على الضم[1]، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

= **اللغـة:** «ساغ لي الشراب» سهل مروره في حلقي، وحلا مذاقه، وطاب لي شرابه «أغص» بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة، وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق «الماء الحميم» - كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد، والفرات - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج﴾ من الآية ١٢ من سورة فاطر.

المعنى: يقول: إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال من عدوه ما كان يشتهي - طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

الإعراب: «فساغ» الفاء حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو واو الحال، وكان فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «قبلاً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصب كان «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال، وقوله: «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «الحميم» صفة للماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه: قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نوّنه، وذلك لأن المنويّ كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أسدَ شَنُوءة   فمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذّةٍ خَمْرَا

(١) إنما بنيت هذه الألفاظ عند حذف المضاف إليه ونية معناه لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متأصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبن مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبنى مع ذكر الصلة؟ فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قدمنا لك، فإذا ذكر المضاف إليه أو حذف لكنه كان منوياً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهه بالحرف، وإذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً، وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء.

وقولي «وَأَخَوَاتهما» أردتُ به أسماء الجهات السِّتِّ[1]، وَأَوَّلُ، وَدُونُ، وَنحوَهُنَّ[2]، قال الشاعر:

٦ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

---

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام.

(٢) مما بني على الضم وألحق بهذه الظروف لفظ «غير» الواقعة بعد «ليس» في نحو قولك: «قبضت عشرة قروش ليس غير» ومن العلماء من يلحق «لا» النافية بليس في نحو «قبضت عشرة لا غير» ومنهم من أنكر صحة ذلك واقتصر على ليس، فإن قلت: فكيف تعرب «ليس غير» في هذا المثال؟ قلت: ليس فعل ماض ناقص، وغير: يجوز أن يكون اسم ليس مبنياً على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، وتقدير الكلام على هذا: «ليس غير العشرة مقبوضاً، كما يجوز أن يكون «غير» خبر ليس مبنياً على الضم في محل نصب، واسمها محذوف، وتقدير الكلام على هذا الوجه: ليس المقبوض غير العشرة.

٦ ـ البيت لمعن بن أوس، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩)، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (٣٤٨) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٤٥).

اللغـة: «عمرك» أي حياتك «ما أدري» ما أعلم «أوجل» أخاف «تعدو» تجترئ فتثب عليه وتسطو، ويروى تغدو ـ بالغين المعجمة ـ أي: تجيئه في وقت الغداة «المنية» الموت.

المعنى: يقول لصاحبه: أقسم لك بحياتك إني لا أعلم ـ مع أنني خائف ـ من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن نقضي حياتنا في الهجران والقطيعة.

الإعراب: «لعمرك» اللام حرف ابتداء، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمر مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قسمي «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزحلقة، وأوجل: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلاً أي خوفاً، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أينا» اسم استفهام مجرور بعلى، وأي مضاف و «نا» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان، مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه قوله: تعدو. =

وقال آخر:

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

= **الشاهد فيه**: قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ وفي قول أبي النجم يصف فرساً:

* أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ *

وكما يروى في قول العرب: «ابدأ بذا من أول» بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.

فإن قلت: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه؟ وما معنى نية لفظه؟

فالجواب: أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدالّ عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أي لفظ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.

فإن قلت: فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضي إعراب المضاف، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام وغير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة ـ بحسب الظاهر ـ يقتضي بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.

٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغــة: «أومن» أصله أؤمن ـ بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة ـ فقلبت الهمزة الثانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر وآدم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار وإيلاف، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أوثر وأومن وأولف «وراء» كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عيناك.

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا «مثلاً» إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش. =

ولما فرغتُ من ذكر المبنيِّ على الضمّ، ذَكَرْتُ المبنيَّ على السكون، وَمَثَّلْتُ له بمَنْ، وَكَمْ، تقول: «جاءني مَنْ قَامَ، ورأَيْتُ مَنْ قَامَ وَمَرَرْتُ بمَنْ قَامَ»، فتجد «مَنْ» ملازِمَةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كَمْ مَالُكَ، وَكَمْ عَبْداً مَلَكْتَ، وَبِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت» فـ«كم» في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خَفْضٍ بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى(١).

ولما ذكرت المبنيَّ على السكون متأخراً خَشِيتُ مِنْ وَهْمِ مَنْ يتوهم أنه خلافُ الأصْلِ؛ فدفعت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا «خافض لشرطه» وقوله «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أومن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «القاؤك» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله «لقاء» فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد فيه: قوله «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة.

(١) لا فرق في «من» بين أن تكون موصولة، أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال، كما لا فرق في «كم» بين أن تكون استفهامية، أو خبرية ـ وستعرف في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستفهامية ـ وإنما بنى «من، وكم» لشبههما بالحرف في المعنى أو نحوه، فإن من الاستفهامية أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، ومن الشرطية أشبهت إن الشرطية في المعنى، ومن الموصولة أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات، وأما «كم» الخبرية فقد أشبهت في المعنى «رب» فإنها تدل على التكثير، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يوضع لكن العرب لم تضعه، كما قالوا في بناء اسم الإشارة.

ص ـ وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) مَاضٍ، وَيُعْرَفُ بِتَاء التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَضَرَبَ، إلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أوِ الضَّمير المَرْفُوع المُتَحَرِّكِ، فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ؛ وَمِنْهُ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، ولَيْسَ» في الأصَحِّ.

(٢) وأمْرٌ: ويُعْرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ المخاطبة، وبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَاضْرِبْ، إلاّ المُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْف آخِرِهِ: كَاغْزُ واخْشَ، وارمِ، ونَحْوَ قُومَا، وقُومُوا؛ وقُومِي فَعَلَى حذْف النُّونِ، ومِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تميم، و«هَاتِ» و«تَعَالَ» في الأصَحِّ.

(٣) ومُضَارِعٌ، ويُعْرف بِلَم، وافْتِتَاحِهِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «نَأَيْتُ» نَحْوُ «نَقُوم، وأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ» وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كَانَ مَاضِيهِ رُباعِياً، كـ«يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ» وَيُفْتَحُ في غَيْرِهِ كـ«يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ» ويُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَة، نَحوُ (يَتَرَبَّصْنَ، وإلَّا أنْ يَعْفونَ) ويُفْتَحُ مَعَ نُونِ التوكيد المُبَاشِرةِ لَفْظاً وتَقْدِيراً، نَحْوُ (لَيُنْبَذَنَّ) ويُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ، لَتُبْلَوُنَّ، فإمَّا تَرَيِنَّ، ولاَ يَصُدُّنَّكَ).

ش ـ لما فَرَغْتُ من ذكر علامات الاسم، وبيان انقسامِهِ إلى مُعْرَبٍ ومبنيٍّ، وبيان انقسام المبنيِّ منه إلى مكسور، ومفتوح، ومضموم، وموقوف؛ شَرَعْتُ في ذكر الفعل، فذكرْتُ أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام[1]: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر، وذكرتُ لكلٍّ واحدٍ منها علامتَهُ الدّالَّةَ عليه، وحُكْمَهُ الثابتَ له: من بناء، وإعراب.

وبدأت من ذلك بالماضي، فذكرت أن علامته: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، كقامَ

(١) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه، فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة التقسيم، لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعرف، والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاة هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة» فقولنا كلمة جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف، وقولنا «دلت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف، فإن للحرف معنى كما أنبأتك، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم، مثلاً، وخذ لذلك مثلاً «من» الجارة فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت «ذهبت من البيت» وقولنا «واقترنت بأحد الأزمنة» يخرج الاسم، لأنه لا دلالة له على الزمان وضعاً.

وقعدَ، تقولُ: «قَامَتْ، وقَعَدَتْ»، وأنَّ حكمه في الأصل البناءُ على الفتح كما مَثَّلْنَا، وقد يخرج عنه إلى الضم؛ وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قَامُوا، وقَعَدُوا»[١] أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضميرُ المرفوعُ المتحركُ كقولك: «قُمْتُ، وقَعَدْتُ، وقُمْنَا، وقَعَدْنَا» والنسوة كقولك: «قُمْنَ، وقعَدْنَ».

وتَلَخَّصَ عن ذلك أن له ثلاث حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد بَيَّنْتُ ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلفَ في فعليته نَصَصْتُ عليه، ونَبَّهْتُ على أن الأصحَّ فعليتهُ، وهو أربع كلمات: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ.

فأما «نعم، وبئس» فذهب الفَرَّاء وجماعةٌ من الكوفيين إلى أنهما اسْمَان واستدلُّوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجرِّ عليهما في قول بعضهم ـ وقد بُشِّرَ ببنتٍ ـ: «والله ما هي بنعم الولد»[٢]، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ».

---

(١) ومن العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أيسر على المبتدئين.

(٢) إذا قلت «نعم الرجل محمد» فإعرابه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرجل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، و «محمد» مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخرى على مذهبهم.

وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا: «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع «الرجل» بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة «محمد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله «ما هي بنعم الولد» وكذا «العير» في قوله الآخر «على بئس العير» مخفوضين، على أن يكون «الولد» بدلاً أو عطف بيان من «نعم» المخفوض محلاً بالباء، و «العير» بدلاً أو عطف بيان من «بئس» المخفوض محلاً بعلى، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع.

وتخريج ذلك على أن «ما» نافية مهملة «هي» مبتدأ «بنعم» الباء حرف جر زائد «نعم» اسم بمعنى الممدوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلان: أحدهما جر بالنظر إلى الباء، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية «الولد» بدل أو عطف بيان على «نعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الباء أصلية و «نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله «هي»، و «الولد» نعت مقطوع؛ فهو خبر مبتدأ محذوف، وقس إعراب المثال الثاني على هذا.

وأما «ليس» فذهب الفارسيُّ في الْحَلَبِيَّات إلى أنها حرف نَفْي بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُقَير.

وأما «عسى» فذهب الكُوفيون إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة «لَعَلَّ» وتبعهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج.

والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ؛ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأ يوم الجمعة فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فالْغسْلُ أفْضَلُ»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أَخَذَ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: «بئست المرأة حَمَّالَةُ الحطبِ، وليست هندٌ مُفْلِحَةً، وَعَسَتْ هندٌ [أن] تزورَنَا».

وأما ما استدلَّ به الكوفيون فمؤوَّلٌ على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مُقَامَها، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعْمَ الولدُ، ونعم السيرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه بئس العَيْرُ، فحرف الجرِّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

٨ ـ وَالله مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

أي بليل مَقُولٍ فيه نامَ صاحبه.

---

٨ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤).

اللغــة: «الليان» بفتح اللام ـ مصدر لان، مثل اللين، تقول: لان ليناً وليانا، هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعي: «والليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه، وهو بعيد كل البعد، والليان واللين: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روي صدر البيت كما في الأشموني:

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ *

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، أي: أقسم والله، وقوله «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهي مهملة عند بني تميم «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، =

ولما فرغتُ من ذكْر علامات الماضي، وحكمه، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه ثَنَّيْتُ

= ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام، والتقدير: ما ليلي بليل نام صاحبه. وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«نام» فعل ماض مبني على الفتح «صاحبه» صاحب: فاعل نام، مرفوع بالضمة الظاهرة، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف، وأصل الكلام على هذا: والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله «بليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصباً نصبته، وإن جعلت محلها رفعاً رفعته؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة معطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط، وهو مضاف و «الليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وقوله جانب من «جانبه» فاعل بمخالط، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنام» فإن الباء حرف جر، ونام فعل ماض، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين؛ فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر، كما لا يختلف أحد في أن «نام» فعل ماض، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم، كما قررنا في الإعراب.

وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن «نعم» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وطريق الإبطال أن يقال: لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة «نام» فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الباء على «نِعْم» في قول القائل «ما هي بنعم الولد» ودخول «على» على «بئس» في قول الآخر «على بئس العير» غير دال على اسمية نعم وبئس، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث في نحو «فبها ونعمت» وفي نحو «بئست المرأة حمالة الحطب».

فإن قلت: فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محذوف، ولم تؤول دليل البصريين؟ فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام فلم أجرؤ على تأويله، ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين، ووجدت الفريقين يؤولون هذا كما في هذا الشاهد فلذلك جرؤت على تأويل دليل الكوفيين.

بالكلام على فعل الأمر؛

فذكرتُ أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين، وهما دَلالَتُهُ على الطَّلَبِ، وقبولُهُ ياءَ المخاطبة، وذلك نحو «قُمْ» فإنه دَالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أَمَرْتَ المرأة «قُومي» وكذلك: «اقْعُدْ، واقْعُدي، وَاذهَب وَاذْهَبي» قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي واشْرَبِي وقَرِّي عَيْناً﴾(١).

فلو دلت الكلمةُ على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة ـ نحو «صَهْ» بمعنى اسكت، و«مَه» بمعنى اكْفُفْ ـ أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدلَّ على الطلب ـ نحو «أنتِ يا هند تَقُومِينَ وتأكُلين» ـ لم يكن فِعْلَ أَمْرٍ.

ثم بيَّنْتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كاضْرِبْ، وَاذْهَبْ، وقد يُبنى على حذف آخره، وذلك إن كان معتلاًّ، نحو: «اغزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ» وقد يُبْنى على حذف النون، وذلك إن كان مُسْنداً لألف اثنين، نحو «قُوما»، أو واو جمع، نحو «قُومُوا» أو ياء مخاطبة نحو «قُومي».

فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً، كما أن للماضي ثلاثَةَ أحوالٍ.

* * *

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعلٌ أو اسمٌ؟ نَبَّهْتُ عليه، كما فعلتُ مثل ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثة: هَلُمَّ، وَهَاتِ، وَتَعَال.

فأما «هَلُمَّ» فاختلفت فيها العربُ على لغتين.

إحداهما: أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسْنَدَة إليه؛ فتقول: هَلُمَّ يا زَيْدُ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدَانِ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدُونَ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدُ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَانِ، وَهَلُمَّ يا هِنْدَاتُ، وهي لغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ﴿والقائلين لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٢) أي ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمْ﴾(٣) أي:

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب، و «هلم» في هذه الآية الكريمة غير متعدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أقبل.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام، و «هلم» في هذه الآية الكريمة متعدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أحضر.

أَحْضِرُوا شهداءكم. وهي عندهم اسمُ فعل، لا فعل أمرٍ؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة، بحسب من هي مُسْنَدَةٌ إليه، فتقول: هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا(١)، وَهَلْمُمْنَ، بالفكِّ وسكون اللام، وَهَلُمِّي [وهي لغة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن «هَلُمّ» تستعملُ قاصرة وَمُتَعَدِّية.

وأما «هات» و«تَعَالَ» فعدَّهما جماعةٌ من النحويين في أسماء الأفعال، والصوابُ أنهما فِعْلَا أمر، بدليل أنهما دَالَّانَ على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة نقول: «هَاتِي» و«تَعَالَي».

واعلم أن آخر «هَاتِ» مكسورٌ أبداً، إلا إذا كان لجماعة المذكَّرينَ فإنه يضمّ؛ فتقول: هاتِ يا زَيْدُ، وهَاتي يا هنْدُ، وهَاتِيَا يا زَيْدانِ، أو يَا هِنْدَانِ، وَهَاتِين يَا هِنْدَاتُ، كل ذلك بكسر التاء(٢)، وتقول: هَاتُوا يا قوم، بضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾(٣).

وأن آخر «تَعَال» مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: تَعَالَ يا زَيْدُ، وَتَعَالَي يا هِنْدُ، وَتَعَالَيَا يَا زَيْدَانِ(٤) وَتَعَالَوا يا زيدون، وَتَعَالَيْنَ يا هندات، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾(٦) ومن ثَمَّ لَحَّنُوا مَنْ قال:

---

(١) وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

(٢) وبناء «هات ـ أو تعال ـ يا زيد» على حذف حرف العلة وهو الياء في هات والألف في تعال، وبناء «هاتيا ـ أو تعاليا ـ يا زيدان» على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيره ـ في البناء على حذف النون ـ «هاتي ـ أو تعالي ـ يا هند» و «هاتوا ـ أو تعالوا ـ يا زيدون» فتفطن لذلك، والله يوفقك.

(٣) من الآية ١١١ من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل.

(٤) وتقول «تعاليا يا هندان» أيضاً.

(٥) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب.

٩ - * تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي * بكسر اللام.

ولما فرغْتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه ثَلَّثْتُ

---

٩ - هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح المتنبي، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي

مَعَاذَ الْهَوَى مَا ذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى وَلا خَطَرَتْ مِنْكِ الْهُمُومُ بِبَالِ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي.......... إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس، وهو انتقال نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف.

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاؤوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة، وتوفي سنة (٣٥٧)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراض عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا.

اللغـــة: «ناحت» بكت، وبكاء الحمام: تغريده «لو تشعرين بحالي» يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالهوى معاذاً: أي ألجأ إليه لجوءاً «طارقة النوى» النوى: البعد والفراق، وطارقته: ما يطرق منه ويحدث.

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلانه، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً، وبث ما يلاقي من آلام الشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به؛ وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، فأنت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبي وذوي قرباي، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام.

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم، مبني على الكسر في محل نصب «الهموم» مفعول ثان لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعالي» مثل تعالي السابق في الإعراب، وهو تأكيد له.

التمثيل به: محل التمثيل بهذا البيت قوله «تعالي» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام؛ بدليل=

بالمضارع؛ فَذَكَرْتُ أن علامته أن يَصْلُحَ دخولُ «لَمْ» عليه، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(١)؛ وذكرتُ أنَّهُ لا بُدَّ أن يكون في أوله حرف من حروف «نأيتُ» ـ وهي: النونُ، والألفُ، والياءُ، والتاءُ ـ نحو «نَقُومُ، وأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ» وتسمى هذه الأربعة «أَحْرُفَ المضارعة»(٢).

= قوافي بقية الأبيات، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، سواء أسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز لواحدة، أو لاثنين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحناً، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف، مثل تغاضى وتزكى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكوا أن أهل الحجاز يقولون «تعالي» بكسر اللام، وقرأ الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً﴾ بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة.

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحناً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال.

(١) الآيتان ٣و٤ من سورة الإخلاص، ومثل «لم» في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب، إلا أن المؤلف رحمه الله قلد ابن مالك في قوله في الألفية:

* فعل مضارع يلي لم كيشم *

(٢) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء ـ لكي تكون دالة على أن ما بدئ بها فعل مضارع ـ شرطان، الأول: أن تكون زائدة، فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع؛ لأنها تكون في أول الفعل الماضي، نحو أكل وأخذ وأمر، ونحو نفع ونقم ونعس، ونحو يفع وينع ويئس، ونحو تبع وتجر وتخذ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو نكتب أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه عظيماً في حقيقة الأمر أو لكونه يدعي العظمة نحو نكتب، والياء دالة على الغائب المذكر مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره ـ نحو يكتب زيد وزيد يكتب، وكذلك المثنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو يكتبن الهندات، والتاء دالة على المخاطب ـ مفرداً أو مثنى أو جمعاً ـ نحو تكتب يا زيد وتكتبان يا زيدان وتكتبون يا زيدون، أو على الغائبة نحو تكتب هند أو الغائبتين نحو الهندان تكتبان.

وإنما ذكرتُ هذه الأحْرُفَ بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعَرِّفَ بها الفعلَ المضارعَ؛ لأنّا وَجَدْنَاهَا تدخل في أول الفعل الماضي، نحو «أكْرَمْتُ زيداً» و«تَعَلّمْتُ المسألة» و «تَرْجَسْتُ الدواء» إذا جعلت فيه نَرْجِساً، و «يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ» إذا خَضبتَه باليُرَنَّاء، وهو الحِنَّاءُ؛ وإنما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغتُ من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه؛ فذكرتُ [أنَّ] له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحُكماً باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوَّله فأنه يُضَمُّ تارة، ويفتح أخرى، فيضمُّ إن كان الماضي أربعة أحْرُف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ» أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو: «أكْرَمَ يُكرِمُ» فإن الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله كَرُم، ويفتح إن كان الماضي أقلَّ من الأربعة، أو أكْثَرَ منها؛ فالأول نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«ذَهَبَ يَذْهَبُ» و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ» و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

وأما حكْمهُ باعتبار آخره فأنه تارةً يُبْنَى على السكون، وتارةً يُبْنَى على الفتح، وتارَةً يُعْرَب؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخِرِه، كما أن لآخر الماضي ثلاثَ حالاتٍ، ولآخر الأمر ثلاثَ حالاتٍ.

فأما بناؤهُ على السكون فمشروطٌ بأن يتصل به نونُ الإناث، نحو: «النِّسْوَةُ يَقُمنَ»، و﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[1]، و﴿والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، ومنه: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾[3]، لأن الواو أصلية، وهي واوُ عَفَا يَعْفُو، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر، عائدٌ على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كَيَعْفُون في قولك: «الرِّجَال يعفون» لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكَّرين كالواو في قولك: «يَقُومونَ»، وواو الفعل حُذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يفعون، وهذا يقال فيه: «إلَّا أنْ يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إلاَّ أنْ يَقُومُوا» وسيأتي شَرْحُ ذلك كلِّه[4].

---

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٤) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعال وهو البناء؛ لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، =

وأما بناؤه على الفتح فمشروطٌ بأن تُبَاشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ﴾(١)، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(٢). ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾(٣)، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٤)؛ فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فَاصِلةٌ بين الفعل والنون، فهو مُعْرَبٌ، لا مبنيٌّ(٥).

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعْرَباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾(٦)، و﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾(٧) مثله؛ غير أن نُونَ الرَّفْعِ حُذِفَتْ تخفيفاً لتوالي الأمثال، ثم التقى ساكنان(٨) أصْلُهُ قبل دخول الجازم «يَصُدُّونَنَّكَ»: فلما دخل الجازم وهو «لا» الناهية - حُذفت النون؛ فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجود دليلٍ يدلُّ عليها وهو الضمةُ، وَقُدِّرَ الفعلُ مُعْرَباً - وإنْ كانت النون مُبَاشِرَةً لآخرِهِ لفظاً - لكونها منفصلةً عنه تقديراً، وقد أشرتُ إلى ذلك كله مُمَثِّلاً(٩).

= وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون.
ثم إذا دخل عليه والحالة هذه عامل نصب نحو «المقصرات في واجباتهن لن يفلحن» فهو مبني على السكون في محل نصب، وإن اتصل به عامل جزم نحو «إن لم تقمن بواجبكن فلا خير فيكن» فهو مبني على السكون في محل جزم.

(١) من الآية ٤ من سورة الهمزة.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران. (٤) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٥) ذكر قوم أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعل ركب مع النون مثل تركيب خمسة عشر فأخذ حكم هذا المركب، والصواب أن علة البناء في هذه الحالة قصدهم إلى دفع الإلباس لأنه لو أعرب بالضمة قبل النون لالتبس المسند إلى الواحد المذكر بالمسند إلى الجمع، ولو جعل الإعراب على نفس النون لكان فيه جعل الإعراب على ما يشبه التنوين وهو مما لا يجوز.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٧) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٨) أي فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف، وهو شيئان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتل، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح، وثانيهما: أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها، وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

(٩) ههنا شيئانِ أحب أن أنبهك إليهما، الأول: أن المؤلف لم يذكر في نون النسوة مثل ما ذكره في نون التوكيد أنها قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فيبنى الفعل، وقد تفصل من الفعل لفظاً وتقديراً فيعرب؛ وذلك لأنه لا يفصل=

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ» و«لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و«ولَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

* * *

ص ـ وَأَمَّا الْحَرفُ فَيُعْرَفُ: بِأَنْ لاَ يَقْبَلَ شيئاً مِنْ عَلامَاتِ الاسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ، وَبَلْ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا، وَإِذْ مَا، بَلْ مَا المَصْدَرِيَّةُ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ في الأَصَحِّ.

ش ـ لما فرغتُ من القول في الاسمِ والفعل، شَرَعْتُ في ذكر الحرف، فَذَكَرْتُ أنه يُعْرَفُ بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا علامات الفعل، نحو «هَلْ» و«بَلْ» فإنهما لا يَقْبَلانِ شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فعلين، وَتَعَيَّنَ أن يكونا حرفين؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان، فتعين الثالث.

ولما كان من الْحُرُوفِ ما اخْتُلِفَ فيه: هل هو حرف أو اسم؟ نَصَصْتُ عليه كما فعلْتُ في الفعل الماضي وفعلِ الأمر، وهو أرْبَعَةٌ: إذْ مَا، ومَهْما، وما المصدرية، ولَمَّا الرَّابطة.

فأما «إذْ مَا» فاختلف فيه سيبويه وَغَيْرُه، فقال سيبويه: إنها حَرْفٌ بمنزلة «إِنْ»

= بين الفعل ونون النسوة أصلاً، والأمر الثاني: أن القول ببناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً وبإعرابه إذا فصل بينهما لفظاً أو تقديراً هو قول الجمهور، وهو الذي ارتضاه المحققون من النحاة، وذهب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أنه مبني في الحالتين متى اقترنت به نون التوكيد، نعني سواء أباشرته هذه النون أم فصل بينهما فاصل ملفوظ به كألف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة، وزعم هؤلاء أن نون التوكيد من خصائص الفعل، فإذا اقترنت به فقد أكدت أنه فعل، والأصل في الفعل البناء، ورد ذلك ابن مالك بما حاصله أن كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال مثل الجوازم، والسين في نحو سيقوم وسوف في نحو سوف يقوم، وهذه الأشياء تتصل بالفعل المضارع ولا تزيل عنه الإعراب، فلو كان اقتران ما هو من خصائص الفعل به يعيده إلى حكمه الأصلي وهو البناء لأعادته هذه الأشياء إليه، وذهب جماعة إلى أن المضارع المقترن بنون التوكيد معرب كحاله قبل اقترانه بها، وذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني مثل ما قاله جماعة في المضاف إلى ياء المتكلم، ولا تنس أن الصواب في هذه المسألة هو رأي الجمهور الذي يفصل بين النون المباشرة له لفظاً وتقديراً والمنفصلة منه لفظاً أو تقديراً، فيكون مبنياً مع المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لا تهملن في واجبك، ومعرباً مع المنفصلة لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ ومع المنفصلة تقديراً نحو قوله سبحانه ﴿فإما ترين من البشر أحداً﴾ والمباشرة لفظاً وتقديراً في المسند للواحد، والمنفصلة لفظاً في المسند للاثنين، والمنفصلة تقديراً في المسند للواحدة أو للجمع.

الشَّرطيَّة، فإذا قلتَ: «إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ» فمعناه: إنْ تَقُمْ أَقُمْ؛ وقال المبرِّد، وابن السرَّاج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسماً، وَالأصْلُ عدمُ التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تَحَقَّقَ قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنها نُزِع منها ذلك المعنى ألبتة، وفي هذا الجواب نظر(١) لا يحتمله هذا المختصر.

وأما «مَهْمَا» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنا بِهِ مِن آيَةٍ﴾(٢)، فالهاء من «به» عائدةٌ عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السُّهَيْلي وابنُ يَسْعُون أنها حرف(٣)، واسْتَدَلَّا على ذلك بقول زُهَيْر:

١٠ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

---

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه؛ وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال، ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً، مثلاً.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول: إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كالآية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية بعود الضمير عليها، لكن من العلماء من زعم أن الذين يقولون إنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكره في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

١٠ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة التي أولها:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ   بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩).

اللغة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم ـ هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تكلم» أصله لم تتكلم، فحذف إحدى التاءين، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن، وكيف أحوالهم، و «حومانة الدراج، والمتثلم» اسما مكانين، و«خليقة» أي: خصلة، وسجية، وطبيعة، و «خالها» أي: ظنها وحسبها. =

وَتَقْرِير الدليل أَنَّهُمَا أَعْرَبَا «خَلِيقَة» اسماً لتكن، و«مِنْ» زائدة؛ فتعين خُلُوُّ الفعلِ من

= **معنى بيت الشاهد:** يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديماً قالوا: ما فيك يظهر على فيك، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيان معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا، ونحن نعربه لك على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نعربه لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما» حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليقة» اسم تكن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ، وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لخال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما، وستعرفه، والتقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف: إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم، وقوله: «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

وتقدير البيت على هذا الإعراب: إن تكن خليقة عند امرئ تعلم، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما؛ لأن لفظها مذكر، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار، وقوله: «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن، وعند مضاف و«امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن=

الضمير، وكونُ «مَهْمَا» لا مَوْضِعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هُهُنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رَابِطٍ يَرْبِطُ الجملةَ الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا مَوْضِعَ لها من الإعراب، تعين كونها حَرْفاً[1].

= عند الجمهور، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى ـ إلخ.

وأجاز الجمهور أيضاً أن نعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن، مبني على السكون في محل نصب، و «تكن» فعل الشرط و «من» زائدة، و «خليقة» اسم تكن، و «عند» ظرف متعلق بتكن، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس. . . إلخ.

الشاهد فيه: قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي، وتبعه ابن يسعون، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» الشرطية في قولك «من يقم أقم معه» وإما مفعولاً مقدماً مثل «ما» الشرطية في قولك «ما تدخر ينفعك» وزعما أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ، ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في «يقم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعما أن «تكن» ليس فيها ضمير يعود إلى مهما؛ لأن اسم تكن هو خليقة المجرور لفظاً بمن الزائدة، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً، فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل «تدخر» في المثال السابق؛ فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به، تقول «يدخر علي المال» وهو لم ينصب مفعولاً في المثال؛ فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لتدخر، وفي البيت ترى أن فعل الشرط ـ وهو تكن ـ لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

وقد عرفت أن كلامهما باطل؛ لأننا جعلناها مبتدأ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها، فقولهما «إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير» فاسد، وأيضاً فإنا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن؛ فمثلها حينئذ مثل «كيفما» في قولك «كيفما تكن أكن» فقولهما «وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين» غير مسلم؛ فتدبر ذلك كله، والله ينفعك به؛ فإني أوضحته لك غاية الإيضاح.

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و «مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت؛ فإنا بينا أن لها محلاً من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر تكن.

والتحقيقُ أن اسم «تكن» مستتر، و«مِنْ خَليقة» تفسير لمهما، كما أن (مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[1]، و«مَهمَا» مبتدأ، والجملة خَبَر.

وأما «ما» المصدرية، فهي التي تُسْبَك مع ما بعدها بمَصْدَر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[2]، أي وَدُّوا عَنَتكم، وقول الشاعر:

١١ ـ يَسُرُّ المرءَ مَا ذَهَبَ اللّيَالِي   وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: يَسُرُّ المرءَ ذَهَابُ الليالي.

---

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

١١ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.

اللغـة: «ذهاب» بفتح الذال المعجمة ـ مصدر ذهب، تقول: ذهب يذهب ـ مثل منع يمنع ـ ذهاباً. مثل جمال، وذهوباً، مثل قعود، ومذهباً، مثل مقعد، فهو ذاهب وذهوب ـ بفتح الذال ـ إذا سار أو مر.

المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.

الإعراب: «يسر» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «المرء» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» حرف مصدري لا يعمل شيئاً غير السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الليالي» فاعل ذهب، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و«ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر، والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء «وكان» الواو عاطفة، وكان فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي «ذهاباً» خبر كان، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما» فإنها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؛ لأن كل موصول اسميّ لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنا لهما: دعوى الحذف باطلة من وجهين:

الوجه الأول: أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً، ولو كان=

وقد اختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أنِ» المصدرية، وذهب الأخفش وابن السَّرَّاجِ إلى أنها اسم بمنزلة «الذي» وَاقِعٌ على ما لا يعقل، وهو الْحَدَثُ، والمعنى: وَدُّوا الذي عَنِتُّمُوه، أي العَنَتَ الذي عَنِتُّمُوه، ويسرُّ المرءَ الذي ذهبهُ الليالي، أي الذهابُ الذي ذَهَبَه الليالي، وَيَرِدُ [على] هذا القول أنه لم يسمع: «أعجبني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه» ولو صَحَّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً.

* * *

وأما «لَمَّا» فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

(١) نافية بمنزلة «لم» نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[1] أي: لَمْ يَقْضِ ما أمره.

(٢) وإيجابية بمنزلة «إلّا» نحو قولهم: عَزَمْتُ عليكَ لمَّا فعلتَ كذا، أي: إلّا فعَلتَ كَذَا، أي ما أطلب منك إلّا فِعْلَ كذا.

وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

(٣) والثالث: أن تكون رابِطَةً لوجود شيء بوجود غيره، نحو: «لما جاءني أَكْرَمْتُهُ» فإنها

= محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكنا وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيل إلى هذا الدليل، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعدياً نحو «أعجبني ما اشتريت» فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته، أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو «لا أصحبك ما زيد صديقك» فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرء الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يقرك عليه أحد؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً، ولم تجعله مفعولاً به، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا المثال، فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل اللازم، وهو غير سديد ولا مرضيّ، فافهم ذلك كله، واحرص عليه.

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

رَبطَتْ وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف في هذه، فقال سيبويه: إنها حرفُ وجودٍ لوجودٍ، وقال الفارسيُّ وجماعة: إنها ظرف بمعنى حين، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾(١) الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصبَ، وذلك العامل إما «قَضَيْنَا» أو «دَلَّهُمْ» إذ ليس معنا سواهما، وكونُ العامل «قَضَيْنا» مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكونُ العامل «دَلَّهُمْ» مردود بأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها(٢)، وإذا بَطَلَ أن يكون لها عامل تعين أن لا مَوْضعَ لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.

***

ص- وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش- لما فَرَغْتُ من ذكر علامات الْحَرْف، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبنيٌّ لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب(٣).

---

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٢) مثل «ما» النافية إذا الفجائية فقد أجيبت «لما» بجملة مصدرة بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ ولا يعمل ما بعد إذا الفجائية فيما قبلها.

(٣) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من النوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عاملة وإما أن تكون غير عاملة:

النوع الأول: الحرف المشترك بين النوعين، وهو مهمل غير عامل، وذلك نحو: هل.

النوع الثاني: الحرف المشترك بين النوعين وهو - مع ذلك - يعمل، وذلك مثل لا وما النافيتين، فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل، وهما يعملان في الأسماء عمل ليس، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر، وذلك نحو قولك «لا أحد أغير من الله» ونحو قوله تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾ وقوله سبحانه ﴿ما هن أمهاتهم﴾.

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر، ومثل إن وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غير عامل، وذلك مثل أل المعرفة، ولم تعمل لأنها نزلت من الاسم منزلة جزئه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عامل كالنواصب والجوازم.

السادس: حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل قد والسين وسوف.

والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل الجر، وأن الحرف المختص بالفعل يعمل الجزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعلة.

ص ـ وَالْكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش ـ لما أنْهَيْتُ القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شَرَعْتُ في تفسير الكلام؛ فذكرتُ أنه عبارة عن «اللفظ المفيد».

ونعني باللفظ: الصَّوْتَ المشتملَ على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأول نحو: «رَجُل»، «وَفَرَس». والثاني: كالضمير المستتر في نحو «اضْرِبْ»، «اَذْهَبْ» المُقَدَّرِ بقولك «أنت».

ونعني بالمفيد ما يصحُّ الاكتفاء به؛ فنحو «قام زيدٌ» كلام؛ لأنه لفظ يصح الاكْتفاء به، وإذا كَتبت «زَيْدٌ قَائِمٌ» مثلاً، فليس بكلام؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ، وكذلك إذا أَشَرْتَ إلى أحَدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ.

* * *

ص ـ وَأَقَلُّ ائْتِلافِهِ مِن اَسْمَيْنِ، كَـ «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِعْلٍ وَاَسْمٍ، كَـ «قَامَ زَيْدٌ».

ش ـ صُوَرُ تأليف الكلام ستٌّ، وذٰلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل وَاَسْمٍ، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

(١) أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور؛ إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً، نحو «زَيْدٌ قائِمٌ»، الثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: «أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟» وذلك كلامٌ تَامٌّ، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا، الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو «أَمَضْرُوبٌ الزيدانِ»، الرابعة: أن يكونَا اسمَ فِعْلٍ وفاعله، نحو «هَيْهَاتَ العَقِيقُ» فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى بَعُدَ، والعقيقُ: فاعلٌ به.

(٢) وأمّا ائتلافه من فعل واسم فله صُورتان؛ إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، والثانية: أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ».

(٣) وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً؛ إحداهما: جملة الشرط والجزاء، نحو: «إنْ قَامَ زيدٌ قُمْتُ»، والثانية: جملتا القَسَم وجوابه، نحو: أَحْلِفُ بالله لَزَيْدٌ قائم».

(٤) وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: «كانَ زَيْدٌ قائماً».

(٥) وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو «أَعْلَمْتُ زيداً فَاضِلاً».

(٦) وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: «أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فَاضِلاً».

فهذه صور التأليف، وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت وما صرَّحْتُ به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلامُ - هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم تُوهِمُ أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.

* * *

ص- فَصْلٌ: أَنْوَاعُ الإِعرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، في ٱسْم وَفِعْلٍ؛ نحوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ «إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ». وَجَرٌّ فِي ٱسْمٍ، نحوُ: «بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ في فِعْلٍ، نحوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، ويُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

ش - الإعراب: أثر ظاهرٌ، أو مُقَدَّر، يجلبهُ العاملُ في آخر الكلمة؛ فالظاهر كالذي في آخر «زيد» في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُ زيداً» و«مَرَرْتُ بزيدٍ». والمُقَدَّرُ كالذي في آخر «الْفَتى» في قولك «جَاءَ الْفَتَى» و«رأيتُ الفَتَى» و «مَرَرْتُ بالْفَتَى» فإنك تُقَدِّرُ الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها؛ وذلك المقَدَّر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال؛ وهو الرفعُ والنصب، تقولُ «زيدٌ يَقومُ» و«إنَّ زيداً لن يقومَ» وقسم يختصُّ به الأسماء وهو الجرُّ، تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ» وقسمٌ يختص به الأفعالُ وَهُو الجزم، تقولُ: «لَمْ يَقُمْ».

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلُّ عليها، وهي ضربان: علاماتٌ أُصُولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ.

فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرِّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثِّلت كلها.

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء[1] واثنان في الأفعال[2]، وستمرُّ بك هذه الأبواب مُفَصَّلَةً باباً باباً.

ص ـ إلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ؛ وَهِيَ أَبُوهُ وأَخُوهُ، وحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ؛ فَتُرْفَعُ بالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بالألِفِ، وَتُجَرُّ بَالْيَاء.

ش ـ هذا هو البابُ الأول مما خرج عن الأصل، وهو بابُ الأسماء الستة المُعْتَلَّة المضافة، وهي: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ.

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتُنْصَب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة. تقول: «جَاءَنِي أَبوهُ» و «رَأَيتُ أَبَاهُ» و«مَرَرْتُ بأَبِيهِ» وكذلك القولُ في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثَلاثَةُ أُمُور:

أحدها: أن تكون مُفْرَدَةً؛ فلو كانت مُثَنَّاة أعْرِبت بالألف رفعاً، وبالياء جَرّاً ونصباً، كما تعرب كل تثنية؛ تقول: «جَاءَنِي أَبَوَانِ» و«رأَيتُ أَبَوَيْنِ» و«مَرَرْتُ بأَبَوَيْنِ»[3] وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك: «جَاءَنِي آبَاؤُكَ» و«رأَيْتُ آبَاءَكَ» و«مَرَرْتُ بآبَائِكَ»[4]، وإن كانت مجموعةً جمع تصحيح أعْرِبت بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً. تقول: «جَاءَنِي أبون» و«رأيت أبِينَ» و«مَرَرْتُ بأَبِينَ» ولم يجمع منها هذا الجمعَ إلا الأبُ والأخُ والْحَمُ[5].

---

(١) هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر.

(٢) وهما الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ وقوله: ﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل﴾.

(٤) ومنه قوله جل ذكره: ﴿آباؤكم وأبناؤكم﴾ وقوله تعالت كلمته: ﴿قل إن كان آباؤكم﴾.

(٥) ومنه قول الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، وأنشده سيبويه (٢ ـ ١٠١):

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأبِينَا

وقوله الآخر، وهو عقيل بن عُلَّفة المري:

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وَكُنْتُ لهم كَشَرِّ بَنِي الأخِينَا

الثاني: أن تكونَ مُكَبَّرَة؛ فلو صُغِّرَت أعربت بالحركات نحو: «جاءني أُبَيُّكَ» و«رأيت أُبَيَّكَ» و«مررتُ بِأُبَيِّكَ».

الثالث: أن تكون مُضافة، فلو كانت مفردة غير مُضافة أعربت أيضاً بالحركات، نحو: «هذا أَبٌ» و«رأيتُ أباً» و«مررتُ بأَبٍ»(١).

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضاف إليه غَيْرَ يَاءِ المتكلم(٢) فإن كان يَاءَ المتكلم أعربت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مُقَدَّرة، تقول: «هَذَا أَبِي» و«مَرَرْتُ بِأَبِي» فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مُقَدَّرَة فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبي» و«أخِي» و«حَمِي» و«غُلامِي»(٣).

---

(١) ومنه قوله سبحانه: ﴿إن له أباً﴾ وقوله سبحانه: ﴿وله أخ﴾ وقوله جلت كلمته: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ ومن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب:

هَـي مـا كَـنَّـتِـي وَ تَـزْ عُـمُ أنّـي لَـهَـا حَـمُ

(٢) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما، الأول أن كلمة «ذو» ملازمة للإضافة، فلا تقع في كلام ما منقطعة عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء، نحو: الأب والأخ والحم، وتضاف «ذو» إلى اسم جنس ظاهر، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو «ذو فضل» و«ذو علم» وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها نحو «ذو ذهب» و«ذو فضة» ويخرج المشتقات فلا تقول «ذو عالم» ولا يضاف إلى الضمير، وأما قول الشاعر:

إنـمـا يـعـرف ذا الـفـضـ ـل مـن الـنـاس ذووه

فإنه شاذ، والأمر الثاني: أن «ذو» قد تضاف إلى العلم نحو «أنا الله ذو بكة» وبكة: علم يطلق على مكة المكرمة، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو «اذهب بذي تسلم» أي اذهب في وقت صاحب سلامة، فالباء ظرفية بمعنى «في» و«ذي» صفة لاسم زمان محذوف.

(٣) الفصيح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محذوفة اللامات فتقول «أب، أخ، حم» ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، حمي» قال تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ وقد أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحذوفة ـ وأصلها واو ـ ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء ـ لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وسبق إحداهما بالسكون ـ وأدغمها في ياء المتكلم، وذلك مثل قول الشاعر:

فَـلا وَأَبِـيَّ لا آنَـسَـاكَ حَـتَّـى يُـنَـسَّـى الْـوَالِـهُ الـصَّـبُّ الْـحَـنِـيـنَـا

ونحو قول الآخر:

* وَأَبِـيَّ مَـا لَـكَ ذُو الْـمَـجَـازِ بِـدَارِ *

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب المبرد وابن مالك وفاقاً للكوفيين إلى أنه جائز من غير ضرورة.

واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَفَظْتُ بها مفردةً مكبَّرَةً، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت: «وَحَمُوهَا» فَأَضَفْتُ الْحَمَ إلى ضمير المؤنث؛ لأبين أن الحم أقاربُ زوج المرأة، كأبيه، وعمِّه، وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.

و«الهنُ» قيل: اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفَرْجِ خاصة[(١)].

* * *

ص- والأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنِ كَغَدٍ.

ش - إذا استعمل الهَنُ غَيْرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً، أي: محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هَذَا هَنٌ» و«رَأَيْتُ هَناً» و«مَرَرْتُ بِهَنٍ» كما تقول: «يُعْجِبُنِي غَدٌ» و«أَصُومُ غَداً» و«واعْتَكَفْتُ فِي غَدٍ»[(٢)].

وإذا استعمل مضافاً فجمهورُ العَرَبِ تستعمله كذلك؛ فتقول: «جَاءَ هَنُكَ» و«رَأَيْتُ هَنَكَ» و«مَرَرْتُ بِهَنِكَ» كما يفعلون في غَدِكَ، وبعضهم يُجْرِيهِ مُجْرَى أب وأخ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هَذَا هَنُوكَ» و«رأَيْتُ هَنَاكِ» و«مَرَرْتُ بِهَنِيكَ»، وهي لُغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يَطَّلع عليها الفَرَّاءُ، ولا الزجَّاجيُّ، فأَسْقَطَاه من عِدَّةِ هذه الأسماء وَعَدَّاهَا خَمْسَةً.

* * *

ص- وَالْمُثَنَّى كَـ «الزَّيْدانِ»؛ فَيُرْفَعُ بالألِفِ، وَجَمْعُ المُذكَّرِ السَّالِمُ، كَـ «الزَّيْدُونَ»

---

(١) بقي أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين أخريين.
إحداهما تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول: جاء أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.
وثانيتهما أن تعربها بالحركات الثلاث فتقول: جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، وتسمى هذه لغة النقص.

(٢) كذا، وليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول «أعتكف في غد» بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبل.

فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، وَ «كِلَا» وَ «كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى، وَكَذَا «اثْنَانِ، واثْنَتَانِ» مُطْلَقاً، وإِنْ رُكِّبَا، وَ «أُولُو» وَ «عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ «عَالَمُونَ» وَ«أَهْلُونَ» وَ«وابِلُونَ» وَ«أَرَضُونَ» وَ«سِنُونَ» وَبَابُهُ، وَ«بَنُونَ» وَ«عِلِّيُّونَ» وَشِبْهُهُ ـ كالْجَمْعِ.

ش ـ الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى كـ «الزَّيْدَانِ» و«الْعُمَرَانِ» وجمع المذكر السالم كـ «الزَّيْدُونَ» و«العُمَرُونَ»(١).

أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وَيُجَرُّ وَيُنْصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة؛ تقول: «جَاءَنِي الزَّيْدَانِ»، و«رأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللفظان اللذان بشرط: «كِلَا» و«كِلْتَا» وشَرْطُهُمَا أن يكونا مضافين إلى الضمير؛ تقول: «جَاءَنِي كِلَاهُمَا»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا»؛ فإن كانا مضافين، إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال؛ تقول: «جاءَنِي كِلا أَخَوَيْكَ» و«رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ» و«مَرَرْتُ بِكِلا أَخَوَيْكَ» فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرَة في الألف؛ لأنهما مقصوران كالْفَتَى والْعَصَا، وكذا القول في كلتا، تقول: «كِلْتَاهُمَا» رفعاً، و«كِلْتَيْهِمَا» جَرّاً

---

(١) المثنى: اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفرده، نحو: «الزيدان، والعمران، والبكران» والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمرو وعمرو، وبكر وبكر، كما قال الحجاج بن يوسف الثقفي وقد مات ابنه محمد وأخوه محمد: محمد ومحمد في يوم واحد، ثم كره العرب التكرار، فاستعاضوا منه زيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد.

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة لكن ليس له واحد من لفظه نحو قولك: اثنين، واثنتين، فلا يسمى واحد من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحق بالمثنى.

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط: الأول: أن يكون مفرداً فلا يثنى المثنى ولا جمع المذكر السالم، والثاني: أن يكون معرباً، فلا يثنى المبني، وأما «هذان» و«هاتان» من أسماء الإشارة، و«اللذان» و«اللتان» من الموصولات فهي عند الجمهور ألفاظ موضوعة على هذا الوجه، والثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كتأبط شراً، ولا المركب المزجي كمعد يكرب، خلافاً للكوفيين، والرابع: أن يكون منكراً؛ فلا يثنى العلم إلا إذا نكر، ولهذا تقترن بمثناه الألف واللام مثل «الزيدان»، والخامس: أن يكون له ثان في الوجود، والسادس: أن يتفق اللفظان، والسابع: أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين، فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد وجهين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما، والشرط الثامن: ألا يستغنى عنه بتثنية غيره.

وَنَصْباً، و«كِلْتَا أُخْتَيْكَ» بالألف في الأحوال كلها.

واللفظان اللذان بغير شرط: «اثْنَانِ» و«اثْنَتَانِ»؛ تقول: «جَاءَنِي اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» فتعربهما إعراب المثنى، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «أَتَاهُمْ» أو للظاهر نحو: «أَتَنَا أَخَوَيْكَ» أو كانا مركبين مع العشرة، نحو: «جَاءَنِي أَتَنَا عَشَرَ» و«رأيت أَتْنَيْ عَشَرَ» و«مَرَرْتُ باثْنَيْ عَشَرَ»[(١)].

وأما جمع المذكر السالم[(٢)] فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول «جَاءَنِي الزَّيْدونَ» و«رأيت الزَّيْدِينَ» و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ». وحَمَلُوا عليه في ذلك ألفاظاً:

(١) منها «أُولُو» قال الله تعالى: ﴿وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾[(٣)]، فأُولُو: فاعلٌ، وعلامة رفعه الواو، وأُولِي: مفعولٌ وعلامة نصبه الياء،

---

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثنى: ما سمي به مما أصله مثنى، نحو حسنين ومحمدين وسبعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.
وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألا يَا دِيَارَ الحيِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى

الشاهد فيه: قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مثنى سبع، ثم سمي به مكان معين، وأنت ترى أنه في موضع الجر، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهر على النون كالاسم المختوم بألف ونون وهو مفرد نحو سلمان وعفان وشيطان، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بأل.
وعلى هذه اللغة ورد قول أبي نواس (مختار الأغاني لابن منظور ١٢٨/٣):

أسأل القادِمَيْنِ من حَكَمانِ كيف خَلَّفتما أبا عثمان

(٢) جمع المذكر السالم: اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره، نحو «الزيدين والبكرين» والأصل أن تقول: زيد وزيد وزيد، وبكر وبكر وبكر، ثلاث مرات على الأقل، ولكنهم استثقلوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد به عشرة أفراد أو عشرين، فعدلوا عن التكرار إلى الزيادة في آخره. وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دال على أكثر من اثنتين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفرده.
ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميع ما شرطناه فيما يراد تثنيته، ويزاد هنا أن يكون هذا المفرد إما علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبَابِ﴾(١)، فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

(٢) ومنها «عِشْرُونَ» وأخواتُه إلى التسعين، تقول: «جاءني عِشْرُونَ» وَ«رَأَيْتُ عِشْرِينَ» و«مررتُ بِعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي.

(٣) ومنها «أَهْلُونَ» قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾(٢) ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾(٣) ﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً﴾(٤) الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

(٤) ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمع لوابِلٍ، وهو المَطَرُ الغزير.

(٥) ومنها «أَرَضُونَ»(٥) بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

(٦) ومنها «سِنُونَ» وبَابه، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذِفَتْ لامُه وَعُوِّض عنها هاءُ التأنيث ولم يُكَسَّرْ، ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ، بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء «سَنَوَات» أو «سَنَهَات» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهي الواو أو الهاء، وَعَوَّضُوا عنها هاء التأنيث، أَرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللام، وكذلك القولُ في نظائره، وهي: عِضَةٌ وَعِضُونَ، وَعِزَةٌ وَعِزُونَ، وَثُبَةٌ وَثُبُونَ، وَقُلَةٌ وَقُلُونَ، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾(٦)، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾(٧).

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٣) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الفتح.

(٥) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في حديث «من غصَبَ قِيدَ شبرٍ من أرضٍ طوقه من سبع أَرَضين يوم القيامة» وجاء بسكون الراء في قول الشاعر:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوادِ مِنْبَرِ

وقول عبيد بن الأبرص (د ٥١ بيروت):

أَوْ صِرْتُ ذَا بُومَةٍ فِي رَأْسِ رَابِيَةٍ ... أَوْ فِي قَرارٍ مِنَ الأَرْضِينَ قِرْوَاحِ

(٦) من الآية ٩١ من سورة الحجر.

(٧) من الآية ٣٧ من سورة المعارج.

(٧) ومما حُمِلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب «بَنُونَ».

(٨) وكذلك «عِلِّيُّونَ» وما أشبهه مما سمي به من الجموع، ألا ترى أن عِلِّيِّين في الأصل جمع لِعِلِّيٍّ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعْلى الجنة، وَأُعْرِبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[(١)].

فعلى ذلك إن سميت رجلاً بـ «زيدون» قلت: «هذا زَيْدُونَ» وَ «رأيْتُ زَيْدِينَ» و«مَرَرْتُ بزَيْدِينَ» فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً[(٢)].

***

(١) الآيتان ١٨، ١٩ من سورة المطففين.

(٢) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم.

ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين ويقطين: فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، وينونه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجمياً، فإن كان أعجمياً مثل قنسرين أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعجمة فيمنع تنوينه ويجره بالفتحة، ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» بنصب سنين الأول على النون وكسر سنين الثاني على النون، ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، وقد جاء على هذه اللغة - كالحديث - قول عبيد بن الأبرص (د ص ١٤٥ ط بيروت ١٩٥٨):

تغيرتِ الدِّيارُ بِذِي الدَّفِينِ ... فأَوْدِيَةِ اللِّوَى فَرِمَالِ لِينِ

فَخَرْجَيْ ذِرْوَةٍ فَقَفَا ذِيَالٍ ... يُعَفِّي آيَهُ سَلَفُ السِّنِينِ

ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ ... لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

بنصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.

ومن العرب من يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسماً مفرداً مختوماً بالواو والنون، مثل زيتون وعربون ومفتون، وعليها جاء قول الشاعر:

طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالمَجْنُونِ ... واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بالمَاطِرُونِ

وقول الآخر، وينسب إلى يزيد بن معاوية:

وَلَهَا بِالمَاطِرُونَ إِذَا ... أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

الشاهد فيهما: قولهما «بالماطرون» فإن أصله ماطر، ثم سمي به مكان معين وقد جاء به مجروراً بالكسرة الظاهرة على النون.

ص- وَ «أولاتُ» وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا، فَيُنْصَبُ بالكَسْرَةِ نَحْوُ ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ﴾ و ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ﴾.

ش - الباب الرابع مما خرج عن الأصل: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين كَ «هِنْدَات» و«زَيْنَبَاتٍ»؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول: «رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ والزَّيْنَبَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ﴾(١)، و ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ﴾(٢).

فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهنداتُ» فترفعه بالضمة، و«مررت بالهنداتِ» فتجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كَ «هِند وهندات» أو بالتاء كَ «طَلْحَة وطَلَحَات»، أو بالتاء والمعنى جميعاً كَ «فاطمة وفاطمات»، أو بالألف المقصورة كَ «حُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ» أو الممدودة ك «صَحْرَاء وصَحْرَاوات» أو يكون مُسَمَّاه مذكَّراً كَ «إصْطَبْل وإصْطَبْلَات» و «حَمَّام وحَمَّامَات».

وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِنْيَةُ واحدِهِ ك «ضَخْمَةٍ وَضَخْمَات» أو تغيرت ك «سَجْدَة وسَجَدَات» و «حُبْلَى وَحُبْلَيَات» و «صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات» ألا ترى أن الأول محرَّكٌ وسَطُه، والثاني قُلِبَتْ ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء(٣)؛ لأعُمَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر(٤)، وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وقَيَّدْتُ الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو: «بَيْت وَأَبْيات» و «مَيْت وَأَمْوات» فإن التاء فيهما أصلية؛ فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «سَكَنْتُ أبياتاً» و «حَضَرْتُ أمواتاً» قال

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٣) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية):

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

(٤) جمع المؤنث هنا هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزينب أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة، أو ما كان نحو حمام وإصطبل.

الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[(١)]، وكذلك نحو: «قُضَاةٍ» و «غُزَاةٍ» فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل، ألا ترى أن الأصل قُضَيَةٌ وَغُزَوَةٌ؛ لأنها من قَضَيْتُ وغَزَوْتُ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُزَاةً»[(٢)].

* * *

ص ـ وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ، فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلَ مِنْهُ» إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوُ: «بِالأَفْضَلِ» أو الإِضَافَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ».

ش ـ الباب الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتَانِ فرعيتان من عِلَلٍ تسع، أو وَاحِدَةٌ منها تقومُ مقامهما:

فالأول كـ «فَاطِمَة» فإن فيه التعريفَ والتأنيثَ، وهما عِلَّتَانِ فرعيتان عن التنكير والتذكير.

والثاني نحو: «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ»؛ فإنهما جَمْعَانِ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد، وصيغتهما صيغة مُنْتَهَى الجموع، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ وَقَفَتِ الجموعُ عندهما، وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما؛ فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع، تقول: كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ كَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ، ثم تقول: أَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ، ولا يجوز في

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمسة أنواع من الأسماء:

الأول: ما كان مختتماً بتاء التأنيث، نحو فاطمة وتمرة وبنت؛ تقول فيهن: فاطمات وتمرات وبنات.

الثاني: علم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو دعد وجمل وزينب، تقول فيهن: دعدات وجملات وزينبات، ويستثنى من هذا النوع حذام وبابه نحو قطام وسفار فلا يجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ وقوله جل ذكره ﴿أن اعمل سابغات﴾ أي دروعاً سابغات، وقوله ﴿وقدور راسيات﴾.

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو دريهمات، وفليسات، ودنينيرات، في جمع مصغر درهم وفلس ودينار؛ بخلاف مصغر المؤنث، ومصغر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.

الخامس: اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو حبلى وحبليات، أو الألف الممدودة نحو صحراء وصحراوات.

«أكالب» أن يجمع بَعْدُ، وكذا أَعْرُبٌ وأعَارِب؛ فلا يجوز في أعَارِبَ أن يُجْمَع كما يُجْمَع أكلب على أكالِبَ وآصَالٌ على أصَائِلَ، فكأنَّ الجمع قد تكرر فيهما، فنزل لذلك منزلة جمعَيْن.

وكذلك «صَحْرَاء» و «حُبْلى» فإن فيهما التأنيثَ وهو فرعٌ عن التذكير، وهو تأنيث لازم، مُنَزَّلٌ لزومُه منزلةَ تأنيثٍ ثَانٍ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يُجَرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جَرَّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق. تقول: «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: «رأيتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ» قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ من مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾(٢).

ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه «أل»(٣)، والثانية أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾(٤)، والثانية نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾(٥)، وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولىٰ من تمثيل بعضهم بقوله: «مَرَرْتُ بِعُثْمَانِنَا» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «أَفْضَلَ»؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل،

---

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) ومثل أل في هذا الحكم «أم» الحميرية المعرفة، فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جر بالكسرة، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أَأَن شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقاً تَأَلَّقَا ... تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

الشاهد فيه قوله: «امأرمد» أي الأرمد، وأرمد،: وصف على وزن الفعل، ومعناه الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحمر وأبيض، فلما لحقته أم المعرفة الحميرية انصرف فجر بالكسرة الظاهرة.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤ من سورة التين.

وهما موجودان فيه أَضَفْتَهُ أم لم تُضِفْهُ، وكذلك تمثيلي بالأفضل أوْلىٰ من تمثيل بعضهم بقوله:

١٢ ـ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً [شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلافَةِ كاهِلُهْ]

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في «يزيد» الشِّيَاعَ فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل»

---

١٢ ـ هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان وميادة: اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣، ١٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨).

اللغـة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عبء ـ بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة ـ وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويروى في مكانه «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو ـ بوزن عبء ـ وهو ناحية الشيء، و«كاهله» أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوي على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأهوالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يدبرها ويهيمن عليها.

الإعراب: «رأيت» فعل ماض وفاعله، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً «الوليد» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف «بأعباء» الباء حرف جر، وأعباء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشديد، وأعباء مضاف و«الخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كاهله» كاهل: فاعل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «اليزيد» «فإن» «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين؛ الأمر الأول أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول: فإنه يتأتى إذا كان الشاعر ـ قبل أن يدخل «أل» عليه ـ قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علتان فرعيتان=

للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصةً، ويحتمل أن يكون باقياً على عَلَميته و«أل» زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به.

* * *

ص ـ وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: تَفْعَلانِ، وَتَفْعَلُونَ، بِالْيَاء وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾.

ش ـ الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهي: كلُّ فعل مضارع اتصلت به ألفُ الاثنين نحو: «يَقُومَانِ» للغائبَيْنِ و «تَقُومَانِ» للحاضِرَيْنِ، أو واو الجمع، نحو: «يَقُومُونَ» للغَائِبِينَ، و «تَقُومُونَ» للحاضِرِينَ، أو ياء المخاطبة نحو: «تَقُومِينَ»(١).

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة(٢)، وتجزم

= ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت «أل» للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه.

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محل ـ مع هذا الكلام ـ لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتماله سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب.

(١) قد رأيت أن المضارع المسند لألف الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارع أو بتاء المضارعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بالياء أو بالتاء، وأن المضارع المسند لياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة، ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسند إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع، ومن هنا سموها «الأفعال الخمسة».

(٢) قد تحذف النونُ التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة، وهي في هذا الحذف على ضربين:
الأول: جائز في النثر والنظم. =

وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة، تقول: «أَنْتُمْ تَقُومُونَ» و «لَمْ تَقُومُوا» و «لَنْ تَقُومُوا» رَفَعْتَ الأول لخلوه من الناصب والجازم، وجعلتَ علامة رفعِهِ النونَ، وَجَزَمْتَ الثاني بلَمْ، وَنَصَبْتَ الثالث بلَنْ، وجعلت علامَةَ النصبِ والجزم حَذْفَ النونِ، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾(١) الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامةُ الجزمِ والنصبِ الحذفُ.

* * *

ص ـ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ المعْتَلُّ الآخِرِ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَرْمِ».

ش ـ هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر، نحو: «يَغْزُو» و «يَخْشَى» و «يَرْمِي».

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حَذْفِ الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَرْمِ»(٢).

= الثاني: شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

أما الجائز ففي حالة واحدة، وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وقبلها نون الوقاية فتجتمع نونان: أولاهما نون الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو تضربانني وتضربونني فإن للعرب في هذه الحالة ثلاث لغات: إحداها أن يجيئوا بالنونين على أصلهما، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿أتعدانني﴾ وقوله: ﴿لم تؤذونني﴾ واللغة الثانية أن يدغموا إحدى النونين في الأخرى، وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمروني﴾ وفي قوله: ﴿أتحاجوني﴾ واللغة الثالثة حذف إحدى النونين.

وأما الذي لا يسوغ إلا في الشعر فعند وجود نون الرفع وحدها، وعليه جاء قول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... شَعْرَك بِالْعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

الأصل أن يقول: وتبيتين تدلكين، لكنه حذف نون الرفع، ونظيره قول الحماسي، وسيأتي مشروحاً في آخر هذا الكتاب مع ذكر نظائره:

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ ... لا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلاَ أَرِدُ

كان الأصل أن يقول «يجدونني» فحذف نون الرفع ضرورة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) قد ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ولم يحذف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فقال «يأتيك» ببقاء الياء مع تقدم لم، ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ =

ص- فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: غُلَامِي وَالْفَتَى، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: يَخْشَى، والضَّمَّةُ في نَحْوِ: يَدْعُو وَيَقْضِي، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «إنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ».

ش ـ علامة الإعرابِ على ضربين: ظاهرةٍ، وهي الأَصْلُ، وقد تَقَدَّمَتْ أمثلتها، وَمُقَدَّرَةٍ؛ وهذا الفصلُ معقودٌ لذكرها.

فالذي يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أَنْوَاعٍ:

(١) أحدها: ما يُقَدَّرُ فيه حركات الإعرابِ جميعُها؛ لكون الحرف الآخِرِ منه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لذاته، وذلك الاسمُ المقصور، وهو «الذي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمَة» نحو «الْفَتَى» تقول: «جَاءَ الْفَتَى» و «رَأَيْتُ الْفَتَى» و «مَرَرْتُ بالْفَتَى» فتقدر في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أن ذَاتَ الألف لا تَقْبَلُ الحركةَ لذاتها.

(٢) الثاني: ما يُقَدَّرُ فيه حَرَكَاتُ الإعراب جَمِيعُهَا، لا لكون الحرف الآخِرِ منه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم، نحو: «غُلامِي» و «أَخِي» و «أَبِي»، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه.

(٣) الثالث: ما يُقَدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص، ونَعْنِي به الاسمَ الذي آخِرُهُ ياءٌ مكسور ما قبلها «كالقَاضِي» و «الدَّاعِي».

(٤) الرابع: ما تُقَدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتعَذُّرِ، وهو الفعلُ المعتلُّ بالألف، نحو: «يَخْشَى» تقول: «يَخْشَى زَيْدٌ» و «لَنْ يَخْشَى عَمْرٌو» فتقَدَّرُ في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذُّرِ ظهور الحركة على الألف.

= فقال: «ترضاها» ببقاء الألف مع تقدم لا الناهية، ومن ذلك قول الآخر:

هجوتَ زبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

(٥) الخامس: ما تُقَدَّرُ فيه الضمة فقط، وهو الفعلُ [المضارع] المعتلُّ بالواو[١]، نحو: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبالياء نحو: «زَيْدٌ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة لخفتها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال[١]، كقولك: «إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، ولَنْ يَدْعُوَ» قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾[٢] ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْراً﴾[٣] ﴿لَن نَدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَهاً﴾[٤].

* * *

ص ـ فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ».

ش ـ أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تَجَرَّدَ من الناصب والجازم كان مرفوعاً[٥]، كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ، وَيَقْعُدُ عَمْرٌو»، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ما هو؟ فقال الفَرّاء وأصحابه: رَافِعُهُ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حُرُوفُ المضارعة، وقال ثعلب: مُضَارَعَتُهُ للاسم، وقال البصريون: حُلُولُه محلَّ الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أنْ وَلَنْ وَلَمْ وَلَمَّا» امتنع رَفْعُه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم.

وأصحُّ الأقوالِ الأولُ، وهو الذي يجري على ألْسِنَة المُعْرِبِينَ، يقولون: مرفوع لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم.

---

(١) ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٣) من الآية ٣١ من سورة هود.

(٤) من الآية ١٤ من سورة الكهف.

(٥) قد ورد الفعل المضارع غير مسبوق ظاهراً بناصب ولا جازم وهو مجزوم، فمن ذلك قول الشاعر، وينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

ونظير ذلك قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْر مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللَّهِ وَلا وَاغِلِ

فقيل: البيتان ضرورة، وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي لتفد نفسك كل نفس، وأما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه «فاليوم أسقى» بالبناء للمجهول، وأسقى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وَيُفسِدُ قولَ الكسائي أنَّ جُزْء الشيء لا يَعْمل فيه، وقولَ ثعلب أن المضارعة إنما اقْتَضَتْ إعرابه من حيث الجملة، ثم يَحْتَاجُ كلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به.

وَيَرُدُّ قول البصريين ارتفاعُهُ في نحو «هَلَّا يَقُومُ» لأن الاسم لا يقع بعد حُرُوف التحضيض[(١)].

* * *

ص ـ وَيُنْصَبُ بِلَنْ، نَحْوُ «لَنْ نَبْرَحَ».

ش ـ لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثَنَّى بالكلام على الحالة التي يُنْصَبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حُرُوف أربعة، وهي: لَنْ، وَكَيْ، وإذَنْ، وأنْ، ويبدأ بالكلام على «لَنْ» لأنها مُلازِمَة للنصب، بخلاف البواقي، وخَتَمَ بالكلام على «أنْ» لطول الكلام عليها.

و «لَنْ» حرفٌ يفيد النفي والاستقبال، بالاتفاق[(٢)]، ولا يقتضي تأبيداً، خلافاً للزمخشري في أنموذجه[(٣)]، ولا تأكيداً، خلافاً له في كَشَّافه، بل قولك «لَنْ أقُومَ» مُحْتَمِلٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزْمِنَةِ المستقبل، وهو مُوافِقٌ لقولك «لا أقوم» في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع «لَنْ» للدعاء خلافاً لابن السرَّاج[(٤)]، ولا حُجَّة له فيما استدل به من قوله

---

(١) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان؛ لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر، وحرف التحضيض غير عامل، ونظير هذا المثال حرف التنفيس في نحو «سيقوم» وهو وارد أيضاً على كلام البصريين، ومدفوع بما ذكرناه.

(٢) معنى ذلك أن انتفاء الحدث الذي يدل عليه الفعل الذي بعدها حاصل في الزمان المستقبل، فإذا قلت: «لن أحضر لزيارتك» كان معنى ذلك: ينتفي حضوري لزيارتك في الزمان المستقبل.

(٣) مما رد به على الزمخشري في قوله إن «لن» تفيد تأبيد النفي أنها لو كانت تفيد ذلك لما كان يحسن ذكر لفظ الأبد بعدها؛ إذ يكون ذكره بعدها تكراراً، لكن ذكر الأبد بعدها واقع في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ وفي قوله جلت كلمته ﴿ولن تفلحوا إذن أبداً﴾ وأما إفادة التأبيد في نحو قوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾ وفي نحو قوله سبحانه: ﴿لن يخلف الله وعده﴾ فليس مما دلت عليه «لن» بل من دليل خارج.

(٤) ذهب المؤلف في كتابه مغني اللبيب إلى أن «لن» تأتي للدعاء ـ ومعنى ذلك أن الفعل الذي بعدها للدعاء ـ واستدل على ذلك بقول الشاعر: =

تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾[1]، مُدَّعِياً أنَّ معناه فاجعلني لا أكُون، لإمكان حَمْلها على النفي المحض، ويكون ذلك مُعَاهَدَةً منه لله سبحانه وتعالى ألَّا يُظَاهِرَ مُجْرِماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركبة من «لاَ أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ لالتقاء الساكِنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت [الألف] نوناً، خلافاً للفَرّاء.

* * *

ص ـ وَبِكَي المَصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾.

ش ـ الناصب الثاني «كَيْ» وإنما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرِية بمنزلة أنْ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام: لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾[2] ﴿لِكَيْلا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[3] أو تقديراً نحو: «جئتك كيف تُكرِمَني» إذا قَدَّرْتَ أن الأصل لكي، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيَّتِهَا؛ فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت «أنْ» مضمرة بعدها إضماراً لازماً[4].

* * *

ص ـ وَبِإذَنْ مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نحو: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»

= لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

وجه الاستدلال أن الفعل المعطوف بثم للدعاء، فوجب أن يكون المعطوف عليه ـ وهو قوله «لن تزالوا» ـ للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قول من قال: إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإنشاء والخبر واجب، فأما من أجاز تخالفهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حمل «لن» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازم، فلا يكون البيت دليلاً لاحتماله وجهاً آخر.

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

(٤) ربما جاءت «كي» مختصرة من كيف، فالمضارع الذي يقع بعدها حينئذ مرفوع؛ إذ لم يتصل به ناصب ولا جازم، وذلك نحو قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُون إلى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

أي: كيف تجنحون.

وَ: «إذَنْ وَاللّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ».

ش ـ الناصبُ الثالثُ «إذَنْ» وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه(١)، وقال الشلوبين: هي كذلك في كل موضع. وقال الفارسي: في الأكثر؛ وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بدليل أنه يقال: «أُحِبُّكَ» فتقول: «إذاً أَظُنُّكَ صادقاً» إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعةً في صدر الكلام، فلو قلت: «زيدٌ إذَنْ»، قلت: «أكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبلاً، فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت: «إذَنْ تَصْدُقُ» رَفَعْتَ، لأن المراد به الحالُ.

الثالث: أن لا يُفْصَلَ بينهما بفاصِلٍ غير القسم، نحو: «إذَنْ أُكْرِمَكَ»، و «إذَنْ وَاللّهِ أُكْرِمَكَ»، وقال الشاعر:

١٣ ـ إذَنْ وَاللّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

---

(١) إذا قال لك قائل: «أزورك غداً» فقلت له: «إذن أكرمك» فقد أجبته بهذا الكلام، وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزاء له، وعلى هذا لا تقع «إذن» في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يقتضي الجواب إما لفظاً كما مثلنا، وإما تقديراً، وهل هي مقتضية للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوبين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلف في تخريج بعض الأمثلة بيان ما خفي من الجزاء فيه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إذن» على الجواب والجزاء معاً في غالب الأمثلة، وقد تتمحض عنده للجواب، فإذا قال لك قائل: «إني أحبك» فقلت له: «إذن أصدقك» أو قلت له: «إذن أظنك صادقاً» فقد أجبته بهذا الكلام، ولكنه لا يكون جزاء، وبيان ذلك أن تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال، والجزاء لا يكون في الحال؛ وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه.

١٣ ـ نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق، ولم يذكر من قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع.

اللغــة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول: «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا هو الغالب في استعمالها، وقد تذكّر إذا أولت بالقتال، فيعود الضمير عليها=

ولو قلت: «إِذَنْ يَا زَيْدُ» قلت: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قلت: «إِذَنْ في الدَّارِ أُكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الجمعةِ أُكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع(١).

* * *

ص ـ وبِأَن المَصْدَرِيَّةِ، ظَاهِرَةً نحو: ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ ما لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ، نحوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ باسم خَالِصٍ، نحوُ: * ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * وَبَعْدَ

= مذكراً «تشيب» يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كل حال هو مضارع أشاب: أي صيره أشيب، فحرف المضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف، وادعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين ـ اسم زمان من «شاب رأسه» إذا صار شعره أبيض، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها.

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لنرمي، مبني على السكون في محل نصب، «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بنرمي «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو نرمي، بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف ـ يضر، ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنصبه.

واعلم أن إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها علماء البصرة بالقبول، لكنها ـ مع ذلك ـ نادرة جداً، وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء، فلم يجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

اللامِ نحوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ للناسِ﴾، إلا في نحوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾، و﴿لِئَلَّا يَكُونَ للنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لا غَيْرُ، ونحوِ: ﴿وَمَا كَانَ الله لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرُ لا غَيْرُ، كَإِضمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إِذَا كانَ مُسْتَقْبَلاً، نحوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ وبَعْدَ أَوِ التي بمَعنىٰ إلىٰ نحوُ: * لأَسْتَسهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى * أو التي بمعنى إلَّا نحوُ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَينِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نحوُ: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ﴿وَلاَ تَطْغَوا فيهِ فَيَحِلَّ﴾ وَ«لاَ تأكُلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

ش ـ الناصبُ الرابعُ «أن» وهي أمُّ الباب، وإنّما أُخِّرَتْ في الذكر لما قدمناه، ولأصالتها في النصب عملت ظاهِرَةً ومُضْمَرَةً، بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلا ظاهرةً، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتِي﴾[(١)] ﴿يُرِيدُ الله أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[(٢)].

وقيدْتُ «أن» بالمصدرية احترازاً من المُفَسِّرة والزَّائِدَة؛ فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمُفَسِّرَةُ هي: المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القَوْلِ دون حروفه[(٣)]، نحو: «كَتَبْت إليه أن يَفْعَل كذا» إذا أردتَ به معنى أي.

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٣) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط؛ الأول ـ وهو الذي ذكره المؤلف ـ أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، فلو جئت بجملة مشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير؛ لأن صريح القول غير محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولاً به ولا يؤتى بأن، والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلو أنك جئت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى التفسير، ثم أردت أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأت بأن المفسرة، بل تجيء، بأي، فتقول مثلاً: «اشتريت عسجداً أي ذهباً» والثالث: ألا يدخل عليها حرف جر، لفظاً أو تقديراً، فإن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو «كتبت إليه بأن قم» أو في التقدير نحو أن تقول: «كتبت إليه أن قم» وأنت تنوي الباء ـ كانت أن حينئذ مصدرية لا مفسرة.

والأكثر أن تكون «أن» المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وناديناه أن يا إبراهيم﴾، ونحو قولك: «كتبت إليه أن يفعل» برفع «يفعل»، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً، نحو قوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم﴾ الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة طه.

والزائدة هي: الواقعة بين القَسَم ولَوْ، نحو: «أُقْسِمُ بالله أنْ لَوْ يأتيني زيدٌ لأكْرِمنَّهُ»(١).

واشترطت أن لا تُسْبَقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً، ولا بظن في أحد الوجهين؛ احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصلُ أن لأنِ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ(٢)؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير.

ويجب فيما بعدها أمران: أحدهما: رَفْعُهُ؛ والثاني: فَصْلُهُ منها بحرف من حروف أربعة، وهي: [حرف] التنفيس، وحرف النفي، وقَدْ، ولَوْ؛ فالأول نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾(٣)، والثاني نحو: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إليهم قَوْلاً﴾(٤)، والثالث نحو: «عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ»، والرابع نحو: ﴿أَنْ لَوْ يَشاءَ الله لَهَدى النَاسَ جَمِيعاً﴾(٥)، وذلك لأن قبله ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذينَ آمنوا﴾ ومعناه ـ فيما قاله المفسرون ـ أفلم يعلم، وهي لُغَةُ

---

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ التَقَيْنَا وَأَنْتُمُ   لَكَانَ لكم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

هذا، وقد زيدت، «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا؛ فمنها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها، كما في نحو قول الشاعر:

* كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ *

فيمن رواه بجر ظبية، وسيأتي البيت مشروحاً (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾.

(٢) المراد أن يكون ما تقدم عليها دالاً على اليقين، سواء أكان من لفظ العلم أم لم يكن من لفظه نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين. وكذلك «ظن» إذا أريد به اليقين نحو «ظننت أن سيقوم خالد» إذا أردت به معنى أيقنت، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين، بل يقصد به الظن، جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة، ولهذا قرئ في قوله تعالى: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع﴾ برفع «يرجع» على أن «أن» السابقة مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.

هذا التفصيل هو الراجح الذي يقرره جمهور النحاة، وعليه جرى ابن هشام هنا، ومن أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: حالة تتعين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تتعين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة يجوز فيها الأمران، ومن العلماء من لم يفصل هذا التفصيل.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٤) من الآية ٨٠ من سورة طه.

(٥) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

النَّخَع وهَوَازن، قال سُحَيْمٌ:

١٤ ـ أَقُولُ لَهُمْ بالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

---

١٤ ـ قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر جماعة هذه النسبة، وقالوا: يجب أن يكون قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم، لا سحيماً نفسه، وذلك لأنه يقول في آخره «إني ابن فارس زهدم» وزهدم: اسم فرس سحيم، وروى جماعة آخرون البيت هكذا «إني ابن قاتل زهدم» ليتخلصوا من هذا الإشكال وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي.

اللغة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين ـ هو الطريق مطلقاً، وقيل: هو الطريق في الجبل خاصة «يأسرونني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيراً، ويروى في مكانه «ييسرونني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له «تيأسوا» تعلموا، وقد روي في مكانه «تعلموا» فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ: ﴿أفلم يتبين الذين آمنوا﴾ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا﴾.

المعنى: يقول: إنني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون عليّ، قلت لهم: ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لهم» اللام حرف جر، هم: ضمير الغائبين، مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأقول «بالشعب» جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بأقول «يأسرونني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، «تيأسوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، مبني على السكون في محل نصب «ابن» خبر أن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و «فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس مضاف و «زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تيأسوا الذي هو بمعنى تعلموا.

الشاهد فيه: قوله «تيأسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه «ألم=

أي: ألم تعلموا، ويُؤَيِّدُهُ قراءة ابن عباس: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّن﴾، وعن الفَرَّاء إنكار كون يَيْأس بمعنى يَعْلَم، وهو ضعيف.

الثانية: أن يتقدَّمَ عليها ظَنٌّ[1]، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأَرْجَحُ في القياس والأكْثَرُ في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ الناسُ أنْ يُتْرَكُوا﴾[2]، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3] فقرئ بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها عِلْم ولا ظَنٌّ، فيتعين كونها ناصبةً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتِي﴾[4].

وأما إعمالُهَا مُضْمَرَةً فعلى ضربين؛ لأن إضمارها إما جائز، أو واجب.

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف[5] مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله

= تعلموا» كما قلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد، وهذا يدل على أن «ييأس» في قوله تعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً﴾ بمعنى يعلم، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم.

(١) المراد أن يكون اللفظ المتقدم عليها دالاً على الظن - وهو ترجيح أحد الطرفين الإثبات أو النفي - سواء أكان بلفظ الظن أم كان بغير لفظه، نحو خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين، بل قصد به الغالب الراجح أو أجري مجرى الإشارة، كما سبق التنبيه إليه في بيان الحالة الأولى، ويشترط لكونها مصدرية ناصبة للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يفصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية، فإن فصل بينهما - نحو ظننت أن سيقوم علي، وخلت أن ستكون فتنة، وخلت أن لن تجيء - لم تكن مصدرية، لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعينت حينئذ أن تكون مخففة من الثقيلة، ولما كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجهين إذا فصل بينهما بلا نحو قوله تعالى ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٥) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله «بعد عاطف» وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو - وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم ١٥) وأو - وقد استشهد له بالآية الكريمة - والفاء، وثم، سنستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآتي (رقم ١٥).

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(١) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب ﴿يرسل﴾ وذلك بإضمار «أن» والتقدير: أو أن يُرْسِلَ، وأن والفعلُ معطوفان على ﴿وَحْياً﴾ أي وَحْياً أو إرسالاً، و«وَحْياً» ليس في تقدير الفعل، ولو أظْهَرْتَ «أنْ» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

١٥ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

١٥ ـ هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٣٠).

اللغــة: «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عيني» كناية عن السرور «الشفوف» بضم الشين ـ جمع شف ـ بفتح الشين أو كسرها وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

المعنى: تقول: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولبس مضاف، و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقر: فعل مضارع، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين: فاعل تقر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء «أحب» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و «الشفوف» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله تقر، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز، لا واجب؛ فيجوز أن تقول: ولبس عباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل. وذلك نحو قولهم: «الطائر فيغضب زيد الذباب» وكما تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن المعنى: الذي يطير، والذي يحضر. =

تقديره: ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء كانت للتعليل[1] كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِليكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾[3] أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ لِيَكُونَ لهُمْ عَدُوّاً وحَزَناً﴾[4] واللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوّاً وحزناً، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿إنما يُريدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ﴾[5] فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرتْ في الكلام لجاز، وكذا بعد كي الجارَّة.

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللامُ مقروناً بلا وَجَبَ إظهار «أنْ» بعد اللام: سواءٌ كانت «لا» النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ للناسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ﴾[6]، أو

= هذا، وقد علمت أن المراد بالعاطف في هذا الموضع واحد من أربعة أحرف، هي الواو وأو ـ وقد استشهد المؤلف لكل منهما ـ وثم، والفاء، ولم يستشهد لواحد منهما، وشاهد الفاء قول الشاعر:

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَب

المعتر: الذي يتعرض للسؤال، والإتراب: الغنى، والترب: الفقر، وشاهد «ثم» قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إنّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثم أعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لمّا عَافَتِ البَقَرُ

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام؛ النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها، وضابطها: أنها المسبوقة بما كان، نحو ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ أو لم يكن نحو ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا، نحو ﴿لئلا يعلم﴾ ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا، والثالثة: لام العاقبة، والرابعة اللام الزائدة وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ـ ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود، وأما لام العاقبة ـ وتسمى لام الصيرورة أيضاً ـ فإنَّ ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء.

زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(١) أي: ليعلم أهْلُ الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بكَوْنٍ ماضٍ منفي وجب إضمار «أَنْ» سواء كان المُضِيُّ في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(٢)، أو في المعنى فقط، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٣)، وتسمى هذه اللامُ «لامَ الْجُحُود»(٤).

وَتَلَخَّصَ أنَّ لأنْ بعد اللام ثلاثَ حالاتٍ: وُجُوبَ الإضمار، وذلك بعد لامِ الْجُحُود، ووُجُوبَ الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعلُ بلا، وَجَوَازَ الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾(٦).

ولما ذَكَرْتُ أنها تُضْمَر وُجُوباً بعد لام الْجُحُود استطردْتُ في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمارُ «أَنْ» وهي أربع:

إحداها: بعد «حَتَّى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين: الرفع، والنصب.

فأما النصب فَشَرْطُهُ كونُ الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا: فالأول كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٧)؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبَل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾(٨)؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مُسْتَقْبل بالنسبة إلى زلزالهم.

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارة تكون بمعنى كَيْ، وذلك إذا كان ما

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) إذا كان الفعل المتقدم على لام الجحود ماضياً لم يكن حرف النفي إلا «ما» كالآية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا «لم» كالآية الثانية، وهي التي تقلب المضارع ماضياً، ولذلك يقول بعض المؤلفين: لام الجحود هي التي تقع بعد «ما كان» أو بعد «لم يكن» وهي عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ١٢ من سورة الزمر.

(٧) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٨) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

قبلها عِلّةً لما بعدها، نحو «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ» وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[١]، وكقولك: «لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ﴾[٢] يحتمل أن يكون المعنى كَيْ تفيء أو ألى أن تفيء.

والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأنْ مضمرة بَعْدَ حتى حَتْماً، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين[٣]، لأنها قد عملت في الأسماء الجرَّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٤] ﴿حَتَّى حِينٍ﴾[٥]، فلو عملت في الأفعال النصبَ لزم أن يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رَفْعُ الفعل بعدها فلهُ ثَلاثَةُ شروطٍ؛ الأول: كونه مُسبَّباً عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها، الثاني: أن يكون زَمَنُ الفعل الحالَ لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً؛ فالأول كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيَا ولكنك أردت حكاية الحالِ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[٦]؛ لأن

---

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٣) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة، ظهور «أن» مع المعطوف على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر:

وَمَنْ يُكَلِّمُهُمْ فِي المَحْلِ أَنَّهُمُ ... لا يَعْلَمُ الجَارُ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَارُ
حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُوسِهِمُ ... أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهوَ مُخْتَارُ

الشاهد في قوله: «أو أن يبين جميعاً» فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية، فدل ذلك على أن العامل في المعطوف عليه هو «أن» مضمرة، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعطوف مع قولهم: إن الناصب هو حتى نفسها، وهو كلام لا يقضي العجب منه.

(٤) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الزِّلْزال والقولَ قد مَضَيا، الثالث: أن يكون ما قبلها تامّاً، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سَيْرِي حَتّى أدْخُلَهَا» وفي نحو: «كَانَ سَيْرِي حَتّى أَدْخُلَهَا» إذا حملت «كان» على النقصان، دون التمام(١).

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلّا»؛ فالأول كقولك: «لألْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حقِّي» أي: إلى أن تقضيني حقي، وقال الشاعر:

١٦ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

---

(١) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يذكر، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور حينئذ يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيري حتى أدخلها، وقد قرأ نافع برفع «يقول» وقرأ غيره بنصبه.

(٢) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما، الأول: أن كون الناصب للمضارع بعد «أو» هو أن المضمرة هو المذهب الراجح، لأن «أو» حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، فالأصل فيه ألا يعمل، والأمر الثاني: أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان: ألا يتقدم عليها معمول معمولها، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

١٦ ـ هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٢).

اللغة: «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً، أو يصير الصعب سهلاً بماضي همته وعالي نظرته «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية، بضم الميم فيهما، مثل مدية ومدى، والمنية: ما يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله «انقادت» سهلت وتذللت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال.

المعنى: يقول إنه سيتحمل الشدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم بيَّن أن المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف، وما: حرف نفي «انقادت» انقاد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر=

والثاني كقولك: «لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ» أي: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر:

١٧ ـ وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلا أن تستقيم فلا أَكْسِرَ كُعُوبَهَا، ولا يصحُّ أن تكون هنا بمعنى إلى؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر.

= للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر، وصابر: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بأن المضمرة وجوباً بعد أو.

وقد ذكر جماعة من النحاة: أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب، وذكر قوم أنها بمعنى حتى، وممن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني، ولا خلاف بين هذين الكلامين؛ لأن «إلى» و «حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» ههنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى: أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة، كالإسلام في نحو قولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

١٧ ـ هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٩) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٣).

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الرمح «قوم» رجال، ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن﴾ وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

«كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز، «تستقيما» تعتدل.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «إذا» ظرف يدل على الزمان المستقبل يضاف إلى شرطه، وينتصب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. بكسرت «غمزت» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل =

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنَفْيٍ محضٍ[1]، أو طلَبٍ بالفعل[2].

فالنَّفْيُ كقوله تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[3]، وقولك: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا» واشترطنا كَوْنَهُ مَحْضاً احترازاً من نحو «ما تَزَالُ تأتينا فتحدثُنا» و«ما تأتينا إلا فتُحَدِّثُنا» فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن «زال» للنفي وقد دخل عليه النفي، ونَفْيُ النَّفْيِ إثْبَاتٌ، وأما الثاني فلانْتِقَاض النفي بإلاَّ.

وأما الطلبُ فإنه يشمل الأمر كقوله:

١٨ ـ يا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

= ماض وفاعله والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف وها مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله «تستقيم» بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

(١) خرج بكون الفاء للسببية أن تكون عاطفة على صريح الفعل أو أن تكون استئنافية، وشمل قوله «مسبوقة بنفي محض» النفي بالحرف كالآية الكريمة والمثالين اللذين ذكرهما المؤلف، والنفي بالفعل نحو «ليس زيد محباً فيخلص لك» والنفي بالاسم نحو «أنت غير محب فتخلص لنا» وخرج الإثبات من طريق النفي الذي ينتقض بدخوله على فعل يدل على النفي نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» أو ينتقض بإلا نحو «ما تأتينا إلا فتحدثنا» لأن «زال» وفروعها تدل على النفي، وإلا تثبت لما بعدها ما نفيته عما قبلها، فيكون ظاهر الكلام وجود نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالين ونحوهما مثبت، وقد بين المؤلف ذلك.

(٢) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة أشياء: الأول: الطلب باسم الفعل نحو «صه فينام الناس» والثاني: الطلب بالمصدر نحو «ضرباً زيداً فيتأدب»، والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو «حسبك فيستريح الناس» أي حسبك السكوت مثلاً، والخبر مع حسبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل على ما حكاه المؤلف.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

١٨ ـ البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠١) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٤). =

والنَّهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَطْغَوا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[1]، والتحضيض، نحو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَني إِلَى أَجَلٍ قريبٍ فأَصَّدَّقَ﴾[2]، والتمني، نحو: ﴿يا لَيْتَني كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفوزَ﴾[3]، والترجّي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[4] في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع، والدعاء كقوله:

١٩ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

= اللغــة: «ناق» مرخم ناقة «عنقاً» بفتح العين المهملة والنون جميعاً ـ هو ضرب من السير السريع «فسيحاً» واسعاً «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحا» نلقي عنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تجد في السفر، وتدأب عليه، حتى تصل إلى ممدوحه، وهناك يلقى هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ناق» منادى مرخم، وأصله يا ناقة، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر، والثانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «عنقاً» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: سيراً عنقاً «فسيحاً» صفة لقوله عنقاً «إلى» حرف جر «سليمان» مجرور بإلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «فنستريحا» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله نستريح بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله «سيري».

(١) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) من الآية ١٠ من سورة المنافقين.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر.

١٩ ـ هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٥) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٥١).

اللغــة: «وفقني» اهدني وسدد خطواتي «أعدل» أميل وأنحرف، وتقول: عدلت عن كذا؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته، وتقول: عدلت إلى كذا؛ إذا أقبلت عليه ورغبت فيه واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل، ومثله رغبت، تقول «رغبت في كذا» إذا أحببته، وتقول «رغبت عن كذا» إذا كرهته، ولذلك نظائر كثيرة، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه=

والاستفهام(١)، كقوله:

٢٠ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتي فأَرْجُوَ أَنْ ... تُقْضَى، فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

والعَرْضَ، كقوله:

= اللغة «سنن» هو بفتح السين والنون جميعاً، وهو الطريق، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ «الساعين» جمع ساع.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح؛ فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة، ورب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوية الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والأصل يا ربي «وفقني» وفق: فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن» حرف جر «سنن» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و «الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بالساعين؛ لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «أعدل» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ـ وهو قوله «وفق» ـ كما يفهم من إعراب البيت.

(١) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد، نحو «هل أخوك زيد فأكرمه» فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعين رفعه.

٢٠ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الفراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللغـــة: «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة ـ جمع لبانة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية «فيرتد» أي: يعود ويرجع، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره، وقال «بعض الروح» إما على إقحام كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلوله الأول، =

٢١ـ يا بْنَ الكِرامِ ألا تَدْنُو فُتَبْصِرَ مَا قَد حَدَّثُوكَ؛ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

= ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر.

المعنى: يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات: مفعول به لتعرفون، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير: فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على تقضى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و «الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بيرتد.

الشاهد فيه: قوله «فأرجوَ» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «أرجو» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي».

٢١ ـ هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

اللغــة: «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم: من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بما توجبه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة=

واشترطْتُ في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: «نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ» و«صَهْ فَنُحَدِّثُكَ» خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جنِّيٍّ وابن عصفور في إجازته بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوهما مما فيه لفظُ الفعلِ، دون صَهْ ومَهْ ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه[1]، وقد صَرَّحْتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قَدَّمْنا ذكره، مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِين﴾[2] [وقوله]: ﴿يا لَيْتَنَا نُرَدُّ

= وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في محل نصب، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول، وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كمن» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله «ألا تدنو» والعرض: هو الطلب بلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قول أمية ابن أبي الصلت (سيبويه ١ ـ ٤٢٠):

أَلا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرَنَا ... مَا بُعْدُ غايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مَجْرَانَا

(١) اسم فعل الأمر على ضربين: الأول قياسي، وهو: أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً، على زنة فعال ـ بفتح الفاء والعين ـ وتبنيه على الكسر؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر: ضراب، ونصار، كما قالوا في النزول: نزال، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل: أي الحروف الأصلية التي يتألف منها، والثاني سماعي، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه، ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها، وكذلك «مه» تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف، ولا شيء منها؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(١) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

٢٢- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

وقال آخر:

---

(١) من الآية من سورة الأنعام.

٢٢- هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو به الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٩).

اللغة: «جاركم» نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بحماكم «الإِخاء» بكسر الهمزة - مصدر آخيته؛ إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «أك» أصله أكن، فحذفت النون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم دال على الجمع «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وبينكم» الواو حرف عطف، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «والإِخاء» الواو حرف عطف، الإِخاء: معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله «ألم أك جاركم».

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ؟

٢٣ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ

وتقول: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فتنصب «تشرب» إن قَصَدتَ النَّهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحدٍ منهما، أي لا تأكل السمك ولا تَشْرَبِ اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول، وأبَحْتَ الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شُرْبُ اللبن.

* * *

---

٢٣ ـ هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكناني، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في شرحه أنه لأبي الأسود، والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠٠) وفي «شذور الذهب» مرتين (رقم ١١٤):
وابن عقيل (رقم ٣٢٨) وقبل هذا البيت قوله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كانَ ذَا التَّعْلِيمُ
تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ، وَأَنْتَ سَقِيمُ؟!
ابْدأْ بِنَفْسِكَ فانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُشْتَفَى بالْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللغـة: «السقام» بفتح السين ـ المرض، وفعله سقم ـ بكسر القاف أو ضمها ـ والسقيم: المريض، والضنى: هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد. والغي: ضد الرشد، والعار: كل شيء يلزمك بسببه عيب.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، يقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يحب أن تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما ينهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «عن» حرف جر «خلق» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بتنهى «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «عار» مبتدأ مرفوع=

ص ـ فَإنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلبَ وَقُصِدَ الجزَاءُ جُزِمَ، نحوُ قَوْله تَعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَشَرْطُ الجزمِ بَعْدَ النَّهْي صِحَّةُ حُلُولِ «إنْ لا» مَحَلَّهُ، نحْوُ «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَم» بِخلافِ «يأكُلُكَ».

وَيُجْزَمُ أيْضاً بِلَمْ، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، وَلَمَّا نحوُ ﴿لمَّا يَقْضِ﴾ وَباللام و«لا» الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نحوُ (لِيُنْفِقْ، لِيَقْضِ، لا تُشْرِكْ، لا تُؤَاخِذْنَا).

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْن: إنْ، وَإذْ مَا، وَأيْنَ، وَأنَّى، وَأيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ: ﴿إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾، ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بخَيْرٍ مِنْهَا﴾ وَيُسَمَّى الأوَّلُ شَرْطاً والثَّاني جَوَاباً وَجَزَاءً، وإذَا لَمْ يَصْلُحْ لمبَاشَرَةِ الأدَاةِ قُرِنَ بالْفَاء نَحْوُ ﴿وإنْ يَمْسَسْكَ بخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَديرٌ﴾ أوْ بإذَا الفجَائيةِ، نَحْوُ ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

ش ـ لما انقضى الكلامُ على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ في الكلام على ما يجزمه؛ والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين.

فالجازم لفعلٍ واحدٍ خمسةُ أمورٍ:

أحدها: الطَّلَبُ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دَالٌّ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ فإنه

=بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «فعلت» فعل: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام والتقدير: إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترضة «عظيم» نعت لقوله عار، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية.

الشاهد فيه: قوله«وتأتي» حيث نصب تأتي بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية ـ أي: مصاحبة ما بعدها لما قبلها ـ في جواب النهي المدلول عليه بقوله «لا تنه عن خلق» ألست ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه: أي أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين؟

يكون مجزوماً بذلك الطلب(١)؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تُقدِّره مُسَبَّباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٢) تقدم الطَّلَبُ وهو «تَعَالَوْا» وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ» وقُصِدَ به الجزاء؛ إذ المعنى تعالَوْا فإن تأْتُوا أَتْلُ عليكم؛ فالتِّلاَوة عليهم مُسَبَّبة عن مجيئهم فلذلك جُزِم، وعلامة جزمه حذفُ آخره ـ وهو الواو ـ وقول الشاعر:

٢٤ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ]

وتقول: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ» و «هَلْ تَأْتِينِي أُحَدِّثْكَ» و «لا تكفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

---

(١) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وفي هذا الموضوع مذهبان آخران، أولهما: أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك «ضرباً زيداً» لأنه ناب عن فعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، وثانيهما: أن الجازم هو الأداة المقدرة، وهذا مذهب جمهور النحاة، وصححه المتأخرون.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

٢٤ ـ هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، أحد شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللغــة: «قفا» أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف «نبك» مضارع من البكاء «منزل» أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه «بسقط اللوى» السقط ـ بكسر السين أو ضمها أو فتحها ـ ما تساقط من الرمل، واللوى ـ بكسر اللام ـ المكان الذي يكون رمله مستدقاً «الدخول» بفتح الدال وضم الخاء ـ اسم مكان بعينه «حومل» بفتحتين بينهما سكون بزنة جعفر ـ اسم مكان معين أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع «نبك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكِ، وذكرى مضاف وقوله «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنزل» معطوف بالواو على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقوله قفا، وسقط مضاف، و«اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف مكان منصوب على=

ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مُثْبَتاً لم يُجزم الفعلُ بعده[1]؛ فالأول نحو: «ما تأتينا تُحَدِّثُنَا» برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الْجُمَل، والثاني نحو: «أنتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا» برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين.

وأما قول العرب: «اتَّقَى الله امْرُؤٌ فعلَ خَيْراً يُثَبْ عليهِ» بالجزم؛ فوجهه أنَّ اتَّقى الله وفَعَل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى لِيَتَّقِ الله امرؤ ولْيَفْعَل خيراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيم، تُؤْمِنُونَ باللَّهِ وَرَسُولِهِ وتجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[2] فجزم ﴿يغفر﴾ لأنه جَوَابٌ لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُون بالله وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾؛ لكونه في معنى آمِنُوا وجاهِدُوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتَسَبَّبُ عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزْمُهُ، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[3] فتطهرهم: مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو ﴿خُذْ﴾؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إنْ تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾[4] بالرفع على

= الظرفية، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى وبين مضاف وقوله «الدخول» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فحومل» حومل: معطوف بالفاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «نبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره، وهذا الحذف هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك؛ لأنه يصح لك أن تقول: إن تقفا نبك، فافهم ذلك، والله يرشدك.

(١) إنما وجب الرفع بعد الخبر المثبت وبعد النفي لأن صحة الجزم تقتضي أن يكون السابق سبباً، ولا يكون الخبر المثبت سبباً وهو ظاهر، والنفي لا يكون سبباً أيضاً، ألا ترى أنك لو قلت «ما تأتينا فتحدثنا» لم يعقل أن يكون تقدم عدم الإتيان سبباً في الحديث.

(٢) الآيات ١٠، ١١، ١٢ من سورة الصف.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٤) من الآيتين ٥، ٦ من سورة مريم.

جعل ﴿يرثني﴾ صفة لوليّاً، وبالجزم على جعله جزاءً للأمر، وهذا بخلاف قولك «أْتِنِي برجُلٍ يحِبُّ اللّهَ وَرَسُولَه»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل للّه ورسوله مُسَبَّبة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «آْتِنِي أُكْرِمْكَ» بالجزم؛ لأن الإكرام مُسَبَّب عن الإتيان، وإنما أردت أْتِنِي برَجُلٍ موصوفٍ بهذه الصفة[1].

واعلم أنه لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إلا بشرطٍ أن يصح تقديرُ شَرْطٍ في موضعه مقرونٍ بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُل الجَنَّة» و«لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ» فإنه لو قيل في موضعهما «إنْ لا تَكْفُرْ تدخل الْجَنَّة» و «إنْ لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ» صَحَّ، بخلاف «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» و «لاَ تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلُكَ» فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصح أن يقال «إنْ لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّار» و «إنْ لا تَدْنُ من الأسد يَأكُلْكَ»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2]؛ لأنه لا يصح أن يقال «إن لا تمنن تستكثر» وليس هذا بجوابٍ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نَهى نبيه ﷺ عن أن يَهَبَ شَيْئاً وهو يطمع أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له [أَكْثَرَ من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تَسْتَكْثِرْ) بالجزم؟.

قلت: يحتمل ثلاثة أوْجُه:

أحدها: أن يكون بدلاً من ﴿تَمْنُن﴾[3] كأنه قيل: لا تستكثر، أي: لا تَرَ ما تُعْطِيه كثيراً.

---

(١) المضارع الواقع بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يكون هو وفاعله جملة، ثم إن له أربعة مواضع، وذلك لأنه إن كان ما قبله نكرة غير صالحة لمجيء الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ وإن كان ما قبل المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالاً كما في قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ وقد تكون معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ فإن يعتذرون معطوف على «يؤذن لهم» لأن الغرض نفي الإذن في الاعتذار، بدليل قوله سبحانه: ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفاً كما في قول الشاعر:

وَقَـالَ رَائِـدُهُـمْ: أرْسُـوا نُـزَاوِلُـهَـا ... فَـحَـتْـفُ كُـلِّ امْـرِئٍ يَـجْـرِي لِـمِـقْـدَارِ

(٢) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٣) ذهب جماعة إلى أن البدل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان:

أحدهما: أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً.

=

والثاني: أن يكون قَدَّرَ الوقف عليه لكونه رأسَ آيةٍ، فسكَّنه لأجل الوقف، ثم وَصَله بنية الوقف.

والثالث: أن يكون سَكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهر، فاهْجُر[١].

الثاني: مما يجزم فعلاً واحداً: «لم» وهو حرف يَنْفِي المضارع وَيَقْلبهُ ماضياً، كقولك «لمْ يَقُمْ، وَلَمْ يَقْعُدْ» وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٢].

والثالث: لَمَّا أختها، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[٣] ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[٤].

وَتُشَارِك لم في أربعة أمُور وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وَجَزْمُه، وقَلْبُ زمانهِ إلى المُضِيِّ.

وتفارقها في أربعة أُمُور؛ أحدها: أن المنفيَّ بها مُسْتَمِرُّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بلم؛ فإنه قد يكون مستمراً، مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، وقد يكون منقطعاً، مثل. ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[٥]؛ لأن المعنى أنه كان بعد

= وثانيهما: أن يدل المبدل منه على البدل.
وهو كلام غير سديد؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً، فلا يشترط هذا الشرط، ونحن ندعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال.

(١) فإن قلت: فما تصنع في قوله عليه الصلاة والسلام «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» فإن «يؤذ» مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وهو واقع في جواب النهي الذي هو «لا يقرب» ولا يصبح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث تقول: إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا، لأن الإيذاء يتسبب عن القرب لا عن عدم القرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فإن الرواية وردت بجزم «يضرب» الواقع في جواب «لا ترجعوا» ولا يصح أن تقول «إن لا ترجعوا يضرب» لأن الضرب مسبب عن الرجوع، لا عن عدمه؟
قلت في الجواب عن هذا: إنما أخطأت في أنك اعتبرت «يؤذنا» جواباً لقوله «لا يقرب» وكذلك في جعل «يضرب» جواباً لقوله «لا ترجعوا» وليس الأمر كذلك بل «يؤذنا» بدل من «لا يقرب» وكأنه قيل: لا يؤذنا، ومثله «يضرب» فإنه بدل من «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وكأنه قيل من أول الأمر: لا يضرب بعضكم رقاب بعض.

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص).

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

(٤) من الآية ٨ من سورة ص.

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان).

ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثَمَّ امتنع أن تقول: لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قَامَ؛ لما فيه من التناقض، وجاز لم يقم ثم قام، والثاني: أن لَمَّا تُؤْذِنُ كثيراً بتوقُّعِ ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[١] أي إلى الآن لم يَذُوقُوه وسوف يذوقونه، ولم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشريُّ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به، والثالث: أن الفعل يُحْذَفُ بعدها، يقال: هل دخلت البَلَدَ؟ فتقول: قَارَبْتُهَا ولمَّا، تريد ولمَّا أدخلها، ولا يجوز قاربتها ولم[٢]، والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول: إن لم تقم قمت، ولا يجوز إن لمَّا تقم قمت.

الجازم الرابع[٣]: اللامُ الطَّلَبية، وهي الدالة على الأمر، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ

---

(١) من الآية ٨ من سورة ص، وقد حذفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها.

(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتد بهما، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

أراد: إن وصلت وإن لم تصل، يريد احفظها على كل حال، ومن ذلك قول الآخر:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ ... فِي كَفِّهِ زَيْغٌ، وَفِي الْفَمِ فَقَمْ

* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ، وَقَدْ كَادَ، وَلَمْ *

أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط: أي قاربه ولم يبلغه فحذف للعلم بالمحذوف.

(٣) قد تفهم من استشهاد المؤلف للام الدالة على الأمر أو الدعاء، وللا الدالة عليهما أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم، ودخول «لا» على فعل الغائب أو المتكلم غير جائز عربية، لأنه مثل للام بمثالين من فعل الغائب، ومثل للا بمثالين من فعل المخاطب، ونحن نبين لك الأمر بإيضاح فنقول: أما اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالآيتين الكريمتين اللتين تلاهما الشارح، وقد تدخل على فعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام «قوموا فلأصلِّ لكم» ولكنه لا يكثر كثرة دخولها على فعل الغائب، ويندر دخولها على فعل المخاطب لأن لأمر المخاطب صيغة تخصه، وهي فعل الأمر.

وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير، ولا تختص بالغائب، ولا تكثر في المخاطب، ومثال دخولها على فعل المخاطب الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، وقول عدي بن زيد العبادي:

فَلا تُلْفَيَنَّ كأم الغلا ... مِ إلا تجد عَارِماً تَعْتَرِمْ

وقول النابغة الذبياني:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مَطْلِيٌّ به القار أجرب

ومثال دخولها على فعل الغائب قوله تعالى: ﴿فلا يسرف في القتل﴾، وقول أبي مختار الكلابي:

وَلاَ يُفْلِتَنَّ النَّافِعَانِ كِلاهُمَا ... وَذَاكَ الَّذِي بالسُّوقِ مَوْلَى بَنِي بَدْرِ

=

سَعَتِهِ﴾[1]. أو الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2].

الجازم الخامس: لا الطَّلَبية، وهي الدالة على النهي، نحو: ﴿لا تُشْرِكْ باللَّهِ﴾[3] أو الدعاء. نحو: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾[4].

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إِحْدَى عَشْرَةَ أَدَاةً، وهي:

(١) «إنْ» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[5].

(٢) و «أَيْنَ» نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[6].

(٣) و «أيٌّ» نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[7].

(٤) و «مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[8].

(٥) و «مَا» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[9].

(٦) و «مَهْما» كقول امرئ القيس:

= وربما دخلت على فعل المتكلم نحو قول عبيد بن الأبرص (د ٦٣):

لا أَعْرِفَنَّكَ بَعْدَ المَوْتِ تَنْدُبُنِي ... وَفِي حَيَاتِيَ مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وقول النابغة الذبياني:

لاَ أَعرفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا ... مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

وقول ابن مقبل:

لا أَلْفَيَنَّ وَ إِياكم كَعَارِمَةٍ ... إلاَّ تجد عَارِماً فِي النَّاسِ تَعْتَرِمِ

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٤) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٧) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

٢٥ - أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

---

٢٥ - هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً، وقبله قوله:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ، ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

اللغــة: «فاطم» مرخم فاطمة، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبها «مهلاً» أي تمهلي وانتظري «أزمعتِ صرمي» عزمت عليه، والصرم: الهجر والقطيعة «أجملي» أحسني كلامك، أو اتركي القطيعة «خليقة» خصلة «سلي ثيابي من ثيابك» أراد بذلك أن تترك مودته، وتخلع عن نفسها رداء حبه «أغرك» هل خدعك أو حملك على أن تفعلي ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور؟

المعنى: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك عليَّ وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التيه، وأن تفعلي معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب؟

الإعراب: «أغرك» الهمزة للاستفهام، غر: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «مني» جار ومجرور متعلق بغر «أن» حرف توكيد ونصب «حبك» حب: اسم أن، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير: أغرك مني قتل حبك إياي «وأنك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأمري» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمري، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الرويّ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعراب البيت هكذا: أغرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهما تأمري القلب يفعل.

الشاهد فيه: قوله «مهما تأمري القلب يفعل» حيث جزم بمهما فعلين؛ أولهما قوله: «تأمري» وثانيهما قوله: «يفعل» على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات، وهو الذي يقال له الرويّ.

(٧) و «مَتَى» كقول الآخر:

٢٦ - * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

---

٢٦ - هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا *

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٧).

اللغــة: «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر، ويقم، ونحو ذلك؛ فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها. وقيل: هو جلاً - بالتنوين مصدر أصله المد فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض أموره، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آبائه من سمي أو لقب به أيضاً؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر، وأورده صاحب اللسان (ج ل ا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤ أوربة).

أَنَـا الْـقُـلاخُ بْـنُ جَـنَـابِ ابْـنُ جَـلا أَخُـو خَـنَـاثِـيـرَ أَقُـودُ الْـجَـمَـلا

والخناثير: الدواهي، واحدها خنثر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالألف وتنون العلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس علماً «طلاع الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطالع، والثنايا: جمع ثنية، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل، وهذه العبارة كناية عن كونه ممّن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، بأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاع» الواو حرف عطف، طلاع: معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع مضاف وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل=

(٨) و «أَيَّانَ» كقوله:

٢٧ ـ * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ *

(٩) و «حَيْثُمَا» كقوله:

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به لأضع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما «أضع» والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفونني» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

٢٧ ـ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* إِذَا النَّعْجَةُ الْعجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله، وكثير من الناس يشك في صحة صدره.

اللغــة: «العجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لا نبات فيها «تعدل» تمل.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه «ما» زائدة «تعدل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بأيان، وعلامة جزمه السكون «به» جار ومجرور متعلق بقوله تعدل «الريح» فاعل تعدل «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإنما كسر لأجل الرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «أيان... تعدل... تنزل» حيث جزم بأيان فعلين، أولهما «تعدل» والثاني «تنزل» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركة الرويّ لكان الثاني ساكناً مثل سكون الأول.

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك، وحاصلها أن «أيان» تجزم الفعلين وإن اتصلت بها «ما» الزائدة، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها، بدليل قول الآخر:

أَيَّـانَ نُـؤْمِـنْـكَ تَـأْمَـنْ غَـيْـرَنَـا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِراً

٢٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

(١٠) و «إِذْ مَا» كقوله:

٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

---

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٨) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١).

اللغـة: «تستقم» تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك إياه ويوصلك له «نجاحاً» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها.

المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه؛ وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بحيثما، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجاحاً» مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح، وغابر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر» على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٧) وقد شرحناه في مكانه منه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧).

اللغـة: «تلف» تجد، تقول ألفيته ألفيه - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى: وجدته أجده، ومنه قوله تعالى: ﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾ من الآية ٩ من سورة الصافات.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذ ما» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت»=

(١١) و «أنّى» كقوله:

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَـجِـدْ..............

= فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «آمر» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بآمر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلاً بالباء«تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الشرط و الجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً «آتيا» مفعول ثان لتلف منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت..» حيث جزم بإذ ما فعلين: أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها.

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله «وتمام البيت... حطباً جزلاً وناراً تأججاً» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين وإنهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفتين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فَأَصْبَحْتَ أَنّى تأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها، وقال شاعر آخر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه(ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا:

* تجد فرجاً منها إليك قريبا *

اللغـــة، والمعنى: سنفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناهما، فأما بيت لبيد فقوله «مركبيها» أراد به=

. . . .

= ناحيتيها وجهتيها، وأصل المركب مكان الركوب، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم: شجر بين القوم، أي تفرق واختلف، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعباً عليك.

وأما البيت الآخر فقوله: «تلمم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزيارة وقوله: «تأججا» فعل مسند لألف الاثنين، وهما الحطب الجزل والنار، والتأجج: الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم السالك.

الإعراب: إعراب بيت لبيد: «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأتها» تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لتأتي، مبني على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف ومركبي من قوله «مركبيها» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتي، وتحت مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا، وإفراد الخبر لأن كلمة «كلا» وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد فراعى الشاعر ههنا لفظها فأفرد الخبر، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أخِيهِ حَيَاتَهُ ... ونحنُ إذا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وعليه جاء قول الله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ ولو روعي المعنى لقيل: آتتا أكلهما، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابي

أفلا ترى أنه قال «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنى، ثم قال: «وكلا أنفيهما رابي» فراعى اللفظ وأفرد، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر:

إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاهُمَا ... يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة للفظ في قوله: «يوفي» وثنى مراعاة للمعنى في قوله: «يرقبان سوادي».

الشاهد فيه: قوله «أنى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين؛ أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما=

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، ويسمى الثاني جَوَاباً، وجزاءً[1].

وإذا لم تصلح الجملة الواقعةُ جواباً لأن تَقَعَ بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فِعْلُهَا طلبيٌّ، أو جامدٌ، أو منفيٌّ بِلَنْ، أو ما، أو مَقْرُونٌ بقَدْ، أو حرفِ تنفيسٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ﴾[2] ﴿قُلْ إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3] ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي﴾[4] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[5] ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ﴾[6] ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ

= «تلتبس» وهو جواب الشرط، أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله «تأت» وجوابه هو قوله «تجد» وأما قوله «تشتجر» فهو بدل من تأت، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكنا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة.

(١) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام، الأول: ما هو حرف باتفاق جميع النحاة، وهو «إن»، والثاني: ما هو مختلف فيه والراجح كونه حرفاً، وهو «إذ ما»، والثالث: ما هو مختلف فيه والراجح أنه اسم، وهو «مهما»، والرابع: ما هو اسم باتفاق جميع النحاة، وهو الباقي.

ثم اعلم أن ما هو اسم ـ سواء أكان متفقاً على اسميته أم مختلفاً فيها ـ إما أن يدل على ظرف ـ نحو أين ومتى وأيان وحيثما ـ فهو في محل نصب على الظرفية، ومتعلقه فعل الشرط، وإما أن يدل على حدث ـ وذلك يتصور في «أيّ» وفي «ما» لأن «أيّاً» بحسب ما تضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو «أيّ ضرب تضرب أضرب» ولأن «ما» موضوعة لما لا يعقل، وقد يكون ما لا يعقل حدثاً، وقد قال المعربون في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾: إن التقدير أي نسخ ننسخ، وهي حينئذ مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على الظرف ولا حدث، فإما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً، وإما أن يكون فعلاً متعدياً، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو «من يخرج أخرج معه» فالأداة حينئذ في محل رفع مبتدأ؛ وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً فإما ألا يستوفي مفعوله وإما أن يستوفيه، فإن لم يستوف مفعوله نحو «من تخاصم» فالأداة حينئذ في محل نصب مفعول به لفعل الشرط وإن استوفى مفعوله نحو «من تخاصمه أخاصمه» فهو من «باب الاشتغال».

ومعنى ذلك: أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبر، ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٤) من الآيتين ٣٩و ٤٠ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٦ من سورة الحشر.

مِنْ قَبْلُ﴾(١) ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجراً عَظِيماً﴾(٢).

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٣)، وإنما لم أُقَيِّدْ في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسْمِيَّة لأنها لا تدخل إلا عليها، فأغناني ذلك عن الاشتراط(٤).

* * *

ص ـ فَصْلٌ: الاسْمُ ضَرْبَان: نَكِرَةٌ، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ: مَوْجُودٍ كَرَجُلٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ، وَمَعْرِفَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوباً فِي نَحْوِ: «أَقُومُ» و «نَقُومُ» أَوْ جَوَازاً فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ» أَوْ بَارِزٌ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ «قُمْتُ» وكَاف «أَكْرَمَكَ» وَهَاءِ «غُلامِهِ» أَوْ مُنْفَصِلٌ كَ «أَنَا» وَ «هُوَ» و «إِيَّايَ» وَلاَ فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إلاَّ فِي نَحْوِ: الْهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ وَ «ظَنَنْتُكَهُ» وَ «كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ش ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف [إلى قسمين]: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قَدَّمتها، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أَخَّرْتُهَا.

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٤) قد تحذف الفاء وهي مستحقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» التقدير: «فإن جاء صاحب اللقطة فأدها إليه، وإن لا يجئ فاستمتع بها» فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثله قول الشاعر:

وَمَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى ... سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِمَا

أم كان الجواب جملة اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّه مِثْلانِ

واعلم أنه يتعين ربط الجواب بالفاء، ولا يجوز ربطه بإذا الفجائية في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو «إن جاء زيد فسلام عليه».

الثاني: أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفي نحو «إن يلعب زيد فما أنا براض عنه».

والثالث: أن تكون الجملة مقترنة بإن المؤكدة نحو «إن تسافر فإن قلبي معك».

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّر؛ فالأول كَرَجُلٍ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس وَاحِدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه، والثاني كشمس؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وُجُودَ الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أَفْرَادٍ له في الخارج، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَعْ على أن يكون خَاصاً كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس.

* * *

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام[1]؛ القسم الأول: الضمير، وهو أَعْرَفُ الستة، ولهذا بَدَأْتُ به، وَعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بِثُمَّ.

وهو عبارة عما دَلَّ على متكلم كَأَنَا، أو مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ، أو غَائِبٍ كَهُوَ.

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول: البارز كتاء «قُمْتَ» والثاني: المستتر كالمقَدَّرِ في نحو قولك «قُمْ».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم ـ باعتبار وُجُوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مَقَامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كنقوم، [أو التاء كَتَقُومُ][2]، ألا ترى

---

(١) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام، ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي «الاسم الذي وضع ليستعمل في معين» فالتعيين إنما يكون في حال الاستعمال، لا في حال الوضع، وبيان ذلك أن «أنا» أو «أنت» ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع «أنا» وضع ليستعمل في حال التكلم، أيّاً كان المتكلم، لكنك حين تقول «أنا مجتهد» قد استعملته في متكلم معين.

(٢) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو «تقوم يا زيد»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار، نحو «هند تقوم» لأنك تقول «هند تقوم جارتها» وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى، وهو حرف واحد، وهو التاء.

أنك لا تقول «أقوم زيد» ولا تقول «نقوم عمرو» ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مَقَامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو «زيد يقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول «زيد يقوم غلامُهُ».

وأما البارز فإنه ينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين: متصل، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقلُّ بنفسه، كتاء «قُمْتُ» والمنفصل هو: الذي يستقلُّ بنفسه، كَأَنَا، وَأَنْتَ، وَهُوَ.

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقعه في الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعُه كتاء «قُمْتُ» فإنه فَاعِلٌ ومنصوبهُ ككاف «أَكْرَمَكَ» فإنه مفعول، ومخفوضُه كهاء «غُلامِهِ» فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقعه في الإعراب ـ إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنَتَا عَشْرَة كلمةً: أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، ومنصوبه اثْنَتَا عَشْرَة كلمةً أيضاً: إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ؛ فهذه الاثنتا عَشْرَةَ كلمةً لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأُوَلَ لا تقع إلا في محل الرفعِ، تقول: «أَنَا مُؤْمِنٌ» فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ» فإياك: مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يُعكَسَ ذلك؛ فلا تقول «إِيّاي مُؤْمنٌ» و «أَنْتَ أَكْرَمْتُ» وعلى ذلك فقِسِ الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

* * *

ولما ذَكَرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أَشَرْتُ بعد ذلك إلى أنه مَهْمَا أَمْكَنَ أن يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل؛ لا تقول «قَامَ أنا» ولا «أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ» لتمكنك من أن تقول «قُمْتُ» و «أَكْرَمْتُكَ» بخلاف قولك «ما قَامَ إِلَّا أَنَا، ومَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَذِّر؛ لأن «إِلَّا» مانعةٌ منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفَصْلُ مع التمكن من الوصل.

وَضَابِط الأولى: أن يكون الضميرُ ثانيَ ضَمِيرَيْنِ أوَّلُهُمَا أعْرَفُ من الثاني، وليس مرفوعاً، نحو «سَلْنِيهِ» و «خِلْتُكَهُ» يجوز أن تقول فيهما: «سَلْنِي إيَّاهُ» و «خِلْتُكَ إيَّاهُ»[(١)]، وإنما قلنا الضميرُ الأولُ في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعْرَفُ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعْرَفُ من ضَمِيرِ الغائب.

وضابِطُ الثانية: أن يكون الضميرُ خَبَراً لكان أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا؛ فالأول نحو: «الصَّدِيقُ كُنْتُهُ» والثاني نحو: «الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ» يجوز أن تقول فيهما «كُنْتَ إيَّاهُ» و «كَانَ إيَّاه زَيْدٌ»[(٢)].

واتفقوا على أن الوصل أرْجَحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قَلْبِيّاً، نحو: «سَلْنِيهِ» و «أعْطِنيهِ» ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[(٣)] ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾[(٤)] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[(٥)].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً، نحو: «خِلْتُكَهُ» و «ظَنَنْتُكَهُ»، وفي باب كان،

---

(١) ومما ورد فيه ثاني الضميرين منفصلاً حديث الرقيق، وهو قوله: «إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم»، هذا، والمؤلف لم ينص على الأرجح من الأمرين: الوصل، والفصل، وبيان ذلك أن العامل في الضميرين إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون اسماً يشبه الفعل، فإن كان فعلاً فالأرجح الوصل، ولم يأت في القرآن في هذه الصورة غير الوصل، وإن كان العامل فيهما اسماً فالأرجح الفصل، نحو «عجبت من حبي إياك» ومن الوصل في هذه الحالة قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِباً ... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقّاً يَقِينَا

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن ذلك قوله:

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرٌ ... لاَ نَرَى فِيهِ غَرِيبَا
لَيْسَ إيَّايَ وَإيَّا ... كِ، وَلا نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الوصل قول أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته:

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فإنَّني ... رَأَيْتُ أخَاهَا مُجزِئاً بِمكَانِهَا
فإلَّا يَكُنْهَا أوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

(٣) من الآية ٢٨ من سورة هود.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة محمد.

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

نحو: «كُنْتُهُ» و «كَانَهُ زَيْدٌ» فقال الجمهور: الفَصْلُ أَرْجَحُ فيهن، واختار ابن مالكٍ في جميع كتبه الوَصْلَ في كان، واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

* * *

ص- ثمَّ الْعَلَمُ، وَهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أوْ جِنْسِيٌّ، كَأُسَامَةَ، وَإمَّا ٱسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أوْ لَقَبٌ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةَ، أوْ كُنْيَةٌ، كَأبي عَمْرٍو وأمِّ كُلْثُومٍ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أوْ مَخْفُوضاً بِإضَافَتِهِ إنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كُرْزٍ.

ش - الثاني من أنواع المعارف: الْعَلَمُ، وهو «ما عُلِّقَ على شيء بعينه غَيْرَ متناولٍ ما أشْبَهَهُ».

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

فينقسم - باعتبار تَشَخُّصِ مُسَمَّاه وعدم تَشَخُّصِهِ - إلى قسمين: عَلَم شَخْصٍ، وَعَلَم جنسٍ؛ فالأول كزيد وعمرو، والثاني كأسامَةَ للأسد، وثُعَالَةَ للثعلب، وذُؤالة للذئب؛ فإنّ كُلّاً من هَذه الألفاظ يَصْدُقُ على كل واحدٍ من أفْرَادِ هذه الأجناس، تقول لكلِّ أسدٍ رأيتَه: هذا أسامةُ مُقْبِلاً، وكذا البواقي، ويجوز أن تُطْلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو؛ فتقول: أسامَةُ أشْجَعُ من ثُعَالَةَ، أي: صاحبُ هذه الحقيقة أشْجَعُ من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أن تطلقها على شَخْصٍ غائبٍ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فَعَلَ أسامةُ.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب؛ فالمفرد كَزيد وأسَامة، والمركّب ثلاثة أقسام:

(١) مركَّبٌ تركِيبَ إضافةٍ كَعبد الله، وحكمه أن يُعرَبَ الجزءُ الأولُ من جُزْأيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائماً.

(٢) ومُركَّب تركيبَ مَزْجٍ كَبَعْلَبَكَّ وَسيبَوَيْهِ، وحكمه أن يعرب بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرّاً، كَسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بوَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ، فإن ختم بها بني على الكسر كسِيبَوَيْهِ.

(٣) ومركَّبُ تركِيبَ إسنادٍ، وهو ما كان جملةً في الأصل كَشابَ قَرْنَاها، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يُحْكَىٰ على ما كان عليه من الحالة قبل النَّقْل(١).

وينقسم إلى اسم وكُنْيَة ولَقَبٍ(٢)، وذلك لأنه إن بُدِئ بأبٍ أو أمٍّ كان كنية كأبي بكر وأمِّ بكر وأبي عمرو وأمِّ عمرو، وإلا فإن أشعَر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضَعَتِهِ - كقُفَّة، وَبَطَّة، وأنف الناقة - فلقَبٌ، وإلاّ فاسمٌ، كَزيد وعمرو(٣).

وإذا اجتمع الاسْمُ مع اللَّقَب وَجَبَ - في الأفصح - تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللقب، ثم إن كانا مضافين كَعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قُفَّة - وجب كونُ الثاني تابعاً للأول في إعرابه:

---

(١) ومن شواهد العلم المحكي عن جملة ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله:

نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ... ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

الشاهد فيه: قوله «يزيد» فإنه الآن علم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره هو، فهو منقول عن جملة، ولو كان منقولاً عن الفعل المضارع وحده لأعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسر، ومثله قول الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ الله لا تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتحْلَبُ

(٢) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به الذم، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الذم، حتى قال الحماسي:

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيه لأُكْرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوءةُ اللَّقَبُ

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكني وإجلاله؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول: زين العابدين، وتاج الملة، وسيف الدولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم، لا بمعنى الكنية.

(٣) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته، أو لم يشعر، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بذم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحينئذ يطبق عليه ما قال المؤلف.

إما على أنه بَدَلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين ـ كزيد قفة، وسعيد كُرْز ـ فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: اتباعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجُمْهورُ البصريين يوجبون الإِضافة، والصحيحُ الأوَّلُ، والإِتباع أقْيَسُ من الإِضافة(١) والإِضافة أكثر.

* * *

ص ـ ثمَّ الإِشَارَةُ، وَهِيَ: ذَا لِلمُذَكَّرِ، وَذِي وَذِهْ، وَتِي وَتِهْ، وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وَذَانِ وَتَانِ لِلمُثَنى: بالألِفِ ـ رَفْعاً، وَبالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً، وَأُولاءِ لِجَمْعِهِمَا، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بهَا، إِلَّا فِي المُثَنَّى مُطْلَقاً، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّه، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «هَا» التَّنْبِيهِ.

ش ـ الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإِشارة.

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي «ذَا»(٢).

وللمفردة المؤنثة عشرةُ ألفاظٍ: خمسة مبدوءة بالذال ـ وهي: ذي وذِهِي ـ بالإِشباع ـ وذِهِ ـ بالكسر، وذِهْ ـ بالإِسكان، وذاتُ، وهي أغْرَبُهَا، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى

---

(١) إنما كان الإِتباع أقيس لأن الإِضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) المراد المفرد حقيقة أو حكماً، أما المفرد حقيقة فنحو «هذا زيد» من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين، الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك «هذا الجمع» وقولك «هذا الفريق» والثاني أن يكون مؤولاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ أي بين الفارض والبكر، لأن المراد عوان بين المذكور، ويدخل في هذا النوع قول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ مَلِلْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

والمراد بالمذكر المذكر ولو تأويلاً نحو قول الشاعر:

نبئت نعماً عَلَى الْهِجْرَانِ زَارِيةً ... سَقْياً وَرَعْياً لِهَذَا الْعَاتِبِ الزَّارِي

صاحبة، كقولك: «ذَاتُ جَمَالٍ» أو بمعنى التي، في لُغة بعض طيئ، حكى الفراء «بالفَضْلِ ذُو فَضّلكُم اللّهُ بِهِ، والكرامة ذات أكْرَمكم اللّهُ بها»: أي التي أكْرَمكم الله بها؛ فلها حينئذ ثلاثة استعمالات(١)، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: تِي، وتِهِي ـ بالإشباع ـ وتِهِ بالكسر، وتِهْ ـ بالإسكان، وتَا.

ولتثنية المذكَّر: ذَانِ ـ بالألف رفعاً، كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾(٢) وَذَيْنِ ـ بالياء جرّاً ونصباً، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾(٣).

ولتثنية المؤنث: تَانِ؛ بالألف رفعاً، كقولك «جاءتني هَاتَانِ» وهاتَيْنِ، بالياء جرّاً ونصباً(٤)، كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾.

---

(١) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهداً والثاني: استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:

أَمِـنْ أَجْـلِ أَعْـرَابِـيَّـةٍ ذَاتِ بُـرْدَةٍ تُبَكِّي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وجْدَا؟

والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، تقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقته وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء؛ فقيل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها؛ فقيل: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى المصباح المنير.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكر المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسم إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: ﴿إن هذين لساحران﴾ من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن.

(٤) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذان وذين» و«تان وتين» مثنيين حقيقة، وهو رأي ضعيف عند المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً، نحو «أنا وأنت وهو» للاستعمال في حال الرفع، و«إياك» وأخواته للاستعمال في حال النصب، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:

الأول: أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها.

الثاني: أن «ذان» ليس مبنياً على مفرده؛ إذ لو ثني مفرده لقيل: ذيان كما يقال في تثنية فتى: فتيان.

الثالث: أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال.

ولجمع المذكر والمؤنث: أولَاءِ قال تعالى: ﴿وأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿هؤلاءِ بَنَاتِي﴾(٢)، وبنو تميم يقولون أولى ـ بالقَصْرِ، وقد أشَرْتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لُغة مَنْ مَدَّهُ.

ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً، أو بعيداً.

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجرَّداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بها التنبيه جَوَازاً؛ تقول: «جاءني هذا» و«جاءني ذا» ويُعْلَمُ أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ(٣).

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام، نحو: «ذَاكَ» أو مقرونة بها، نحو: «ذلك».

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

إحداها: المثنى، تقول: ذَانِكَ، وَتَانِكَ، ولا يقال: «ذَانِ لِكَ»، ولا «تَانِ لِكَ».

الثانية: الجمعُ في لُغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: أولئِكَ، ولا يجوز «أولاء لِكَ» ومَنْ قصَرَهُ قال: «أولا لِكَ»(٤).

الثالثة: إذا تَقَدَّمتْ عليها ها التنبيه، تقول: «هَذَاكَ»(٥) ولا يجوز «هَذَا لِكَ»(٦).

ص- ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ: الَّذي، وَالَّتي، وَاللَّذان، وَاللَّتَانِ ـ بالألِفِ رَفْعاً، وَبالْيَاءِ

---

(١) من الآية ٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة هود.

(٣) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء:
أولها: الضمير نحو قوله تعالى ﴿ها أنتم أولاء﴾.
وثانيها: كاف التشبيه نحو قوله سبحانه ﴿أهكذا عرشك﴾ وقولهم في مثل «هكذا يا سعد تورد الإبل».
وثالثها: لفظ الجلالة المقسم به نحو قولهم «لا ها الله ذا».

(٤) قد ورد من ذلك قول الشاعر:

أولا لِـكَ قَـوْمِـي لَـمْ يَـكُـونُـوا أُشَـابَـةً ... وَهَـلْ يَـعِـظُ الـضِّـلِّـيـلَ إلَّا أولالِـكَـا؟

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ... وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

(٦) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين:
الأول: أنها تأتي موصوفة وموصوفاً بها، نحو «هذا الرجل عالم» ونحو «مررت بزيد هذا».
الثاني: أنها تصغر نحو «ذيا، وتيا» وإن كان تصغيرها شاذاً وعلى نمط غير نمط تصغير الظاهر.

جَرّاً وَنَصْباً ـ وَلِجَمْعِ المُذَكَّر: الَّذِينَ ـ بالْيَاءِ مُطْلَقاً ـ والأُلى، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ: اللَّائي، وَاللَّاتِي، وَبِمعْنى الجميع: مَنْ، وَمَا، وَأيٌّ، وَألْ في وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ، وَذُو في لُغَةِ طَيِّئٍ، وَذَا بَعْدَ مَا أوْ مَنْ الاسْتِفهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ ألِ الوَصْفُ، وَصِلةُ غَيْرِهَا: إمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذاتُ ضَمِيرٍ مُطَابق لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نحوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[١] ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٢] ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[٣] ﴿وَيَشْرَبُ مما تَشْرَبُونَ﴾[٤]، أوْ ظَرْفٌ أوْ جَارٌّ وَمَجْرورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ باسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً.

ش ـ البابُ الرابعُ من أنواعِ المعارف: الأسماءُ الموصولة[٥]، وهي: المفتقرة إلى صِلةٍ وعائد[٦].

وهي على ضربين: خَاصَّةٍ، ومشتركة.

فالخاصة «الذي» للمذكَّر، و«التي» للمؤنث، و«اللّذَانِ» لتثنية المذكَّر و«اللّتَان» لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً[٧]، و«الأولى» لجمع المذكَّر،

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين.

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلت: «لقيت من ضربته» فإن اعتبرت «من» موصولة كان المعنى: لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى: لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك، فتخصص الموصول بالوضع، وتخصص الموصوفة طارئ.

(٦) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين: الأول الموصولات الحرفية، والثاني الموصولات الاسمية.
فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد» وعددها خمسة أحرف، وهي أن المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأن الناصبة للفعل المضارع، وما، وكي، ولو الدالة على التمني.
وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها، وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه بصدد بيان المعرفة وأنواعها.

(٧) ولك في نون «اللذان، واللتان» ثلاث لغات:
الأولى: ثبوتها مكسورة مخففة كنون المثنى، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي الأصل.
الثانية: ثبوت النون مكسورة مشددة، وقرئ بها في قوله تعالى: ﴿واللذانّ يأتيانها منكم فآذوهما﴾. =

وكذلك «الَّذين» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُذَيل[١] وعقيل يقولون «الَّذُونَ»[٢] رفعاً، و«الَّذين» جرّاً ونصباً، و«اللَّائي» و«اللَّاتي» ولك فيهما إثباتُ الياء وتركُها.

والمشتركة: مَنْ، وَمَا، وَأيٌّ، وَألْ، وَذُو، وَذَا؛ فهذه الستة تطلَقُ على المفرد والمثنى والمجموع، المذكَّر من هذا كله والمؤنث، تقول في مَنْ: «يعجبني مَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاءاكَ، وَمَنْ جَاءَتَاكَ، وَمَنْ جَاؤوكَ، وَمَنْ جِئْنَكَ» وتقول في «ما» لمن قال: «اشتَرَيتُ حِمَاراً، أو أتاناً، أو حمارَيْنِ، أو آتانَيْنِ، أو حُمُراً، أو أُتُناً»: «أعجبني ما اشْتَرَيْتَهُ، وَما اشْتَرَيْتَهَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ[٣] وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ»، وكذلك تفعلُ في البواقي.

وإنما تكونُ «أل» موصولةً بشرط أن تكون داخلةً على وصف صريحٍ، لغير تفضيلٍ[٤]، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المُشَبَّهَة كالْحَسَن؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وَصْف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى[٥]؛ فهي حرفُ تعريفٍ.

= الثالثة: حذف النون، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل:

أبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأغلالا

وقول الآخر:

* هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ *

(١) عبارة غيره «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل، وستعرفه قريباً جداً.

(٢) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعلم أحد بني عقيل، وهو شاعر جاهلي:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا صَبَاحَا ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

(٣) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء، وذلك كلام عجيب.

(٤) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية، فيخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء؛ الأول: الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والغلام، والثاني: الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه، مثل الأبطح والأجرع، والثالث: اسم التفضيل مثل الأعلم والأكرم، فإن أل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف تعريف لا اسم موصول.

بقي أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدث قام بها أو وقع منها، نحو قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدث ثابت لها ـ نحو «المؤمن»، ونحو «الفاسق» و«الكافر» صار صفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(٥) في بعض النسخ «كالأفضل والأعلم».

وإنما تكون «ذو» موصولةً في لغة طيِّئ خاصة، تقول: «جاءني ذُو قَامَ» وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لاَ وَذُو فِي السَّمَاء عَرْشُهُ»، وقال شاعرهم:

٣١ ـ فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

٣١ ـ هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١)

اللغــة: «ذو حفرت» أي: التي حفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها، وتقول: طويت البئر طيّاً، إذا بنيت بالحجارة عليها.

المعنى: إنه لا حق لكم في ورود هذا الماء، لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها؛ فأنا أحق الناس بورودها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ماء» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو حرف عطف، وبئر: إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله «بئري ذو حفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة، أي: عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله «بئري» معطوفاً على اسم إن وقوله: «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد، وقوله «حفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحرف محذوف، تقديره: وبئري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف. وذو: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف، والتقدير: وبئري ذو طويتها.

الشاهد فيه: قوله «وبئري ذو حفرت، وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي؛ وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث؛ فهي مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الفقعسي: =

وإنما تكون «ذا» موصُولة بشرط أن يتقدَّمها «ما» الاستفهامية، نحو ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم؟﴾[1] أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو قوله:

٣٢ ـ وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ، قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟

= وَلَسْتُ بِهَاجٍ في القِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي البوَاكِيا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يريد فحسبي من الذي عندهم، وكذلك قول الطائي، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية:

فَقُولا لهذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً: هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

يريد: قولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً، والساعي: الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول.

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل.

٣٢ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ، فما تَقُولُ بَدَا لها؟

وروي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينّا:

* وَغَرِيبَةٍ تَأْتي المُلُوكَ حَكِيمَةٍ *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين: عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ـ وقيل: عشرة ـ سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان، وقوله: «غريبة» أي: نادرة منقطعة النظير.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه «غريبة» صفة لقصيدة أيضاً، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب=

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومَنِ الذي قالها؟.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصُولةً، خلافاً للكوفيين، واستدلُّوا بقوله:

٣٣ـ عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إمَارَةٌ أمِنْتِ، وَهَذَا تحمِلِينَ طَلِيقُ

= بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً «قالها» قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، وها: ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال.

الشاهد فيه: قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: «قالها» والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال، كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبوقاً بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامري:

ألاَ تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحَاوِلُ؟ أنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وَبَاطِلٌ؟

٣٣ـ هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد ابن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول، والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات، وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤). وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً، وذكرنا قصته، فارجع إليه في المواضع التي أحلناك عليها إن شئت.

اللغــة: «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ فما أُبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسْ

«عباد» هو عباد بن زياد «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد، ويروى «نجوت»، «وهذا تحملين طليق» أي: والذي تحملينه طليق، يريد نفسه.

المعنى: يخاطب فرسه ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنجى منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على =

قالوا: «وهذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صلَتُهُ، والعائد محذوفٌ، و«طليق» خبره، والتقدير: والذي تَحْمِلِينَهُ طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبرهُ، و«تَحْمِلين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليقٌ في حالةِ كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصَةُ القولِ في تَعْدَاد الموصولات: خاصِّهَا، ومُشْتَرِكها.

* * *

= الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين؛ فنقول:

قال الكوفيون: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «العباد» اللام حرف جر، وعباد: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله؛ والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير: والذي تحملينه، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ الذي هو قوله «هذا» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لأمن.

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله: «تحملين»؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التنبيه عليه، وأما البصريون فقالوا: إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون «ذا» اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه، فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة، ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح لك من الإعراب.

فأما الصلة فهي على ضَرْبين: جملة[(١)]، وشِبْهِ جملةٍ، والجملة على ضربين: اسميةٍ، وفعليةٍ.

وشرطها أمران؛ أحدهما: أن تكون خَبَرِيَّة، أعني محتملة للصدق والكذب[(٢)]؛ فلا يجوز «جَاءَ الذي اضْرِبْهُ» ولا «جاء الذي بِعْتُكَهُ» إذا قَصَدْتَ به الإنشاء بخلاف «جاء الذي أَبُوهُ قائمٌ» و«جَاءَ الذي ضَرَبْتُهُ».

والثاني: أن تكون مشتملة على ضميرٍ مُطابِقٍ للموصول: في إفراده، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتذكيره، وتأنيثه، نحو «جاء الذي أكرمْتُهُ» و«جاءتِ التي أكرمتُهَا» و «جاء اللَّذانِ أكرمتُهما» و «جاءتِ اللَّتانِ أكرمتهما» و«جاء الذين أكرمتهم» و«[جَاءَ] اللاتي أكرمتهُنَّ»[(٢)].

وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ

---

(١) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مرادة، ومن ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

ويريد نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضيم.

ومنه قولهم في المثل «بعد اللتيا والتيا» أي بعد اللتيا صغرت واللتيا عظمت، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني للتعظيم، وقد قال الراجز:

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا وَالَّتِي ... إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وقال الآخر:

مِن اللَّوَاتِي والَّتِي والَّلاتِي ... زَعَمْنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي

(الشعراء ١/ ٨٨)

وقد يحذف الاسم الموصول وتبقى صلته فتدل عليه وتشير إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

فَوَاللّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نيلَ منكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ

يريد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم؛ فما نافية بدليل دخول الباء في الخبر، وجملة «نلتم» صلة موصول محذوف، وتقديره ما الذي نلتم، كما ذكرنا.

(٢) ويقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان:

الأول: أن تكون معهودة، لأن تعريف الموصول بها، ويجوز إبهامها في مقام التفخيم والتهويل نحو قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾.

الثاني: ألا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال: جاء الذي لكنه بخيل، لأن وضع «لكن» للاستدراك على كلام سابق.

شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) أي الذي هو أشَدُّ، أو مَنْصوباً، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾(٢) قرأ غير حمزة والكسائي وشُعْبَة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحَذْفها، أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾(٣) أي: ما أنت قاضِيهِ، وقول الشاعر:

٣٤ ـ سَتُبْدِي لَكَ الأيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أي: ما كُنْتَ جَاهِلَهُ.

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

٣٤ ـ هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي أولها:

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللغــة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بوزن جمل وأجمال، والطلل هو: ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون ـ هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة «ستبدي» ستظهر «من لم تزود» أي الذي لم ترسله ليبحث عنها، أو الذي لم تسأله عنها، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها.

المعنى: يقول إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها.

الإعراب: «ستبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل «لك» جار ومجرور متعلق بتبدي «الأيام» فاعل لتبدي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «جاهلاً» خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة، والمضاف هو قوله جاهلاً، والتقدير: ما كنت جاهله «ويأتيك» الواو حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي، مبني على الفتح في محل نصب «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بيأتي «من» اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزود» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف، والتقدير: من لم تزوده.

الشاهد فيه: قوله «ما كنت جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد=

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(١) أي: منه(٢)، وقول الشاعر:

٣٥ ـ نُصَلِّي لِلَّذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

أي نصلي للذي صَلّتْ له قريش.

وفي هذا الفَصْلِ تفاصيلُ كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

* * *

= مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنت جاهله.

وفيه شاهد آخر لحذف العائد، وذلك في قوله: «من لم تزود» حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله: تزود، وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده، وهذا واضح إن شاء الله.

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول، مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول نحو أخذت في الذي أخذت فيه، والثاني نحو سرت في الطريق الذي سرت فيه، والشرط الثاني: أن يكون الحرف الذي جر العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى، والشرط الثالث: أن يكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى.

٣٥ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغـــة: «جحد العموم» أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة.

المعنى: يقول: إنهم يطيعون ربهم، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «للذي» اللام حرف جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: نصلي «صلت» صلى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قريش» فاعل صلى، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو الذي، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلت قريش له «ونعبده» الواو حرف عطف، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد، مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «جحد» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على=

وشِبْهُ الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو: «الذي عِنْدَك» والجار والمجرور، نحو «الذي في الدَّارِ» والصفة الصريحة، وذلك في صلة أل، وقد تقدم شَرْحُه.

وشَرْطُ الظَّرفِ والجار والمجرور أن يكونا تامين[١]؛ فلا يجوز: «جاء الذي بك»

= الفتح في محل جزم «العموم» فاعل جحد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد العموم فإننا نعبده، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه.

الشاهد فيه: قوله «للذي صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله: «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله: «الذي» المجرور محلاً باللام، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه، ألا ترى أن التقدير: نصلي للذي صلت له قريش؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى، ومتعلق اللام هو صلت، وهذا الفعل مماثل لنصلي مادة ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى، فإن اختلف لفظ الحرفين، أو معناهما، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما؛ لم يجز الحذف.

هذا، وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر، إذا وقع بعد الصلة مثله، ومثل له بقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤَادِهَا فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلانَ الْجَنْدَلُ

يريد لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا استلين به الجندل للان، فحذف «به» الأول وهو العائد، وعامله، لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله: «استلين به» ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك، ويعتبرونه من الضرورات.

(١) الظرف التام هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث؛ فالأكل كون، والشرب كون، والنوم كون، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين: عام، وخاص، فالكون العام مثل الوجود، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألست ترى أن كل شيء فهو موجود في كل وقت، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام، مثل قولك: جاء الذي عندك؛ ألا ترى أنك لو قدرته: جاء الذي وجد عندك، أفاد، ولو قلت: جاء الذي أمس، لم يكن تاماً فإنك لو قدرته جاء الذي وجد أمس، لم يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام؛ لأنك تعلم - من غير حاجة إلى إخبار مخبر - أن كل شيء فهو موجود أمس.

ولا «جاء الذي أمْسِ» لنُقْصَانهما، وحكى الكسائي «نزلْنَا الْمَنْزِلَ الّذي الْبَارِحَةَ» أي: الذي نَزَلْنَاهُ البارحَةَ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلَةً كانا متعلقين بفعل محذوفٍ وجوباً، تقديره اسْتَقَرَّ، والضمير الذي كَان مستَتِراً في الفعل انْتَقَل منه إليهما.

***

ص ـ ثُمَّ ذُو الأدَاةِ وَهيَ ألْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لا اللاَّمُ وَحْدَهَا، خِلافاً للأخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدَ نَحْوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ وَ«جَاءَ الْقَاضِي» أوْ لِلْجِنْسِ كـ«أهْلَكَ النَّاس الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ» ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أوْ لاسْتِغْرَاقِ أفْرَاده نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ أوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش ـ النوعُ الخامسُ من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو: الفَرَس والغُلام. والمشهور بين النحويين أن الْمُعَرِّفَ «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه[(١)] وَنَقَلَ ابنُ عُصفُورٍ الأولَ عن ابن كَيْسَان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعَرِّفَ أل، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أوْرَدَهَا من كلام سيبويه[(٢)].

---

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه، ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه: «أي في أحد قوليه، وقوله الآخر إنها اللام وحدها، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه» وأقول: فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي، ولكن النقل مختلف عنه، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب.

(٢) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك: والصحيح عندي قول الخليل ـ وهو القول بأن المعرف هو أل برمتها، وأن الهمزة حرف أصلي، يعني أن الموضوع للتعريف هو أل، لا اللام بشرط زيادة الهمزة ـ ويدل لصحته أربعة أمور:

الأول: أنه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة، وهي حرف التعريف.

الثاني: أنه يلزم عليه أيضاً أن توضع كلمة واجبة التصدير ـ أي الوقوع في أول الكلمة ـ على حرف واحد ساكن، مع العلم بأن الحرف الساكن لا يبدأ به، لأن ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرب في استعمالهم.

=

وتلخيص الكلام [أن] في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن المعرِّف «أل» والألف أصلٌ، والثاني: أن المعرِّف «أل» والألف زائدة، الثالث: أن المعرف اللام وحدها، والاحتجاجُ لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» الْمعَرِّفَةُ إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين، لأن العهد إما ذِكْرِيٌّ، وإما ذِهْنِيٌّ، فالأول كقولك «اشْتَرَيْتُ فرساً ثم بعت الفَرَسَ» أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بعت فَرَساً» لكان غيرَ الفرسِ الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾(١) والثاني كقولك «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطَبِكَ عَهْدٌ في قاضٍ خاصٍّ.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ» إذا لم تُرِدْ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردْتَ أن هذا الجنس من حيث هو أَفْضَلُ من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك [قولك] «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ»، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(٢)، وأل هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين(٣)؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة

= الثالث: أنه يلزم عليه أيضاً افتتاح حرف من حروف المعاني بهمزة وصل زائدة، وهذا ما لا نظير له.
الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما لا نظير له في كلام العرب، انتهى مع إيضاح كثير.

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٣) الفرق بين أل التي للاستغراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخولها، نحو قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾، وأما أل التي لبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها، والسر في ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة ينظر في مدخولها إلى حقيقته وماهيته لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد؟

الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[1] أي كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أَنْتَ الرَّجُلُ» أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابطُ الأولى: أن يصح حُلُولُ «كلٍّ» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل: «وخلق كل إنسان ضعيفاً» لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابطُ الثانية: أن يصح حلولُ «كلٍّ» مَحَلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: «أنت كل رجل» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الفَرَا»[2]، وقول الشاعر:

٣٦ ـ لَيْسَ عَلَى اللّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

* * *

(١) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) قاله النبي ﷺ لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي ﷺ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له، فلما دخل قال: ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: «كل الصيد في جوف الفرا» معناه إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢/ ٦٩ بولاق)، والجلهمتان: جانبا الوادي.

٣٦ ـ هذا البيت لأبي نواس ـ بضم النون وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانئ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه. كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

المعنى: إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد، مستنكر: خبر ليس تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدري ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها، وتقدير الكلام: ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع.

ص- وَإِبْدَالُ اللامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ش - لُغَةُ حِمْيَر إبدالُ لام أل ميماً، وقد تكلم النبي ﷺ بلغتهم، إذ قال: «لَيسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ» وعليه قولُ الشاعر:

٣٧- ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرمِي وَرَائِي بامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

٣٧- قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وَإِنَّ مَوْلايَ ذُو يُعَاتِبُنِي لاَ إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلا جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني، هذا، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح.

اللغــة: «مولاي» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتبني» أي الذي يعاتبني «إحنة» هي الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء - الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم «وامسلمه» أراد السلمة، وهي - بفتح السين وكسر اللام - الواحدة من السلم بفتح فكسر - أو السلام - بزنة رجال - وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد، ولا يكون مأتاه قطع أواصر الألفة؛ فهذا الذي آمل منه الانتصار لي، والدفاع عني، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء.

الإعراب: مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف، فنقول: «ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب «خليلي» خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وذو» الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلي، مبني على السكون في محل رفع «يواصلني» يواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائي» وراء: ظرف مكان متعلق بيرمي، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمي، «وامسلمه» الواو حرف عطف، امسلمه: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وإنما سكن هنا لأجل الوقف. =

ص- وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالعَلَمِ.

ش ـ النوعُ السادسُ من المعارفِ: ما أُضِيفَ إلى وِاحِدٍ من الخمسة المذكورة، نحو: «غُلامِي، وغُلام زَيْدٍ، وغُلام هٰذا، وغُلام الّذِي في الدَّارِ، وغُلام القَاضي».

وَرُتْبَتُهُ في التعريف كرتبة ما أضيف إليه؛ فالمضافُ إلى العَلَمَ في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلا المضاف إلى المضمر؛ فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أنك تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ» فتصف العَلَمَ بالاسم المضاف إلى المضمر؛ فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعْرَفَ من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصَحِّ.

* * *

ص- باب: المبْتَدَأ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَـ«اللهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا».

ش ـ المبتدأ هو «الاسم المُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية للإسناد».

فـ«الاسم» جِنْسٌ يشمل الصَّرِيح كزيد في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» والمؤول في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾(١)؛ فإنه مبتدأ مُخْبرٌ عنه بخبر.

وخرج بـ«المجرد» نحو: «زيد» في «كَانَ زَيْدٌ عَالِماً» فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية، ونحو ذلك قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها.

ودخل تحت قولنا: «للإسناد» ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو: «زَيْدٌ

= الشاهد فيه: قوله «بامسهم وامسلمه» فإنه إنما أراد «بالسهم والسلمة» فاستعمل «أم» حرفاً دالاً على التعريف مثل «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير، وقد نطق بها رسول الله ﷺ في قوله: «ليس من امبر امصيام في امسفر» يريد «ليس من البر الصيام في السفر» و«أم» الحميرية هذه تدل على كل ما تدل عليه «أل» التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

قَائمٌ» وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَان»(١).

والخبر هو: «المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ».

فخرج بقولي «المسند» الفاعلُ في نحو «أقائمٌ الزَّيْدانِ» فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدةُ، لكنه مُسْنَدٌ إليه، لا مُسْنَدٌ، وبقولي «مع المبتدأ» نحو: «قام» في قولك «قام زيد».

وحُكْمُ المبتدأ والخبر الرَّفْعُ.

* * *

ص ـ وَيَقَعُ المُبْتَدَأ نَكِرَةً إنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ في الدَّارِ» ﴿أَإِلٰهٌ مَعَ اللهِ﴾ وَ﴿لَعَبْدٌ مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وَ «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

ش ـ الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نَكِرَةً؛ لأن النكرة مجهولة غَالباً، والحكم على المجهول لا يفيد(٢)، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عامّاً أو خاصّاً؛ فالأول

---

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعيه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، فإنه جعل «الاسم» جنساً في التعريف و «المجرد ـ إلخ» فصلاً أول، و «للإسناد» فصلاً ثانياً، والمراد بالعوامل التي تعمل فيما بعدها كما الحجازية وليس وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلت: «ما قائم زيد» فإذا جعلت «ما» نافية مهملة لم تكن من العوامل؛ فيكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية إذ لا عمل لما فيه، وإن جعلت «ما» حجازية لم يكن قولك «قائم» مبتدأ، ولكنه يكون اسم ما الحجازية، ويكون «زيد» فاعلاً بقائم سد مسد خبر ما الحجازية، ومن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً.

(٢) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة؛ ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف.

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل: أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المنصوص قبل الحكم، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع، فافهم ذلك وتمسك به.

فإن قلت: فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم خبرها عليها، سواء أكان=

كقولك: «ما رجُلٌ في الدَّار»، وكقوله تعالى: ﴿أَإِلٰهٌ مَعَ اللهِ﴾(١) فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ في الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر بعضُ النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صُوَراً، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وذكر بعضُهُم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم، فليتأمل ذلك.

* * *

ص ـ وَالخَبَرُ جُمْلَة لَهَا رَابِط، كـ«زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ﴿لِبَاسُ التَّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ وَ﴿الحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾، وَ«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» إلَّا في نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾.

ش ـ أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ بَرابِطٍ مِنْ رَوَابِطَ أربعة:

أحدها: الضميرُ، وهو الأصلُ في الرَّبطِ(٣)، كقولك: «زَيْدٌ أَبُوهُ قائِمٌ» فزيد: مبتدأ

= الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن، كأن تقول: عند رجل كتاب، فهذا خبر متقدم غير مختص، وقد قال العلماء: إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصاً كأن تقول: عندي كتاب، أو عند محمد كتاب، فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام.

فالجواب عن ذلك: أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره، فإذا نطقت بالفعل تطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا الفعل، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مسنداً أو مسنداً إليه، فإذا نطقت باسم لم يدر السامع أتريد أن تسند إليه غيره أم تريد أن تسنده إلى غيره، فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم، فاختلف الحكم لذلك.

(١) من كل آية من الآيات ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف. وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً، نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وأما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين؛ الأول أن يكون معلوماً، والثاني أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، فالمنصوب بالفعل نحو قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

برفع كله على أنه مبتدأ. والتقدير: كله لم أصنعه؛ والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى، وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

التقدير: أنا عارفه، ولهذا الضمير محلان، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت السابق، أو بحرف جر دالّ على تبعيض أو ظرفية.

أول، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرَّابط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾(١) فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرَّابِطُ بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾(٢)؛ فالحاقةُ: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثانٍ، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: الْعُمُوم، نحو «زَيْدٌ نِعمَ الرَّجُلُ» فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فِعْلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن أل في «الرجل» للعموم، وزيد فَرْد من أفراده؛ فدخل في العموم؛ فحصل الرَّبْطُ.

وهذا كله إذا لم تكن الجملةُ نَفْسَ المبتدأ في المعنى: فإن كانت كذلك لم يُحْتَجْ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(٣). فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: «أفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي لا إله إلا الله».

ص ـ وَظَرْفاً مَنْصُوباً، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ وَجَارّاً وَمَجْروراً، كـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَتَعلُّقُهما بِمُسْتَقِرٍّ أوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ.

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان:
أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد.
والثاني مبني على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول عليه السلام أن يصف لهم ربه، فنزلت هذه السورة؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه: الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ، و «الله» خبر المبتدأ، و «أحد» خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر ـ على هذا الوجه ـ مفرد، لا جملة.

ش ـ أي: ويقع الخبر ظَرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وَحُجَّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وَحُجَّتهم أن المحذوف عاملٌ النصبَ في لفظِ الظرف ومحلِّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً[3].

* * *

ص ـ وَلاَ يُخْبَرُ بِالزَّمانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ«اللَّيْلَةَ الْهِلالُ» مُتأَوَّلٌ.

ش ـ ينقسم الظرف إلى: زمانيّ، ومكانيّ والمبتدأ إلى: جوهر، كزيد وَعَمْرو، وَعَرَضٍ كالقيام والقُعود، فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر وَالْعَرَضِ، تقول: «زَيْدٌ أَمَامَكَ، والخيرُ أَمَامَكَ» وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَضِ دون الجوهر[4]؛ تقول «الصَّوْمُ الْيَوْمَ» ولا يجوز «زَيدٌ اليَوْم»؛ فإن وُجِدَ في كلامهم مَا ظَاهِرُهُ

---

(١) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢ من فاتحة الكتاب.

(٣) قد اختلف ترجيح العلماء في هذا الموضوع، فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلق باسم فاعل، وذكر لترجيحه أربعة أوجه:

الأول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل نحو قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

الثاني: أن هذا المتعلق خبر. والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، واسم الفاعل مفرد، فتقديره تقدير لما هو الأصل، وهو أولى.

الثالث: أن تقدير اسم الفاعل مغن عن تقدير آخر، أما تقدير الفعل فإنه مفتقر لتقدير آخر، وهذا مبني على سابقه.

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل قد يتعين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد أما نحو «أما معك فزيد».

ورجح الرضي كونه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح من أنه عامل والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في مغني اللبيب: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال، اهـ. بتصرف.

(٤) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات، ولا يقع صفة له، ولا يكون حالاً منه، سواء أكان اسم الزمان=

ذلك وَجَبَ تأوِيلُه، كقولهم: «الليلةَ الهِلالُ»[1] فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلالِ.

ص- وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ: «أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى» وَ«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

ش- إذا كان المبتدأ وَصْفاً معتمداً على نفي أو استفهام، اسْتَغْنَى بمرفوعه عن الخبر، تقول: «أقائمٌ الزيدان» و«مَا قائم الزيدان»؛ فالزيدان: فاعل بالوَصْفِ، والكلامُ مُستَغْنٍ عن الخبر؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أَيَقُومُ الزيدانِ، ومَا يَقُومُ الزيدان؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ عنه، فكذلك ما كان في موضعه.

وإنما مَثَّلْتُ بقَاطِنٍ ومضروب ليعلم أنه لا فَرْقَ بين كون الوَصْفِ رافعاً للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

= منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بفي؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف، فاسم الزمان أعم من الظرف الزماني، لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية.

(١) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي ـ وقد أخبر بمقتل أبيه ـ «اليوم خمر، وغداً أمر» يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم: الرطب شهري ربيع، وقولهم: الورد أيار، يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع، وظهور الورد في أيار، وكذلك قول رجل من ضبة، ويقال: القائل هو قيس بن حصين الحارثي:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْحِقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً «اليوم قحاف، وغداً نقاف» والقحاف: جمع قحف، وهو إناء يشرب فيه، والنقاف: أراد به الحرب وتحطيم الرؤوس، وهذا بمعنى كلامه الأول، وتقديره: اليوم شرب في قحاف، وغداً تحطيم رؤوس في قتال.

واعلم أن الأصل هو ألا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن في الأسماء الدالة على الذوات أن يكون وجودها مستمراً في جميع الأزمنة، فالإخبار عنها باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصولها فيه، وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المدار في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يعلمها المخاطب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين، وحاصل هذا الضابط أن يكون المبتدأ عاماً ـ أي دالاً على متعدد ـ والخبر خاصاً، نحو «نحن في شهر ربيع» أو «نحن في زمان طيب» أو «مبارك».

ومن هذا التعليل تفهم السر في جواز الإخبار باسم المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى.

ومن شواهد النفي قولهُ:

٣٨ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعهْدِيَ أَنْتُمَا   إِذَا لم تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن شواهد الاستفهام قولُه:

---

٣٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل.

اللغــة: «واف» اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفى يفي، مثل وعى يعي، ومن باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك، وحرباً على أعدائه «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي؛ فحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه، لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة، كما هو ظاهر «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» الباء حرف جر، وعهد: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه؛ مبني على الفتح في محل جر «أنتما» ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع «لي» جار ومجرور متعلق بتكون «على» حرف جر «من» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع، محذوف، والتقدير: على من أقاطعه، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف، لكون هذا المبتدأ وصفاً ـ أي: اسم فاعل ـ معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

٣٩ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ص ـ وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الوَدُودُ﴾.

ش ـ يجوز أن يُخْبَر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصل، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ، المَجِيدُ، فَعَّالٌ لما يُرِيدُ﴾(١) وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدُّده، وَقَدَّرَ لما عدا الخَبَرَ الأول في هذه الآية مبتدآتٍ، أي: وهو الودُودُ، وَهُوَ ذُو العَرْشِ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكاتِبٌ»

---

٣٩ ـ وهذا الشاهد مما لم تتيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش ١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في هذه المواضع، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

اللغـة: «قاطن» اسم فاعل فعله قطن ـ من باب قعد ـ إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطن، إذا لم يفارقه «ظعناً» هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقة الديار.

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أو نووا أن يرتحلوا عنه، ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقوم مضاف و «سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نووا» فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «ظعناً» مفعول به لنووا منصوب بالفتحة الظاهرة «إن» حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظعنوا» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضمة الظاهرة «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «قطنا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن يظعنوا.

الشاهد فيه: قوله «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» لكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة.

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج.

وفي نحو: «الزَّيْدَانِ شَاعرٌ وَكاتِبٌ» وفي نحو: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ» لأن ذلك كله لا تعدُّد فيه في الحقيقة: أمّا الأول فلأن الأولَ خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأمّا الثاني فلأن كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَر عنه بخبر واحد، وأمّا الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ[(١)].

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ: «في الدَّارِ زَيْدٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟.

ش ـ قد يتقدم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

فالأول نحو: «في الدَّارِ زَيْدٌ»، وقوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ﴾[(٢)]، ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[(٣)] وإنَّمَا لم يُجْعل المقدَّمُ في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني[(٤)] كقولك: «في الدَّارِ رَجُلٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟ وقولهم: «على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»

---

(١) لإيضاح كلام الشارح وبيانه بياناً كاملاً ننبهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، مع أن المبتدأ غير متعدد نحو «زيد أديب فقيه حاسب» وعلامة هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة، فتقول: «زيد أديب» أو تقول: «زيد فقيه» أو تقول «زيد حاسب» ويجوز في هذا النوع توسط حرف العطف بين الأخبار فتقول: «زيد أديب وفقيه وحاسب» بغير خلاف.

النوع الثاني: أن يتعدد لفظاً فقط، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد، نحو «الرمان حلو حامض» ونحو «عليّ أعسر أيسر» أي يعمل بكلتا يديه، ونحو قولك للأبلق: «هذا أسود أبيض» وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاقتصار عليّ واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول «الرمان حلو» ولا «الرمان حامض» وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسيط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول «الرمان حلو وحامض» لأن حرف العطف يدل على المغايرة، والفرض أنه جامع للوصفين، وليس المراد أن بعضه حلو وبعضه حامض.

النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدد أيضاً إما حقيقة، نحو «بنوك كاتب وشاعر وحاسب» وإما حكماً، نحو قوله تعالى: ﴿إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر﴾ ويجب فيه أن يوسط حرف العطف بين الأخبار ـ كما ترى في الآية الكريمة.

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة يس.

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف.

وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التبَاس الخبر بالصفة؛ فإنَّ طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لتختَصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم، وفي الثاني إخراجَ ما له صَدْرُ الكلام - وهو الاستفهام - عن صَدْرِيَّته، وفي الثالث عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ص- وَقَدْ يُحْذَفُ كلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلامٌ، قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ أي: عليكم، أَنْتُمْ.

ش - وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

فالأول نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ بَشرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾[١] أي هي النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[٢] أي هذه سورة.

والثاني كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[٣] أي دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾[٤] أي أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كل منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[٥] فسلام: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سَلامٌ عليكم، وَقَوْمٌ: خبر حُذِفَ مبتدؤه، أي أنتم قوم.

ص- وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوابَيْ «لَوْلا» والْقَسَمِ الصريح، وَالحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُها خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ المُصَاحَبَةِ الصَّرِيحةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ﴾ وَ«لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» وَ«ضَرْبِي زَيْداً قائماً» وَ«كُلُّ رَجُل وَضَيْعَتُهُ».

ش - يجب حذف الخبر في أربع مسائل[٦]:

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج.
(٢) من الآية ١ من سورة النور.
(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد.
(٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات.
(٦) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فنقول:
يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:
=

إحداها: قبل جواب «لَوْلا»(١)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٢) أي: لولا أنتم صَدَدْتُمُونا عن الهدى؛ بدليل أن بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾(٣).

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٤) أي: لعمرك يميني، أو قَسَمِي، واحترزت بالصريح عن نحو: «عَهْدُ اللهِ»؛ فإنه يستعمل قَسَماً وغيره، تقول في القسم: «عهدُ اللهِ لأفْعَلَنَّ» وفي غيره: «عهدُ اللهِ يجبُ الوَفَاءُ بِهِ»؛ فلذلك يجوز ذكره تقول: «عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ(٥)، كقولهم: «ضَرْبِي زَيْداً قائماً» أصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فحَاصلٌ: خبرٌ، وإذا: ظرفٌ للخبر

=

الأول: أن يخبر عنه بنعت لمجرد مدح، نحو «الحمد لله الحميدُ» برفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ» برفع الرجيم.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص نعم أوبئس مع كونه مؤخراً عنهما، نحو «نعم الرجل زيد» ونحو «بئست المرأة هند» فإذا أعربت «زيد، وهند» خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه.

الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدلالة على القسم، نحو «في ذمتي لأفعلن».

الرابع: أن يكون الخبر مصدراً أتى به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ أي فأمري صبر جميل.

(١) المراد لولا الامتناعية، وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً؛ فإذا قلت: «لولا علي لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام: امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لا دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلا حُدِدْتُ، وَلا عُذْرَىٰ لِمَحْدُودِ

فقوله: «حددت» ـ ومعناه «حرمت» ـ مقدر بمصدر: أي لولا الحد، أي الحرمان موجود.

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة سبأ.

(٤) من الآية ٧٢ من سورة الحجر.

(٥) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر، نحو أن تقول: «ضربي زيداً شديد» وجب جعله خبراً ورفعه لذلك، ولا يجوز جعله حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قول العرب: «حكمك مسمطاً» أي ثابتاً، فإن مسمطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ، وقد نصبوه على الحال شذوذاً، وخرجوا عليه قول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فقولها «وئيداً» حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به، وذلك شاذ، وعلماء الكوفة يجعلون «وئيداً» حالاً من الجمال و«مشيها» فاعلاً مقدماً لوئيد، وهو غير مرتضى عند أهل البصرة.

مضافٌ إلى «كان» التَّامة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً، حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونُهَا خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضَرْبِي قائم؛ لأن الضرب لا يُوصَفُ بالقيام، وكذلك «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً»، و «أخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائماً»، تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فَقِسْ[١].

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: «كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» أي: كل رجلٍ مع ضيعته مَقْرُونَانِ؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.

ص ـ بَابٌ: النَّواسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ ثَلاثَةُ أنواعٍ:

أَحَدُهَا: كَانَ، وَأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا انفَكَّ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ؛ فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأ اسماً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لهُنَّ، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾.

ش ـ النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة، يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إنَّ وأخواتها، وما ينصبهما معاً، وهو ظَنَّ وأخواتها.

وَيُسَمَّى الأول من معمولَيْ باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثَّاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب إنَّ اسماً، والثاني خبراً، وَيسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

والكلام الآن في باب كان، وَألفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً[٢]؛ وهَي على ثلاثة أقسام[٣]:

---

(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول، أو أفعل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح.

(٢) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار، وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وحار، وراح، وتحول، وسيذكر المؤلف بعد قليل أن خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى.

=

(١) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظَلَّ، وصار، وليس.

(٢) وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه وهو أربعة: زَالَ، وَفَتِئَ، وَبَرِحَ، وَانفَكَّ؛ فالنفيُ نحو قوله تعالى: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(١) و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾(٢)، وشبهه هو النهي والدعاء؛ فالأول كقوله:

٤٠ ـ صَاحِ شَمِّرْ، وَلاَ تَزَلْ ذاكِرَ الْمَوْ ... تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبينُ

= فأما آض فنحو قول الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا ... وَآضَ نَهْداً كَالْحِصَانِ أَجْرَدا

وأما رجع فنحو قول الشاعر:

يَمُرونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

وأما عاد فنحو قول الشاعر:

وَكانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرا

وأما استحال فنحو قول الشاعر:

إنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ... بِتَدَارُكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ

وأما حار فنحو قول لبيد:

وَمَا الْمَرْءُ إلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ

وأما راح فنحو قولك: «راح عبد الله منطلقاً»، ومنه الحديث «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

وأما تحول فنحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ... لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا

وفي «آض، وعاد» خلاف بين النحويين، وسيأتي لهذا الكلام بقية (انظرها في ص ٢٢٦ و ص ٢٢٩).

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٢) من الآية ٩١ من سورة طه.

٤٠ ـ لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين: وممن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦١).

اللغــة: «شمر» فعل أمر من التشمير، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده «لا تزل ذاكر الموت» أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ «نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال وموقع فيه «مبين» ظاهر واضح.

المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها. =

والثاني كقوله:

٤١ ـ ألا يا اسْلمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

= **الإعراب:** «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «لا تزل ذاكر الموت» حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونصب الخبر الذي هو قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلاً مضارعاً متصرفاً من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

٤١ ـ هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم٦٢) والأشموني(رقم ١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.

اللغة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بلي الثوب يبلى بلى، على وزن رضي يرضى رضًى، إذا رث جديده «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب «جرعائك» الجرعاء ـ بفتح الجيم وسكون الراء ـ رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» بفتح فسكون ـ المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته «مي» أن تسلم من عوادي الزمان، وأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: يا هذه، مثلاً «اسلمي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف و«مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمي «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «منهلاً» خبر زال تقدم على اسمه «بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه «القطر» اسم زال تأخر عن=

(٣) وما يعمله بِشَرْطِ أن يتقدَّمَ عليه «ما» المصدريةُ الظرفيةُ، وهو: دام، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾(١) أي: مُدَّةَ دَوَامي حَيّاً، وَسُمِّيَتْ «ما» هذه مصدريةً؛ لأنها تُقَدَّر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيةً؛ لأنها تُقَدَّر بالظرف، وهو المدة.

ص ـ وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الخَبَرُ، نَحْوُ:

* فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ *

ش ـ يجوز في هذا الباب أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفَاعِلِ أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفَاعِلِ(٢)، قال الله تعالى: ﴿وكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ

= الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلاً بجرعائك.

الشاهد فيه قوله «ولا زال منهلاً بجرعائك القطر» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.

وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبين في الإعراب، وسيأتي شرح ذلك قريباً (ص ٢٣٣).

واعلم أنه ربما حذف حرفي النفي من اللفظ، وهو مراد ومقدر، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر في خصوص هذه الأفعال الأربعة من أنها لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حذف حرف النفي قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ التقدير: تالله لا تفتأ تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

التقدير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم.

(٢) أطلق الشارح الكلام، فعلم من إطلاقه أن المراد بتوسط الخبر وقوعه بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها وبين الاسم على أي صورة كان الكلام، وقد اختلف النحاة من هذه المسألة في بعض فروعها؛ والجمهور من البصريين على أن وقوع الخبر في هذا الباب بين العامل واسمه جائز في جميع الصور، سواء أكان الخبر مفرداً نحو قوله تعالى ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك زيد» أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لغير ضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك أبوه زيد» أم كان الخبر جملة اسمية نحو «كان آماله بعيدة زيد» وذهب جمهور الكوفيين إلى أن ذلك غير جائز في جميع أفعال هذا الباب لأن الخبر يشتمل على ضمير عائد إلى الاسم فيكون هذا الضمير =

﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[2]، وقرأ حمزةُ وحفصٌ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[3] بنصب البِرّ، وقال الشاعر:

٤٢ ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

= راجعاً إلى متأخر، وهو عندهم غير جائز، ومنعه ابن معط في «دام» وحدها، وابن درستويه في ليس، ومنعه قوم إذا كان الخبر جملة فعلية مطلقاً، ومنعه قوم آخرون إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، وصحح هذا الرأي ابن عصفور.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٢ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

٤٢ ـ هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٥) والأشموني (رقم ١٣٤).

اللغة: «سلي» فعل أمر من السؤال «سواء» معناه هنا مستو.

المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا، فإذا سألت عرفت، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان.

الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم «جهلت» جهل: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن جهلت فاسألي «الناس» مفعول به لسلي «عنا» جار ومجرور متعلق بسلي «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «سواء» خبر ليس تقدم على اسمه «عالم» اسم ليس تأخر عن خبره «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «ليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس ـ وهو قوله سواء ـ على اسمه وهو قوله عالم؛ فدل هذا على أن هذا التقدم جائز، مع هذا الفعل الذي هو ليس، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه.

ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه.

ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه.

وقال لآخر:

٤٣ - لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَـذَّاتُـهُ بـادِّكَـارِ الْـمَـوْتِ وَالْـهَـرَمِ

وعن ابن دُرُسْتُوَيْه أنه منعَ تقديمَ خبر ليس، وَمَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في ألفيته[1] تقديمَ خبر دام، وهما مَحْجُوجَانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها[2].

* * *

---

٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٦) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.

اللغة: «ادكار» أي: تذكر، وأصله إذتكار، ثم قلبت التاء دالاً، فصار اذدكار، ثم قلبت الذال المعجمة دالاً مهملة فصار اددكار، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز أن تقول: اذّكار - بذال معجمة مشددة - على أن تعكس في القلب، فتقلب الدال ذالاً، ثم تدغم الذال في الذال «الهرم» الشيخوخة وكبر السن.

المعنى: إن الإنسان لا يهنأ باله، ولا تستريح خواطره، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «طيب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «للعيش»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «منغصة» خبر دام مقدم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «بادكار» الباء حرف جر، ادكار: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بادكار، وادكار مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والهرم» الواو حرف عطف، الهرم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث تقدم خبر دام، وهو قوله منغصة، على اسمها، وهو قوله لذاته؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.

وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة.

(١) قال ابن معط في ألفيته:

وَلا يَـجُـوزُ أَنْ تُـقَـدِّمَ الْـخَـبَـرْ عَلَى ٱسْمِ مَا دَامَ، وَجَازَ فِي الأُخَرْ

(٢) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١ السابق، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأنصاري:

كَـأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَـكُونُ مِزَاجَـهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ =

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ] إلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ.

ش ـ للخبر ثلاثةُ أحْوَالٍ.

(١) أحدها: التأخيرُ عن الفعل واسمه، وهو الأصْلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾(١).

(٢) الثاني: التَّوَسُّطُ بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢)، وقد تقدم شرحُ ذلك(٣).

(٣) والثالث: التقدم على الفعل واسمه، كقولك: «عَالِماً كَانَ زَيْدٌ»(٤)، والدليلُ على ذلك

= فمزاجها: خبر يكون، وعسل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.

ومثله قول ابن أحمر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قطَا الْحَزْنِ قدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

ففراخاً، خبر كانت، وبيوضها: اسمها، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخاً، وقد بينا لك (في ص ٢٢١) الأفعال التي تجيء بمعنى صار، واستشهدنا لها، وسيبين المؤلف قريباً أن كان من الأفعال التي تكون بهذا المعنى (ص ٢٣٠).

ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدا

فقوله «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله «من وثقت به».

وإنما استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢ و ٤٣) ليرد بالأول على ابن درستويه وبالثاني على ابن معط، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٣) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها أن نبين لك أن التوسط المذكور على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً كالآية الكريمة، وكبيت السموأل السابق (ش رقم ٤٢).

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو «أحب أن يكون مع زيد أخوه» فإن الخبر لو تأخر لعاد الضمير في «أخوه» على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً، ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها.

الثالث: أن يكون التوسط ممتنعاً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى ﴿ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾.

(٤) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاثة أقسام أيضاً:

القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف، وكالآية الكريمة التي تلاها. =

قولُه تعالى: ﴿أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[١]، فإياكم: مفعول يَعْبُدُونَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ على كان، وَتَقَدُّمُ المعمولِ[٢] يُؤْذِنُ بجواز تقدم العامل.

ويمتنع ذلك في خَبَرِ «ليس» و«دام».

فأما امْتِنَاعُهُ في خبر دَامَ فبالاتفاق؛ لأنك إذا قلت: «لا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ» ثم قَدَّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قَدَّمْنَاه، وإن قدمته على «دام» دون «ما» لزمَ الفَصْلُ بَيْنَ الموصول الحرفيِّ وصلتِهِ، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عَجِبْتُ مما زَيْداً تَصْحَبُ»، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسْمِي، غير الألف واللام؛ تقول: «جَاءني الَّذِي زَيْداً ضَرَبَ»، ولا يجوز في نحو: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْداً» أن تُقَدِّمَ زَيْداً على ضَارِبِ.

وأما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل «ذاهباً لَسْتُ» ولأنها فِعْل جامد، فأشبهت عَسَى، وَخَبَرُهَا لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٣] وذلك لأن «يَوْم» متعلق بمصروفاً، وقد تقدم على لَيْسَ، وتَقَدُّمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تَقَدُّمِ العامل[٤] والجوابُ: أنهم تَوَسَّعُوا في الظروف مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها، وَنُقِلَ عن سَيبويه القَوْلُ بالجَواز، والقولُ بالمنع.

* * *

ص- وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ.

= الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كأن يكون الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام نحو «كيف كان زيد» وأسماء الشرط نحو «أينما يكن زيد أكن».

النوع الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ.

(٢) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون» والمعمول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خبر كان.

(٣) من الآية ٨ من سورة هود.

(٤) انظر الهامش رقم (٢) في هذه الصفحة.

ش ـ يجوز في «كَانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ» أن تستعمل بمعنى صَارَ(١)، كقوله تعالى: ﴿وبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسّاً، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثّاً، وكُنْتُمْ أزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾(٢)، ﴿فأصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إخْوَاناً﴾(٣)، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾(٤)، وقال الشاعر:

٤٤ ـ أمْسَتْ خَلاءً، وأمْسَى أهْلُهَا احْتَمَلُوا أخْنَى عَلَيْهَا الّذِي أخْنَى عَلَى لُبَدِ

---

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:
الأول: أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها، نحو قوله تعالى ﴿فكانت هباء﴾ فإن المعنى والله أعلم أنها تحولت من صفة الثبات إلى صفة الهبائية، ومثل ذلك قولك «صار زيد غنياً» ألا ترى أن المعنى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة أيضاً هي الغنى، ومن أمثلة ذلك قولهم «صار الطين إبريقاً».
الأمر الثاني: أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن «بات» أيضاً تأتي بمعنى صار، ومثل لذلك بقوله ﷺ «فإنه لا يدري أين باتت يده» والذي دعاه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإذا بقي بات على معناه الأصلي ـ وهو تخصيص ثبوت اسمها لخبرها بوقت البيات ـ لم يفد الكلام أن الحكم يسري على من نام نهاراً، وليس هذا الكلام بسديد؛ فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً، والنوم في النهار قليل.
وقد مضى عد الأفعال التي بمعنى صار والاستشهاد لها.
(٢) من الآيات ٥ و٦ و٧ من سورة الواقعة.
(٣) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.
(٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

٤٤ ـ هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة والرواية: «أمست خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء»، وتقديره أمست ذات خلاء، والخلاء: الفراغ، وقوله «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها «أخنى عليها» أي: أفسدها ونقصها «لبد» بضم ففتح اسم ـ نسر ـ نسر، وكان لبد هذا ـ فيما زعموا ـ آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها.

المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال؛ فقد خلت من الإنس، ولم يبق بها من سكانها أحد، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.

الإعراب: «أمست» أمسى: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه، حرف لا محل له من الإعراب، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أقْوَتْ، وطَالَ عَلَيْها سَالِفُ الأمَدِ

«خلاء» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض مبني=

وقال الآخر:

٤٥ ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُني أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغي عِنْدِيَ الأَدَبَا؟

= على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له «أهلها» أهل: اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائدة إلى الدار مضاف إليه «احتملوا» احتمل: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى «أخنى» فعل ماض «عليها» جار ومجرور متعلق بأخنى «الذي» اسم موصول فاعل أخنى، مبني على السكون في محل رفع «أخنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني.

الشاهد فيه: قوله «أمست خلاء» فإن أمسى ههنا بمعنى صار؛ لأنها تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى؛ فكأنه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها؟

٤٥ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سابق أو لاحق.

اللغــة: «الأدب» أراد ههنا محاسن الأخلاق، وهو أدب النفس.

المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدي علي، ويهينني بتمزيق ثوبي وبضربي؛ وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.

الإعراب: «أضحى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يمزق» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى «أثوابي» أثواب: مفعول به ليمزق، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ويضربني» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «أبعد» الهمزة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبغي، وبعد مضاف وشيب من «شيبي» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «يبغي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عندي» عند: ظرف مكان: منصوب على الظرفية بيبغي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتحة في محل جر «الأدبا» مفعول به ليبغي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام: أيبغي عندي الأدب بعد شيبي؟.

الشاهد فيه: قوله «أضحى يمزق» فإن أضحى ههنا بمعنى صار؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى=

ص- وَغَيْرُ لَيْسَ وفَتِئَ وزَالَ، بجَوَازِ التَّمَام، أي: الاسْتِغْنَاءِ عنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وإنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرةٌ إلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وحَينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَالِدِينَ فيهَ مَا دَامَتِ السَّمٰوٰتُ والأرْضُ﴾.

ش - ويختص ما عدا فتئ وزال وليس[1] من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، بمعنى التمام: أن يَسْتَغْنِيَ بالمرفوع عن المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[2] ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحونَ﴾[3] ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوٰتُ والأرْضُ﴾[4].

وقال الشَّاعِرُ:

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بَالإثْمِدِ ... وبَاتَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ
وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأرْمَدِ
وذَلِكَ مِنْ نَبإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ بَنِي الأسْوَدِ

حال، على ما ذهب إليه المؤلف، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

١) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصاً تارة وتاماً تارة أخرى من أفعال هذا الباب «ظل» وقد اختلف العلماء فيه، فذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، ورد أبو حيان كلام الرضي بأنه مخالف لأئمة اللغة والنحو.

٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

٣) من الآية ١٧ من سورة الروم.

٤) من الآية ١٠٨ من سورة هود.

٤٦ - هذه الأبيات لامرىء القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون، ويقال عابس، بالباء مكان النون - ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف.

اللغة: «الإثمد» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين «الخلي» الخالي من العشق ونحوه «العائر» القذى في العين «الأرمد» المصاب بالرمد «عن بني الأسود» يروى في مكانه «عن أبي الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود. =

وما فَسَّرنَا به التمام، هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دَلالَتُهَا على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما يَنْصِبُ الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمِّي ناقصاً لكونه لم يَكْتَفِ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سُلِبَ الدلالةَ على الحَدَث وتجرَّدَ للدّلالة على الزمان، والصحيحُ الأولُ.

* * *

ص ـ وَكَانَ بِجَوَازِ زِيادَتِهَا مُتَوَسِّطةً، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً».

ش ـ تَرِدُ «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

(١) ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾[1].

= الإعراب: «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل: فاعل تطاول، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإثمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض «الخلي» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف، وبات: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وباتت» الواو عاطفة، بات: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلاً، وليلة مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذي، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف، ذا: اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دالّ على البعد ـ والكاف حرف دالّ على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «جاءني» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف، خبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان لخبر، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بني» مجرور بعن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله «وبات الخلي» وقوله «بات، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تامّاً مكتفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) وتَامَّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(١).

(٣) وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشَرْطُ زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: «مَا كانَ أَحْسَنَ زَيْداً» أَصْلُهُ: ما أَحْسَنَ زيداً؛ فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب(٢)، ولا نعني بزيادتها أنها لم تدلّ على معنًى البتة، بل إنها لم يُؤْتَ بها للإسناد.

ص ـ وَحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ، وَصْلاً، إن لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ، وَلاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

ش ـ تختص «كان» بأمور: منها مجيئها زائدة، وقد تَقَدَّمَ، ومنها جواز حَذْفِ آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون مَوْقُوفاً عليها، ولا متصلةً بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾(٣) أصله أكون، فحذفت الضمةُ للجازم، والواو للساكنين، والنونُ للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان، ولا يجوز الحذف في نحو: ﴿لم يكُنِ الّذين كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾(٤)، لأجل اتصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله، فهي

---

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

لله دَرُّ أَنُو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم.

(٤) من الآية ١ من سورة البينة.

وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

إذا لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

ومن أجل هذا ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد النون متحركاً.

ومن شواهد حذف النون مع استيفاء الشروط قول النابغة الذبياني:

فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته ... وإن تك ذا عُتْبَى فمثلك يعتب

وقوله أيضاً: =

متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»(١)، لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا في الموقوف عليها، نَصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ، وهو حَسَنٌ، لأن الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَله الحذفُ حتى بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوَقْفُ عليه بهاء السكت(٢)، كقولك عِهْ وَلَمْ يَعِهْ، فـ«لَمْ يَكُ» بمنزلة «لم يَعِ» فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أَوْلى من اجتلاب حرفٍ لم يكن، ولا يقال مثله في «لم يَعِ» لأن إعادة الياء تُؤَدِّي إلى إلغاء الجازِم، بخلاف «لم يكن» فإن الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون، كما بينا.

* * *

ص- وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا «مَا» في مِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» وَمَعَ اسْمِهَا في مِثْلِ «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» وَ«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش ـ من خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارةً تُحْذَفُ وَحْدَهَا ويبقى الاسمُ والخبرُ، وَيُعَوَّض عنها «ما»، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوَّضُ عنها شيء.

فالأول بعد «أن» المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ بفعلٍ، كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» أصله: انْطَلَقْتُ لأنْ كُنْتَ منطلقاً، فَقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على

= فإن يك عامر قد قال جهلاً ... فإنَّ مَظِنَّةَ الجهل الشباب

وقول الحطيئة ـ وهو الشاهد رقم ٢٢ ـ:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني ... وبينكُمُ المودَّةُ والإخاءُ؟

وقول امرئ القيس:

وإن تك قد ساءتك مني خليقة ... فسلي ثيابي من ثيابك تنسل

(١) هذا من كلام سيدنا رسول الله ﷺ، وقد روى الحديث: مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢/ ٢٧٤ بولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم ٦٣٦٠ وما بعده في ٩/ ١٧٢).

(٢) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة.

الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لأن كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم حُذِفَ الجارّ اختصاراً كما يحذف قياساً من أنْ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(1) أي: في أن يَطَّوَّفَ بهما، ثم حذفت «كان» اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير، فصار أن أَنْتَ، ثم زيد «ما» عِوَضاً، فصارت «أنْ مَا أَنْتَ» ثم أُدْغمت النونُ في الميم، فصار «أَمَّا أَنْتَ»،وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْدَاس:

٤٧ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

(١) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

٤٧ ـ هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضاً، وهو بوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٤) والمؤلف في مغني اللبيب (رقم ٤٤ و٨٢) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

اللغة: «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجدبة الكثيرة القحط.

المعنى: يقول: لا تفتخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجدب والجوع، وإنما نقصهم الذياد عن الحرم، وإغاثة الملهوف، وإجابة الصريخ.

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث «أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما، فأما أن فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «قومي» قوم: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها. =

أصله: لأن كُنتَ، فَعُمِل فيه ما ذكرنا.

والثاني بعد «إنْ» وَ«لَوْ» الشرطيتين، مثالُ ذلك بَعْدَ «إنْ» قولُهم: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ، وَإنْ خنْجَراً فخنْجَرٌ» وَ«النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعْمَالِهِمْ، إنْ خَيْراً فخيرٌ، وَإنْ شرّاً فشرٌّ»، وقول الشاعر:

٤٨ - لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أبداً وَإنْ مَظْلُوما

أي: إن كان ما قَتَلَ به سيفاً فالذي يُقْتَلُ به سَيْفٌ، وإن كان عَمَلُهم خيراً فجزاؤهم

= وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت منطلقاً» الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما، كما قال المؤلف تبعاً لجمهور النحاة، وإنما هو «ما» نفسها، لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه، والشيء إذا عاقب الشيء ووقع موقعه عمل عمله، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه.

٤٨ - هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤).

اللغـة: «آل مطرّف» هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلى.

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم، لأن المغير إن كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم.

الإعراب: «لا» ناهية «تقربن» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدهر» ظرف زمان متعلق بتقرب «آل» مفعول به لتقرب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«مطرف» مضاف إليه «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «ظالماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كنت ظالماً» وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن كنت ظالماً فلا تقربهم «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط «مظلوماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها «إن ظالماً، وإن مظلوماً» حيث حذفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إن الشرطية، في الموضعين، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِماً أبداً، وَإنْ مَظْلُومَا

وكذلك قول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ، إنْ عَاذِراً لِي وَإنْ تَارِكا

خير، وإن كُنْتَ ظالماً وإن كنت مظلوماً.

ومثالُهُ بعد «لَوْ» قولهُ عليه الصلاة والسلام: «الْتَمِسْ وَلَوْ خاتماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقول الشاعر:

٤٩ ـ لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد، ولو كان الباغي مِلِكاً.

***

ص ـ وَ «مَا» النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ، إنْ تَقَدَّمَ الاسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بِإِنْ، ولا بِمَعْمُولِ الخَبَرِ إلَّا ظرفاً أو جَارّاً ومَجْرُوراً، ولاَ اقْتَرَنَ الخَبَرُ بِإلَّا، نَحْوُ ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾(١).

ش ـ اعلم أنهم أجْرَوْا ثلاثَةَ حُرُوفٍ من حروف النفي مُجْرَى ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ وهي: ما، ولا، ولاتَ؛ ولكلٍّ منها كلامٌ يخصُّها.

والكلام الآن في «ما» وإعمالها عَمَلَ ليس، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة

---

٤٩ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني(رقم ٢٠٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥).

اللغــة: «بغي» هو الظلم ومجاوزة الحد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأعوان.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«بغي» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو: شرطية غير جازمة «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو البغي الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على السهل.

الشاهد فيه: قوله «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت.

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

القُوِيمةُ، وبها جاء التنزيلُ. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾(١).

ولإعمالها عندهم ثلاثةُ شروطٍ: أن يتقدم اسمها على خبرها؛ وأن لا تقترنَ بإنْ الزائدة؛ ولا خَبَرُهَا بإلاَّ؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» لتقدم الخبر؛ وفي قول الشاعر:

٥٠ ـ بَنِي غُدَانَةَ؛ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ، ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾(٢) ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾(٣)، لاقتران خبرها بإلاَّ.

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ «ما» شيئاً، ولو استوفت الشروطَ الثلاثَةَ؛ فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، ويقرؤون ﴿مَا هذَا بَشَرٌ﴾(٤).

---

(١) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

ولم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

٥٠ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠).

اللغــة: «غدانة» بضم الغين ـ حي من بني يربوع «صريف» هو الفضة «الخزف» الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار.

المعنى: يقول: أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله يا بني، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف، و«غدانة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» نافية«إن» زائدة «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «الخزف» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل «ما» النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: «ما إن أنتم ذهباً» وإنما أهملها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال «ما إن أنتم ذهباً»؛ ولكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «إن» حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فافهم ذلك.

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران. (٣) من الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف، وقد ذكرنا لك أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ.

ص- وكَذَا «لا» النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِيَا

ش - الحَرْفُ الثاني[1] مما يعمل عَمَلَ ليس «لا» كقوله:

٥١- تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِيَا

---

(١) أكثر العلماء لا يجعلون إعمال «لا» عمل ليس لغة لقوم من العرب، يقول أبو حيان: «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة؛ إلا المطرزي فإنه قال: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ، وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم إهمالها، ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز به» اهـ. ومن هذا الاضطراب تفهم أنه لم يستقر عند العلماء أن إعمالها لغة لقوم معينين.

٥١ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٩٢) وابن عقيل (رقم ٧٨) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها.

اللغة: «تعزَّ» تصبّر وتجلد «وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وهو بفتح كل من الواو والزاي.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تعزَّ» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، أو متعلق بقوله «باقياً» الآتي «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية تعمل ليس «وزر» اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى» فعل ماض «الله» فاعل قضى، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، وأصل الكلام: ولا وزر واقياً مما قضاه الله «واقياً» خبر لا النافية، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا شيء باقياً» وقوله، «ولا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله: «شيء» وقوله: «وزر» ونصب بها الخبر وهو قوله: «باقياً» وقوله: «واقياً» على ما اتضح لك من إعراب البيت.

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا، لأن الخبر مذكور في الموضعين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجوب حذف الخبر، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم، إلا أن لهم أن يدّعوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمُها، وأن لا يقترن خَبَرُها بإلّا، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر:

فلا يجوز إعمالها في نحو: «لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ»: ولا في نحو: «لا أَحَدٌ إلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ»: ولا في نحو: «لا زَيْدٌ قَائِمٌ ولا عَمْرٌو»: ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

٥٢ ـ إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً، ولا الْمَالُ بَاقِيَا

وقد صَرَّحْتُ بالشرطين الأخيرين، ووَكَلْتُ معرفَةَ الأوَّلَيْنِ إلى القياس على ما؛ لأنَّ

---

٥٢ ـ هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو،؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ، وسنبين لك ذلك، ونرده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠).

اللغــة: «الجود» العطاء والكرم «الأذى» أراد به المنّ على المعطي بتعداد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿**قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى**﴾ ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى**﴾ من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا، مرفوع بالضمة الظاهرة «مكسوباً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التمثيل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم ـ وهو قوله: الحمد، وقوله: المال ـ ونصب بها الخبر ـ وهو قوله: مكسوباً، وقوله: باقياً ـ مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقترانه بالألف واللام.

وقد ذكر الخبر في الموضعين فدل أيضاً على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم=

«ما» أقوى من «لا» ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطت في «ما» أن لا يتقدَّمَ خَبَرُهَا، ولا يقترن بإلَّا، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسمُ بإنْ؛ فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بإنْ.

* * *

ص ـ وَ «لاتَ» لكِنْ فِي الْحِينِ، وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمرْفوعِ، نَحْوُ: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

ش ـ الثالثُ مما يعمل عمل ليس: «لاتَ»، وهي «لا» النَّافِيَةُ، زِيدَتْ عليها التاء لتأنيث[(١)] اللفظ، أو للمبالغة.

وشرط إعمالها[(٢)]: أن يكون اسمُها وخبرُها لَفْظَ الْحِينِ، والثاني: أن يُحذف أَحَدُ

= أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف، فإن هذا خلاف الظاهر، والتقدير خلاف الأصل.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي:

وحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا، ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب(رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام، واحتج له بقول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لا الدَّارُ دَاراً ولا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

فلا محل بعد ذلك كله لتغليط المتنبي ـ وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه ـ وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتلياً بعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامهم.

وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة ـ البيتين اللذين أنشدهما المؤلف، والبيتين اللذين أنشدناهما لتدل على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب ـ تبين لك أن الخبر مذكور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر، فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو رب، وواحد من حروف العطف وهو ثم، وواحد من حروف النفي وهو لا.

وشاهد الأول قول الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارا

وشاهد الثاني قول الآخر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث؛ لشهرته، ولمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتج به.

(٢) زعم الأخفش أن «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ=

الجزءَين، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسْمَهَا، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١). والتقدير ـ والله أعلم ـ فَنَادَى بعضُهم بعضاً أنْ ليس الحينُ حِينَ فِرَارٍ، وَقَدْ يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم: ﴿وَلاتَ حِينُ﴾(١) بالرفع.

* * *

ص الثَّانِي: إنَّ وَأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلْكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أو الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعلَّ لِلتَّرَجِّي أوِ الإِشْفَاقِ أوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ.

ش ـ الثاني من نواسخ المبتدإ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وهو ستة أحرف: إنَّ، وأنَّ، ومعناهما التوكيد(٢)، تقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، ثم تُدْخِلُ «إنَّ» لتأكيدِ الْخَبَرِ وتقريره؛ فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذلك أنَّ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقَهَا كلامٌ، كقولك: بَلَغَنِي أو أعجبني، ونحو ذلك، ولَكِنَّ، ومعناها الاسْتِدْرَاكُ، وهو: تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يُتوهم ثبوتُهُ أو نفيه، يُقَال: زَيْدٌ عالم، فيوهم ذلك أنه صالح؛ فَتَقُول: لكنّه فاسق، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول: لكنّه كريم(٣)، وكأنَّ

= خبره محذوف، فلو قلت: «لات ساعة مندم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأ، وساعة مضاف ومندم مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير: لات ساعة مندم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولات أرى ساعة مندم، وهو تكلف لا موجب له.

(١) من الآية ٣ من سورة ص.

(٢) إن المكسورة الهمزة وأختها أن المفتوحة الهمزة يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بإحداهما ونفي الشك فيه والإنكار له، ومن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخبر للاسم أو شاكاً في ثبوته له، أو منزلاً عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول: «إنك ابن عمي» أو «إنك أخي» لمن يعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك، إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة فتنزلته من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما، ويفترقان ـ زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام ـ في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فقولك «إن أباك حاضر» جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن، فأما أن المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير، ولهذا تقع موقع المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأ ومجروراً بحرف الجر، وهلم جراً.

(٣) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقراء أساليب المحتج بكلامهم يتبين =

للتشبيه[1]، كقولك: كأنَّ زيداً أسدٌ، أو الظنِّ، كقولك: كأن زَيْداً كاتِبٌ، وليت للتمني، وهو: طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ:

٥٣ ـ ❊... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ❊

= أن الكلام السابق على لكنّ إما أن يكون مناقضاً لما قبلها، مثل أن تقول «ما هذا بساكن، ولكنه متحرك»وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول «ما هذا بأسود لكنه أبيض» وإما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا ضدية كأن تقول «ما زيد بنائم، لكن عمراً منطلق» على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً.

(١) المراد بأن كأنّ للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخبرها؛ وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خبرها مشتقاً؟ خلاف بين العلماء.

٥٣ ـ هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو بتمامه هكذا:

أَلا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا للاحتجاج.

اللغــة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود «فأخبره» الفاء للسببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماض «المشيب» فاعل فعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بفَعلَ، والتقدير: فأخبره بالذي فعله المشيب.

التمثيل به: في قوله «ليت الشباب يعود» حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم ـ وهو قوله الشباب ـ النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئاً لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول الْمُعْدِمِ الآيس: ليت لي قنطاراً من الذهب[(١)].

ولعلَّ للترجِّي، وهو طَلَبُ المحبوب الْمُسْتَقْرَبِ حصولُه[(٢)]، كقولك: لعلَّ اللّهَ يرحَمُني، أو للإشفاق، وهو: تَوَقُّعُ المكروه، كقولك: لعلَّ زيداً هالك، أو للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾[(٣)] أي: لكي يتذكّر، نَصَّ على ذلك الأخفَشُ.

* * *

ص ـ إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الْحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾ إلّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

ش ـ إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفيةُ؛ فإن اقترنت بهنَّ بَطَلَ عَمَلُهن، وصَحَّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[(٥)]، وقال الشاعر:

---

(١) المراد بما لا طمع فيه ماهو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودته إلى من ذهبت قوته وفني نشاطه مستحيل عادة، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحققه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحققه عسراً، واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير، وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن تقول «ليت غداً يجيء».

(٢) اعلم أن الترجي الذي تستعمل لعل في الدلالة عليه يخالف التمني الذي تستعمل ليت في الدلالة عليه من جهة أن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقرب حصوله لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلت: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات﴾ وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً.

فالجواب: أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، ولعله ـ لعتوه وطغيانه ـ كان يظنه قريب الحصول.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

٥٤ـ فَوَاللّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ   وَلكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

٥٤ـ نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم نجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين.

اللغة: «قالياً» كارهاً، وتقول: قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه، وقليته أقليه مثل رميته أرميه، وقليته أقلاه مثل رضيته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى» بالبناء للمجهول، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك.

المعنى: يقول لأحبته: إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فارقتكم» فارق: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع «قالياً» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكن ما» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «فسوف» الفاء زائدة، سوف: حرف دال على التنفيس «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكنّ.

الشاهد فيه: قول «لكن ما......» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة، وأنها دخلت على «لكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل «ما» هذه موصول اسمي هو اسم «لكن» كما قررناه في عبارة الإعراب، و«لكن» هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله.

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ـ وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه ـ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك.

٥٥ - أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وَيُسْتَثْنَى منها «لَيْتَ»؛ فإنها تكون باقيةً مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا يقال: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ؛ فلذلك أبْقَوْا عَمَلَهَا، وأجازوا فيها الإهْمَالَ حملاً على أخواتها: وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر:

٥٦ - قَالَتْ: ألا لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا إلَى حَمامَتِنا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

برفْعِ «الحمام» ونصبه.

---

٥٥ - هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب ابن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦).

المعنى: يتهكم بعبد قيس ويندد به، ويهجوه أفحش هجاء وأرذله وأقبحه؛ إذ يرميه بإتيان الحمر.

الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظراً» مفعول به لأعد «يا» حرف نداء «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه «لعلما» لعل، حرف ترجٍّ، وما، كافة «أضاءت» أضاء، فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء «النار» فاعل أضاء «الحمار» مفعول به لأضاء، منصوب بالفتحة الظاهرة «المقيدا» صفة للحمار، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله، كما هو واضح بأدنى تأمل.

٥٦ - البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأمَدِ

اللغة: «فقد» قد: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم كاف.

المعنى: تتمنى هذه المرأة - وقد رأت حماماً طائراً - أن يكون لها هذا الحمام أو نصفه، منضماً كل ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصرها على بعد المسافة، ورأت يوماً حماماً طائراً، فنظرت إليه ثم قالت:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ إلى حَمَامَتِيَهْ
أوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الحمامُ مِيَهْ

قالوا: ثم وقع الحمام في شرك صياد، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «ألا» أداة استفتاح «ليتما» ليت: حرف تمنٍّ=

وقَوْلي «ما الحرفية» احترازٌ عن «ما» الاسمية، فإنها لا تُبْطِل عملَهَا، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[1] فما هنا: اسمٌ بمعنى الذي وهو في موضع نصب بإنَّ، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكَيْدُ سَاحِرٍ: الخبرُ، والمعنى: إنَّ الذي صنعوه كَيْدُ سَاحِرٍ.

* * *

ص ـ كَإِنِ المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش ـ معنى هذا أنه كما يجوز الإِعمالُ والإِهمالُ في «لَيْتَمَا» كذلك يجوز في «إنَّ» المكسورةِ إذا خُفِّفَتْ، كقولك: «إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، وَ«إنْ زَيْداً مُنْطَلِقٌ»، والأرجَحُ

= ونصب، وما: زائدة «هذا» ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، هذا على رواية نصب الحمام، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب، منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب، وخبر المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حمامة: مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وحمامة مضاف ونا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير، إن حصل ذلك فهو كاف.

الشاهد فيه: قوله «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حينئذ عاملة، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حينئذ مهملة؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها الإِعمال، كما لم يجب أن تكفها عن العمل، بل يجوز فيه الوجهان: الإِعمال، والإِهمال.

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه، وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب ﴿كيد ساحر﴾ ويقرأ برفعه، فقراءة النصب تخرج على أن «ما» كافة لإن عن العمل، وما بعدها فعلية وكيد: مفعول به لصنعوا، وتخرج قراءة الرفع على أحد وجهين: الأول: جعل ما مصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب يكون اسم إن، ساحر: خبر إن، والتقدير على هذا: إن صنعهم كيد ساحر، والثاني: أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم إن و«صنعوا» جملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف ـ والتقدير: إن الذي صنعوه ـ و«كيد ساحر»، خبر إن، وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح.

الإِهمالُ، عكس ليت، قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(١) ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(٣)، قرأ الحَرمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإِعمال.

* * *

ص ـ فَأَمَّا «لٰكِنْ» مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

ش ـ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾(٥) فدخلت على الجملتين(٦).

* * *

ص ـ وَأَمَّا «أَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ ـ في غَيْرِ الضَّرُورَةِ ـ حَذْفُ ٱسْمِهَا ضَمِير الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً ـ إن بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاء ـ بِقَدْ، أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ.

ش ـ وأما «أَنَّ» المفتوحَةُ فإنها إذا خُفِّفَتْ بَقِيَتْ على ما كانت عليه من وجوب

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس.

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٦) ظاهر المؤلف أن «لكن» المخففة النون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهرة النحاة، وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع، أما الأخفش فقال ذلك قياساً على أخواتها، وأما يونس فزعم أن إعمالها مسموع عن العرب.
وظاهر كلام المؤلف في إهمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها حين الإعمال هو اختصاصها بالجملة الاسمية، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين من أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهين: الأول من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت إنّ على معنى أؤكد، وهلم جراً. . .

الإِعمال، لكن يجبُ في اسمها ثلاثةُ أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً[(١)].

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت الجملة اسميةً أو فعلية فِعْلُها جامدٌ، أو [فعلية فعلُها] متصرفٌ، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصِل يَفْصِلها من أنْ.

مثالُ الاسمية قوله تعالى: ﴿وَأَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(٢)]، تقديره: أنه الحمدُ لله أي: الأمر والشأن، فَخُفِّفَتْ «أن» وحُذِف اسمها، وَوَلِيتها الجملة الاسمية بلا فَاصِل.

ومثالُ الفعلية التي فعلُها جامدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[(٣)] ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[(٤)]، والتقدير: وأنهُ عسى، وأنهُ ليس.

ومثالُ التي فعْلها متصرفٌ، وهو دعاء: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عليها﴾[(٥)] في قراءة من خَفَّفَ أنْ وكسَرَ الضاد.

فإن كان الفعلُ متصرفاً، وكان غير دعاء، وجب أن يُفْصَلَ من «أنْ» بواحد من أربعة ـ وهي: «قد»، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[(٦)] ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾[(٧)] وحرفُ

---

(١) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه يذكر اسم أن المفتوحة المخففة، وحينئذ لا يجب أن يكون ضمير الشأن، ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنوب ترثي أخاها عمراً ذا الكلب:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

وتأمل في قولها: «بأنك ربيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «وأنك هناك تكون الثمالا» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الثمالا» تدرك ما ذكرناه.

وهل مجيء اسم أن غير ضمير شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا: أن الذي أوجب من النحاة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذاً.

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كابن مالك فيرى أن مجيئه ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام ابن هشام في شذور الذهب وأوضح المسالك يفهم منه ذلك، وهو فيه تابع لابن مالك.

(٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٥) من الآية ٩ من سورة النور.

(٦) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٢٨ من سورة الجن.

التنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى﴾(١) وحرف النفي، نحو: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾(٢)، وَلَوْ، نحو: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾(٣).

وربما جاء في الشعر بغير فَصْلٍ، كقوله:

٥٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء اسم أَنْ في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غيرَ ضَميرِ شأنٍ؛ فيأتي خَبَرُهَا حينئذ مفرداً، وجملةً، وقد اجتمعا في قوله:

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس «سوف» قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرا

(٢) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الجن.

وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط، وقد مثل لذلك المرادي بقوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله﴾ لكن الذي يتقدح في الذهن أن «أن» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

٥٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩).

اللغة: «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم ـ أي: يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة ـ هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى من الآية ٣٦ من سورة طه: ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعله، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، جادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «أن يؤملون»، حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بينه وبين «أن» بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف. =

٥٨ ـ بأنَّكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

* * *

= هذا، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع كما أهملت في قول الشاعر:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ، وأنْ لا تُشْعِرَا أحَدا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، من قبل أنك قد عملت أن «أن» التي تقع بعد ما يفيد العلم هي المؤكدة، وليست هي المصدرية، وذلك فيما استفاض من أقوال النحاة.

٥٨ـ هذا البيت من كلمة لجَنوبَ بنتِ العجلان بنِ عامر الهُذَلِيَّة، ترثي فيها أخاها عمْراً الملقب بذي الكلب، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

وقد أنشدنا لك هذين البيتين (ص ١٧٧) وبينا لك ما فيهما.

اللغـة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، واصل العطاء «وغيث مريع» الغيث: المطر: والمراد به هنا الكلأ الذي ينبت بسبب المطر، ومريع ـ بفتح الميم، أو ضمها ـ خصيب «الثمال» بكسر الثاء المثلثة ـ الذخر والغياث.

المعنى تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، ويغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة، وغيث: معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة، وأن: مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة تكون واسمه وخبره في محل خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم وبكونك سندهم وملجأهم.

الشاهد فيه: قوله «بأنك ربيع... وأنك تكون الثمالا» حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قولها ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم=

ص ـ وَأَمَّا كَأَنْ فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ، أو قَدْ.

ش ـ إذا خُفِّفَتْ «كأنَّ» وجب إعمالُهَا، كما يجب إعمالُ أنْ، ولكن ذِكْرُ اسمها أكثر من اسم أنْ، ولا يلزم أن يكون ضميراً(١).

قال الشاعر:

٥٩ ـ وَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

= أن يكون ضمير شأن محذوفاً، ولا يكون الخبر حينئذ إلا جملة.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

(١) يفهم من كلام الشارح أن بين «أن» المفتوحة المخففة وبين «كأن» المخففة اتفاقاً وافتراقاً.

فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين، الأول: أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإهمال، والثاني: أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم.

وأما وجوه الافتراق فثلاثة، الوجه الأول: أن خبر أن يلزم أن يكون جملة متى كان اسمها ضمير شأن وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك، بخلاف خبر كأن فلا يجب عند أحد أن يكون جملة، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم أن المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم في لكن، والوجه الثالث: أن اسم أن المخففة يجب حذفه أو يكثر ـ على الخلاف في ذلك ـ وأما اسم كأن فلم يذهب أحد إلى وجوب حذفه.

هذا، والقول بوجوب إعمال كأن إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميراً، فأما إذا كان اسمها ظاهراً فلا تعمل.

٥٩ ـ هذا البيت من كلام باعث بن صريم ـ ويقال: باغت بن صريم ـ اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠).

اللغة: «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي بوجه جميل، مأخوذ من القسام ـ بفتح كل من القاف والسين ـ وهو الجمال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق.

المعنى: يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «توافينا» الآتي «توافينا» توافي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، ونا: مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب: اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من=

يروى بنصب الظبية على أنها الاسمُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ، أي: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، فيكون من عكس التشبيه، أو كأنْ مكَانَهَا ظبيةً، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي كأنها ظبيةٌ.

وإذا كان الخبر مفرداً، أوْ جملة اسمية؛ لم يحتج لفاصل؛ فالمفرد كقوله: «كَأَنْ ظَبْيَةٌ» في رواية مَنْ رفع، والجملة الاسمية كقوله:

٦٠ـ * كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ *

ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظبية، وخبر كأن محذوف، وتقدير الكلام: كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة؛ فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، وجملة تعطو وفاعله في محل رفع نعت لظبية أيضاً، ويروى أيضاً بجر ظبية؛ فالكاف حرف جر، وأن: زائدة، وظبية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافي، وكأنه قال: كظبية، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا «إلى» حرف جر «وارق» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو، ووارق مضاف و«السلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «كأن ظبية» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها، الوجه الأول: نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف، والوجه الثاني: رفع ظبية على أنه خبر كأن، واسمها محذوف، فدلت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظبية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

٦٠ـ هذا عجز بيت، وصدره:

* وَصَـدْرٌ مُـشـرِقُ الـلَّـوْنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشموني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٨) وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً.

اللغـة: «حقان» تثنية حق ـ بضم الحاء ـ وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بها الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون والرونق، حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر، ثديين مكتنزين حتى لكأنهما حقا عاج.

الإعراب: «وصدر» يروى برفع صدر وجره؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره=

وإن كان فعلاً وجب أن يُفْصَلَ منها[(١)]، إما بِلَمْ أو قَدْ؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[(٢)]، وقول الشاعر:

٦١ ـ كَأَنْ لَمْ يَكُن بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

= محذوف، والتقدير: ولها صدر، مثلاً، ومن جره فعلى أن الواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف و«اللون» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: كأنه، أي: الحال والشأن «ثدياه» ثديا: مبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر وهي قوله «ثدياه حقان» ولم يفصل بين كأن هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفاصل.

ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال:

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحاً طَوِيلاً وَأَلَّةً ... كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذي الرمة:

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا ... كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

(١) إنما وجب الفصل بين كأن المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقد عند الإثبات أو بلم عند النفي، لكي يظهر من أول وهلة الفرق بين كأن الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كأن المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كأن» السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات إن وهي مخففة من الثقيلة، وإذا لم تجد أحد الحرفين وبعدها فعل علمت أن كأن مركبة من الكاف الجارة وأن المصدرية.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

٦١ ـ هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللغــة: «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة ـ هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها؛ فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل=

والثاني كقوله:

٦٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت، فحذفَ الفِعْلَ.

* * *

= مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه، وبين مضاف، و«الحجون» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر، ومكة: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بلم، وقد اتضح ذلك من الإعراب. ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس: ﴿**كأن لم تغن بالأمس**﴾ وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس: ﴿**كأن لم يدعنا إلى ضُرٍّ مَسَّهُ**﴾ وقوله جلت كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف: ﴿**كأن لم يغنوا فيها**﴾ وقول الراجز:

فَبَادَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنِ فالْيَوْمَ أبكِي، وَمَتَى لم يُبْكِنِي؟

ومثله أيضاً والفاصل قد في الإثبات ـ قول الشاعر:

لاَ يهولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كأنْ قَدْ أَلَمَّا

وهل الفصل بلما مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان: «لم يحفظ الفصل بلما، وينبغي أن يتوقف في جوازه» اهـ.

٦٢ ـ هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النابغة نديمه وجليسه، وقد أنشده الأشموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢).

اللغـــة: «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت، لأنها مهيأة معدة. =

ص ـ وَلا يَتَوسَّطُ خَبَرَهُنَّ، إلَّا ظَرْفاً أوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إنَّ لَدَيْنا أنْكَالاً﴾.

ش ـ لا يجوز في هذا الباب توسُّطُ الخبر بين العامل واسمِهِ، ولا تقديمُهُ عليهما(١) كما جاز في باب كَانَ، لا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيد، والفرق بينهما أن الأفعال أمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أحْمَلَ لأن يُتَصَرَّفَ في معمولها، وما أحْسَنَ قولَ ابن عنين يشكو تأخُّرَهُ:

= الإعراب: «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع، مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالنا» الباء حرف جر، رحال: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بتزل، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وكأن» الواو حرف عطف، كأن: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه، أي الحال والشأن «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأنه قد زالت، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «وكأن قد» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه، على ما تبين لك من الإعراب.

ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْ بِ، فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ ألَمَّا

ومنه قول أبي دلامة (مختار الأغاني ٤/ ٩٤)

فكأنْ قَدْ مَضَى وخَلَّفَ فيكُم ما أعَرْتُمْ وأقْفَرَتْ منهُ دارُهْ

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف. سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إنَّ في القَصْرِ ـ لَوْ دَخَلْنَا ـ غَزَالاً مُصْفَقاً مُوصَداً عليهِ الحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيبويه وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) للمؤلف:

إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرْتَحَلا وَإنَّ في السَّفْرِ ـ إذْ مَضَوْا ـ مَهَلا

٦٣ ـ كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم قد يَتَوسَّعُونَ فيهما ما لم يتوسَّعُوا في غيرهما [كما] قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾(١) ﴿إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشى﴾(٢).

واسْتَغْنَيْتُ بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسْهَل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكري توسيطَهُمُ الظرفَ والمجرورَ أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره(٣).

* * *

٦٣ ـ هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد بدمشق في سنة ٥٣٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن، وأخبار مضاف، و«إن» قصد لفظه مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً «ولم يجز» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم «له» جار ومجرور متعلق بيجز «أحد» فاعل يجز «في النحو» جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً «أن» حرف مصدري ونصب «يتقدما» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز.

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات.

(٣) إذا كان خبر إن أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمه على «إن» لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل على الأفعال لتضمنها معاني الأفعال، فإن ـ مكسورة أو مفتوحة ـ تتضمن معنى أؤكد، ولعل تتضمن معنى أترجى، وليت تتضمن معنى أتمنى، ولكن تتضمن معنى أستدرك، وكأن تتضمن معنى أشبه، هكذا، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر ـ أي الظرف، أو الجار والمجرور ـ بين إن واسمها فهو على ثلاثة أوجه، الوجه الأول ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقترن بلام الابتداء نحو قولك «إن زيداً لفي الدار» والثاني ما يجب توسطه، =

ص- وَتُكْسَرُ إِنَّ في الابْتِدَاءِ، نحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾، وبَعْدَ القَسَمِ نحْوُ: ﴿حَمَ، وَالكِتَابِ المُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ وَالقَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِني عَبْدُ اللّهِ﴾ وَقَبْلَ اللَّامِ، نحوُ: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنكَ لَرَسُولُهُ﴾.

ش ـ تكسر إنَّ في مواضع:

أحدها: أن تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(١) ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾(٢) ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٣).

الثاني: بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حَمَ، والكِتَابِ المُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(٤) ﴿يس، والْقُرْآنِ الْحَكِيم، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾(٥).

الثالث: أن تقع محكيّةً بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِني عَبْدُ اللّهِ﴾(٦).

الرابع: أن تقع اللامُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنّكَ لَرَسُولُهُ، واللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ المنَافِقِين لَكَاذِبُونَ﴾(٧) فكسرت بعد «يَعْلَمُ»، و «يَشْهَدُ»، وإنْ كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ وشَهِدَ، في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُم كُنْتُمْ تخْتَانُونَ أَنْفُسَكُم﴾(٨) ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ﴾(٩) وذلك لوجود اللام في الأوَّلَيْنِ دون الآخِرَيْنِ.

= وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور نحو قولك: «إن في الدار صاحبها» أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك: «إن في الدار لزيداً» والثالث ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين إن واسمها، والتأخر عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان، وأما الخبر الذي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد إن واسمها.

(١) من الآية ١ من سورة القدر.

(٢) من الآية ١ من سورة الكوثر.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة.

(٤) من الآيات ١، ٢، ٣، من سورة الدخان.

(٥) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة يس.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١ من سورة المنافقين.

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

ص ـ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ «إنَّ» المكْسُورَةِ، أو اسمِها، أو مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، أوِ الفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ المخَفَّفَةِ إنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى.

ش ـ يجوز دخول لام الابتداء بعدَ إنَّ المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فأما المتأخران فالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾(١) والاسم نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٢)، وأما المتوسطان فمعْمُول الخبر، نحو: «إنَّ زَيْداً لَطَعامَكَ آكلٌ» والضمير المسمى عند البصريين فَصْلاً وعند الكوفيين عِمَاداً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ القَصَصُ الحقُّ﴾(٣) ﴿وإنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾(٤).

وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا خُفِّفَتْ إنَّ، وأُهْمِلَتْ، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك: «إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ» وإنما وجبت ههنا فرقاً بينها وبين إن النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهذا﴾(٥) ولهذا تسمى اللامَ الفَارِقَةَ؛ لأنها فَرَقَت بين النفي والإثبات.

فإن اختلَّ شرط من الثلاثة كان دخولُها جائزاً، لا واجباً، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدَتْ نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ» أو خُفِّفَتْ وأعملت، نحو: «إنْ زيداً قائمٌ» أو خُفِّفَتْ وأهملت وظهر المعنى، كقول الشاعر:

٦٤ ـ أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

* * *

---

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد. والمغفرة: الغفران. وهو الصفح عن الذنوب.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات، من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٤) الآيتان ١٦٥، ١٦٦ من سورة الصافات.

(٥) من الآية ٦٨ من سورة يونس.

٦٤ ـ هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦).

اللغــة: «أباة» بضم الهمزة ـ جمع آب، مثل قضاة جمع قاض، وغزاة جمع غاز، ودعاة جمع داع، ورماة جمع رام، والآبي: اسم فاعل فعله أبى، ومعناه امتنع «الضيم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول.

ص ـ وَمِثْلُ إنَّ «لا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لكِنَّ عَمَلَها خَاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المتَّصِلَةِ بِهَا، نحوُ: «لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلا «عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي».

وَإنْ كان اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلاَ شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ في نَحْوِ: «لا رَجُلَ» و «لا

= **المعنى**: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف و«الضيم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كانت منصوب بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك ـ إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً، وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انفهام المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سيق البيت له، إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن؛ فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له. وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأت باللام الفارقة.

ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن».

خاتمة: هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً، نعني أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة، كما أنه لا فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا تكررت إن واسمها، والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه، لورود السماع به، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة، وهي مكررة في قول الأعشى:

* إنّ مـحـلاً وإنّ مـرتـحـلا *

وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم ﴿إن الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم وإنه لكتابٌ عزيز﴾ الآية ٤١ من سورة فصلت، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم تتكرر إن، وورد فيه: ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ من الآية ٢٥ من سورة الحج، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلاف الأصل فلا يصار إليه. =

رِجَالَ» وعَلَيْهِ أوْ عَلَى الكَسْرِ في نَحْوِ: «لا مُسْلِمَاتِ» وعَلَى اليَاءِ في نحو: «لا رَجُلَيْنِ» و«لا مُسْلِمِينَ».

ش ـ يجري مجرى «إنَّ» ـ في نصب الاسم ورفع الخبر ـ «لا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس[1]:

والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدّماً، والخبر مؤخراً.

فإن انْخَرَمَ الشرطُ الأولُ: بأن كانت ناهية، اخْتَصَّتْ بالفعل وجَزَمَتْهُ نحو: ﴿لا تَحْزَنْ إنّ اللّهَ مَعَنَا﴾[2]، أو زائدةً لم تعمل شيئاً نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ ألَّا تَسْجُدَ إذْ أمَرتُكَ﴾[3]، أو نافية للوَحْدَة عملت عملَ ليس، نحو: «لا رَجُلٌ في الدّار، بَلْ رَجُلانِ».

وإن انخرم أحَد الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تَكْرَارُهَا، مثال الأول: «لا

= وقد كثر في كلامهم حذف خبر «ليت» إذا كان اسمها كلمة «شعري» ويعدها استفهام، نحو قول الشاعر:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ جَحْدَرٍ ... سَبِيلٌ؟ فَأمّا الصَّبْرُ عَنْها فَلا صَبْرا

وقد حذف خبر «لكن» في قول الشاعر:

فَأمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... ولكنَّ أعْجازاً شَدِيداً صَرِيرُها

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فَأمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ ... ولكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

(١) ههنا أمران أحب أن تعلمهما:

الأول: اعلم أن «لا» النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر» وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استغراق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص، وهذا الاستغراق يستدعي وجود «من» لفظاً أو معنى، وقد عرفت أن «من» حرف جر، فلا يكون مدخولها فعلاً، بل يجب أن يكون مدخولها اسماً نكرة، أما كونه اسماً فلأن الكلام على تقدير من كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.

والأمر الثاني: أنه لما كان أمر لا على ما أنبأتك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها، ولم يجز أن يكون عملها رفعاً لئلا يتصور أنها مهملة وأن ما بعدها مرفوع على الابتداء كما لم يجز أن يكون عملها جراً لئلا يتصور أن الجار هو «من» المقدرة؛ فلم يبق إلا أن يكون عملها النصب فيما بعدها.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

زيدٌ في الدار، ولا عَمْرٌو»، ومثال الثاني: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ، ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾(١).

وإذا اسْتَوْفَت الشروطَ فلا يخلو اسمها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أو مُفْرَداً.

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصبُ فيه، فالمضافُ كقولك: «لا صاحبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» و «لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ».

والشبيه بالمضاف: ما اتّصَل به شيء من تمام معناه: إما مرفوعٌ به، نحو: «لا قبيحاً فِعْلُهُ ممدُوحٌ» أو منصوب به، نحو: «لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ» أو مخفوض بخافض يتعلق به، نحو: «لا خيراً مِنْ زَيْدٍ عندنا».

وإن كان مُفْرداً ـ أي غير مضاف ولا شبيه به ـ فإنه يُبْنى على ما ينصب به لو كان مُعْرَباً(٢)، فإن كان مفرداً أو جمع تكسيرٍ بني على الفتح، نحو: «لا رَجُلَ» و «لا رِجَالَ»، وإن كان مثنى أو جمعَ مذكر سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: «لا رَجُلَيْنِ» و «لا مُسْلِمِينَ عندي»، وإن كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسر، وقد يبنى على الفتح، نحو: «لا مُسْلِماتِ في الدار» وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

٦٥ ـ لا سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً   تَقي الْمَنُونَ لَدَى ٱسْتِيفَاءِ آجالِ

* * *

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

(٢) وقد اختلف العلماء في العلة التي من أجلها بني اسم لا المفرد، فذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك: «لا رجل» في قوة قولك: «لا من رجل» وقد اعترض العلماء على هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى «من» هو «لا» نفسها، لا اسمها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم، فأما «لا» فلا كلام لنا فيها الآن، وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن اسم «لا» هو الذي تضمن معنى من الاستغراقية، ولا تتم له هذه الدعوى، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحققين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها تركبا معاً كتركب خمسة عشر، ولهذا يجعلونهما معاً في قوة المبتدأ.

فإن قلت: فلماذا أعرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؟ فالجواب عن هذا من وجهين: الأول أن الإضافة كما علمت مراراً من خصائص الأسماء، فوجودها يعارض سبب البناء، والثاني أنه لا يمكن تركيب لا مع الاسم المضاف؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

٦٥ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

=

ص- وَلَكَ في نَحْوِ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ» فَتْحُ الأوَّلِ، وفي الثاني: الفَتْحُ، والنَّصْبُ: وَالرَّفْعُ، كالصِّفَةِ في نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ» ورَفْعُه، فَيمْتَنِعُ النَّصبُ، وَإنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا»، أوْ فُصِلَت الصِّفةُ، أو كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

ش - إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتحُ والرفعُ.

فإن فَتَحْتَ فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتحُ، والنصب، والرفع.

وإن رَفَعْتَ فلك في الثانية وجهان: الرفعُ، والفتحُ، ويمتنع النصب.

فَتَحَصَّلَ أنه يجوز فتحُ الاسمين؛ ورفعهما، وفتحُ الأول ورفع الثاني، وعكسه، وفتحُ الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

= اللغـة: «سابغات» أراد دروعاً سابغات، أي: واسعات تجلل موضعها من البدن وتغطيه كله، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه، ومثله قوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ والواحدة سابغة «جأواء» هي الجيش العظيم «باسلة» متصفة بالبسالة وهي الشجاعة «المنون» الموت.

المعنى: يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه - إذا استكملت أجلك - دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «سابغات» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس «جأواء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «باسلة» صفة لجأواء، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة «تقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «المنون» مفعول به لتقي المذكور، منصوب بالفتحة الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بتقي، ولدى مضاف و«استيفاء» مضاف إليه واستيفاء مضاف و«آجال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله، «لا سابغات» فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا جاز فيه وجهان: الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يعرب في حال النصب، والثاني البناء على الفتح، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه:

أوْدى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيه نَلَذُّ؛ وَلا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية؛ لم يجز في الأولى الرفع؛ ولا في الثانية الفتح؛ تقول: «لا حَوْلَ وَقُوَّةً، أو قُوَّةٌ» بفتح حول لا غير، ونصب قوّة أو رفعها، قال الشاعر:

٦٦ ـ * فَلا أبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

ويجوز «فَلا أَبَ وابْنٌ».

---

٦٦ ـ هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا*

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وأقصى ما قيل في نسبته إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٥).

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان «المجد» الكرم والشرف «ارتدى وتأزر» كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يثنيه فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا» ارتكاناً على فهم السامع، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً، إذ كان الغرض مدحهما معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «وابناً» الواو حرف عطف، ابناً: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء «مثل» يروى بالرفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حينئذ محذوف، والتقدير: فلا أب وابناً مماثلين لمروان وابنه موجودان؛ ومثل مضاف و«مروان» مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» بمعنى إذ الدالة على التعليل «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «ارتدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «وتأزرا» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «فلا أب وابناً» حيث عطف «ابناً» بالنصب على محل اسم لا، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

وإن كان اسمُ «لا» مفرداً، ونُعِتَ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصل - مثل «لا رَجُلَ ظريفٌ في الدَّار» - جاز في الصفة: الرفعُ على موضع «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء؛ والنصبُ على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنَّ، والفتحُ على تقدير أنك رَكَّبْتَ الصفَةَ مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أدخلت «لا» عليهما.

فإن فَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح؛ فالأول نحوُ: «لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ، وظريفاً» والثاني نحو: «لا رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً، وطَالعٌ جَبَلاً».

* * *

ص- الثالثُ: ظَنَّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَعَلِمَ، والقَلْبِيّاتُ، فَتَنْصِبهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نحوُ:

* رَأَيْـتُ الـلّـهَ أكْـبَـرَ كُـلِّ شـيءٍ *

وَيُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إنْ تَأَخَّرْنَ، نحوُ * القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ * وبِمُسَاواة إنْ تَوَسَّطْنَ، نحوُ:

* وفي الأرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والْخَوَرُ *

وإنْ وَلِيَهُنَّ «مَا» أو «لا» أو «إنِ» النَّافِيَاتُ؛ أو لامُ الابْتِدَاءِ أو القَسَمِ؛ أو الاسْتِفْهَامُ - بَطَلَ عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوباً؛ وسُمِّيَ ذَلكَ تَعْلِيقاً، نحوُ ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحصىٰ﴾.

ش - الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوبِ.

وهو ظَنَّ(١) نحو: ﴿وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً﴾(٢)، ورَأَى(٣)، نحو: ﴿إِنَّهُمْ

---

(١) الأصل في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحسبان، أي ترجح أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى اليقين، ومنه قوله: ﴿إني ظننت أني ملاق حسابيه﴾ فتكون أيضاً ناصبة للمفعولين، وربما جاءت بمعنى اتهم فتنصب مفعولاً واحداً، نحو قولك «ظننت زيداً» أي اتهمته.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٣) الأصل في رأى التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي تلاها الشارح والبيت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى ظن: وهو الرجحان، فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي من الرأي، وهي حينئذ قد تتعدى إلى مفعولين نحو قولك «رأى أبو حنيفة السلم حلالاً» وقد تتعدى لواحد نحو قولك: «رأى أبو حنيفة حل السلم».

﴿يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[1] وقول الشاعر:

٦٧ ـ رَأَيْتُ اللّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ   مُحَاوَلَةً؛ وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودا

وحَسِبَ[2]، نحو: ﴿لا تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَكُمْ﴾[3]، ودَرَى[4]، كقوله:

٦٨ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

---

(١) الآيتان ٦، ٧ من سورة المعارج.

٦٧ ـ هذا البيت لخداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٧).

اللغـــة: «محاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله، تعالى «وأكثرهم جنوداً» يروى في مكانه «وأكثره جنوداً» ويروى «وأكثرهم عديداً».

الإعراب: رأيت، فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأيت، وأكبر مضاف و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على أكبر، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «جنوداً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر....» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) حسب مثل ظن: أي أن الأصل فيها أن تدل على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين، نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا

(٣) من الآية ١١ من سورة النور.

(٤) أكثر النحاة لم يعد «درى» من الأفعال القلبية التى تنصب مفعولين، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمنت معنى علم، لا لكونها موضوعة لذلك، والأكثر في العربية تعدي «درى» لواحد بالباء نحو «دريت بكذا» وإذا زيدت عليها همزة تعدت بنفسها لواحد ولثان بالباء نحو قوله تعالى: ﴿ولا أدراكم به﴾ فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما القارعة﴾ فإن الكاف مفعول أول وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث.

٦٨ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١).

اللغـــة: «دريت» فعل ماض مبني للمجهول، ومعناه هنا معنى علم «الوفي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور. =

وخَالَ(١)، كقوله:

٦٩ ـ * يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرا *

= **المعنى:** إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك، فيلزمك أن تقر بذلك عيناً، وتمتلئ به سروراً.

الإعراب: «دريت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان لدرى، والوفي مضاف و«العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم، وأصله عروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم، في محل نصب «فاغتبط» الفاء حرف عطف، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دريت الوفي. . .» فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله الوفي، على ما بيناه في الإعراب.

(١) الأصل في خال ماضي يخال أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان كالبيت الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى علم فتدل على اليقين وتنصب مفعولين أيضاً، نحو قول الشاعر:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ، اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أوَّلُ

وقولنا: «ماضي يخال» للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى ساس نحو قولك «خال فلان المال» وبمعنى رعى نحو قولك «خال فلان على أهله» ومضارعه يخول، وقد تأتي بمعنى تكبر، وليست حينئذ من أفعال القلوب.

٦٩ ـ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* وَحَلَّتْ بُيُوتي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ *

والبيت للنابغة الذبياني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٥٨).

اللغة: «بيوتي» جمع بيت «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي «ممنع» لا يناله أحد «يخال» يظن «الحمولة» الركائب.

المعنى: يقول: إنني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء.

الإعراب: «حلت» حل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «بيوتي» بيوت فاعل حل، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في يفاع» جار ومجرور متعلق بحل «ممنع» صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة «يخال» فعل مضارع مبني للمجهول، =

وزَعَمَ(١)، كقوله:

٧٠ـ زَعَمَتْنِيَ شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ، إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا

= مرفوع بالضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بيخال، أو بمحذوف حال «راعي الحمولة» راعي: نائب فاعل ليخال، وهو المفعول الأول، وراعي مضاف و«الحمولة» مضاف إليه «طائراً» مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يخال راعي الحمولة طائراً» فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ أولهما قوله «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «طائراً» وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(١) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان، والأكثر فيها أن تتعدى إلى مفعوليها بواسطة «أن» المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ

والزعم: قول يطلق على الحق والباطل، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول يشك في صحته، فهو كقول لم يقم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا

٧٠ـ هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩).

اللغــة: «زعمتني» ظنتني «شيخاً» الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين «يدب دبيباً» يمشي مشياً متقارباً، ويسير سيراً ضعيفاً.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زعمتني» زعم، فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثان «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والباء حرف جر زائد، وشيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول «دبيباً» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو قوله «يدبّ».

الشاهد فيه: قوله «زعمتني شيخاً» فإن زعم في هذه العبارة فعل دالّ على الرجحان، وقد نصب=

وَوَجدَ (1)، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ الله هُوَ خَيراً وَأَعْظَمَ أَجْراً﴾ (2).

وَعَلِمَ (3)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ (4).

* * *

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها: الإِلغاء، والتعليق (5).

فأما الإِلغاء فهو عبارة عن «إبطال عملها في اللفظ والمحلّ» لتوسُّطِهَا بين المفعولين، أو تأخرها عنهما.

مثال توسطها بينهما قولُكَ: «زَيْداً ظَنَنْتُ عَالِماً» بالإِعمال، ويجوز «زَيْدٌ ظننت عالمٌ» بالإِهمال، قال الشاعر:

٧١ ـ أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ؟

= مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «شيخاً» وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت.

(1) الأصل في «وجد» أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذه الصفة لازماً لهذا المعنى استعملوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين، لأن كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم هذا الشيء متصفاً بها، وقد تأتي وجد بمعنى حزن، كما قد تأتي بمعنى حقد، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً.

(2) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(3) الأصل في «علم» أنه يدل على اليقين نحو قوله تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ وقد يأتي دالاً على معنى ظن وهو الرجحان، ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(4) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(5) اعلم أن بين الإِلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم.

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه؛ فذكر أن الإِلغاء معناه إبطال العمل لفظاً ومحلاً، وأن التعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط.

وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أن الإِلغاء جائز؛ فكل موضع جاز فيه الإِلغاء فإنه يجوز فيه الإِعمال، فأما التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإِعمال في موضع من مواضعه.

٧١ ـ هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

اللغــة: «الأراجيز» جمع أرجوزة ـ بضم الهمزة ـ وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز وكان منهم من يقول الرجز=

فاللؤمُ: مبتدأ مؤخر، و «في الأراجيز» في موضع رفع؛ لأنه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وألغيت «خِلْتُ» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان(١).

ومثالُ تأخُّرِهَا عنهما قَوْلُكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإهمال، وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زَيْداً عَالِماً ظَنَنْتُ» بالإعمال، قال الشاعر:

٧٢ ـ الْقَوْمُ فِي أثَرِي ظَنَنْتُ، فَإنْ يَكُنْ ... مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

= والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

* أرَجَزاً تُرِيدُ أمْ قَصِيدا *

«توعِدني» تتهددني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شرّاً.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «توعدني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل ـ الذي هو خال ـ والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» معطوف على اللؤم والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما البتة؛ فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

(١) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر ـ سواء أكان الخبر مقدماً (كما في البيت ٧١) أم كان مؤخراً ـ فإنه يجوز الإعمال على الأصل، ويجوز الإهمال، وهل الإعمال أرجح أم الإهمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأن العامل هنا لفظي، ولو أهملناه لكنا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وظاهر عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار هذا الرأي، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

٧٢ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء ـ معناه خلفي، يريد أنهم يتعقبونه «خابوا» لم ينجحوا فيما=

فالقومُ: مبتدأ، و «في أثري» في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظَنَّ» لتأخرها عنهما.

ومتى تَقَدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبرِ مَعاً، لم يجز الإِهمالُ، لا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين.

* * *

وأما التعليق فهو عبارة عن «إبطال عملها لفظاً، لا مَحَلّاً»، لاعتراضِ ما لَهُ صَدْرُ

= يؤملون من الإيقاع بي.

المعنى: يقول: إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أوقع بهم أعظم وقيعة؛ فأخيب فألهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «في» حرف جر «أثري» أثر: مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ظننت» فعل وفاعل «فإن» الفاء حرف دالٌّ على التفريع، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «يكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون «ما» اسم موصول: فاعل يكن، مبني على السكون في محل رفع «قد» حرف تحقيق «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولا ظننت هذه محذوفان، وتقدير الكلام: فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلاً «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، وقد: حرف تحقيق «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «القوم في أثري ظننت» حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما ألغي عمله فيهما، ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب؛ فكان يقول «ظننت القوم في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور ـ وهو قوله «في أثري» ـ على أنه المفعول الثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة الدبيري:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا   يَسُودَانِنَا إنْ أيْسَرَتْ غَنَماهُمَا

فقد تأخر «يزعمان» وهو العامل، عن المبتدأ والخبر وهما قوله «هما سيدانا» فألغي العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدانا» بالألف.

الكلام بينها وبين مَعْمُولَيْهَا، والمراد بما له صَدْرُ الكلام «ما» النافية كقولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قائم» قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾(١) فهؤُلاءِ: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسا مفعولاً أولاً وثانياً، و «لا» النافية، كقولك «عَلِمْتُ لا زَيْدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو» و«إنِ» «النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾(٢). أي: ما لبثتم إلَّا قليلاً. و«لام الابتداء»، نحو قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾(٣) «ولامُ القسم»، كقول الشاعر:

٧٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

٧٣ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغـة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة، من منى يمني - بوزن رمى يرمي - ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد، وضريح بمعنى طريد، وصريع ووليد «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً؛ لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «منيتي» منية: فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن. =

و«الاستفهامُ»، كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قائمٌ»، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ استفهام، سواء كان أَحَدَ جزْءَي الجملة، أو كان فَضْلَةً؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى﴾(1)، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾(2)؛ فأيَّ مُنْقلب: منصوب بـ (ينقلبون) على المصدرية؛ أي ينقلبون أيَّ انقلابٍ، و «يعلم» مُعَلّقة عن الجملة بأسْرِها؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أي؛ وربما تَوهَّمَ بعض الطلبة انتصاب «أيّ» بـ (يعلم)، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله.

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً، لأن العامل في نحو قولك: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائم» عاملٌ في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فَشُبِّهَ بالمرأة المُعَلّقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطَلَّقة، والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجُها عِشْرَتَها.

والدليلُ على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّر:

٧٤ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

= الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـ وهو علمت ـ قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل المفعولين البتة؛ فكان يقول: ولقد علمت منيتي آتية، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين» لعطفت بالنصب، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى.

(1) من الآية ٧١ من سورة طه.

(2) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

٧٤ ـ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) وفي مغني اللبيب (رقم ٦٦٨).

اللغــة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن بخاطري، ولم أكن=

فعطف «مُوجِعَاتٍ» بالنصب على محل قوله: «ما البكى» الذي عُلِّقَ عن العَمَلِ فيه قولهُ «أدْرِي»(١).

***

= ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيَّ البال، وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناءتي.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعوليها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف و«القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق هذا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك؛ فأنت تعلم أن التابع ـ كالمعطوف عليه، وكالمنعوت ـ ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، مثلاً؛ فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً، وهذا هو ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهم ذلك وكن منه على ثبت، والله ينفعك به، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

(١) ذكر أبو علي ـ وتبعه أبو حيان ـ أن من جملة المعلقات «لعل» نحو قوله تعالى: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ وجزم بهذا ابن هشام في شذور الذهب، وإنما كان «لعل» معلقاً=

ص- بابٌ، الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ، كـ «قَامَ زَيْدٌ» وَ «مَاتَ عَمْرٌو» ولا يَتَأخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بالليْلِ»، «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» وَتَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَأنِيثٍ، إنْ كَانَ مُؤَنَّثاً، كَـ «قَامَتْ هِنْدٌ» وَ «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّكُمْ﴾، ﴿قَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ﴾، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ» وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» نَحْوُ: «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَفِي الْجَمْعِ، نحْوُ: ﴿قَالَتِ الأعْرَابُ﴾ إلَّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا، نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ «قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، وَإنَّما امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «مَا قَامَتْ إلَّا هِنْدٌ»، لأنَّ الفَاعِلَ مُذَكَّر مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أوْ إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ وَ ﴿قُضِيَ الأمْرُ﴾، وَ﴿أسْمِعْ بِهِمْ وَأبْصِرْ﴾ وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش- لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح(١)، أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ، أو مُؤَوَّل

= لأنه أشبه الاستفهام في علة أشياء منها أنه مع ما بعده ليس خبراً، ومنها أن ما بعده منقطع عما قبله فليس لما قبله عمل فيما بعده.

وبقي من المعلقات «لو» وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية، وذكرها ابن هشام في شذور الذهب، ومن شواهد ذلك قول حاتم:

وَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ لَوْ أنَّ حَاتِماً أرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْر

وبقي أيضاً من المعلقات «كم» الخبرية، ذكره ابن هشام في شرح الشذور، وذكر فيه خلافاً في مغني اللبيب، ذهب بعضهم إلى أنها من المعلقات، وذهب قوم إلى أنها ليست منها. وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل خاصاً بما إذا كان الفعل هو «درى» كما ترى في الآيتين الكريمتين، ولم أعثر على شاهد يدل لوقوع «لعل» معلقاً بعد غير لعل، ولهذا نميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الفعل الذي هو «درى» وما اشتق منه يعلق عن العمل بغير «لعل» كالاستفهام كما يعلق بلعل، ومن ذلك قول كثير في الشاهد ٧٤ «وما كنت أدري قبل عزة ما البكى»، ومن ذلك قوله أيضاً:

فَوالله ما يدري كريم مماطل أينساك إذ باعَدْتِ أم يتضرع

(١) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو «قام زيد» والضمير المستتر وجوباً كالمقدر في قولك «اضرب زيداً» وفي نحو «قم» والضمير المستتر جوازاً كالمقدر في نحو قولك «هند=

به، مُقَدَّم عليه بالأصالة(١): واقعاً منه، أو قائماً به».

مثالُ ذلك «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» و «عَلِمَ زَيْدٌ» فالأول: اسم أُسنِدَ إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثاني: اسم أُسند إليه فعل قائم به، فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولاً: «أوْ مُؤَوَّل به» يدخل فيه نحو: ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾(٢)، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع.

وقولي ثانياً: «أو مُؤَوَّل به» يدخل فيه: ﴿مُخْتَلِفٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾(٣)، فَأَلْوَانُهُ: فاعلٌ، ولم يُسْنَد إليه فعل، ولكن أُسند إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف، فإنه في تأويل يختلف.

وخرج بقولي: «مُقَدَّم عليه» نحو: «زيد» من قولك: «زَيْدٌ قَامَ» فليس بفاعل، لأن

= تزورنا» وفي نحو قولك «زيد يضرب خالداً» والضمير البارز نحو قولك «ما فهم المسألة إلا أنا» فهذه أربعة أنواع يشملها قوله «الاسم الصريح» والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده بمصدر، والحروف التي تصلح للسبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي أن المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو «يعجبني أنك مجتهد» تقديره يعجبني اجتهادك، وأن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو «يؤسفني أن تلعب» تقديره يؤسفني لعبك، وما المصدرية نحو «سرني ما صنعت» تقديره سرني صنعك، وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان في هذا الموضع، والسر في ذلك أن «كي» المصدرية لا بد أن تتقدمها لام التعليل ظاهرة أو مقدرة ولام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكون إلا في محل جر باللام، وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «ود» نحو قوله تعالى ﴿ودوا لو تدهن﴾ أو بعد «يود» نحو قوله تعالى ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾، ونحو قول الشاعر، وينسب إلى كثير عزة:

من الخَفِرَاتِ البِيضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إذا ما انْقَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لو تُعِيدُهَا

أي ود إعادتها الأحدوثة.

وهذان الفعلان يطلبان مفعولاً، وكذلك ما كان في معناهما نحو «أتمنى لو تزورني»، ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخولها إلا منصوباً على المفعولية.

(١) المراد أن يكون الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقة نحو «ضرب زيد» أو متقدماً حكماً، على معنى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يقدر بعد العامل نحو «زيد يذاكر».

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل.

الفعلَ الْمُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّماً عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر(١).

وخرج بقولي: «بالأصالة» نحوُ: «زَيْدٌ» من قولك: «قَائِمٌ زَيْدٌ»؛ فإنه وإن أُسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مُقَدَّم عليه، لكنْ تقديمه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خَبَر؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه ـ إلخ» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فإن الفعل الْمُسنَدَ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به.

وإنما مثلتُ الفاعلَ بـ «قَامَ زَيْدٌ»، و «مَاتَ عَمْرٌو» لِيُعْلَمَ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أنَّ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شيئاً، بل كونهُ مُسْنَداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِث الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً.

* * *

وإذا عَرَفْتَ الفاعل، فاعلم أن له أحكاماً:

(١) أحدها: أن لا يتأخَّرَ عَامِلُهُ عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قَامَ أَخَوَاكَ» أن تقول: أَخَوَاكَ قَامَ، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناهُ، وإنما يقال: أَخَوَاكَ قَامَا، فيكون أخواك مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

(٢) والثاني: أنه لا يلحق عَامِلَهُ علامةُ تثنية ولا جمع: فلا يقال: «قَامَا أَخَوَاكَ» ولا «قَامُوا إِخْوَتُكَ» ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قام» بالإفراد، كما يقال: «قَامَ أَخُوكَ» هذا هو الأكثر، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلامات بالعامل: فِعْلاً كان، كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار» أو اسماً

---

(١) يريد الفعل مع فاعله: أي الجملة، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نسب الحكم إليه، وسيأتي بعد سطور بقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح.
ومن هذه البابة قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُود، وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

فإن قوله «وصال» مبتدأ، والجملة من «يدوم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر، وأما «قلّ» فلا فاعل له، لأن «ما» قد كفته عن طلب الفاعل، وبعض العلماء يجعل «ما» مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومما بعدها فاعل قلّ، والتقدير: وقلّ دوام وصل على طول الصد.

كقوله عليه الصلاة والسلام: «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟» قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ: وَدِدْتُ أن أكون معكَ إذ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، والأصل: أوَ مُخْرِجُويَ هم؟ فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياءُ في الياءِ[1]، والأكثر أن يقال: يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكة، أَوَ مُخْرِجِي هُمْ؟ - بتخفيف الياء.

(٣) والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامِلَهُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ إن كان فعلاً ماضياً، أو المتحركة إن كان وَصْفاً؛ فتقول: «قَامَتْ هِنْدٌ»، و «زَيْدٌ قَائِمَةٌ أمُّهُ».

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

فالجائز في أربع مسائل، إحداها: أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث، ونعني به ما لا فَرْج له، تقول: طَلَعَت الشَّمْسُ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ، والأول أرْجَحُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[2] وفي آية أخرى: ﴿قَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ﴾[3] والثانية: أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيَّ التأنيث، وهو منفصل من العامل بغير إلا، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ ٱمْرَأَةٌ» ويجوز: «حَضَرَ الْقَاضِيَ ٱمْرَأَةٌ» والأول أفْصَحُ، والثالثة: أن يكون العامل نعم أو بئس، نحو: «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَ «نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، والرابعة: أن يكون الفاعل جَمْعاً، نحو: «جَاء الزُّيُودُ» وَ «جَاءتِ الزُّيُودُ» وَ «جاءت الهُنُودُ» وَ «جاء الهُنُودُ»؛ فمن أَنَّثَ فَعَلَى معنى الجماعة، ومن ذَكَّرَ فَعَلَى معنى الجمع، ويُسْتَثْنَى من ذلك جمعَا التصحيحِ، فإنه يُحْكم لهما بحكم مفرديهما؛ فتقول: «جاءت الهِنْدَاتُ» بالتاء لا غير، كما تفعل في «جاءت هند» وَ «قامَ الزَّيْدُونَ» بترك التاء لا غير؛ كما تفعل في «قام زيد».

والواجبُ فيما عدا ذلك، وهو مسألتان:

إحداهما: المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثِ الذي لَيْسَ مَفْصُولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بئس، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[4].

---

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٣) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣، ٨٥ من سورة الأعراف، وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام ﴿جاءكم بينة﴾ بحذف التاء.

(٤) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

الثانية: أن يكون ضميراً متصلاً، كقولك «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: «مَا قَامَ إلا هِنْدٌ» الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك «حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ» ولكنهم أوْجَبُوا فيه تَرْكَ التاء في النثر لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعِلَ في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قبل إلا[1]، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مُذَكَّرٌ، فلذلك ذُكِّرَ العامل، والتقدير: ما قامَ أحَدٌ إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعِلِ، والثاني: فاعِلُ المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[2] تقديره: أو إطْعَامُهُ يتيماً، والثالث: في باب النيابة، نحو: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[3] أصله ـ والله أعلم ـ وَقَضَى اللَّهُ الأمْرَ، والرابع: فاعل أَفْعِلْ في التعجب إذا دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4] أي: وأبصر بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور[5].

* * *

(١) هذا البدل من نوع بدل البعض من الكل، ألا ترى أن هنداً فرد مما يصلح له لفظ أحد، وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن «أحداً» قد انتفى عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند، لأن ما بعد إلا يخالف ما قبلها في النفي والإثبات، ونحن نعلم أن بدل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدل منه، كما يجب أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البدل في الأمرين، والجواب عن ذلك أن نقول: إن هذه الصورة من الكلام لم يلتزم فيها أحد هذين الأمرين؛ لأن الاستثناء المتصل من طبعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه، إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير، فإن ما يفيده الضمير قد أفاده الكلام.

(٢) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٥) بقي عليه مما يطرد فيه حذف الفاعل: أن يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك «لا تضربُنَّ يا زيدون» وكذلك المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك «لا تضربِنَّ يا هند» فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ونظيرهما الفعل المسند لواو الجماعة أو لألف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو «الزيدون أتقنوا العمل» و «الزيدان أتقنا العمل» و «اضربي المقصر يا هند» إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يظهر في النطق، لا في الكتابة، ولم يعبأ المصنف بهذا الحذف؛ لأنه واقع لعلة صرفية، والمحذوف لعلة حكمه حكم الثابت؛ فلهذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التعليم يقتضي ذكره لإرشاد الناشئ.

ص ـ وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ و * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ * وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَ «ضَرَبْتُ زَيْداً» وَ «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» وَ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» بِخِلافِ «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى» وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقاً هَدَى﴾ وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾.

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِألِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾ أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوَ: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾.

ش ـ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فحَقُّهُمَا أن يتصلا، وحَقُّ المفعول أن يأتي بعدهما، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾(١).

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾(٢)، وقول الشاعر:

٧٥ ـ جَاءَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ

---

(١) من الآية ١٦ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٤١ من سورة القمر.

٧٥ ـ هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٦) والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥).

اللغــة: «قدر» بفتح كل من القاف والدال ـ أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو، «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماض «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على قدر»=

فلو قيل في الكلام «جَاء النُّذُرُ آلَ فِرْعَوْنَ» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كَمَا أتى مُوسى رَبَّهُ» وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصْلُ في عَوْد الضمير.

والواجب كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١)، وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعل هنا فقيل: «ٱبْتَلَى رَبُّهُ إبراهيمَ» لزمَ عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز؛ وكذلك نحو قولك: «ضَرَبَنِي زيدٌ» وذلك أنه لو قيل: «ضربَ زيدٌ إيَّاي» لزم فَصْلُ الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسىٰ عيسىٰ» لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو: «أرْضَعَتِ الصغرى الكُبْرَى» و «أكل الكُمَّثْرَى موسى» أو لفظيةٌ كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى» و «ضَرَبَ موسى العاقِلُ عيسى» جاز تقديمُ المفعولِ عَلَى الفاعِل وتأخِيرُهُ عنه، لانتفاء اللبس في ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل «ضَرَبَ مُوسَى عيسى»(٢) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل، لئلا يتوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مُتَحَمِّلٌ لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز في مثل «ضَرَبَ زَيدٌ عمراً» أن يتقدَّمَ المفعول على الفعل، لعدم المانع من

= جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به ـ وهو رب ـ على الفاعل ـ وهو موسى ـ مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة ـ وإن كان يعود على متأخر في اللفظ ـ عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٢) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرياً كما مثل المؤلف، أو محلياً نحو قولك «ضرب هذا ذاك» أو «ضرب هؤلاء هذا».

ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقاً هَدَى﴾(١).

وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾(٢) فأيّاً: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً، لأنه شَرْط، والشرط له صَدْرُ الكلام، وتدعوا: مجزوم به.

* * *

وإذا كان الفعل «نِعْمَ» أو «بئس» وجب في فاعله أن يكون اسماً مُعَرَّفاً بالألف واللام، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾(٣) أو مضافاً لما فيه أل، كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾(٤) ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾(٥) أو مُضْمَراً مُسْتَتِراً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(٦) أي: بئس هو ـ أي البَدَلُ ـ بدلاً(٧).

وإذا استوفَتْ «نعم» فَاعِلَها الظاهرَ، أو فاعلها المضمرَ وتمييزَهُ ـ جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد» و «نِعْمَ رجلاً زيدٌ».

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(٧) من أحكام الضمير الذي يرفع بنعم وبئس، أولاً: أن يكون مستتراً وجوباً، فلا يجوز إبرازه في التثنية أو الجمع، تقول «نعم رجلاً زيد» و «نعم رجلين الزيدان» و «نعم رجالاً الزيدون» وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الإفراد وأجازوا التثنية والجمع، وثانياً: أنه لا يجوز اتباعه بشيء من التوابع، وذلك لأنه يشبه ضمير الشأن في أنه يقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد علم أن الضمير لا ينعت، وثالثاً: أنه يجب تفسيره بتمييز.

ومن أحكام هذا التمييز، أولاً: أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس وبدر وقمر لم يجز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً أن تكون هذه النكرة قابلة لدخول أل عليها، فلا يجوز أن يكون لفظ «غير» و«مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لعدم قبولهما لأل، عند الجمهور، وإنما اشترطنا قبول هذه النكرة لأل لأنها بدل عن فاعل نعم الظاهر الذي يشترط فيه أن يكون بأل، وثالثاً: أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام، وهذا مذهب سيبويه، وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم، نحو: «فبها ونعمت» أي ونعمت رخصة، وتقدير حذف التمييز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام(١).

ولا يجوز بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ المخصوصُ على الفاعل، فلا يقال: «نِعْمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ»، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: «نِعْمَ زيدٌ رَجُلاً».

ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ، إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(٢) أي: هو، أي: أيوب.

* * *

ص- بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ: يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ، وَيُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقاً، وَيُشَارِكه ثَانِي نَحْو: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ نَحْو: انْطُلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ في المُضَارِعِ، وَيُكْسَر في الماضي، وَلَكَ في نَحْوِ: «قَالَ وَبَاعَ» الكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمّاً ضَمّاً، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

ش- يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به(٣)، أو لغَرَضٍ لفظي أو معنوي، فالأول كقولك: «سُرِقَ المَتَاعُ» و «رُوِيَ عن رسول الله ﷺ» إذا لم يُعْلَم السارق والراوي، والثاني: كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ» فإِنَّهُ لَوْ قِيل: «حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» اخْتَلَّتِ السَّجْعَة، والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا في

---

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «المبتدأ والخبر».

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٣) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي، بدليل مقابلته بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي، وليس بسديد، ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام، بل يصح لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كأن تقول: جاء جاءٍ، وسرق سارق، وروى راوٍ، وفي القرآن الكريم: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ وقال الأعشى:

* هُــرَيْــرَةَ وَدِّعْــهــا وَإِنْ لامَ لائِــمُ *

المَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لكم، وإذا قِيلَ انْشُزُوا فانْشُزُوا ﴾(١)، وقول الشاعر:

٧٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فحذف الفاعل في ذلك كله، لأنه لم يتعلق غَرَضٌ بذكره.

* * *

وحيث حُذِفَ فاعل الفعل فإنك تُقيمُ مُقامه المفعولَ به، وتُعْطِيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيِّرهُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمْدة بعد أن كان فَضْلَةً، وواجبَ التأخير

---

(١) من الآية ١١ من سورة المجادلة.

٧٦ - هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٧) والأشموني (رقم ٢١٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١١٣) وفي مغني اللبيب (٨١٣).

اللغــة: «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع، وفعله من باب فرح، «أعجل» أراد به المتعجل السريع إلى الأكل، ولم يرد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماض، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف و «القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «مدت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه، وأصل الكلام: مد القوم الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل.

فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟

قلت: هو مقدر، لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه، وأصله مدد - بضم الميم وكسر الدال الأولى - فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل؛ إذ المعنى لم أكن بالعجلان؛ لأن أجشع القوم العجلان.

عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤَنثُ له الفعل إن كان مؤنثاً، نقول في ضَرَبَ زيد عمراً، «ضُرِبَ عَمْرٌو»(١)، وفي ضَرَبَ زيد هنداً: «ضُرِبَتْ هِنْدٌ».

* * *

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرفُ، أو الجارُّ والمجرورُ، أو المصدرُ، تقول: سِيرَ فَرْسَخٌ، وَصِيمَ رَمَضَانُ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمِيرِ.

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مُخْتَصّاً، فلا يجوز «ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعتُكِفَ مَكَانٌ»، لِعَدَم اختصاصها، فإن قلت: ضُرِبَ ضربٌ شَدِيدٌ، وصِيمَ زمنٌ طَوِيلٌ، واعْتُكِفَ مكانٌ حَسَنٌ ـ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون مُتَصَرِّفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز «سُبْحَانُ اللهِ» بالضم، على أن يكون نائباً مَنَابَ فَاعِلٍ فعله المُقَدَّرِ على أن تقديره: يُسَبَّحُ سُبْحَانُ اللّهِ، ولا «يُجَاءُ إذا جاءَ زيدٌ» على أن «إذا» نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يتَصَرَّفَانِ.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول: «ضُرِبَ اليَوْمُ زيداً» خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً، واحتجَّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بما كانوا يَكْسِبُونَ﴾(٢). ويقول الشاعر:

٧٧ - وَإِنـمـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ   مَـا دَامَ مَـعْـنِـيّـاً بِـذِكْـرٍ قَـلْـبَـهُ

فأقيم (بما) و «بذكر» مع وجود (قوماً) و «قلبهُ».

---

(١) وتقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول: ضرب زيد.

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

٧٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشموني (٣٨٩).

اللغـة: «المنيب» هو اسم فاعل فعله أناب، مثل أقام فهو مقيم، والمنيب: التائب الراجع «معنياً» اسم مفعول من عني ـ بضم العين وكسر النون ـ والمعنى المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضي» فعل مضارع=

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾(١) أي: لِيُجْزَى الغفرانُ قوماً، وإنما أُقيمَ المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

* * *

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيم شيء من هذه الأشياءِ مُقَامَه وجب تغييرُ الفعلِ: بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع؛ تقول: ضُرِبَ، وَيُضْرَبُ، وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وَصْلٍ شَارَكَ في الضم ثانيه أوَّلَه في مسألة التاء، وثالثُه أوَّلَه في مسألة الهمزة؛ تقول في تَعَلّمْتُ المسألة: «تُعُلِّمَتِ المسألَةُ» بضم التاء والعين، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ: «انْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾(٢)، وإذا ابتدئ بالفعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:

٧٨ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

= مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضي مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل قوله معنياً «قلبه» قلب: مفعول به لمعنيّ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر.

الشاهد فيه: قوله «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله بذكر، مناب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله قلبه، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بدليل نصب الباء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ.

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٢) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

٧٨ـ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٥).

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُعْتَلَّ الوَسَطِ ـ نحو: قال وباع ـ جاز لك فيه ثلاثُ لُغَاتٍ: إحداها ـ وهي الفُصْحَى ـ كَسْرُ ما قبل الألفِ؛ فتقلب الألف ياء، الثانية: إشْمَامُ الكسر شيئاً من الضم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغةٌ فصيحة أيضاً، الثالثة: إخْلاَصُ ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: قُولَ وبُوعَ، وهي قليلة.

* * *

ص ـ بَابُ الاشْتِغَالِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ»

= **اللغــة:** «هويّ» أصله هواي، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه «أعنقوا» سارعوا «تخرموا» استأصلهم الموت «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «هويّ» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «وأعنقوا» الواو عاطفة، أعنقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهواهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعنق، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «تخرموا» فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول.

ويستشهد النحاة بقوله: «هويَّ» على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها؛ فيقولون: «هواي» و«فتاي» و«عصاي» قال الله تعالى: ﴿هي عصاي﴾ وقال جعفر بن علبة أحد شعراء الحماسة:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ ... جَنِيبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

رَفْعُ زَيْدٍ بالابْتِدَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الْحَذْفِ؛ فَلا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: «زَيْداً اضْرِبْهُ» لِلطَّلَبِ، وَنَحْوِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنحْوِ: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ وَ «مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ «هَلّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ في نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ وَ «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ».

ش ـ ضابطُ هذا الباب: أن يَتَقَدَّمَ اسْمٌ(١)، وَيَتأخَّرَ عنه فعلٌ عامِلٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعلُ بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وَسُلِّطَ على الاسْمِ الأول لَنَصَبَهُ.

مثالُ ذلك «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» ألا ترى أنك لو حَذَفْتَ الهاء وَسَلَّطْتَ «ضَرَبْتُ» على «زيد» لقلت: «زَيْداً ضَرَبْتُ» ويكون زيداً مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثالُه أيضاً «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل.

ومثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْمٍ عَامِلٍ في الضمير، نحو قولك «زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاه» فإن «ضَرَبَ» عاملٌ في الأخ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خَفْضاً بالإِضَافة.

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء(٢)، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ؛ فلا موضع للجملة حينئذ؛ لأنها مُفَسِّرَة.

وتقديرُ الفعل في المثال الأول: ضَرَبْتُ زَيْداً ضربته، وفي الثاني: جاوزتُ زيداً مررت به، ولا تقدر «مَرَرْتُ» لأنه لا يَصِلُ إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أَهَنْتُ زيداً

---

(١) المراد بالاسم المتقدم الجنس، فيشمل الواحد والأكثر، نحو أن تقول «زيداً أخاه ضربته»، تقديره: أهنت زيداً ضربت أخاه، وكأن تقول «زيداً أخاه غلامه ضربته» وتقديره: لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه، وهكذا.

(٢) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ، فإن لم يكن صالحاً للابتداء ـ بأن كان نكرة محضة ـ نحو «رجلاً أكرمته» تعين فيه النصب.

ضربت أخاه، ولا تقدر «ضربت»؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ؛ فتارة يترجَّح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجَّحُ رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان.

فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

(١) منها: أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ وهو: الأمر، والنهي، والدعاء ـ كقولك «زَيْداً اَضْرِبْهُ»، و «زَيْداً لاَ تُهِنْهُ»، و «اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ»[١].

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإِخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلافُ القياسِ[٢]؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

وَيُشْكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا﴾[٣]، فإنه نظير قولك «زَيْداً وَعَمْراً اَضْرِبْ أخَاهُمَا» وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ، وكذلك قولهُ تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾[٤]، والقُرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يُتْلىٰ عليكم حُكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإِخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى، ومثلهُ: «زيدٌ فقيرٌ

---

(١) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك: «محمد غفر الله له» و«خالد لا يعذبه الله» وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه لفظ الطلب لكن معناه معنى الخبر كأفعل في التعجب نحو قولك: «محمد أجمل به» والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً، والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجمل ـ كما ستعرف في باب التعجب ـ فليس هذا المثال ونحوه من باب الاشتغال أصلاً؛ لأنك قد علمت أن من أصل هذا الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، وهذا الفعل لو سلط على الاسم المتقدم لرفعه محلاً وجره بالباء الزائدة وجوباً.

(٢) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع، بل ضعف بسببين: مخالفة القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز، من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢ من سورة النور.

فأعْطِهِ» و «خالدٌ مَكْسُورٌ فلا تُهِنْهُ» وهذا قول سيبويه، وقال المبرد: أل موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدلَّ على السَّبَبِيَّةِ، كما في قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّمَ أن شَرْطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه.

(٢) ومنها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية[١]، كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عطفت [جملة] فعليةً على فعليةٍ، وهما متناسبان، والتناسُبُ في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجِّحَ النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَالأَنْعَامَ، خَلَقَهَا﴾[٢] أجمعوا على نصب ﴿الأنعام﴾ لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية ـ وهي: ﴿خَلَقَ الإنسان﴾.

(٣) ومنها: أن يتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تَدْخُلَ على الأفعال[٣]، كقولك: «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ»، و «مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ»، قال تعالى: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[٤].

---

(١) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف العطف والاسم الذي يليه بأما، فإن فصل بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعد أما، نحو قولك: «أكرمت علياً وأما بكر فأهنته» والسر في ذلك أن «أما» موضوعة على أن يستأنف بها الكلام؛ فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، ومن هنا تعلم أن الواو التي قبل أما ليست للعطف، بل هي للاستئناف، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة لم يلزم عند أحد من النحاة تناسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.

ومحل هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يترجح معه النصب كأن يكون بعده فعل طلب، وذلك كأن تقول: «لقيت زيداً وأما عمراً فاضربه» فهذا يجوز فيه الأمران النصب والرفع على السواء، لأن لكل منهما مرجحاً.

والحاصل: أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها، ولا ينظر إلى ما تقدم عليها.

(٢) من الآيتين ٤ و٥ من سورة النحل.

(٣) ههنا شيئان لا بد أن ننبهك إليهما، الأمر الأول: أن الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وإن وما ولا النافيات، وحيث المجردة من ما، والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين همزة الاستفهام ونحوها وبين الاسم بغير ظرف، فإن فصل بينهما غير الظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو «أأمام الأستاذ زيد تضربه» فالنصب راجح.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

وأما وجوب النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةٌ خَاصَّةٌ بالفعل، كأدوات الشرط والتَّحْضِيضِ، كقولك: «إنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» و «هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ»، وكقول الشاعر:

٧٩ ـ لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَٱجْزَعِي

* * *

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالدخول على الجملة الاسمية، كإذا الفُجائية، كقولك: «خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»؛ فهذا لا يجوز فيه

---

٧٩ ـ هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٧) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ: اَسْمَعِ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلامَةَ، فَٱهْجَعِي

اللغــة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع: هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به ههنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألمي من إنفاقي المال؛ لأني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «منفساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» أهلك: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله «إن منفساً» حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

وفي هذا البيت رواية برفع منفس؛ وتخرج على أن «منفس» فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته.

النصبُ؛ لأنه يقتضي تقديرَ الفعلِ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية(١).

* * *

وأما الذي يستويان فيه فضابطُهُ: «أن يتقَدَّمَ على الاسم عاطفٌ، مَسْبُوقٌ بجملة فعلية، مُخْبَرٍ بها عن اسْم قبلها» كقولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وعَمْراً أكْرَمْتُهُ» وذلك لأن «زيد قام أبوه» جملة كُبْرَى ذاتُ وجهين، ومعنى قولي: «كُبْرَى» أنها جملة في ضِمْنِهَا جملة، ومعنى قولي: «ذات وجهين» أنها اسمِيَّةُ الصَّدْرِ، فِعْلِيَّةُ العَجُزِ، فإن راعَيْتَ صَدْرَها رفعت «عمراً»، وكنتَ قد عَطَفْتَ جملة اسمية على جملة اسمية، وإن رَاعَيْتَ عَجُزَها نَصبتَه، وكنتَ قد عَطَفْتَ جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فاستوى الوجهان.

وأما الذي يترجَّحُ فيه الرَّفْعُ فما عدا ذلك، كقولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾(٢)، أجمعت السبعة على رفعه، وقُرِئ، شاذاً بالنصب، وإنما يترجَّحُ الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجِّحَ لغيره.

* * *

وليس منه قولُه تعالى: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾(٣)، لأن تقدير تَسْلِيط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مُخَالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعلُ المتأخرُ، صفةٌ للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه.

---

(١) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام - والأدوات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط - كأن تقول: «زيد هل أكرمته» أو تقول: «زيد ما لقيته» أو تقول: «زيد إن لقيته أكرمته» والسر في وجوب الرفع في هذه المثل ونحوها أن كل ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو حشواً، ومن المقرر أن ما لا يعمل لا يفسر العامل.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

[وليس منه «أَزَيْدٌ ذُهِبَ به» لعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط](1).

* * *

ص- بَابٌ في التَّنَازُعِ، يَجُوزُ في «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً» إعْمَالُ الأوَّلِ، واخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الثَّاني كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أوِ الثَّاني، واخْتَارَه البَصْرِيُّونَ، فَيُضْمَرُ في الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

٨٠- * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلَّاءَ *

ولَيْسَ مِنْهُ:

---

(١) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ، وإنما كان قولك «أزيد ذهب به» ببناء «ذهب» للمجهول - ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ الاسم السابق لم يعمل فيه النصب، فإنك لا تقول: «ذهب زيداً» ولو قلت «ذهب بزيد» فالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل، وكلام الشارح يشير إلى هذا.

٨٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلَّاءَ، إنَّني ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشموني في باب التنازع (رقم ٣٨١).

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماض، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و«جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم أجف - في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله الأخلاء، ولما كان العامل الأول - وهو قوله «جفا» يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح، ورتبة، لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يغتفرون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي فلا داعي لإنكاره. =

* كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ *

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

ش - يسمى هذا البابُ بابَ التَّنَازع، وبابَ الإِعمال، أيضاً.

وضابطُه: أن يتقدم عاملان أو أكثر[1]، ويتأخر معمول أو أكثر[2]، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر».

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحداً قولُه تعالى: ﴿آتوني أُفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[3] وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و «أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطْراً» وكلٌّ منهما طالبٌ له.

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمولٍ «ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً». ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً: «كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» فـ «على إبراهيم»

= فإن قلت: فإن عدم جواز الفاعل لا يوجب الإضمار، لأنه يجوز لي أن أقول «جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء» بإظهار الفاعل مع الأول.

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار، وفرق بين الإضمار والحذف، أما عدم الإظهار فلدليل آخر، وهو أنه يلزم عليه التكرار، والتكرار مما يتحاشاه فصحاء العرب.

(١) يشترط في العاملين المتقدمين ثلاثة شروط:

الأول: أن يكونا مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف، على الراجح الذي نصره المحققون.

الثاني: أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه، فلا يجوز التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل جامد ووصف.

والثالث: ألا يقصد بثانيهما تأكيد أولهما: فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس *

لم يكن من باب التنازع.

(٢) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

الثاني: ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو «لقيت وأكرمتك».

الثالث: أن يكون متأخراً عن العاملين، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقه.

والرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع أكْثَرِ من عاملين أكثَرَ من معمول قولُه عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ ثلاثاً وثلاثين»؛ فـ «دبر» منصوبٌ على الظرفية، و «ثلاثاً وثلاثين» منصوبٌ على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلافَ في جواز إعمال أيِّ العامليْن أو العوامل شِئْتَ، وإنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لِسَبْقِهِ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُرْبِهِ[1].

فإن أعمَلْتَ الأول أضمرت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَمَرَرْتُ بهما أَخَواكَ» وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو «أخواك» في المثال - في نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدمٌ رتبةً.

وإن أعْمَلْتَ الثاني: فإنِ احْتَاجَ الأولُ إلى مرفوع أضمرته، فقلت «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حَذَفْته، فقلت: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَني أَخَوَاكَ» و «مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ» ولا تَقُلْ «ضربتهما» ولا «مررت بهما»، لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغْتُفِرَ في المرفوع لأنه غيرُ صالحٍ للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قولُ امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

---

(١) لقربه أي من المعمول؛ لأنَّ آخر العوامل واقع بجوار المعمول.

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في «باب المفعول له» من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أنّ» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع، =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوَجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجِّه هنا «كفاني» و «أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مُثْبَتاً كان مَنْفِياً، نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرمْتُه» وإذا كان منفياً كان مُثْبَتاً، نحو: «لو لَمْ يُسِيئ لم أُعَاقِبْه» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدْنَى معيشة» منفي، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضُه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدمُ السَّعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مُثْبَتٌ، لكونه منفياً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وُجِّه إلى «قليل» وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل، وهو عين ما نَفَاهُ أولاً، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره «ولم أطلب المُلْكَ» ومقتضى ذلك أنه طالبٌ للملك، وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزمُ فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني، ولو قدرته مُسْتَأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازُعُ بِشَرْطِ أن يكون بين العاملين ارْتِبَاطٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط(١).

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى ـ إلخ؛ وأدنى مضاف و«معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كفاني» فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قليل» فاعل كفاني «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه: قوله: كفاني ولم أطلب قليل، فإنه قد تقدم عاملان، وهما قوله كفاني، وقوله أطلب، وتأخَّر معمولٌ، وهو قوله قليل، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه، والله سبحانه أعلى وأعلم.

(١) ومما يتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه قولك «ما قام وقعد إلا زيد» فإنك لو أضمرت في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي زيد) وما قعد إلا زيد، فيكون القيام منفياً عنه بالجملة الأولى والقعود ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرت في الثاني انعكس، وليس مراداً أيضاً.

ص ـ بَابٌ، المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش ـ قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً؛ واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصبُ خفيف، فجعلوا الثقيلَ للقليل، والخفيفَ للكثير: قصداً للتعادُلِ.

* * *

ص ـ وَهُوَ خَمْسَةٌ.

ش ـ هذا هو الصحيح، وهي: المفعول به كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً»(١)، والمفعول المطلقُ، وهو المصدر، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْباً» والمفعول فيه، وهو الظرف(٢)، كـ «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ»، و «جَلَسْتُ أَمَامَكَ» والمفعول لَهُ كـ «قُمْتُ إجْلالاً لَكَ» والمفعول معه، كَـ «سِرْتُ والنِّيلَ».

ونَقَصَ الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه، فجعله مفعولاً به، وَقَدَّرَ «سِرْتُ وجَاوَزْتُ النيلَ».

ونقصَ الكُوفيون منها المفعولَ له، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قَعَدْتُ جُلوساً».

وزاد السيرافي سادساً، وهو المفعول منه، نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(٣) لأن المعنى: من قومه.

---

(١) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء:

الأول: الفعل، وهو إما أن يكون مذكوراً نحو قوله: ﴿وورث سليمان داود﴾ وإما أن يكون محذوفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيراً﴾ التقدير: قالوا أنزل خيراً.

الثاني: الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾ في قراءة من نوّن ﴿بالغ﴾ ونصب ﴿أمره﴾.

الثالث: المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ فالناس: منصوب لكونه مفعولاً به لدفع الذي هو مصدر.

الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾ فعليكم: اسم فعل أمر معناه الزموا، وأنفسكم: مفعول به لعليكم.

(٢) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين.

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وسمّى الجوهري المستثنى «مفعولاً دونَهُ».

* * *

ص ـ المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كَ «ضَرَبْتُ زَيْداً».

ش ـ هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله، وقد استشكل بقولك «ما ضَرَبْتُ زيداً» و«لا تَضْرِبْ زَيْداً».

وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعْقَلُ إلا به.

ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلق بِضَرَبَ، وأن «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

* * *

ص ـ وَمِنْهُ الْمُنَادَى.

ش ـ أي: ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأن قولك «يا عَبْدَ الله» أصْلُهُ أدْعُو عبدَ الله؛ فَحُذِفَ الفعلُ، وأنيب «يا» عنه.

ص ـ وَإِنَّما يُنْصَبُ مُضَافاً كَ «يَا عَبْدَ اللّهِ» أو شِبْهَهُ كَ «يَا حَسَناً وَجْهُهُ» و «يا طَالِعاً جَبَلاً» و «يا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ» أو نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودةٍ كَقَوْلِ الأعْمَىٰ: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

ش ـ يعني أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً[1]، كقولك: «يا عبدَ اللّهِ» و «يا رَسُولَ الله».

وقال الشاعر:

٨٢ ـ ألاَ يا عِبادَ اللّهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأقْبَحِهِمْ بَعْلا

---

(١) سواء أكانت الإضافة محضة نحو «يا عبد الله» أم كانت غير محضة ـ وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه ـ نحو «يا حسن الوجه»، واعلم أنه يجوز لك أن تنادي كل اسم مضاف، إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطب كأن تقول: «يا غلامك» فهذا لا يجوز نداؤه.

٨٢ ـ هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا: ولم أجده في أصل ديوانه، ورواه الجاحظ في الديوان (٣/ ٥٢٥) ونسبه لرجل خطب امرأة فآثرت عليه رجلاً آخر دميم الوجه ذا مال.

اللغــة: «بعلاً» أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح=

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو «ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه» وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى كقولك: «يا مَحْمُوداً فعلُهُ» و «يا حَسَناً وَجْهُهُ» و «يا جَمِيلاً فِعْلُهُ» و «يا كَثِيراً بِرُّهُ» أو منصوباً به، كقولك: «يا طالِعاً جَبَلاً». أو مخفوضاً بخافضٍ متعلق به كقولك «يا رَفِيقاً بالعِبَادِ» و «يا خَيراً مِنْ زَيْدٍ» أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك «يا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ» في رجل سَمَّيْتَهُ بذلك[1].

= «وأقبحهم فعلاً» وهو تصحيف من النساخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح «وأفخرهم فعلاً» وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجدت (الميداني مجمع الأمثال ١/ ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبته، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يَدِبُّ عَلَى أحْشَائِهَا كلَّ لَيلَةٍ ... دَبِيبَ القَرَنْبى بَاتَ يَعْلو نَقاً سَهْلا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١/ ٢٨٢) على هذا الوجه الذي أثبتناه.

وقد صححه العلامة السجاعي كما صححناه؛ بالرجوع إلى الرواية، وتشكك في الرواية المتروكة وفي تأويلها كما تشككنا، فلله الحمد والمنة.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعباد مضاف و«الله» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: «يا عباد الله» حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً، لكونه مضافاً كما هو ظاهر.

(١) بقي عليه من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الذي نعت بجملة أو شبه جملة، نحو قول الشاعر:

ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ

ومنه قولهم في الدعاء: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وقولهم «يا حليماً لا يعجل» و«يا جواداً لا يبخل» وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً، ويسميه الملحق بالشبيه بالمضاف؛ وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة وقد وافقه الرضي على ذلك، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر:

مِنَ اَجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وإنما اشترطوا في نعت النكرة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه لو=

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة[١]، كقول الأعمى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر:

٨٣ ـ فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ: أنْ لاَ تَلاقِيَا

* * *

= كان النعت مفرداً لكان الأولى اعتبار المنادى نكرة مقصودة معرفة بالنداء، ويجعل الوصف المفرد نعتاً له، ويعرف، نحو «يا رجل الظريف» وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف ـ ومنها المنادى النكرة المقصودة ـ لا تكون نعتاً، بل تكون حالاً.

(١) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جامدة كمثال الشارح، أم كانت مشتقة كقول الغريق: «يا واقفاً أنقذني» فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شبيهاً بالمضاف نحو قولك «يا واقفاً بالشط أنقذني».

٨٣ ـ هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر المفضليات، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٦) والأشموني في باب النداء (رقم ٨٧٢).

اللغــة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد «نداماي» الندامى: جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن، ويروى «أيا راكباً».

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء «راكباً» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «نداماي» ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف؛ والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف وتقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ.

الشاهد فيه: قوله «أيا راكباً» حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً؛ لكونه نكرة غير مقصودة؛ فأنت خبير بأنه لا يريد راكباً بعينه؛ وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى.

ص- وَالْمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَ «يَا زَيْدُ» وَ «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونَ» و«يا رَجُلُ» لمعيَّن.

ش - يستحقُّ المنادى البناء بأمرين: إفْرَادُهُ، وتَعْرِيفُهُ، ونعني بإفراده أن لا يكون مُضافاً ولا شبيهاً به، ونعني بتعريفه أن يكُون مراداً به مُعَيَّن، سواء كان معرفة قبلَ النداء كزيد وعمرو، أو معرفة بعد النداء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإنسان، تريد بهما معيناً، فإذا وُجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يُبْنَى على ما يُرْفع به لو كان مُعْرَباً؛ تقول: «يا زيدُ» بالضم، و «يا زَيْدَانِ» بالألف و «يا زَيْدُونَ» بالواو، وقال الله تعالى: ﴿يا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾(١)، و ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾(٢).

* * *

ص- فَصْلٌ، وَتَقُولُ: «يا غُلامُ» بالثَّلاثِ، وباليَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً وَبالألِفِ.

ش - إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي، جاز فيه ستُّ لُغَات:(٣).

إحداها: يا غُلامِي، بإثبات الياء الساكنة كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾(٤).

والثانية: يا غُلامِ بِحَذف الياء الساكنة، وإبقاء الكَسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يا عِبَادِ فاتَّقُونِ﴾(٥).

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود.

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٣) هذه اللغات الست - وإن كانت كل واحدة منها جائزة - تتفاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته، فأفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة التي قبلها، ويلي هذه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة، ويلي هذين قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة، ويلي ذلك حذف الألف اكتفاء بالفتحة التي صارت قبلها، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاء بنية الإضافة.

هذا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص. أما إذا كانت الإضافة للتخفيف - كأن يكون المضاف وصفاً - فإنه لا يجوز فيه حينئذ إلا لغتان: إثبات الياء ساكنة، أو مفتوحة نحو قولك «يا ضاربي، ويا مكرمي».

(٤) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الزمر.

الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حَكَوْا من كلامهم «يا أمُّ لا تَفْعَلِي» بالضم، وقرئ: ﴿قَالَ رَبُّ ٱحْكُمْ بِالحَقِّ﴾(١) بالضم.

الرابعة: يا غُلامِيَ، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾(٢).

الخامسة: يا غُلامَا، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾(٣). ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾(٤).

السادسة: يا غُلامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر:

٨٤ ـ وَلَسْتُ بَراجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

أي بقولي: يَا لَهْفَ.

---

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف.

والألف التي في «يا حسرتا» وفي «يا أسفا» هي ـ بغير شك منا ـ اسم، لأنها عبارة عن ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة؛ وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، فافهم هذا.

والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «غلامي» كلتاهما حركة المناسبة: الفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، وعلى ذلك تقول: حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة.

ونظير الآيتين الكريمتين في قلب ياء المتكلم ألفاً قول امرئ القيس:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي ... فيا عَجَباً مِنْ كورِها المتحمَّلِ

ويا عجبا من حلّها بعد رحلها ... ويا عجباً للجازر المتبذِّلِ

٨٤ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وممن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً، والأشموني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧).

اللغـة: «بلهف» أراد بأن أقول: يا لهفا «بليت» أراد بأن أقول: يا ليتني.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها=

وقولي: «وتَقُولُ يا غلامُ بالثلاث» أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بيَّنْتُ توجيه ذلك.

* * *

ص- وَيَا أَبَتَ و يَا أُمَّتَ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ: بِفَتْحٍ، وَكَسْرٍ، وَإلْحَاقُ الألِفِ أو اليَاءِ للأوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ش- إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أُمّاً، جاز فيه عشرُ لغات، السِّتُّ المذكورة، ولُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تَاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يا أبتِ﴾(١).

الثانية: إبدالُها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامرٍ.

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «مني» جار ومجرور متعلق بفات «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، والتقدير: بقولي يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء حرف جار لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، أي بقولي يا ليتي «ولا» الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفي بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

(١) من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ من سورة مريم.

الثالثة: يَا أَبَتَا، بالتاء والألف، وبها قُرِئَ شاذاً[١].

الرابعة: يا أَبَتِي، بالتاء والياء[٢].

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قَبْلَهَا، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المُنَادَى مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل: «يَا غُلامَ غُلامِي» - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لُغَاتٍ: فتحُ الميم، وكَسْرُها، وقد قَرَأَتِ السَّبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[٣]، ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[٤].

والثالثة: إثباتُ الياء، كقول الشاعر:

---

(١) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أنَى أنَاكَا: يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

وقول الآخر:

يَا أبَتَا أرَّقَنِي الْقِذَّانُ فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وَيَا أبَتَا لا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإنَّا نَخَافُ بِأنْ تُخْتَرَمْ

وقول الآخر:

يَا أُمَّتَا أبْصَرَنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ

(٢) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

أيَا أبَتِي لا زِلتَ فِينَا: فَإنَّمَا لَنَا أمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله:

يَا أبَتِي أيَّ أسَى لَم تُبْقِ لابْنِ تَكِلَكْ

يَا أبَتِي كُلُّ أبٍ يُورَدُ يَوْماً مَنْهَلَكْ

وجمهور البصريين يخصون ذلك بالشعر؛ ولا يجيزونه في سعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٩٤ من سورة طه.

٨٥ ـ يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

والرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً، كقوله:

٨٦ ـ * يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَٱهْجَعِي *

وهاتان اللغتان قَلِيلَتَانِ في الاستعمال.

* * *

٨٥ ـ هذا البيت من كلام أبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨).

اللغـــة: «شقيّق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء ـ مصغر شقيق بفتح الشين «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خليتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «الدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم» وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

٨٦ ـ هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٣) والأشموني في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ: اطْلُعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغـــة: «لا تلومي» لا تعتبي «واهجعي» أصله من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد اسكتي واطمئني.

=

ص ـ فَصْلٌ وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أضيف مَقْرُوناً بِأَلْ، مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيانِهِ ونَسَقِهِ المَقْرُونِ بِألْ، عَلى لَفْظِهِ أوْ مَحلِّهِ، وَمَا أُضِيف مُجَرَّداً عَلَى مَحلِّه، وَنَعْتُ أيٍّ عَلَى لَفظِهِ، وَالبَدَلُ الْمُجَرَّدُ [وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ] كالمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

ش ـ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصلُ: أن المنادى إذا كان مبنيّاً، وكان تابعه نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو نَسَقاً بالألف واللام ـ وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام ـ جاز فيه الرفعُ على لفظ المنادى، والنصبُ على مَحَلِّهِ، تقول في النعت: «يا زيدُ الظَّريفُ» بالرفع، و«الظريفَ» بالنصب، وفي التأكيد «يا تميمُ أجْمعُونَ» و«أجمعينَ»؛ وفي البيان: «ياسَعيدُ كُرْزٌ» و«كُرْزاً» وفي النسق: «يا زيدُ والضَّحَّاكُ» و«وَالضَّحَّاكَ».

قال الشاعر:

٨٧ ـ * يا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ *

رُوِيَ برفع «الْوَارِثُ» ونَصْبِهِ.

= الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واهجعي» الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة بنت مضافة إلى أم أو عم كما تجري في كلمة «ابنة» مضافة إلى أحدهما.

٨٧ ـ هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم ١٥).

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «الوارث» نعت لحكم، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى، أو منصوب تبعاً لمحله، ويروى بالوجهين جميعاً، وفيه ضمير مستتر هو=

وقال الآخر:

٨٨- فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابنُ أرْوَى ... بأجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادا

والقوافي منصوبة؛ وقال آخر:

٨٩- ألا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

= فاعله؛ لأنه اسم فاعل «عن» حرف جر «عبد» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالوارث، وعبد مضاف و «الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، لأنه مفرد علم، و«الوارث» نعت مقترن بأل، وقد روي برفع الوارث ونصبه، على ما بيناه في الإعراب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل، وكان المنادى مبنياً، جاز في النعت الوجهان.

٨٨- هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦) وفي مغني اللبيب (رقم ١٦).

اللغـة والرواية: «كعب بن مامة» هو رجل من إياد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس «ابن أروى» أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضرب المثل في الكرم، ويروى في مكانه «وابن سعدى» وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم أيضاً.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل ليس «كعب» اسم ما «ابن» نعت لكعب، وابن مضاف و«مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم ما، وابن مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما الحجازية «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» يروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب «الجوادا» نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «الجوادا» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

٨٩- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: «خمر الطريق» - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو الساتر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف، أي جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه؛ لأنهما قد صارا في طريق لا ساتر فيه يتواريان=

وقال الله تعالى: ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي معهُ وَالطَّيْرَ﴾[1] وقرئ شاذاً ﴿والطيرُ﴾ وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه أل، تقول: «يا زيدُ الحَسَنُ الوَجْهِ، والحَسَنَ الوَجْهِ» وقال الشاعر:

٩٠ ـ * يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ *

يروى برفع «الضامر» ونَصْبِهِ.

فإن كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام، تعين نصبه على

= وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على زيد، يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز، وخمر مضاف و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد والضحاك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، وقوله «الضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو، وقد روي في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

٩٠ ـ هذا الشاهد من كلام ابن لوذان ـ بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة ـ السدوسي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله:

* وَالرَّحْلِ ذِي الأَنْسَاعِ وَالحِلْسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب، وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوذان السدوسي، كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٥/ ١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أن لهما ثالثاً.

اللغة: «الضامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنساع» جمع نسع ـ بكسر النون وسكون السين ـ وهو سير يربط به الرحل «الحلس» ـ بكسر الحاء وسكون اللام ـ كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، مبني على ضم الحرف المحذوف=

المحل، كقولك: «يا زيدُ صَاحِبَ عَمْرٍو» و«يا زيدُ أَبَا عَبْدِ الله» و«يا تميم كُلُّكم» أو «كُلَّهُمْ» و«يا زيدُ وَأبَا عبدِ اللّهِ» قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ﴾(١).

وإن كان التابع نعتاً لأيٍّ تعين رفعه على اللفظ(٢)، كقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ﴾(٣) ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾(٤).

وإن كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللام، أُعْطِي ما يستحقُّه لو كان مُنَادًى، تقول في البَدَل: «يا سَعِيدُ كُرْزُ» بضم«كرز بغير تنوين كما تقول: «يا كُرْزُ» و«يا سعيدُ أبا عبدِ اللّهِ» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»؛ وفي النسق: يا زيدُ وعَمْرُو» بالضم، و«يا زيدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى مُعرَباً.

* * *

= للترخيم في محل نصب «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب «الضامر» نعت لذا المنادى، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر، أو منصوب تبعاً لمحله، والضامر مضاف و «العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «قوله «يا ذا الضامر العنس» فإن «ذا» منادى مبني، و «الضامر العنس» نعت مقترن بأل ومضاف، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان، ونظيره قول عبيد بن الأبرص:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ ... حُجْرٍ تَمَنِّيَ صَاحِبِ الأحْلامِ

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٢) لا تنعت «أي» إلا بواحد من اثنين، الأول: الاسم المحلى بأل الجنسية، نحو «يا أيها الرجل» و «يا أيها الإنسان» ومنه الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

يا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعلِيمُ

والثاني: اسم الإشارة، وهل يشترط أن ينعت اسم الإشارة حينئذ باسم محلى بأل أو لا يشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأي هذه أن ينعت باسم محلى بأل، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر:

أَيُّهذَانِ كُلَا زَادَيكُمَا ... وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ

(٣) من الآية ١ من سورة الحج، ومن آيات كثيرة.

(٤) من الآية ١ من سورة التحريم، ومن الآية ١ من سورة الطلاق، ومن آيات كثيرة في القرآن.

ص ـ وَلَكَ في نَحْوِ: «يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ»(١) فَتْحُهُمَا، أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

ش ـ إذا تكرر المنادَى المفرد مضافاً، نحو: «يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ» جاز لك في الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ: إما مُنادًى سقط منه حرفُ النداء، وإما عَطْفَ بيانٍ، وإما مفعولاً بتقدير أعْني.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل: «يَا زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ» ثم اخْتُلِفَ فيه؛ فقال سيبويه: حَذَفَ «اليعملات» من الثاني لدلالة الأول عليه، وأقْحَمَ «زيد» بين المضاف والمضاف إليه.

وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأول لدلالة الثاني عليه.

وكلٌّ من القَوْلين فيه تخريجٌ على وجه ضعيف: أما قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكْسُه(٢).

***

---

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عليكَ فانْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمرو بن لجأ:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

ومنه قول الآخر:

فَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ نَاصِراً ... وَيَا سعدُ سعدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

(٢) ههنا أمور نريد أن ننبهك إليها، الأمر الأول: حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى علماً، بل كما يكون علماً ـ وهو الأكثر ـ يكون اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً نحو يا صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني: أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه، ويكون الثاني مضافاً لمحذوف: دل عليه المذكور، والأول مضاف إلى محذوف على رأي المبرد، لكن صرحوا بأن رأي سيبويه أن الأول الاسم مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقحم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً، الأمر الثالث: أنه على نصب الاسمين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إما على أنه توكيد لفظي وإما على أنه عطف بيان، وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مضاف لا في اللفظ ولا في التقدير على ما عرفت.

ص- فَصْلٌ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاء مُطْلَقاً، كَيَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَ، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِه، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلاثَةَ أَحْرُفٍ، كَيَا جَعْفُ و: ضَمّاً، وَفَتْحاً.

ش - من أحكام المنادى الترخيمُ، وهو: حذفُ آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروي أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾(١)، فقال: ما كان أشْغَلَ(٢) أهلَ النار عن الترخيم!! ذكرهُ الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حَسَّن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

وشرْطهُ: أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَةٍ - وهي الجماعة - «يا ثُبَ» كما تقول في عائشة «يا عائش» وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون مبنياً على الضم، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحْرف، وذلك نحو: «حَارِث، وجَعْفَر» تقول: «يا حَارِ»(٣)، و«يَا جَعْفَ» ولا يجوز في نحو: «عبد الله» و«شَاب قَرْنَاهَا» أن يُرَخَّما

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٢) في بعض النسخ «ما كان أغنى إلخ».

(٣) ومنه قول الشاعر:

يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بِدَاهِيةٍ ... لم يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

ومثله قول النابغة الذبياني:

أقولُ وَالنَّجْمُ قَدْ مَالَتْ أَوَاخِرُهُ ... إلى الْمَغِيبِ: تَثَبَّتْ نَظْرَةً حَارِ

ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص:

يا حَارِ مَا رَاحَ مِنْ قَوْمٍ وَلا ابْتَكَرُوا ... إلَّا وَلِلْمَوْتِ فِي آثَارِهِم حَادِي

يا حَارِ ما طَلَعَتْ شمسٌ وَلَا غَرَبَتْ ... إلَّا تَقَرَّبُ آجَالٌ لِمِيعَادِ

ومثله قول امرئ القيس:

أحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

و «حار» أصله يا حارث كما قال المؤلف، وهو علم منقول عن اسم الفاعل، فلا شذوذ في ترخيمه على هذا الوجه، وقد أجروا مجراه كلمة «صاحب» مع أنه نكرة وليس فيها تاء التأنيث، فرخموها شذوذاً، وقد جاء من ذلك في الشعر المحتج به كثير، من ذلك قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

ومنه قول الآخر:

=

لأنهما ليسا مضمومين، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَين، لأنه ليس علماً، ولا في نحو: «زيد» و«عمرو» و«حَكَم» لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء الترخيم في «حكم» و«حَسَن» ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو: «سَقَرَ» مُجْرَى زينب في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى هند في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى» لحركة وسطه مجرى حُبارى في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجْرَى حُبْلى في إجازة حذف ألفه وقلبها وَاواً.

وأشَرْتُ بقولي: «كَيَا جَعْفُ ضمّاً وفتحاً» إلى أن الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسْماً برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعلهُ مُقَدراً، فيبقى [ما كان] على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية في جعفر: «يَا جَعْفَ» ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك «يَا مَالِ» ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود(١)، وفي منصور «يَا مَنْصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفي هِرقْلَ «يَا هِرَقْ» ببقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأولى: «يَا جَعْفُ، وَيَا مَالُ، وَيَا هِرقُ» بضم أعجازهن وهي

= صَاحِ هَلْ رَيْتَ أوْ سَمِعْتَ بِراعٍ ... رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرَى في العِلابِ
«ريت» يريد رأيت، وقرى: أي جمع، والعلاب: جمع علبة وهي هنا الوعاء الذي يحلب فيه اللبن، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:
يَا صَاحِ مَهْلاً أقِلَّ العَذْلَ يَا صَاحِ ... وَلا تَكونَنَّ لي بِاللَّائِمِ اللَّاحِي
ومن ذلك قول الآخر:
يَا صَاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ ... والرَّحْلِ ذِي الأنسَاعِ وَالْحِلْسِ
وهذا هو الشاهد رقم ٩٠، وعلى هذا جاء قول أبي العلاء المعري:
صَاحِ هٰذِي قُبُورُنَا تَمْلأ الرُّحْـ ... ـبَ فَأيْنَ القُبُورُ مِنْ عَهْدِ عادِ؟

(١) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف: ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾، وقد وقع نداء «مالك» مرخماً في قول الأنصاري:
* يَا مَالُ وَالحقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا *
ونظيره ترخيم «عامر» في قول النابغة الذبياني:
فَصَالِحُونَا جميعاً إنْ بَدَا لَكُمُ ... وَلا تَقُولُوا لَنا أمْثَالَها عَامِ

قراءة أبي السري الغَنَوِي، و«يا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم.

***

ص- وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَانِ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرِبَ» الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش- المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مَثَّلْنَا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربع شروط؛ أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني: أن يكون معتلاً، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: «سَلْمَان، وَمنْصُور، ومِسْكِين» علماً، تقول: «يا سَلْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ» وقال الشاعر:

٩١- يَا مَرْوُ؛ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ]

يريد «يَا مَرْوَانُ» وقال الآخر:

٩١- هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨).

اللغـة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيتي» المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو - أي تسرع - في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» - بكسر الحاء، بزنة كتاب - هو العطاء «ربها» صاحبها «لم ييأس» أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيتي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لإن «الحباء» مفعول به لترجو «وربها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف وها: مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ييأس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها، والجملة من لم ييأس وفاعله=

٩٢ ـ * قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟ *

يريد «يَا أَسْمَاءُ».

ويجب الاقتصار على حذفِ الحرفِ الأخير في نحو: «مُخْتَارٍ» عَلَماً؛ لأن المُعْتَلَّ

= في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «يا مرو» الذي أصله يا مروان، حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف لكونه حرفاً ساكناً زائداً معتلاً وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح إن شاء الله.

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١ ـ ٣٣٨) من قول الراجز:

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لا تَدِينُهَا؟ *

أراد «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

٩٢ ـ هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ ... غَدَاةَ غَدَتْ أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ؟

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله:

* أَهٰذَا المُغِيرِيُّ الَّذِي كانَ يُذْكَرُ؟ *

اللغـــة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا أسم» أراد يا أسماء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة، وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عنى بالمغيري نفسه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أسم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفينه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا أسم» حيث رَخَّمَهُ بحذف آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله «يا أسماء» ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف.

ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣):

يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كانَ مِنْ حَدَثٍ ... إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا أَسْمُ ـ وَيْحَكِ ـ أَنَّنِي ... حَلَفْتُ يَمِيناً لا أَخُونُ أَمِينِي؟

أصليٌّ؟ لأن الأصل مُخْتَيَرٌ، أو مُخْتَيِرٌ فأبدلت الياء الفاً، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مُرَامَى في النسب بألف حُبَارى فحذفوها، وفي نحو: «دُلامِص» علماً، لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم: «دِرْعٌ دُلَامِصٌ» و«دِرْعٌ دِلَاصٌ» ولكنها حَرفٌ صحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نحو: «سَعِيد، وعِماد، وثَمود»، لأن الحرفَ المعتلَّ لم يُسْبَقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهن، وأنشد سيبويه:

٩٣ـ * تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي *

أي: يا لَمِيس؛ فحذفوا السين فقط.

---

٩٣ ـ هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

* وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ ـ ٣٣٦).

اللغـة: «تنكرت منا» يريد أنكرتنا وصددت عنا «لمي» يريد يا لميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ   فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

* إلَّا الْيَعَافِيرُ وَإلَّا الْعِيسُ *

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع «منا» جار ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وبعد مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمي» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «لمي» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها ـ وهو الياء ـ غير مسبوق إلا بحرفين، ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٤):

فَقُلْتُمْ: تَعَالَ يَا يَزِي بْنَ مُخَرَّمٍ،   فَقُلْتُ لَكُمْ: إنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير، وصداء ـ بزنة غراب ـ يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً!

وفي نحو: «هَبَيِّخٍ، وقَنَوَّرٍ» لأن حرف العلة مُحَرَّكٌ.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمةً برأسها، وذلك في المركَّبِ تَرْكِيبَ المَزْجِ[1]، نحو: «مَعْدِي كَرِبَ» و«حَضْرَمَوْتَ» تقول: «يَا حَضْرُ».

* * *

ص ـ فَصْلٌ، وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: «يَا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ. إلَّا فِي لَامِ المَعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا نَحْوُ «يَا زَيْداً لِعَمْرٍو».

ش ـ من أقسام المُنَادَى: المستغاثُ [به].

وهو: «كلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلِّصَ من شدة، أو يُعِينَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّة».

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا «يا» خاصَّةً، والغالبُ استعمالُه مجروراً بلام مفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، وَيُنْسَب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء، وَذِكْرُ[2] المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرفُ تعليلٍ، وَتَعَلُّقُهَا بفعل محذوف، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه: «يَا لَلّه لِلْمُسْلِمِينَ»[3] ـ بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ـ وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثاً آخَرَ؛ فإن أعَدْتَ «يا» مع المعطوف فَتَحْتَ اللام، قال الشاعر:

---

(١) اعلم أن المركب على أربعة أنواع، الأول: أن يكون مركباً مزجياً، وهذا إما أن يكون مختتماً بلفظ «ويه» مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه، وإما ألا يكون مختتماً بها كأمثلة الشارح، والثاني: المركب الإسنادي كبرق نحره وشاب قرناها، والثالث: المركب الإضافي نحو عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم، والرابع: المركب العددي نحو أحد عشر واثني عشر، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب المزجي، لا جرم لم يذكر المؤلف في هذا الموضع غيره، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، ولا نذهب مذهب هؤلاء.

(٢) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(٣) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ٦/ ١٢٥ اللجنة):

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي ... فَيَا لَلّهِ لِلْوَاشِي المُطَاعِ

٩٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

وإن لم تُعِدْ «يا» كَسَرْتَ لام المعطوف، كقوله:

٩٥ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

---

٩٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٧).

اللغــة: «عتوهم» العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتفاقم.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه.

فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدى في هذا الباب باللام؟

قلت: الجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أنا ضمّنّا هذا الفعل معنى ألتجئ أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه، فجئنا باللام لتقويته.

«ويا لأمثال» الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف، على نحو ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله «يا لقومي ويا لأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا.

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨).

اللغــة: «ناء» اسم فاعل فعله نأى ينأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهل، وهو من وخطه الشيب، وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين. =

وللمستغاث [به] استعمالان آخَرَانِ؛ أحدهما: أن تُلْحِقَ آخِرَهُ ألفاً فلا تَلْحَقُه حينئذٍ اللامُ من أوله، وذلك كقوله:

٩٦ - يَا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

= **المعنى**: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.

الإعراب: «يبكيك» يبكي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «ناء» فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف و«الدار» مضاف إليه «مغترب» صفة ثانية لناء «يا» حرف نداء واستغاثة «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، والشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب.

الشاهد فيه: قوله «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا.

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٩).

اللغــة: «آمل» اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن كون الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، في محل نصب «لآمل» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل» مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و«عز» مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بآمل، أو بمحذوف صفة لغنى، وبعد مضاف و«فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد فيه: قوله «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ من آخره، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المنادى؛ فتقول على ذلك: «يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو» بضم زيد، و «يَا عَبْدَ الله لِزَيْدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر:

٩٧ ـ أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

* * *

ص ـ وَ النَّادِبُ: وَا زَيْدا، وا أَمِيرَ المُؤمِنِينَا، وَا رَأْسَا، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقفاً.

ش ـ المندوب: هو المنادى المُتَفَجَّعُ عليه(١) أو المتوجَّعُ منه.

فالأول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

---

٩٧ ـ وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٠).

اللغــة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(١) إنما يتفجع على المندوب لفقده، وفقده قد يكون حقيقة، ومثاله بيت الشاهد فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة، وقد يكون فقده حكماً، ومثاله قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من المسلمين «واعمراه» يقوله متفجعاً على نفسه لأنه غير قادر على إغاثتهم فكأنه مفقود.

٩٨ - حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً، فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا

والثاني: كقول المتنبي:

٩٩ - وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ]

ولا يُسْتَعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهي الغالِبَةُ عليه، والمُخْتَصَّةُ به، و «يا» وذلك إذا لم يَلْتَبِسْ بالمنادى المَحْض.

---

٩٨ - هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠).

اللغـــة: «أمراً عظيماً» أراد به الخلافة وشؤونها «اصطبرت له» أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمراً» مفعول ثان لحمل «عظيماً» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا عمرا» فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء، لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله، وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً، ولم يزد هاء.

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء الدولة العباسية؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللغـــة: «واحر قلباه» أراد أن يقول: «واحر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: واحر قلبياه؛ فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شبم» بارد.

المعنى: يقول: واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد، لا يحس بما أكابده من الوجد، ولا يشعر=

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول «وَازَيْدُ» بالضم، و «وَاعَبْدَ اللَّهِ» بالنصب، ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ ألفاً؛ فتقول: وَازَيْدَا، وَاعَمْرَا، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وَازَيْدَاهْ، وَاعَمْرَاهْ، فَإن وصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إلا في الضرورة؛ فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير؛ وكَسْرُهَا على أصل التقاء الساكنين(١).

= بما ألاقي من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده فيَّ.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق بحر «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه «شبم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله «واحر قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه.

والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم، ومثاله البيت الذي أنشده، فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجع منه، ومنه قول الآخر:

فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ... وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

فإن الكبد محل الألم أيضاً، وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم، ومنه قول الشاعر:

تَبْكِيهِمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ

فإن الرزية سبب في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

(١) هذا الذي ذكره الشارح من أن الهاء لا تزاد في الندبة إلا في الوقف، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومن الشواهد التي استدل بها على ذلك قول الشاعر: =

وقولي «والنادبُ» معناه: ويقول النادبُ.

❊ ❊ ❊

ص- وَالمفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَ «ضَرَبْتُ ضَرْباً» أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «قَعَدْتُ جُلُوساً» وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَ «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً» ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾ وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلا مِنْهَا رَغَداً﴾.

ـ لما أَنْهَيْتُ القول في المفعول به وما يتعلّقُ به من أحكام المنادى شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن «مصدر، فَضْلةٍ، تَسَلَّطَ عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه».

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾(١)، والثاني نحو قولك: «قَعَدْتُ جُلُوساً»، و «تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً» قال الشاعر:

١٠٠ ـ تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وذلك لأن الأَلِيَّةَ هي الحلفُ، والقُعُود هو الجلوس.

= أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ ... وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

ومن العجب أن يقول المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادة إجراء الوصل مجرى الوقف، ، ومن يدرينا بهذه الإرادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة؟ وهلا اكتفى بضبط واحد.

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء، وفائدة المفعول المطلق في هذه الآية الكريمة دفع توهم التجوز: أي كلمه بذاته، لا بترجمان، بأن أمره بتكليم موسى: فهو مما يشبه التوكيد اللفظي الذي هو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

١٠٠ ـ هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة.

اللغــة: «تألى» حلف وأقسم «حلفة» يميناً وقسماً «ليردني» يروى بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده؛ ويروى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام ـ على هذا الوجه ـ هي لام جواب القسم، وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده: إما=

واحترزت بذكر الفَضْلَةِ عن نحو قولك: «كلامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ» وقول العرب: «جَدَّ جِدُّهُ» فكلام الثاني وجِدُّهُ: مَصْدَرَان سُلِّطَ عليهما عاملٌ من لفظهما ـ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛ بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر ـ وليسا من باب المفعول المطلق في شيء(١).

وقد تُنْصَبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً؛ وذلك على سبيل النِّيَابة عن المصدر، نحو: «كل» و «بعض» مُضَافَيْنِ إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾(٢) ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾(٣) والعَدَد، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ

= لكونه حالاً، وإما جرياً على ما ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت «مفائد» جمع مفأد ـ كمنبر ـ وهن المساعير، قاله شارح الحماسة، وأرى أن المفائد ـ بالفاء ـ جمع مفأد ـ بزنة منبر أيضاً ـ وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل تألى، مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و«أوس» مضاف إليه «حلفة» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو تألى الذي معناه حلف، أو مبين لعدده لكونه مقترناً بتاء الوحدة منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيبويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بيرد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفائد» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله «تألى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل والعامل فيه من معناه لا من لفظه؛ ألست ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما بيناه في لغة البيت، فكأنه قال: أقسم قسماً وقد تكون التاء في «حلفة» مما بني عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله، وقد تكون للوحدة فيكون مبيناً للعدد، فافهم ذلك.

(١) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء؛ لأن المصدر ـ وهو «كلام حسن» وقع خبراً عن المبتدأ، والخبر ليس بفضلة لأن الكلام لا يستغني عنه، وإن حصل به بيان النوع، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً؛ لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لما ذكرنا، وأصل هذا المثال «جد زيد جداً» ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد، فتحول الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد، وهذا الإسناد مجازي، والعلاقة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور الجد من زيد: أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، ومثل هذين قولك: «ضربك ضربتان» وإن بين به العدد.

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

جَلْدَةً﴾[١] فثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعَةً.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[٢] خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أكْلاً رَغَداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته مَنَابَه فانتصبت انتصابه، ومذهبُ سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حَالَةَ كون الأكل رَغَداً.

ويدلُّ على ذلك أنهم يقولون: «سِيرَ عليه طَوِيلاً» فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل، ولا يقولون «طويلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنه حال، لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مُقَام الفاعل، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق[٣].

* * *

(١) من الآية ٤ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٣) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق، ونحن نذكرها لك باختصار، فنقول: المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكد لعامله، وعامله إما أن يكون مصدراً نحو قولك: «كان أمس ضربي زيداً ضرباً مبرحاً» وإما أن يكون فعلاً نحو قولك: «ضربته ضرباً شديداً» وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى: ﴿والصافات صفاً﴾ ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً» فإن كان العامل مصدراً فهو مؤكد للعامل نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منهما، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع، بالإجماع، لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما وقع موقعه، والثاني أنه اسم جنس دال على القليل والكثير، فيصح أن يراد به الاثنان والجمع بغير حاجة إلى التثنية والجمع.

والقسم الثاني: المبين لنوع عامله ـ بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل، ودلالته على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه، الأول: أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة نحو قولك: «رجع زيد القهقرى» و«سار التبختر» والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك: «جلس زيد جلوس الأمير» والثالث: أن يكون ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك «ضرب زيد بكراً ضرباً شديداً» والرابع: أن يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بأل العهدية نحو قولك: «ضربت زيداً الضرب» تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطَب.

والقسم الثالث من المفعول المطلق: المبين للعدد، بأن يدل على مرات صدور الفعل نحو قولك: «ضربت زيداً ضربتين» أو «ضربات» وهذا النوع يجوز تثنيته أو جمعه بالاتفاق.

وابن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين: مبهم ـ وهو النوع الأول ـ ومختص، وهو النوعان الثاني والثالث.

ص ـ وَالمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ نحو: «قُمْتُ إِجْلالاً لك» فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ؛ نَحْوَ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾.

و * وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ *

و * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

ش ـ الثالثُ من المفاعيل: المفعولُ له، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وهو: «كل مصدر مُعَلِّل لحدثٍ مُشَارِكٍ له في الزمان والفاعل»، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾(١) فالحذر: مصدر [منصوب] ذكر علّة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنهُ وزمن الجعل واحدٌ وفاعلهما أيضاً واحد، وهم الكافرون؛ فلما اسْتُوفِيَتْ [هذه] الشروط انتصب.

فلو فقد المعلّل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل(٢).

فمثالُ ما فَقَدَ المصدرية قولُه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾(٣) فإن المخاطَبِينَ هم العلة في الخَلْق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدراً؛ وكذلك قول امرئ القيس:

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فأدنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مَخْفوضاً باللام.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قولُه:

(١) من الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٢) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل ـ وهي هنا: اللام، ومن، وفي، والباء ـ وممن نص على ذلك ابن عقيل، وعبارة المؤلف في المتن عامة تشمل كل حروف التعليل، ولكنه في الشرح خص الكلام باللام، ولا وجه لذلك.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

٨١ ـ قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل؛ ولكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله ـ في عرف النحاة ـ أن يكون مصدراً، والذي معنا أفعل تفضيل.

١٠١ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ، إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

فإن النوم، وإن كان علة في خَلْعِ الثياب، لكنَّ زمَنَ خَلْعِ الثوبَ سَابِقٌ على زمنه.

ومثالُ ما فَقَدَ اتِّحادَ الفاعل قولُه:

١٠٢ - وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

---

١٠١ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٠٧).

اللغة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف و«الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف و«المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد، لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو منتف هنا كما علمت.

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لِلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى - بكسر الذال - هي الخطور بالبال «هزة» - بكسر الهاء - حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عند ما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعروني» اللام هي المزحلقة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع=

فإن الذكرى هي عِلّة عُرُوّ الهِزَّة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعل العروّ هو الهِزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إياك؛ فلما اختلف الفاعلُ خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قولُه تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾(١) فإنّ ﴿تركبوها﴾ بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعلَ الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤُه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى(٢).

= من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «لذكراك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

(١) من الآية٨ من سورة النحل.

(٢) ههنا شيئان نريد أن ننبهك إليهما:

الأول: أن المفعول لأجله قد يتقدم وجوده على وجود مضمون عامله نحو قولك «قعدت عن الحرب جبناً» فإن وجود الجبن في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك «ضربت هذا الفتى تأديباً» فإنك تتصور التأديب أولاً، ثم يبعثك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع عامل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحصيل هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء ـ حتى الذين اشترطوا الشروط التي ذكرها المؤلف ـ هذه الأمثلة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم: إنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى ـ مما اختلف فيه زمان العلة والمعلول أو اختلف فاعلاهما ـ ما إذا كان المصدر منسبكاً بأن المؤكدة أو بأن المصدرية الناصبة للمضارع كما لو قلت «جئتك أن زيداً يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد» فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً، مع اختلاف الزمان والفاعل وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك، وقد زاد بعض العلماء في هذا صورة المصدر المنسبك بكي المصدرية نحو «جئتك كي يكرمني زيد».

ص ـ وَالمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» مِنِ اسْمِ زَمَانٍ كَـ «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً» أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السِّتُّ: «كَالأَمَامِ، والفَوْقِ، وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ»، وَنَحْوِهِنَّ: كَعِنْدَ، وَلَدَى، والمَقَادِيرُ: كَالْفَرْسَخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كَـ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش ـ الرابع من المفعولات: المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفاً.

وهو: كل اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى «في» كقولك: صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيس، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ(١).

وَعُلِمَ مما ذكرتُه أنه ليسَ من الظروف ﴿يوماً﴾ و ﴿حيث﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٣) فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً، لكنهما ليسا على معنى «في»، وإنما المراد أنهم يخافون نَفْسَ اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به(٤)، وعامل ﴿حيث﴾ فعل مقدر دَلَّ عليه ﴿أعلم﴾ أي: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنه ليس منهما أيضاً نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ من قوله تعالى:

---

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أن تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف «على معنى في» سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو «صمت يوم الخميس» أم كان غير واقع بالفعل نحو «ما صمت يوم الخميس» وهذا يخالف تسلط العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يسمى ظرفاً ـ عند النحاة ـ إلا ما كان منصوباً على معنى في؛ فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسم ظرفاً.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الإنسان «الدهر: = هل أتى».

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٤) جعل «يوماً» في الآية الأولى مفعولاً به مما لا اعتراض عليه؛ لأن «يوماً» اسم مكان متصرف يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك مليء بالمسرات، وأما جعل «حيث» مفعول به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تتصرف إلا نادراً، ولا ينبغي تخريج القرآن الكريم على النادر؛ ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى أن مفعول الفعل الذي دل عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على الظرفية، وتقدير الكلام على هذا: الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته، أي يعلم ما في الموضع الذي يجعل فيه الرِّسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستم بهذه المنزلة، وقد فصل هذا الكلام أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾(١)؛ لأنه وإن كان على معنى «في» لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختصِّ منها والمعدودِ وَالْمُبْهَم، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لِمَتَى، كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لكَمْ، كالأسبوع والشهر وَالْحَوْلِ، وبالمُبْهَمِ ما لا يقع جواباً لشيء منها، كَالْحِينِ، والوَقْتِ(٢).

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبْهَماً.

والمُبْهَمُ ثَلاثةُ أنواعٍ(٣):

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي: الفَوْقُ، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٤) ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًا﴾(٥) ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾(٦) ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾(٧) ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾(٨).

وقولي: «وعكسهنَّ» أشرتُ به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي: «ونحوهنَّ» أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت ستّاً، لكن ألفاظها كثيرة.

---

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) خير من هذا أن تقول لك: المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غير معين أي لا يعرف أوله ولا آخره، نحو حين وزمان ولحظة وساعة ولفظ وقت، والمختص منه ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور وكالصيف والشتاء، وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بأل، والمعدود، ولو كان مثنى أو جمعاً، كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جراً.

(٣) إنما جاز نصب اسم الزمان مطلقاً ولم يجز نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً، لأن الفعل الذي هو الأصل في العمل يدل على الزمان دلالة قوية بسبب كون دلالته عليه مأخوذة في مفهومه فهي دلالة تضمنية، فأما دلالته على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً؛ فقوي على نصب اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم بسبب قوة دلالته على الزمان، وضعف عن نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالته على المكان.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة مريم.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٧٩ من سورة الكهف.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها «كَعِنْدَ، وَلَدَى».

الثاني: أسماءُ مقادير المساحات «كالفَرْسَخِ، والمِيلِ، والبَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصُوغاً من مصدر عامله كقولك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» فالمجلِسُ: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾(١)، ولو قلت: «ذهبت مجلس زيدٍ» أو «جلست مَذْهَبَ عمرو» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله(٢).

* * *

ص- وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اَسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كـ «سِرْتُ وَالنِّيلَ» وَ «أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

ش - خرج بذكر «الاسم» الفعلُ المنصوبُ بعد الواو في قولك: «لا تأكل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فإنه على معنى الجمع: أي لا تَفْعَلْ هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملةُ الحاليةُ في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طالعةٌ» فإنه وإن كان المعنى على قولك: «جَاءَ زَيدٌ مع طلوع الشمس» إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

وبذكر «الفَضْلَة» ما بعد الواو في نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» فإنه عُمْدَةٌ؛ لأن الفعل لا يَسْتغني عنه، ، لا يقال: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

وبذكر الواو ما بعد «مع» في نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ مع عمرو» وما بعد الباء في نحو: «بِعْتُكَ الدَّارَ بأَثَاثِهَا».

وبذكر إرادة التنصيص على المَعِيَّةِ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» إذا أريد مجرَّدُ العطف.

وقولي «مسبوقة ـ إلخ» بيانٌ لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقاً

---

(١) من الآية ٩ من سورة الجن.

(٢) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان: أن يجر بحرف جر يدل على الظرفية ـ مثل في والباء ـ فتقول: جلست في مذهب عمرو، وصليت بالمسجد، ونمت في الدار، ولا يسمى المجرور ظرفاً، وإن سمي اسم مكان كما تقدم التنبيه على ذلك.

بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأول كقولك: «سِرْتُ والنيلَ» وقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(١). والثاني كقولك: «أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ».

ولا يجوز النصب في نحو قولهم: «كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه» خلافاً للصيمري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل.

وكذلك لا يجوز «هٰذَا لكَ وَأَبَاكَ» بالنصب؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أُشِيرُ» لكنه ليس فيه حروفه.

* * *

ص ـ وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: «لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، وَمِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْداً» و«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نحوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ» وَيَضْعُفُ في نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

ش ـ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أنه يجب نصبهُ على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعيّ؛ فالأول كقولك: «لا تَنْهَ عن القبيحِ وَإِتْيَانَهُ» وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القبيح وعن إتْيَانَهُ، وهذا تناقض، والثاني كقولك: «قمتُ وزَيْداً» و «مررتُ بك وزيداً».

أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾(٢).

وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المَخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس، والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع همزة ﴿أجمعوا﴾ ولما كان هذا الفعل ـ الذي هو أجمع ـ لا يتعلق بالذوات ـ وإنما يتعلق بالمعاني نحو «أجمع المسلمون على حرمة الربا» ـ كان نصب ﴿شركاءكم﴾ بالعطف على ﴿أمركم﴾ غير سائغ إلا على تقدير مضاف: أي أجمعوا أمركم وأمر شركائكم؛ ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختير نصب ﴿شركاءكم﴾ على أنه مفعول معه، لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير محذوف.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(١).

ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعولُ معه على العطف، وذلك نحو قولك: «كُن أنتَ وزيداً كالأخ» وذلك لأنك لو عطفت «زيداً» على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبَك بأن يكون معه كالأخ(٢).

* * *

قال الشاعر:

١٠٣ ـ فَكُونوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين.

(٢) ههنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له:

الأمر الأول: أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعلل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية، ومحصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبى جواز العطف؛ إذ لا مانع في اللفظ منه، وهذا لا ينافي أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من عطف المفرد على المفرد، تعني أن يكون «زيد» معطوفاً على الضمير المستتر في «كن» وهذا يخالف ما جعله النحاة كالأصل في جواز العطف وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالحاً لأن يباشر العامل، وههنا لا يصح ذلك؛ لأن العامل فعل أمر، وهذا المعطوف اسم ظاهر، وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول «قم زيد» ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وقد قرروا أن «زوجك» في قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ معطوف على فاعل اسكن مع أنه لا يصلح لمباشرة العامل.

١٠٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١ ـ ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشري في المفصل (١ ـ ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللغــة: «الكليتين» تثنية كلية ـ بضم الكاف وسكون اللام ـ وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب ـ وهو دم منعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، =

وقد استفيد من تمثيلي بـ «كُنْ أنتَ وَزَيْداً كالأخ» أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلا لقلت كالأخوين، هذا هو الصحيح.

وممن نص عليه ابنُ كَيْسَان، والسماعُ والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقويِّ.

والثالثة: أن يترجح العطفُ ويضعفَ المفعولُ معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قام زيْدٌ وَعَمْرٌو»؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

* * *

ص ـ بَابُ الْحَالِ، وَهُو: وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ، كـ «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

ش ـ لما انتهى الكلام على المفعولات شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال[1]، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط:

= منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من «أبيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان؛ لاشتماله على رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجح النصب، ليدل على المعنى المراد.

(١) اعلم أولاً أن لفظ الحال يأتي مذكراً فيقال «حال» ويأتي مؤنثاً بالتاء، فيقال «حالة» فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق: =

أحدها: أن يكون وَصْفاً.

والثاني: أن يكون فَضْلَةً.

والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

فإن قلت: يَرِدُ على ذكر الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[1]؛ فإن ﴿ثُبَاتٍ﴾ حالٌ، وليس بوصف، وعلى ذكر الفَضْلَةِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾[2]؛ وقول الشاعر:

١٠٤ ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إنما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إنما المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فإنه لو أسقط ﴿مَرَحاً﴾ و «كئيباً» فَسَدَ المعنى، فيبطل كونُ الحال فضلة، وعلى ذكر

= عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِماً ... عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بمذكر فتقول: حال حسن، وأن تصفه بمؤنث فتقول: حال حسنة، وأن تعيد الضمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسند إليه، كما يجوز أن تعيد الضمير إليه مؤنثاً، وأن تشير إليه باسم إشارة المؤنث، وتؤنث الفعل المسند إليه.

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء. ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

١٠٤ ـ هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

اللغـة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء، فقيل: التشديد والتخفيف لغتان، والمعنى واحد فيهما، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه «كئيباً» حزيناً «كاسفاً باله» أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفاً «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميّت» خبر المبتدأ، وميت مضاف، و«الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل=

الوقوع في جواب كيف، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا في الأَرْضِ مُفسِدينَ﴾[١].

قلت: ﴿ثُبَاتٍ﴾ في معنى متفرقين، فهو وصف تقديراً، والمرادُ بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه، والحدُّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة[٢].

* * *

ص- وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ.

ش- شرط الحال: أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة[٣]، وذلك كقولهم: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ» و «أَرْسَلَهَا ٱلْعِرَاكَ» وقراءة بعضهم:

= مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كئيباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «باله» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقليل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء» فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها، لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى.

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه. ونحن نذكره لك إجمالاً فنقول:
تجيء الحال من الفاعل وحده فتقول: جاء زيد راكباً، ومن المفعول وحده فتقول: ضربت اللص مكتوفاً، ومنهما معاً فتقول: لقيت علياً راكبين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط، الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾ الثاني: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾.

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً - أي سواء أدلت على شرط أم لم تدل - هو مذهب جمهور البصريين، واستدلوا لذلك بدليلين، الأول: أن أكثر ما ورد عن العرب من الحال نكرة، وما ورد معرفة قليل يمكن تأويله فلا يقاس عليه، والدليل الثاني: أن الغرض المقصود للمتكلم من الإتيان بالحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفعل منه أو عليه، وهذا الغرض يحصل بتنكير الحال، فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينبغي أن يصان الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لغير علة اقتضته.

وذهب يونس وجمهرة البغداديين إلى جواز تنكيره مطلقاً لأن الحال مثل الخبر، وقد علمنا أن الخبر يجيء نكرة ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورد به في أمثلة متعددة وإن كانت أقل من=

﴿لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذَلَّ﴾(١) بفتح الياء، وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مُخَرَّجة على زيادة الألف واللام، وكقولهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ»، وهذا مؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتقدير: اجتهد منفرداً].

* * *

ص- وَشَرْطُ صَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أوِ التَّخْصِيصُ، أو التَّعْمِيمُ، أو التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، و ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً للسائلينَ﴾، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾.

* لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ *

ش - أي: شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٢) فخشعاً: حال من الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ والضمير أعْرَفُ المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾(٣) فسواء حالٌ من أربعة، وهي وإن كانت نكرة، ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام(٤).

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لها مُنْذِرُونَ﴾(٥) فجملة ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ حالٌ من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

= الأمثلة التي جاءت فيها نكرة، فكيف نمنعه؟

وذهب علماء الكوفة إلى التفصيل؛ فقالوا: إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو «زيد الراكب خير منه الماشي» - بنصب الراكب والماشي - أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجز.

(١) من الآية ٨ من سورة المنافقين.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٤) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور؛ الأول: إضافتها إلى نكرة، ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني: أن توصف نحو «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهه» والثالث: أن تكون النكرة عاملة النصب أو الرفع نحو قولك «عجبت من ضرب أخوك شديداً» أو «عجبت من ضرب أخاك شديداً» بتنوين «ضرب» في المثالين.

(٥) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

والرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

١٠٥ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فـ «موحشاً» حالٌ من «طَلَل» وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

* * *

١٠٥ ـ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللغــة: «طلل»: هو ما بقي شاخصاً ـ أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض ـ من آثار الديار «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «خلل» ـ بكسر الخاء وفتح اللام ـ جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد فيه: قوله «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت: ﴿في أربعة أيام سواء﴾ وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

فَبَيِّناً: حال من قوله شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه آخيراً على بيت الشاهد، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ـ وهو قوله «لمية» العائد على طلل، وكذلك يكون قول الآخر «بيناً» حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله «بالجسم» العائد على الشحوب.

ص ـ بابٌ: وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

ش ـ من المنصوبات: التَّمْيِيزُ، وهو ما اجتمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني أن يكون فَضْلَة، والثالث: أن يكون نَكِرَة، والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مُفَسِّراً لما انْبهم من الذوات.

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأن الحال مشتق مبيِّن للهيئات، والتمييز جامد مبين للذوات(١).

* * *

ص ـ وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ، كَ «جَرِيبٍ نَخْلاً» وَ «صَاعٍ تَمْراً» وَ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً» وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ وَ ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ وَمِنْهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ» فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ كَتَمْيِيزِ المائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ المجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كَ ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ

---

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور؛ الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني: أن كل واحد منهما فضلة، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

ويفترقان في سبعة أمور؛ أولها: أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة، وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، وثالثها: أن الحال يأتي ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية، والتمييز لا يجيء على واحد منها، ورابعها: أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إن جاء مؤكداً يكون تأكيده لشيء غير عامله وغير صاحبه، وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب. وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه المنزلة، بل هو مستغنى عنه دائماً، نعني أن معنى الكلام لا يفسد بدونه، والسادس: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، فأما التمييز فلا يجوز عند الجمهور تقدمه على عامله ولو كان فعلاً متصرفاً، والسابع: أن الحال يجوز أن يكون متعدداً، وأما التمييز فلا يجوز تعدده أصلاً.

عُيُوناً﴾ وَ ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾ أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً.

وَقَد يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ وَقَوْله: * مِن خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيناً * وَمِنْهُ * بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً * خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ.

ش ـ التمييز ضربان: مُفَسِّرٌ لمفرد، ومفسر لنسبة.

فمفسر المفرد له مَظَانٌّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير(١)، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات، كـ «جَرِيبٍ نَخْلاً» والكَيْلِ، كـ «صَاعٍ تَمْراً» والْوَزْنِ، كَـ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

الثاني: العدد، كأَحَدَ عشَرَ دِرْهَماً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾(٢)، وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدَ عَشَرَ إلى التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٣) وفي الحديث: «إِنَّ للَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً»، وَفُهِمَ من عَطْفِي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قولُ أكثر المحققين؛ لأن المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقدارُه، حتى أنه تَصِحُّ إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول: عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلٍ زَيْتاً، ولا تقول: عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلاً، إلا على مَعْنًى آخر(٤).

---

(١) يطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:
الأول: أن يكون مصدراً بمعنى التقدير، وليس هذا مراداً هنا.
الثاني: أن يكون بمعنى ما يعرف به قدر الشيء من آلة مساحة أو آلة وزن أو آلة كيل.
المعنى الثالث: أن يكون بمعنى الشيء المقدر بالآلة، ولا شك أنك إذا قلت «اشتريت صاعاً تمراً» فإنك تقصد أنك اشتريت تمراً مقداره بالكيل صاعاً، ولا تريد أنك اشتريت المكيال الذي يكال به؛ فالمراد بالمقادير في هذا الموضوع الأشياء المقدرة.

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلاً، مثلاً، فتقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذا معنى مجازي كما هو واضح، وانظر إلى قول ابن دريد:

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمُ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَالأَلْفِ إِنْ أَمْرٌ عَنَى

ومن تمييز العدد تمييزُ «كم» الاستفهامية[١]، وذلك لأن «كم» في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى أيِّ عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفرد؛ تقول: «كم عبداً مَلَكْتَ؟» و «كم داراً بَنَيْتَ؟» وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ، كما تقول: عَشَرَةَ أَعْبُدٍ ملكت، وثلاثَةَ أَعْبُدٍ ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عَبْدٍ ملكت؟ كما تقول: مائَةَ عَبْدٍ ملكت، وألفَ عَبْدٍ ملكت، ويجوز خفض تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ جر، تقول: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ والْخَافِضُ له «مِنْ» مضمرةً، لا الإِضافة؛ خلافاً للزَّجَّاج.

الثالث: من مظانِّ تمييز المفرد: ما دلَّ على مُمَاثلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾[٢]، وقولهم: إنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إبلاً.

الرابع: ما دلَّ على مُغَايرة، نحو: إنَّ لنا غَيْرَهَا إبلاً [أو شاءً] وما أشبه ذلك.

---

(١) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و«كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه؛ الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال في كل منهما، والثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً، والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في سعة الكلام، والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة، والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو الأصل وهو مذهب الجمهور، والخامس: أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا، تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك، والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، ويجوز فيه الرفع مطلقاً، والخبرية لا تحتاج إلى جواب، والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب»، أما الاستفهامية فلا تختص به، فتقول «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام، والثامن: أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بكم الاستفهامية، والتاسع: أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام، بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهمزة، والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما ـ ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا ـ فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل، فإن كان الفاصل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته وجب جر التمييز بمن، استفهامية كانت كم أو خبرية.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

وقد أشرت بقولي: «وأكثر وقوعه» إلى أن تمييز الفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسرُ النِّسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.

فالمحَوَّلُ على ثلاثة أقسام: محوَّل عن الفاعل، نحو ﴿واَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾(١) أصله: اَشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضافُ تمييزاً؛ ومُحَوَّل عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً﴾(٢) أصله: وفجرنا عُيُونَ الأرْضِ، فَفُعِلَ فيه مثلُ ما ذكرنا، ومُحَوَّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مُغَاير للتمييز، وذلك كقولك: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً» أصله: عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾(٣) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبَرِ عنه وجب خَفْضُه بالإضافة، كقولك: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ» إلا إن كان أفعَلُ التفضيل مُضَافاً إلى غيره فينصب، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ الناس مالاً».

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئة ولا ذات.

مثالُ ذلك في الحال قولُه تعالى: ﴿وَلا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدِينَ﴾(٤) ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾(٥) ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَياً﴾(٦) ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾(٧) وقال الشاعر:

١٠٦ـ وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرَةً ... كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

---

(١) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١٩ من سورة النمل.

١٠٦ ـ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

اللغــة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم ـ اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به الغواص «نظامها» أي: خيطها.

=

ومثالُ ذلك في التمييز قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾(١) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسىٰ ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(٢) وقولُ أبي طالب:

= الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال ثانية من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجمانة، وجمانة مضاف، و«البحري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماض مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضمة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها، والحال المؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة.

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التي تلاها الشارح، فإن ﴿مفسدين﴾ في الآية الأولى حال من الواو في ﴿تعثوا﴾ وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و﴿مدبرين﴾ في الآية الثانية حال من التاء في ﴿وليتم﴾ وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها، و﴿حياً﴾ في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في ﴿أبعث﴾ وقد فهم معنى هذا الحال من الفعل وهو (أبعث) وهو العامل فيها، و﴿ضاحكاً﴾ في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في (تبسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العامل فيها، فالحال في كل هذه الأمثلة مؤكدة لعاملها.

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ فإن قوله سبحانه ﴿جميعاً﴾ حال من ﴿من في الأرض﴾ وقد فهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثله قولهم «جاء الناس قاطبة».

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين نحو «زيد أبوك عطوفاً» ونحو قول سالم بن دارة:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

(١) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو ﴿فتبسم ضاحكاً﴾ أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله؛ لأن ﴿شهراً﴾ في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه: ﴿اثنا عشر﴾ وهو العامل في التمييز، وليس التمييز مؤكداً للاثني عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إن عدة الشهور﴾ وليس هو العامل فيه، وكذلك الآية الثانية، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

١٠٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ومنه قول الشاعر:

١٠٨ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

---

١٠٧ ـ هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف و«محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف و«أديان» مضاف إليه، وأديان مضاف و«البرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم «ديناً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

١٠٨ ـ هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧٥).

اللغــة: «الفحل» أراد به هنا أباهم «زلاء» ـ بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة ـ هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أمهم لتمتهن في الأعمال؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل ـ وذلك عند العرب مما تذم به المرأة ـ فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغلبيون «فحلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة و«أمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع. =

وسيبويه ـ رحمه الله تعالى! ـ يمنع أن يقال: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ» وتأَوَّلُوا «فحلاً» في البيت على أنه حال مؤكدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخولُ التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دُخول الحال.

* * *

ص ـ وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ، نَحوُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نحْوُ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش ـ من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه.

والحاصلُ أنه إذا كان الاستثناء بإلَّا، وكانت مسبوقَةً بكلام تامٍّ، مُوجَبٍ، وجبَ بمجموع هذه الشروط الثلاثة نَصْبُ المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلاً، نحو: «قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً» وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾[1]، أو منقطعاً، كقولك: «قَامَ

= **الشاهد فيه**: قوله «فحلاً» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم»، وهو مما لا يجيزه سيبويه وجمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً اكتفي به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل ـ كما في بيت الشاهد ـ لم يجز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

فإن قلت: التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره، وقد قرأ بعض القراء برفع=

القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً»، ومنه في أَحَدِ القَوْلَيْنِ(١) قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾(٢).

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجَبٍ؛ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين(٣).

= «قليل» وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي؟

فالجواب: أن نقرر لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب، وأما هذه القراءة فإنها محمولة على أن الكلام السابق منفي، وكأن القارئ قدر الكلام: فلم يكونوا مني إلا قليل منهم، لأنه وجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فمن شرب منه فليس مني﴾.

(١) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم، والثاني: استثناؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة الكهف: ﴿إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾ وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الذبياني:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عليها سَالِفُ الأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلا الأَوَارِيَّ لأياً مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

فإنه استثنى الأواري من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ وقوله جلّ شأنه من الآيتين ٤٣، ٤٤ من سورة يس: ﴿وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون، إلا رحمة منا﴾ وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره، وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح «أحد القولين» فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً، والاستشهاد بالآية ـ هنا ـ على المذهب الأول.

(٢) من الآيتين ٣٠، ٣١ من سورة الحجر.

(٣) جعل الكوفيون «إلا» حرف عطف بمنزلة «لا» فإذا قلت «ما قام القوم إلا زيد» فزيد معطوف على القوم يعرب بإعرابه، ولكنه في الحكم ـ من حيث المعنى ـ على خلاف ما قبله، وكأنك قلت «ما قام القوم لا زيد» فزيد بعد=

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإِتْبَاعُ أَجْوَدُ منه.

ص ـ ونعني بغير الإِيجاب النفْيَ والنهيَ والاستفهامَ.

مثالُ النفي قولهُ تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾(١)، قرأ السبعة ـ غير ابن عامرٍ ـ بالرفع على الإِبدال من الواو في ﴿ما فعلوه﴾، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثالُ النهي قولُه تعالى: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾(٢)، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإِبدال من ﴿أحد﴾، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مستثنًى من ﴿أحد﴾، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مَرْجِعَ القراءة الروايةُ لا الرأيُ، والثاني: أن يكون مستثنًى من ﴿أهلك﴾ فعلى هذا يكون النصب واجباً.

ومثالُ الاستفهام قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾(٣)، قرأ الجميع بالرفع على الإِبدال من الضمير في (يقنط) ولو قُرئَ «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.

وإن كان الاستثناء(٤) منقطعاً فأَهْلُ الحجاز يُوجِبُونَ النَّصْبَ فَيَقولُونَ: «مَا فِيها أَحَدٌ

= إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه، وهذا مذهب ضعيف، ومما يدل على ضعفه أنا نرى «إلا» تقع بعد العامل في نحو قولنا «ما قام إلا زيد» ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فإنك لا تقول «قام وزيد» ولا «ما قام وزيد» فهذا ينبئ أن العرب لم تجعل «إلا» مثل حروف العطف، فلا يصح لنا أن نجعلها منها.

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر.

(٤) علماء البصرة يقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بلكن الاستدراكية، فإذا قلت «ما رأيت القوم إلا حماراً» فكأنك قد قلت «ما رأيت القوم لكن حماراً» وكثيراً ما ترى في كتب التفسير التعبير بمثل قولهم «الاستثناء هنا بمعنى لكن» فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بسوى، ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين، لأربعة أسباب، أولها: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم، وتقدير حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم، والثاني: أن «إلا، ولكن» يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب، أما سوى فهي بسبب كونها اسماً ذات محل من الإعراب، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى=

إلّا حماراً» وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِن عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1]، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون ﴿إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ بالرفع، على أنه بدل من العِلمْ باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «من» الزائدة، و﴿وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ معرفة موجَبَة، و«مِنْ» الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المُستَفْهَم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾[2].

وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً، أي سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «مَا فِيهَا إِلَّا حِمَاراً أَحَدٌ» أو متصلاً، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْداً القَوْمُ» قال الكُمَيْتُ:

١٠٩ ـ ومَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

= من تقدير ما لا محل له بما له محل، والثالث: أن «إلا، ولكن» يشتركان في أن كلاً منهما يقتضي نصب ما بعده، فأما سوى فتقتضي جر ما بعدها، وتقدير ناصب بناصب أولى من تقدير ناصب بخافض، والرابع: اتفاق إلا ولكن في المعنى؛ إذ إن لكن للاستدراك ـ وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه ـ والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يخرج عن ذلك المعنى.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣ من سورة الملك.

١٠٩ ـ هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨).

اللغـــة: «شيعة» أشياع وأنصار، أُشايعهم وأجري معهم فيما يذهبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خَبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

وإنما امتنع الإتباعُ في ذلك لأن التابع لا يَتَقَدَّمُ على المتبوع.

وإن كان الكلامُ السابقُ على «إلا» غَيْرَ تَامٍّ ـ ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكوراً ـ فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» يُعْطَى ما يستحقه لو لم توجد «إلَّا»(١) فيقال: «مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ» بالرفع، كما يقال: مَا قَامَ زَيْدٌ و«مَا رَأَيْتُ إلَّا زَيْداً» بالنصب، كما يقال: مَا رَأَيْتُ زَيْداً، و«مَا مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ» بالجر، كما يقال: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ويُسَمَّى ذلك استثناء مُفَرَّغاً؛ لأن ما قبل «إلَّا» قد تَفَرَّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير «مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ» مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ، وكذا الباقي.

* * *

ص ـ وَيُسْتَثْنى بِغَيْرٍ وَسِوَى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الَّذِي بَعْدَ «إلَّا» وَبِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، نَوَاصِبَ أَوْ خَوافِضَ، وَبِمَا خَلَا، وَبِمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلا يَكُونُ، نَوَاصِبَ.

ش ـ الأدواتُ التي يستثنى بها ـ غير إلَّا ـ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذي يخفض دائماً فَغَيْرُ وسِوَى، تقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» و«قَامَ الْقَوْمُ سِوَى

---

(١) يريد الشيخ أن يقول: إذا كان الكلام السابق على «إلا» ناقصاً ـ بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حينئذ إلا منفياً؛ لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر معقول، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول في مجرى العادة، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير معقول عادة.

ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه لإلا، بل العمل لما قبلها؛ فإن اقتضى ما قبل إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً: إما على أنه مفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً﴾ أي ما ضربوه إلا لأجل الجدال وقصد الغلبة، لا للرغبة في التمييز بين الحق والباطل، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى: ﴿إن لبثتم إلا يوماً﴾ وإما على أنه حال نحو قوله تعالى: ﴿ما كان لهم أن يدخلوه إلا خائفين﴾ فأما المفعول المطلق فإن كان مبيناً بوصف ولو تقديراً صح أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿لا تأتيكم إلا بغتة﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿إن نظن إلا ظناً﴾ وأما المفعول معه فلا يقع في هذا النوع من الأسلوب؛ فلا يجوز أن تقول «ما ذاكرت إلا والمصباح» ولا «ما سرت إلا والنيل» وإن اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجر كان ما بعد إلا مجروراً، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾.

زَيْدٍ» بخفض زَيْدٍ فيهما، وتُعْرَبُ «غَيْرُ» نَفْسُهَا بما يستحقه الاسْمُ الْوَاقِعُ بعد «إلَّا» في ذلك الكلام؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب غير، كما تقول: قَامَ الْقَوْمُ إلَّا زَيْداً، بنصب زيد، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«غَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: ما قَامَ الْقَوْمُ إلَّا زَيْداً زَيْدٌ، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عِنْدَ التميميين، وعلى ذلك فَقِسْ، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسيبويه، فإنه زعم أنها واجبةُ النصب على الظرفية دائماً.

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعة: لَيْسَ، وَلا يَكُونُ، وما خَلا، ومَا عَدَا[1]، تقول: «قامُوا لَيْسَ زَيْداً» و«لا يَكُونُ زَيْداً» و«مَا خَلا زَيْداً» و«مَا عَدَا زَيداً». وفي الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ» وقال لبيد:

١١٠ ـ ألا كُلُّ شَيْءٍ ـ مَا خَلا اللّهَ ـ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ ـ لا مَحَالَةَ ـ زَائِلُ

(١) لم يذكر المؤلف «ما حاشا» في هذا الموضع، وذكرها في النوع الثالث بدون «ما» وذلك مبني على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن «ما» لم يثبت عن العرب إدخالها على «حاشا» وقد ذكر ابن مالك أن «ما» تدخل على حاشا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا

وقد رد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب؛ فهو خليق ألا يحتج به، على أنه يحتمل ألا تكون «حاشا» فيه هي حاشا الاستثنائية، الجامدة، بل يجوز أن تكون متصرفة، تقول: حاشيته أحاشيه، وقد جاء مضارع هذا الفعل في قول النابغة اللبياني:

وَلا أرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ومَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

١١٠ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣).

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و «نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم=

وانتصابه بعد «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ» على أنه خَبَرُهُمَا، واسمهما مستتر فيهما [أي وُجُوباً] وانتصابه بعد «مَا خَلا» و«مَا عَدَا» على أنه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

والثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة: خلا، وعَدَا، وحَاشَا. وذلك لأنها تكون حروفَ جر وأفعالاً ماضية: فإن قَدَّرْتَهَا حُرُوفاً خفضت بها المستثنى، وإن قَدَّرْتَهَا أفعالاً نصبته بها على المفعولية، وقَدَّرْتَ الفاعلَ مُضمراً فيها.

***

ص- بابٌ، يُخْفَضُ الاسْمُ إمَّا بَحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، والْبَاءُ لِلقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أوْ مُخْتَصٍّ بالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ القَسَمِ، وَتَاؤُهُ.

ش- لما انْقَضَى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شَرَعْتُ في ذكر المجرورات، وَقَسَّمْتُ المجرورات إلى قسمين(١): مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة،

= الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن «ما» هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كان «خلا» حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة.

(١) فإن قلت: فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التبعية للمجرور، ولا الجر بالمجاورة للمجرور؟

فالجواب عن ذلك: أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرورات، بل هو راجع إلى أحد النوعين اللذين ذكرهما، لأن العامل في التابع - ما عدا البدل - هو نفس العامل في المتبوع، والبدل على نية تكرار العامل، فعامله مثل عامل المبدل منه، فلا يخرج التابع عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل في النعت، فلهذا لم يذكره، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

الرواية بجر «كلهم» لمجاورته «الزوجات» المجرور، مع أنه توكيد لذوي المنصوب لأنه مفعول به لبلغ، ومثال جر النعت للمجاورة قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

الرواية بجر «مزمل» لمجاورته لبجاد المجرور، مع أن مزملاً نعت لكبير أناس المرفوع لأنه خبر «كأن» في أول البيت.

وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً، في قول الشاعر: =

ويدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارَّة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعةً ـ وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعَلَّ، ومتى، وكَيْ، ولَوْلا ـ وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأوَلَ لأني ذكرتها في الاستثناء؛ فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «لَعَلَّ» لا يجرُّ بها إلَّا عقيلٌ: قال شاعرهم:

١١١ ـ لَعلَّ اللّهِ فَضّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

= السَّالِكُ الثُّغْرَة الْيَقْظَانُ كَالِئُهَا ... مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

فقد رفع «الفضل» لمجاورته للخيعل المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للهلوك المجرور بإضافة مشى، كذا قالوا، وفيه نظر.

١١١ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٨٨) والأشموني (رقم ٥٢٢).

اللغــة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسر على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء وشروم ـ بفتح الشين ـ أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد الذم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لغة عقيل، دون سائر العرب.

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال إنه لسهل الغنوي أخيه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

و«مَتَى» لا يَجُرُّ بها إلا هُذَيل، قال شاعرهم يصف السحاب:

١١٢ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

و«كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلّة الشيء: «كَيْمَهْ» بمعنى لِمَه، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في قولهم: لَوْلايَ، وَلَوْلاكَ، وَلَوْلاهُ، وهو نادر، قال الشاعر:

١١٣ ـ أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلاكَ فِي ذَا العَامِ لم أحْجُجِ

---

١١٢ ـ البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٨) والمؤلف في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشموني (رقم ٥٢٣).

اللغــة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف، واللجة: معظم الماء «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ـ كما ورد في بيت قبل هذا البيت ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع، والبيت المشار إليه هو قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى روي، فتكون الباء سببية؛ وإما على أن شرب باق على معناه، فتكون الباء في قوله «بماء» بمعنى من الابتدائية، وماء مضاف و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله «متى لجج» استعمل «متى» حرف جر، فجر به قوله «لجج».

١١٣ ـ ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، القرشي، المخزومي ويروى بعده:

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الحجَّ لم أَخْرُجِ

اللغــة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومأت، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء. =

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيتُ ونحوهُ حُجَّةٌ لسيبويه عليه(١). والأكثر [في العربية] لولا أَنَا، ولولا أنتَ، ولولا هُو، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٢).

= **المعنى:** يقول: أشارت هذه الفتاة إليّ بعينيها من داخل مركبها مخافة من الرقباء، وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينيها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأومأ «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأومأ أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ ـ قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلان، أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجيء به متصلاً ـ والخبر محذوف وجوباً تقديره: لولاك موجود، مثلاً «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجرته محلاً كما هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني، ولا يليق ذكره بهذه العجالة.

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤):

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ!

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥):

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وعليه جاء قول التهامي:

لَوْلاهُ لَمْ يَقْضِ في أَعْدَائِهِ قَلَمٌ وَمِخْلَبُ اللَّيْثِ لَوْلا اللَّيْثُ كالظُّفُرِ

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ، ومراد المؤلف أن الإتيان بالضمير المنفصل بعد «لولا» أكثر من الإتيان بالضمير المتصل، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر، نحو قول المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنني رَجُلٌ لَوْلا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لم تَرَنِي

ونحو قوله أيضاً:

لَوْلا العُقُولُ لكان أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنى إلى شَرَفٍ مِنَ الإِنْسَانِ

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضمير المتصل في عبارة، وذلك قوله «لولاه» والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قوله «لولا الليث».

وتنقسمُ الحروف المذكورة إلى ما وُضِع على حرفٍ واحد؛ وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء، وما وُضع على حرفين، وهو أربعة: مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ؛ وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومُنذ؛ وما وضع على أربعة وهو «حَتَّى» خاصة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهرَ دون المضمر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُذْ ومُنْذُ، وحتى، والكاف، ورُبَّ؛ وما يجر الظاهر والمضمر، وهو البواقي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان، وهو مذ، ومنذ. تقول: ما رأيتُهُ مذْ يومين، أو مُنْذُ يوم الجمعة، وما لا يَجُرُّ إلا النكراتِ وهو«رُبَّ» تقول: ربَّ رجلٍ صالح. وما لا يَجرُّ إلا لفظ الجلالة، وقد يَجُرُّ لفظ الرَّبِّ مُضَافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾(١)، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٢) وهو كثير. وقالوا: «تَرَبِّ الكَعْبَةِ لأفعلَنَّ كذا» وهو قليل. وقالوا: «تَالرَّحْمٰنِ لأفعلَنَّ كذَا» وهو أَقَلُّ. وما يجرُّ كل ظاهر وهو الباقي.

* * *

ص- أَوْ بِإِضَافَةِ اسمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَـ«غُلَامَ زَيْدٍ» أَوْ مِنْ كَـ«خَاتمِ حَدِيدٍ»أوْ في كَـ«مَكْرِ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّهَا للتَّعْرِيفِ أو التَّخْصِيص، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إلى مَعْمُولِهِ كَـ«بَالِغِ الكَعْبَةِ» و«مَعْمُور الدَّارِ» وَحَسَنِ الْوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لأَنَّهَا لمجرَّدِ التَّخْفِيفِ.

ش - لما فَرَغتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لايكُون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الأمران معاً كـ«غُلامِ زيدٍ».

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٩١ من سورة يوسف.

الثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو: «كاتِبِ القاضي» و«كاسِبِ عِيَالِهِ».

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة، نحو: «ضَرْب اللِّصِّ».

وهذه الأنواع كلها تسمى الإِضافة فيها إضافة معنوية، وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً، وهو التعريفُ إن كان المضاف إليه مَعْرِفة، نحو: «غُلام زيدٍ»، والتخصيصُ إن كان المضاف إليه نكرة، كـ«غُلام امرأة»(١).

ثم إن هذه الإِضافة على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون على معنى «في»(٢) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾(٣).

الثاني: أن تكون على معنى «مِنْ» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصح الإِخبار به عنه، كـ«خاتم حديد، وباب سَاجٍ» بخلاف نحو: «يَدِ زَيْدٍ» فإنه لا يصح أن يُخْبَر عن اليد بأنها زيد(٤).

الثالث: أن تكون على معنى اللام(٥)، وذلك فيما بقي، نحو: «غُلامُ زيد» و«يَدُ زيد».

---

(١) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه، أهو المضاف، أم الإضافة، أم هو حرف الجر الذي تكون الإِضافة على معناه؟ فذهب الجمهور إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهذا هو الصواب، والدليل عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يتصل بالمضاف نحو «غلامه» و «غلامي» و «غلامك» ومن المقرر أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإِضافة وعبارة المؤلف تقتضيه، وذهب قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإِضافة على معناه.

(٢) اختلف العلماء في مجيء الإِضافة على معنى «في» الظرفية، وممن أثبت هذا النوع ابن مالك ـ سواء عنده أكان المضاف إليه ظرف زمان كالآية التي تلاها المؤلف، أم كان ظرف مكان نحو «شهيد الدار» ـ ونفى هذا النوع كثير من النحاة، وتبعهم ابن الناظم (وهو ابن ابن مالك) وحملوها على معنى اللام مجازاً.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٤) إذا انتفى كون المضاف إليه كلاً للمضاف نحو «يوم الخميس» فإن الخميس ليس كلاً لليوم، أو انتفى جواز الإِخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو «يد زيد» أو انتفى الشرطان معاً نحو «ثوب زيد» ونحو «غلام زيد» كانت الإِضافة على معنى اللام.

(٥) المراد لام الملك أو شبهه نحو «غلام زيد» ولو تقديراً نحو «ذو مال» بمعنى صاحب مال.

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صُوَر: إضافة اسم الفاعل، كـ«هذا ضَارِبُ زيد، الآن أو غداً» وإضافة اسم المفعول كـ«هذا مَعْمُورُ الدَّارِ، الآن أو غداً» وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ«هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ» وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمراً لفظيّاً وهو التخفيف؛ ألا ترى أن قولك «ضَارِبُ زيدٍ» أَخَفُّ من قولك «ضَارِبٌ زيداً»، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولهذا صح وصف «هَدْياً» بـ«بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[1]، وصحَّ مجيء «ثانيَ» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾[2].

* * *

ص ـ وَلا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلا نوناً تَالِيَةً للإِعْرَابِ مُطْلقاً، وَلا «أَلْ» إلَّا في نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ» وَ«الضّارِبُ الرَّجُلِ» وَ«الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي» وَالرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلامِهِ».

ش ـ اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام، تقول: جاءني غُلامٌ يا هذا، فتنوّن، وإذا أضفت تقول: جاءني غلامُ زيدٍ، فتحذف التنوين، وذلك لأنه يَدُلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدل على نُقْصَانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، وتقول: جاءني مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمونَ، فإذا أضفتَ قلت: مُسْلِمَاكَ، ومُسْلِمُوكَ، فتحذف النون، قال الله تعالى: ﴿وَالمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾[3] ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابِ﴾[4] ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقة﴾[5] والأصل: المقيمين، ولذائقون، ومرسلون، والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين؛ لكونها قائمةً مقام التنوين.

وإنما قَيَّدْتُ النون بكونها تالية للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٢) من الآية ٩ من سورة الحج.
(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج.
(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات.
(٥) من الآية ٢٧ من سورة القمر.

وذلك كنونيْ حِينٍ وشياطين فإنهما مَتْلُوَّان بالإعراب لا تاليان له، تقول: حِينٌ يا فَتى، وهؤلاء شَيَاطِينُ يا فتى؛ فتجد إعرابهما بضمة واقعةٍ بعد النون؛ فإذا أضَفْتَ قلت: آتيكَ حِينَ طلوعِ الشمس، وهؤلاء شياطينُ الإنسِ، بإثبات النون فيهما؛ لأنها مَتْلُوَّة بالإعراب، لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام، فإذا أضفت قلت: جاء غلامُ زيدٍ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف؛ فلو قلت: «الغلامُ زيدٍ» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحدة من خمسة أمور تذكر، فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أن يكون المضاف مُثنًّى نحو: «الضَّارِبَا زَيْدٍ»(١).

والثاني: أن يكون المضاف جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً نحو: «الضَّارِبُو زَيْدٍ»(٢).

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ».

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو: «الضَّارب رأسِ الرَّجُلِ».

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الضارِبِ غُلامِهِ».

* * *

ص- بَابٌ، يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اَسْمُ الْفِعْلِ كَهَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ، بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاَسْكُتْ، وَأَعْجَبُ؛ وَلاَ يُحْذَفُ، وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾

---

(١) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ٱبْنَيْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ ٱلْقَهُمَا دَمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه والأشموني:

الحَافِظُو عَوْرَةِ العَشِيرَةِ لا ... يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ

مُتَأَوَّلٌ، وَلاَ يَبْرُزُ ضميرُهُ، وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ في جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نحْوُ * مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي * وَلا يُنْصَبُ.

ش ـ هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عَمَلَ أفعالها وهي سبعة(١):

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

(١) ما سمي به الماضي كـ «هَيْهَاتَ» بمعنى بَعُدَ، قال الشاعر:

١١٤ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

---

(١) زاد المؤلف في كتابه شذور الذهب على ما ذكره هنا ثلاثة أشياء تعمل عمل الفعل.

الأول: اسم المصدر، وهو ما دل على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله، نحو «أعطيته عطاء» وكلمته كلاماً، وسلمت عليه سلاماً» ومن شواهد إعماله قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» فقبلة: اسم مصدر؛ لأن مصدر الفعل ـ وهو «قبل» بتضعيف الباء ـ هو التقبيل، وقد أضيف اسم المصدر هذا إلى فاعله وهو «الرجل» ثم جيء بمفعوله منصوباً وهو «امرأته».

والثاني: الظرف المعتمد على نفي أو شبهه، نحو «أعندك زيد» فإنه يجوز في «عندك» أن يكون متعلقاً باستقر محذوفاً، وزيد فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «عندك» خبراً مقدماً، وزيد مبتدأ مؤخراً.

والثالث: الجار والمجرور المعتمد أيضاً، وشاهده قوله تعالى: ﴿أفي الله شك؟﴾ ويجوز فيه الوجهان الجائزان في الظرف.

١١٤ ـ هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢).

اللغــة: «هيهات» معناه بعد، وقد روي «أيهات» في المواضع الثلاثة، بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم مكان، ورواه ياقوت «العزيز» بضم العين وبزاءين، قال: هو ما يقع على يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه؛ وبعد الأخلاء الذين كنا نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هيهات» توكيد للأول «العقيق» فاعل بهيهات الأول، مرفوع بالضمة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسكنه لأجل=

(٢) وما سمي به الأمر كـ «صَهْ» بمعنى اسكت، وفي الحديث «إذا قلت لصاحبك والإمامُ يَخْطُبُ صَهْ فقد لَغَوْتَ» كذا جاء في بعض الطرق.

(٣) وما سمي به المضارع كـ «وَيْ» بمعنى أَعْجَبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾(١) أي أعجبُ لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «وَا» قال الشاعر:

١١٥ ـ وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

و «وَاهاً» قال الشاعر:

= القافية وللوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله «هيهات العقيق» وقوله «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً، كما يرفعه بنفس بعد؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

١١٥ ـ هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، ولم يعين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٠) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والأشموني (رقم ٩٣٤).

اللغـة: «وا» معناه أعجب «بأبي» يريد أفديك بأبي، أو أنت بأبي «الأشنب» الذي فيه الشنب، وهو ـ بفتح الشين والنون جميعاً ـ عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها، أو نقط بيض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو حرف عطف، فو: معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «الأشنب» نعت لفوك، مرفوع بالضمة الظاهرة «كأنما» كأن: حرف تشبيه، وهو هنا مهمل، وما: كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار مجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل لذر، والجملة من الفعل ـ الذي هو ذر ـ ونائب الفاعل في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وي» بفتح الواو وسكون الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

١١٦ ـ وَاهاً لِسَلْمى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا   يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وفَاهَا

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في «عَلَيْكَ زَيْداً» بمعنى الْزَمْ زيداً، أن يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي، فإنه أجازَهُ محتجّاً عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ الله عَلَيْكُمْ﴾(١) زاعماً أن معناه: عليكم كتابَ اللّهِ، أي الْزموهُ. وعند البصريين أن ﴿كِتَابَ الله﴾ مصدرٌ محذوفُ العامِلِ و ﴿عليكم﴾ جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدَّرِ، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، ودلَّ على ذلك المقدَّرِ قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَت عَلَيْكُمْ﴾(٢) لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جَزْمُ المضارع في جوابه، تقول: «نَزَالِ نُحَدِّثْكَ» ـ بالجزم ـ كما تقول: «انْزِلْ نُحَدِّثْكَ»، وقال الشاعر:

---

١١٦ ـ نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦١) والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات.

اللغـة: «واهاً» معناها أعجب «عيناها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح «يا ليت عينيها» وهو صحيح، بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واهاً» اسم فعل كالسابق «واهاً» توكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عيناها» عينا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «واهاً» في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل وي ومثل وا، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

١١٧ ـ وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فـ «مَكَانَكِ» في الأصل ظَرْفُ مكَانٍ، ثم نقل عن ذلك المعنى، وجُعل اسماً للفعل،

---

١١٧ ـ هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة، وهو المعروف بعمرو بن الإطنابة، والإطنابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٥٠٤) وأنشده في شذور الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة» اهـ. وقد أنشد البيت في مغني اللبيب أيضاً (رقم ٣٣٦) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤٠) هذا، وقبل البيت الشاهد قول الشاعر:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَىٰ بَلائِي وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِي عَلَى المَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

اللغـة: «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوءها: نهوضها، وثورانها من فزع أو حزن «جاشت» غلت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمدك الناس ويشكروا لك الثبات «تستريحي» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل أبى في البيت السابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله «مكانك تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع، بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله: «مكانك» وهو منقول عن ظرف المكان، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول، وستعرف لهذا الكلام بقية.

وقولنا إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب، فقيل: في محل نصب، وقيل: في محل رفع، وقيل: في محل جر، وبيان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر.

ومعناه: اثْبُتِي، وقوله: «تُحْمَدي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامةُ جزمه حذف النون.

ومن أحكامه: أنه لا يُنْصَب الفعلُ بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: «مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي، وَصَهْ فَنُحَدِّثَكَ» خلافاً للكسائي، وقد قَدَّمْتُ هذا الحكم في صَدْر المقدمة؛ فلم أحْتَجْ إلى إعادته هنا(١).

* * *

ص ـ وَالمَصْدَرُ كَضَرْبٍ وَإِكْرَام، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ، أَوْ مَعَ مَا، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّراً، وَلا مُضْمَراً وَلا مَحْدُوداً، وَلا مَنْعُوتاً قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلا مَحْذُوفاً، وَلا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ، وَلا مُؤَخَّراً عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ وقول الشاعر:

* أَلا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ *

ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ وبِأَلْ شاذٌ، نَحْوُ:

---

(١) اسم الفعل على ضربين: قياسي وسماعي، فأما القياسي فهو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال ـ بفتح أوله وبناء آخره على الكسر ـ للدلالة على الأمر، نحو كتَابِ من كتب، ونَظارِ من نظر، وصَماتِ من صمت، وهلم جراً، وشذ صوغه من الرباعي نحو قرقار في قول الراجز:

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

يريد قرقر بالرعد، أي صوت به، وإلا «عرعار» في مثل قول النابغة:

وَمُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا   يَدْعُو بِهَا وِلْدَانُهُمْ عَرْعَارِ

وأما السماعي فألفاظ وردت عن العرب لا ضابط لها مثل صه ومه وهيهات وأف.

ومن جهة أخرى ينقسم اسم الفعل إلى قسمين: مرتجل، ومنقول، فأما المرتجل فهو: ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل كصه وأخواته، والمنقول: هو ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر، والمنقول منه إما ظرف مكان نحو «مكانك» بمعنى اثبت، و«دونك هذا الكتاب» بمعنى خذه، وإما جار ومجرور نحو «عليك به» ومنه قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾.

ثم اعلم أن الكثير الغالب في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضمير مخاطب كما رأيت في الأمثلة من «دونك» و«عليك» وربما جاء ضمير غائب كقولهم «عليه رجلاً ليسني» وفي الحديث «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم» وربما جاء ضمير متكلم، كقول بعضهم «عليَّ» وقولهم «إليَّ» بتشديد الياء فيهما خلافاً لبعضهم، قال في اللسان «تقول عليَّ زيداً، وعليَّ بزيد، بمعنى أعطني» اهـ. ، وربما دخل الظرف أو حرف الجر على اسم ظاهر كما تقول «على محمد بزيد» وهذا غريب جداً، والأكثر ـ كما قلنا ـ اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطب كالذي ورد في القرآن الكريم ﴿عليكم أنفسكم﴾.

* وكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ *

ش ـ النوعُ الثاني من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ: المَصْدَرُ.

وهو: «الاسم، الدالُّ عَلَى الحَدَث، الجاري عَلَى الفعل، كالضَّرْبِ والإكرام».

وإنما يعمل بثمانية شروط:

(١) أحدها: أن [يصح أن] يَحُل محلّه فعلٌ مع «أَنْ» أو فعلٌ مع «مَا». فالأول كقولك: «أعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً»، و «يعجبني ضَرْبُكَ عمراً» فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضَرَبْتَ زَيْداً، ومكان الثاني: يعجبني أن تَضْرِبَ عمراً.

والثاني نحو: «يعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً الآن» فهذا لا يمكن أن يحلَّ محلّه «أن ضَرَبْتَ» لأنه للماضي، ولا «أن تضرب» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه «مَا تَضْرِبُ» وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[٢] أي: بِرُحْبِهَا، وعَنَتِكُمْ.

ولا يجوز في قولك «ضَرْباً زيداً» أن تعتقد أن «زيداً» معمولٌ لِضَرْباً، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محلّه الفعلُ وحده بدون أنْ، وما، تقول: اضْرِبْ زيداً، وإنما «زيداً» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْد فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» أن تنصب «صوت» الثاني بصوت الأول؛ لأنه لا يحلُّ محلَّ الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تَصْوِيته، لا أنه أَحْدَثَ التصويت عند مرورك به.

(٢) الشَّرْطُ الثاني: أن لا يكون مُصَغَّراً[٣]، فلا يجوز «أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زيداً»، ولا

---

(١) من كل من الآيتين ٢٥، ١١٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٣) اعلم أولاً أن النحاة قد اختلفوا في تعليل إعمال المصدر؛ فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر بالفعل في المعنى، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق؛ فإن ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى ـ وهو الدلالة على الحدث ـ كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم مصغراً بعد من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، فافهم ذلك وتدبره.

يختلف النحويون في ذلك، وقَاسَ على ذلك بَعْضُهم المَصْدَرَ المجموع، فَمَنَعَ إعمالَهُ حَمْلاً له على المُصَغَّر، لأن كلاً منهما مُبَايِنٌ للفعل، وأجاز كثير منهم إعْمَالَهُ، واستدلوا بنحو قوله:

١١٨ ـ وعَدْتَ وكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ

(٣) الثالث: أن لا يكون مُضْمَراً؛ فلا تقول: «ضَرْبِي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قبيح» لأنه ليس فيه لَفْظُ الفعلِ، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله:

---

١١٨ ـ هذا البيت قد نسبه في اللسان (ج ٢ ص ٥٨) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشجعي بدون تعيين.

اللغــة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الوعد «يترب» حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة ـ وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول ﷺ التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علماً بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت، منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و«عرقوب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «بيترب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد.

وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة، وذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثنى ولا المجموع، لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل، أو تكون علة المنع أن صيغة المثنى وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر، وهذا البيت يعتبر عند هذا الفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يقاس عليه.

١١٩ ـ وَمَا الْحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديثُ عنها بالحديث المُرَجَّمِ، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نَادِرٌ قَابِلٌ للتأويل، فلا تُبْنَى عليه قاعدة.

---

١١٩ ـ هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق).

اللغــة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء، يحذر القوم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله «علمتم» وقوله «بالحديث» أراد الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعونه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم قالوا: رجم بالظن، يريدون رمى به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم، ورجّم ـ بالتخفيف والتشديد ـ وهم يريدون ظن، وقالوا: لقد قال فلان الكلام رجماً، وهم يريدون قاله ظناً، فقول زهير «المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» نافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتموها «وذقتم» الواو عاطفة، ذاق: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة الصلة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم ما، وهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث» الباء حرف جر زائد، الحديث: خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «المرجم» نعت للحديث باعتبار لفظه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛ لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى؛ إذ لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله «الحديث المرجم» أي المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل، هذا بيان كلامهم؛ ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن أسير التقليد.

(٤) الرابع: أن لا يكون محدوداً[1]؛ فلا تقول: «أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زيداً»، وشذَّ قولُه:

١٢٠ ـ يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ

---

(١) السر في عدم تجويزهم إعمال المصدر المحدود ـ بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً ـ هو ما قررناه لك في عدم تجويزهم إعمال المصدر المصغر، وهو أن صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، أو لأن المصدر المحدود قد بعد شبهه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير تقيد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة؛ فلما اختلفت الدلالة بعد الشبه بينهما؛ فلم يسغ حمل أحدهما وهو المصدر على الآخر وهو الفعل.

١٢٠ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢).

اللغــة: «يحابي» أراد يحبي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره «حازم» هو الضابط لأموره «الملا» التراب.

المعنى: قال شراح الشواهد ـ ومنهم المصنف، وتبعه عامة أرباب الحواشي ـ: إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه وتيمم بدلاً من أن يتوضأ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا: يحابي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف ما فيه، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه «يحابي به» ولا يروون شيئاً قبله، فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير في قوله «به» فتخيلوه الماء، وإن لم يجر له ذكر، والبيت ثاني بيتين رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله هو قوله:

وَدَاوِيَّةٍ قَفْرٍ يَحارُ بِهَا القَطَا أَدِلَّةُ رَكْبَيْهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحابي بها» والضمير عائد على الداوية وهي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى في، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم؛ فوضع الظاهر موضع المضمر، والأصل: يحابي فيها الجلد نفسه، بأن يتيمم بدلاً عن الوضوء ليشرب الماء.

الإعراب: «يحابي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «به» أو «بها» جار ومجرور متعلق بيحابي «الجلد» فاعل يحابي «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحابي، وضربة مضاف وكفي من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وكفي مضاف وهاء الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نفس» مفعول به ليحابي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف و«راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى فاعله ـ وهو قوله «كفيه» ـ ثم نصب به المفعول به ـ وهو قوله «الملا» ـ وذلك شاذ، بسبب كون=

فأعْمَل الضَّرْبَةَ في الملا، وأما «نَفْسَ رَاكِب» فمفعول ليحايي، ومعناه أنه عَدَل عن الوضوء إلى التيمم وسَقَى الراكبَ الماء الذي كان معه فأحيَا نفسه.

(٥) الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العَمَلِ، فلا يقال: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زيداً» فإن أخَّرْتَ «الشديد» جاز، قال الشاعر:

١٢١ ـ إنَّ وَجْدِي بِكِ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً فِيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

فأخّر «الشَّديد» عن الجار والمجرور المتعلق بوَجْدِي.

(٦) السادس: أن لا يكون محذوفاً، وبهذا رَدُّوا على مَنْ قال في «مَا لَكَ وَزَيْداً»: إن

= المصدر المحدود بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً، أو بسبب كون صيغة المصدر المحدود ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمثنى والمجموع.

١٢١ ـ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغــة: «وجدي» الوجد: العشق أو أشده «عاذراً» اسم فاعل من قولك: عذر فلان فلاناً يعذره ـ على وزن ضربه يضربه ـ إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عذراً «عذولاً» فعول بمعنى فاعل: أي عاذل، أو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي وبان للناس تهيامي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «وجدي» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أراني» أرى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى «عاذراً» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثان لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عذولاً» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك.

الشاهد فيه: قوله «وجدي بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله «الشديد» وقوله «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله «الشديد» جاز، ولو أخره فقال: «إن وجدي الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبل العمل، هكذا قالوا، وفي كلامهم مقال.

التقدير: وَمُلابَسَتَكَ زيداً، وعلى من قال في «بسم الله»: إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابتٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

١٢٢ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانا؟

لأنه بتقدير «وَقَوْلَكُمْ يَا رَحْمنُ قُرْبَانا».

(٧) السابع: أن لا يكون مَفْصُولاً عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾(١): إنه معمول لِرَجْعِهِ؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخَبَرِ.

(٨) الثامن: أن لا يكون مُؤَخَّراً عنه؛ فلا يجوز: أعجبني زَيْداً ضَرْبُكَ، وأجاز السُّهَيْلي تَقْدِيمَ الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾(٢)، وقولهم:

---

١٢٢ ـ هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بَانَ الخلِيطُ، وَلَوْ طُووِعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانا

اللغـة: «بان» فارق «الخليط» أراد العشراء المخالطين «الديرين» تثنية دير، وهو معبد من معابد النصارى «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تخفيفاً «قرباناً» أي: تقرباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتي «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، ومسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دال على الجمع «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قرباناً» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كله قرباناً، أي تقرباً.

الشاهد فيه: قوله «رحمان» فإنه ـ على ما بيناه في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف ـ معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر، فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذا اللمحة، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

(١) الآية ٩ من سورة الطارق، الذي علق «يوم» برجعه هو الزمخشري، ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول ـ ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ـ لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

اللَّهُمَّ ٱجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجاً وَمَخْرَجاً.

* * *

وينقسم المصدرُ العامِلُ إلى ثلاثة أقسام:

(١) أَحَدُها: المضافُ، وإعمالُه أكثَرُ من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان؛ مضاف للفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[1]، ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾[2]، ومضاف للمفعول، كقوله:

١٢٣ ـ أَلا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلا

---

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ ١٢٠ و١٢٢.

١٢٣ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغـة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، ونفس مضاف والضمير العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم مرفوع بالضمة الظاهرة «بين» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليغلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله «المرء»، وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر، وقوله «المرء مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي، =

وقولِه عليه الصلاة والسلام: «وَحَجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً» وبيتِ الكتاب ـ أي كتاب سيبويه ـ وهو قولُ الشاعر:

١٢٤ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصىٰ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

(٢) الثاني: الْمُنَوَّنُ، وإعمالهُ أقْيَسُ من إعمال المضاف؛ لأنه يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكير، كقوله

= وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠ من المفضليات).

وَكُنْتُ إِذَا مَا الخَيْلُ شَمَّصَها القَنَا ... لَبِيقاً بِتَصْرِيفِ القَنَاةِ بَنَانِيا

فقد أضاف المصدر وهو قوله «تصريف» إلى مفعوله وهو قوله «القناة» ومعناها الرمح، ثم أتى بالفاعل وهو قوله «بنانيا» وأراد به يده.

١٢٤ ـ هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقته، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل «رقم ٢٥٣» والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) والأشموني (رقم ٦٩٠).

اللغـــة: «تنفي» أراد تدفع «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر «الدراهيم» جمع درهم وأصله الدراهم، ولكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨) وقيل: مفرده درهام، كقرطاس وقراطيس، ويروى «نفي الدنانير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير الياء المشبعة عن الكسرة «تنقاد» هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: يقول: إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يداها» يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ويدا مضاف وها: مضاف إليه، و«الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق، عامله تنفي منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و«الدراهيم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد» فاعل نفي، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله نفي، إلى مفعوله، وهو قوله الدراهيم، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تنقاد، ومثله في ذلك الشاهد الآتي: (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه؛ فقرع مصدر، وهو مضاف إلى «القواقيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله «أفواه» فاعل لذلك المصدر.

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾(١) تقديرُهُ: أو أن يُطْعِمَ في يوم ذي مسغبة يتيماً.

(٣) الثالث: المُعَرَّفُ بأل، وإعمالُه شاذٌ قياساً واستعمالاً، كقوله:

١٢٥ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءِ إِلٰهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرا

أي: عجبت من أنْ رَزَقَ المسيءَ إلهُه، ومن أنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيراً.

* * *

ص ـ وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حالاً أَوِ ٱسْتِقْبَالاً، وَٱعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، و ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلافاً لِلْكِسَائِي، وَ «خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَظَهِير، خِلافاً لِلأَخْفَشِ.

---

(١) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

١٢٥ ـ وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون ـ في نظره ـ أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقتراً عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا
هٰذَا الَّذِي تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بعجب، والرزق مضاف و«المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، و«بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و«الصالحين» مضاف إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف المصدر المقرون بأل، وهو قوله: الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله: المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله: إلهه، وإعماله مع كونه مقترناً بأل شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقترانه يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر.

وَالمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ، بِكَثْرَةٍ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّة، نَحْوُ «أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

ش ـ النوعُ الثالثُ من الأسماء العاملةِ عَمَلَ الفعلِ: اسمُ الفَاعِلِ.

وهو: «الوصف، الدَّالُّ على الفاعل، الجاري على حَرَكاتِ المضارع وسكناته»(١)، كضارب، ومُكْرِم، ولا يخلو: إما أن يكون بأل، أو مجرداً منها.

فإن كان بأل عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمسِ، أو الآنَ، أو غداً، وذلك لأن أل هذه موصولة، وضاربٌ حالٌّ محلَّ ضَرَبَ إن أردت المُضِيَّ، أو يضرب إن أردت غيره(٢)، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلَّ محلّه، وقال امرؤ القيس:

١٢٦ ـ الْقَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاحِلا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلا

---

(١) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدلالة على أن هذا الحدث قد حدث بعد أن لم يكن، فضارب وآكل وشاتم، كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذات وقع منها الحدث ـ وهو الضرب والأكل والشتم ـ بعد أن لم يكن، وأن الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها، فنحو شجاع وكريم: كل منهما يدل على ذات وحدث ـ وهو الشجاعة والكرم ـ ثابت ملازم لها.

ثم اعلم أن اسم الفاعل ـ وإن كان يعمل عمل الفعل ـ يفارق الفعل في أمرين:

الأول: أن اسم الفاعل يضاف إلى معموله، نحو قولك: زيد ضارب عمرو.

والثاني: أن معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته نحو قولك: «زيد ضارب لعمرو» وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول: زيد ضرب ـ أو يضرب ـ لعمرو.

(٢) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصولة أن تكون جملة، وعدل عن هذا الأصل في صلة أل تشبيهاً لأل الموصولة بأل المعرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه.

١٢٦ ـ هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

وَاللّهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلا

اللغـة: «شيخي» أراد أباه، والكلام على تقدير مضاف محذوف، وأصل الكلام: لا يذهب دم شيخي باطلاً، يريد لا يذهب دمه هدراً، يعني أنه سيأخذ بثأره «أبير» أهلك «مالكاً وكاهلاً» قبيلتان «الحلاحل» ـ بضم الحاء الأولى ـ السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسباً» هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه «نائلاً» عطاء وجوداً.

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين[١].

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المُضِيِّ، وخالف في ذلك الكسائيُّ وهشامٌ وابن مَضَاء[٢]؛ فأجازوا إعمالَهُ إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٣]، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصحُّ وقوعُه هنا، تقول: وكلبهم يَبْسُطُ ذراعيه. ويَدلُّ على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل وقَلَّبْنَاهم.

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام أو مُخْبَر عنه، أو موصوفٍ. مثالُ النفي قولُه:

٣٨ـ * خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *

= الإعراب: «القاتلين» صفة لقوله مالكاً وكاهلاً في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأن القاتلين جمع اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل «الحلاحل» صفة للملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وخير مضاف و«معد» مضاف إليه «حسباً» تمييز «ونائلاً» معطوف على قوله حسباً.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على المضي؛ لأنهم قتلوه من قبل، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل، ولو كان مجرداً منها لما أعمله.

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف:
الأول: ألا يكون مصغراً، فلا يجوز أن تقول «زيد ضويرب عمراً» وأما قولهم «أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً» وسوير: تصغير سائر، وأصله سويئر، فسهلت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت في ياء التصغير، فلا يخالف ما شرطوه؛ لأن «فرسخاً» منصوب على الظرفية، وليس مفعولاً به، والكلام في نصبه المفعول به.
والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً؛ فإن وصف لم ينصب المفعول به، أما قول الشاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ... ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخليط المُزَايِلِ

حيث يدل ظاهره على أنه أعمل قوله «فاقد» في قوله «فرخين» فنصبه به مع كونه موصوفاً بقوله «خطباء» فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر، وإنما قوله «فرخين» معمول لفعل محذوف، والتقدير: فقدت فرخين.

(٢) في نسخة «ابن جني».

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

٣٨ـ قد مضى قولنا في هذا البيت، وبينا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية.

فأنتما: فاعِلٌ بوافٍ؛ لاعتماده على النفي، ومثَالُ الاستفهامِ قولُه:

٣٩ ـ * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمىٰ أَمْ نَوَوْا ظَعَنا *

ومثالُ اعتماده على المخبر عنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾(١).

ومثالُ اعتماده على الموصوف قولُكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً» وقولُ الشاعر:

١٢٧ ـ إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُم ... بَيْنَ الْحَطِيمِ وبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

أي: بقوم رافعين.

وذهب الأخفشُ إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله:

١٢٨ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ؛ فَلا تَكُ مُلْغِياً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

---

٣٩ ـ وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً.

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين «بالغ» ونصب «أمره».

١٢٧ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغــة: «الحطيم» بحاء مهملة مفتوحة ـ اسم لحجر البيت الحرام في مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: مفعول به لرافعين؛ لكون رافعين جمع اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و«الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة، وبين ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف و«حوضي» مضاف إليه، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وحوضي مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «برافعين أكفهم» حيث أعمل جمع اسم الفاعل، وهو قوله «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله «أكفهم»؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف، إذ التقدير: حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

١٢٨ ـ نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤١). =

وذلك لأن «بَنُو لِهبٍ» فاعلٌ بخبير، مع أن خبيراً لم يَعْتَمِدْ، وأجيب: بأَنَّا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبره، ورُدَّ: بأنه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع، وأجيب: بأنّ فَعِيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ

= **اللغــة:** «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفته «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِي العِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

«ملغياً» اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبنو مضاف و«لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبر تك، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغياً، ومقالة مضاف و«لهبيٍّ» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهبيّ.

الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ، وأن قوله «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لهب» جمع، و«خبير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، وذلك لا يجوز، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾، وفي نحو قول الشاعر:

* هن صديق للذي لم يشب *

فسقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

ظَهِيرٌ﴾(١)(*).

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عَمَلَ الفعل: أَمْثِلَةُ المبالغة، وهي [خمسة]: فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ، قال الشاعر:

١٢٩ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلا

---

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(*) خاتمة: الأصل في عمل اسم الفاعل أن ينصب مفعوله، فتقول: أنا ضارب زيداً، بتنوين ضارب ونصب قولك زيداً، وتجوز إضافته إلى هذا المعمول للتخفيف، فتقول: أنا ضارب زيد، بحذف تنوين ضارب وإضافته إلى زيد، وإنما كان الأصل هو نصب المعمول لأن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل، والفعل لا يضاف، فكان يستوجب ألا تجوز إضافته أصلاً، ولكن العرب استجازوها نظراً إلى حقيقته وكونه اسماً، وجرى استعمالهم على أن ينصبوا به معموله أحياناً وأن يجروا المعمول بالإضافة أحياناً أخرى؛ مراعاة للحقين.

واعلم أنك إذا أردت إتباع المعمول بمعطوف نظرت، فإما أن يكون المعمول منصوباً على ما هو الأصل، وإما أن يكون مجروراً.

فإن كان المعمول منصوباً لم يجز لك في تابعه إلا النصب، تقول: أنا ضارب زيداً وعمراً، ولا يجوز جر عمرو، لأن الجر غير موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه.

وإن كان المعمول مجروراً جاز لك في تابعه وجهان: الجر، تبعاً للفظ المتبوع، والنصب تبعاً لمحله الأصلي، فتقول «أنا ضارب زيد وعمرو» بجر زيد وعمرو، ولك أن تقول «وعمراً» بنصبه، وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

هَلْ أَنتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بنْ مِخْرَاقِ

وقد جاء قول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

بنصب «صفيف شواء» على أنه مفعول به لمنضج الذي هو اسم فاعل من الإنضاج، ويجر «قدير معجل» بدليل أن قوافي القصيدة كلها مجرورة، وظاهره أنه معطوف على المنصوب، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل قوله «قدير» له اسم فاعل آخر محذوف، وكان قبل الحذف مضافاً، فهو من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله الذي كان قبل الحذف، وكأنه قد قال: ما بين منضج صفيف شواء ـ بالتنوين ـ أو منضج قدير معجل ـ بالإضافة.

١٢٩ ـ البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧).

اللغـة: «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويخوض غمراتها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» ـ بكسر الجيم ـ جمع جل، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج وهو=

وقال الآخر:

١٣٠ ـ * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

= الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكنى بولاج الخوالف عن الإغارة على جاراته.

المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، آخذ لها أهبتها، وبأنه عفٌّ لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وأخا مضاف و«الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة، وجلال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف جر زائد، ولاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف، و«الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّماءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلا

الشاهد فيه: قوله «لباساً جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله «لباساً» إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به ـ وهو قوله «جلالها» ـ الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

١٣٠ ـ هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:

* إذا عَـدِمُـوا زَاداً فَـإِنَّـكَ عَـاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨).

اللغــة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سمينة، يريد أنه لا ينحر للأضياف إلا السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف و«السيف» مضاف إليه، «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زاداً» مفعول به لعدموا، والجملة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرطها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف=

وقالوا: «إِنَّهُ لِمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»(١)، و «الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، وقال الشاعر:

١٣١ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثةُ الأوَلُ، وأقلّهَا استعمالاً الأخِيرَانِ، وكلها تقتضي

= توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «عاقر» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا، لأنها شرطية غير عاملة جزماً.

الشاهد فيه: قوله «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله ضروب ـ إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله «سوق سمانها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً كما قررناه في الإعراب.

(١) البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، والضمير المضاف إليه يرجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لضيفانه السمين الفتيَّ الحسن من النوق، وهي التي اعتادت النفوس أن تبخل بها.

١٣١ ـ هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي ﷺ زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٦١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥).

اللغــة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ـ بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، بزنة زبرج ـ وهو ماء بجبل طيئ «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر «أن»، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لمزقون، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى، أي: أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هم جحاش، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون؛ فإنه جمع مزق ـ بفتح فكسر ـ ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله عرضي، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به.

تَكْرارَ الفعل؛ فلا يقال «ضَرَّاب» لمن ضَرَبَ مرةً واحدةً، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالُهَا قولُ سيبويه وأصحابه، وحُجَّتُهُمْ في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأنها مُحَوَّلة عنه لقصد المبالغة، ولم يُجِزِ الكوفيون إعمالَ شيء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْلٍ، ومنعوا تَقْدِيمَه عليها؛ ويَرُدُّ عليهم قولُ العرب: «أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ»(١).

ولم يُجِزْ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ، وفَعِلٍ. وأجاز الْجَرْمِيُّ إعْمَالَ فَعِلٍ، دون فَعِيل؛ لأنه على وزن الفعل كـ «عَلِمَ وَفَهِمَ».

* * *

ص ـ وَاسْمُ المَفْعُولِ، كَمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ، ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كاسْمِ الفَاعِلِ.

ش ـ النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عَمَلَ الفعل: اسمُ المفعولِ، «كَمَضْرُوبٍ، ومُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ» فترفع العبد بمضروب على أنه قائمٌ مَقَامَ فاعله، كما تقول: «جَاءَ الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ»، ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول: «زَيْد مَضْروبٌ عَبْدُهُ» فَتُعْمِلُهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ، ولا يجوز أن تقول: «مضروب عَبْدُهُ» وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي، ولا أن تقول: «مضروبٌ الزَّيْدَانِ» لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش(٢).

* * *

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي:

قَلَى دِينَهُ، وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

فإن قوله «إخوان العزاء» مفعول به لهيوج، وقد تقدم عليه كما ترى، ونظائره كثيرة، ومن إعمال صيغة المبالغة في الجار والمجرور المتقدم عليها قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلصَّرْمِ جَالِبُ

(٢) اسم المفعول: هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها، ومثاله مضروب ومكرم ـ بفتح الراء ـ فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذات وحدث ـ وهو الضرب والإكرام ـ وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ. =

ص- والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وهِيَ: الصِّفَةُ المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثُّبوتِ، كَـ «حَسَنٍ، وَظَرِيفٍ، وطَاهِرٍ، وضَامِرٍ» ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، ولا يَكُونُ أَجْنَبِيّاً، ويُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ في المَعْرِفَةِ، ويُخْفَضُ بالإِضَافَةِ.

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ: الصفة المشبهة باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحد.

وهي: «الصفة، المَصُوغَةُ لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحَدَثِ إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث»(١).

مثالُ ذلك: «حَسَنٌ» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ» فحسن: صفة، لأن الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مَصُوغة لغير تفضيل قطعاً، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مُشاركةٍ وزيادة كأَفْضَلَ وأَعْلَمَ وأَكْثَرَ، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغَتْ لنسبة الحَدَثِ إلى موصوفها، وهو الحُسْنُ، وليست مَصُوغة

= والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول - في صناعة الإعراب - أن اسم الفاعل الدال على الحدوث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه؛ فلا يجوز أن تقول: «محمد ضارب أبيه زيداً» وذلك لأن الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب، فلو أضفت «ضارب» إلى الأب كنت قد أضفت الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمد ضارب أبوه زيداً، بتنوين ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصد» بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله «زيد محمودة مقاصده» برفع مقاصد على أنه نائب فاعل.

وشيء آخر يفرق بينهما؛ وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي نحو ضارب ومكرم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو خارج وقاعد؛ أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من مصدر الفعل المتعدي نحو مضروب ومأسور؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور.

(١) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات، فإذا قلت: «زيد شجاع» أو قلت: «زيد جميل» كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجود زيد، ولا تدل على الحدوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنك إذا أردت الدلالة على الحدوث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «زيد حسن»: «زيد حاسن» تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن، وتقول في «زيد ضيق صدره»: «زيد ضائق صدره» وقال الله تعالى: ﴿وضائق به صدرك﴾ لما أريد أن الضيق حدث بعد أن لم يكن؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدوث لما حولت إلى صيغة أخرى.

والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، وهذا أحد وجوه الفرق بينها وبين اسم الفاعل، وستأتي مفصلة.

لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تُفيد أن الحُسْنَ في المثال المذكُور ثابتٌ لوجه الرجل، وليس بحادث مُتَجَدِّدٍ، وهذا بخلاف اسْمَي الفاعل والمفعولِ، فإنهما يفيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، ألا ترى أنك تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً» فتجد «ضارباً» مفيداً لحدوث الضرب وتَجَدُّدِهِ، وكذلك «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذةً من فعل قاصر، ولكونها لم يُقْصَد بها الحدوثُ، فهي مُبَاينة للفعل، لكنها أشبهت اسمَ الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجْهُ الشبه بينهما أنها تؤنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَع؛ فتقول: «حَسَنٌ، وحَسَنَةٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنَتَانِ، وحَسَنُونَ، وحَسَنَات» كما تقول في اسم الفاعل: «ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات» وهذا بخلاف اسم التفضيل كأَعْلَمَ وأَكْثَرَ؛ فإنه لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل.

وقولي: «المُتَعَدِّي إلى وَاحِدٍ» إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعول لأنه لا يدلُّ على حدثٍ وصاحِبِهِ كاسم الفاعل؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

* * *

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور(١):

(١) أحدها: أنها تارة لا تَجْرِي على حَرَكات المضارع وسَكَنَاته، وتارة تَجْرِي.

فالأول: كَـ «حَسَنٍ، وَظَرِيف» ألا ترى أنهما لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرُفُ.

والثاني نحو: «طَاهِرٍ، وَضَامِرٍ» ألا ترى أنهما يجاريان يَطْهُر وَيَضْمُرُ.

والقسم الأولُ هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم وَليس كذلك.

---

(١) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق، من أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم، نحو شجاع وحسن، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كداخل وجالس وقاعد، ومن مصدر المتعدي كضارب وآكل.

وَنَبَّهْتُ على أن عدم المجارَاة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يُجَاري، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه لا يكون إلا مُجَارِياً للمضارع كضارب فإنه مُجَارٍ لِيَضْرِب.

فإن قلت: هذا مُنْتَقِضٌ بداخِلٍ ويَدْخُلُ، فإن الضمة لا تقَابِل الكسرة.

قلت: المعتبَرُ في المجاراة تَقَابُلُ حركة، بحركة، لا حركة بعينها.

فإن قلت: كيف تصنع بقائم ويقُومُ، فإن ثاني قائمٍ ساكنٌ، وثاني يقومُ متحركٌ؟

قلت: الحركة في ثاني يقومُ منقولة من ثالثه، والأصل يَقْوُمُ كَيَدْخُل؛ فنقلت [الضمَّةُ] لعلة تصريفية[1].

(٢) الثاني: أنها تدلُّ على الثبوت، واسم الفاعل يدلُّ على الحدوث.

(٣) الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكُون للماضي المنقطع، ولا لما لم يَقَع، وإنما تكُون للحال الدائِمِ، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني، والأوْجُهُ الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحدّ، ومن الأمثلة.

(٤) الرابع: أن معمولها لا يتقدَّم عليها؛ لا تقول: «زيدٌ وَجْهَهُ حَسَن» بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: «زيدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ» وذلك لضَعْفِ الصفة؛ لكونها فَرْعاً عن فرع؛ فإنها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي؛ لكَونه فرعاً من أصل وهو الفعل.

(٥) الخامس: أن معمولها لا يكُون أجنبياً، بل سببيّاً، ونعني بالسببي واحداً من أمور ثلاثة:

الأول: أن يكُون متصلاً بضمير الموصوف، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ».

الثاني: أن يكُون متصلاً بما يقُومُ ضميره، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسنِ الْوَجْهِ» لأن

(١) استثقلت الضمة على الواو في «يقوم» فنقلت الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح، فصار «يقوم» بضم القاف، ومثله يؤول ويسوغ ويجوز ويصول ويهول، وكذلك كل فعل أجوف ـ أي أن عينه معتلة ـ واوياً كان، ويكون من باب نصر كهذه الأمثلة، أو يائياً ويكون من باب ضرب مثل يبيع ويصير ويميل ويسير ويعيب.

«أل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يكُون مُقَدَّراً معه ضميرُ الموصوفِ، كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً» أي: وجهاً منه.

ولا يكون أجنبيّاً، لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْراً» وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإن معموله يكون سببيّاً كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ»، ويكُون أجنبيّاً، كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً»[1].

* * *

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

(١) أحدها: الرفع، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ» وذلك على ضربين:

أحدهما: الفاعلية، وهو مُتَّفَق عليه، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعِلان.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف؛ أجاز ذلك الفارسيُّ، وخَرَّج عليه قولَهُ تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهمُ الأَبْوَابُ﴾[2] فَقَدَّر في ﴿مفتحة﴾ ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدر ﴿الأبواب﴾ مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلَ بعض من كل.

(٢) الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكِرة كقولك: «وَجْهاً» أو معرفة كقولك: «الوَجْهَ».

---

(١) ذكر الشيخ وجوه الافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها، وهي:

الأول: أن كلاً منهما يدل على الحدث وصاحبه، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث بعد أن لم يكن، والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه.

والثاني: أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع، فكما تقول: ضارب وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات، كذلك تقول: حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أحواله يلزم الإفراد والتذكير، وفي بعضها يجب فيه التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع تبعاً لموصوفه، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً.

والثالث: أن إعمال كل واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على واحد مما ذكر في إعمال اسم الفاعل.

(٢) من الآية ٥٠ من سورة ص.

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين:

أحدهما: أن يكون على التمييز، وهو الأرْجَحُ.

الثاني: [أن يكُون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به.

فإن كان معرفة تعيَّنَ أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة، خلافاً للكوفيين.

(٣) الوجه الثالث: الجرُّ، وذلك بإضافة الصفة.

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

وأصلُ هذه الأوْجُهِ الرَّفعُ، وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصبُ، ويتفرع عن النصب الخفضُ.

* * *

ص- وَاسمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كـ«أكْرَمَ» وَيُسْتَعْمَلُ، بِمِنْ، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِألْ فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلاَ يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلا يَرْفَعُ في الغَالِبِ ظَاهِراً إلَّا في مَسألَةِ الكُحْلِ.

ش - النَّوْع السابع من الأسماء التي تَعْمل عَمَلَ الفعل: اسم التفضيل.

وهُو: «الصفة، الدالّةُ على المشاركة والزيادة»[1] نحو: «أفْضَل، وأعْلَم، وأكْثَر».

---

(١) المراد أن هذه الصيغة - وهي «أفعل» - تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل وزيادة صاحبها على غيره فيه، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو أكرم، وأجبن، وأبخل، وأظرف، ومن مصدر الفعل المتعدي مثل أضرب وأنصر ومثل أعلم وقد ورد «خير» و«شر» بدون الهمزة في أولها، مثال «خير» قول الراجز:

* بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأخْيَرِ *

ومثال «شر» قول حسان:

* فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ *

فقيل: كثر استعمال هاتين الكلمتين فخففوهما بحذف الهمزة، وقال الأخفش: لما كان «خير، وشر» لا فعل لهما خالف لفظهما لفظ نظائرهما من الصفات، فعلى قول الأخفش هذا يكون في «خير» و«شر» شذوذان، أحدهما في لفظهما، والثاني في اشتقاقهما حيث جاءا ولا فعل لهما، وقد جاء «حب» بغير همزة في قول الشاعر:

وزَادَنِي كَلَفاً بالحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ... وحَبُّ شَيْءٍ إلَى الإنسَانِ ما مُنِعَا

فقيل: الرواية «أحب شيء» - بغير الواو، وبالهمزة على الأصل - وقيل: شاذ وقع في ضرورة.

ولـه ثلاث حالات:

(١) حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إحداهما: أن يكون بعده «مِنْ» جارَّةً للمَفْضُولِ[(١)]، كقولكَ: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، والزَّيْدَانِ أفْضَلُ مِنْ عَمْرو، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عمرو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ من عمرو، وَالهِنْدَانِ أَفْضَلُ من عمرو، وَالهِنْدَاتُ أَفْضَلُ من عمرو» ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوه أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾[(٢)]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْواجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتِجارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ومَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾[(٣)] فأفْرَدَ في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مُضَافاً إلى نَكِرَةٍ؛ فتقول: زيدٌ أفْضَلُ رَجُلٍ، والزيْدَانِ أفْضَلُ رَجُلَيْنِ، والزيْدُون أفْضَلُ رِجَالٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امرأةٍ، والْهِنْدَانِ أفضلُ امرأتَيْنِ، والهندات أفضلُ نِسْوةٍ.

---

(١) اتفق النحاة على أن «من» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً، على هذا اتفق سيبويه والمبرد، إلا أن سيبويه أشار إلى أنها ـ مع إفادتها لابتداء الغاية ـ تفيد معنى التبعيض، وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض، وله في هذا الإبطال دليلان:

الأول: أنه لا يصح حلول لفظ «بعض» محلها، وقد علمنا أن «من» الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول لفظ «بعض» محلها.

والثاني: أن المجرور بها قد يكون عاماً، نحو قولك: الله أعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير؛ وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة «من» هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع «إلى» بعدها، كما صح في قولك: «ذهبت من البيت إلى المسجد» ولا يصح وقوع إلى بعد «من» الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن «من» الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» كان المعنى: جاوز زيد عمراً في الفضل.

واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تتقدم «من» هذه مع مجرورها على أفعل التفضيل، إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام، نحو قولك: «ممن أنت أفضل» كما أنه لا يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل وبين «من» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي الفصل بينهما بلو وشرطها، كما في قول الحماسي:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ ـ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ـ مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) وحالة يكون فيها مُطَابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بأل، نحو: «زَيْدٌ الأفْضَلُ، والزَّيْدَانِ الأفْضَلانِ، والزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ، أو الفُضَّلُ».

(٣) وحالة يكون فيها جائزَ الوجهين: المطابقةِ، وعدمِها، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة؛ تقول: «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ القَوْمِ» وإن شئت قلت: «أَفْضَلا القَوْمِ» وكذلك في الباقي، وعدمُ المطابقة أفْصَحُ، قال الله تعالى: ﴿ولَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾(١)، ولم يَقُلْ «أَحْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾(٢) فطابَقَ، ولم يقل «أَكْبَرَ مجرميها» وعن ابن السَّرَّاج أنه أوجب عدم المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعولَ به مطلقاً، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾(٣): إن «مَنْ» ليست مفعولاً بأعْلَم، لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأن أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف إليه، فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه أعلم، أي: يعلم مَنْ يَضِلُّ.

واسمُ التفضيل يَرْفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: «زيْدٌ أفضلُ من عمرو» فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد، وهل يرفع الظاهِرَ مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً؛ فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ منه أبُوهُ، فتخفض «أفضَلَ» بالفتحة على أنه صِفَةٌ لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ «أفضَلَ» في ذلك على أنه خَبَرٌ مقدَّمٌ، و«أبوه» مبتدأ مؤخر(٤)، وفاعلُ «أفضَل» ضميرٌ مستتر عائدٌ عليه، ولا يرفع أكْثَرُهُمْ بأفعَلَ الاسمَ الظاهر إلا في مسألة

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٤) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين:

الأولى: أن النعت في الوجه الأول مفرد وهو في الوجه الثاني جملة.

والوجه الثاني: أن أفعل التفضيل غير متحمل للضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

الكحل. وضابطها: أن يكون في الكلام نَفْيٌ، بعده اسمُ جِنْسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعدهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين، مثالُ ذلك قولهم: «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» وقول الشاعر:

١٣٢ ـ ما رَأَيْتُ أَمْراً أَحَبَّ إلَيْهِ الْبـ ـذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا ابْنَ سِنَان

وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ، كقولك: «هل رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ؟» أو نَهْيٌ نحو: «لا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إليه الخيرُ منهُ إلَيْك».

* * *

ص ـ بابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في إعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

ش ـ التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يَمَسُّهَا الإعرابُ إلا على سبيل التَّبَع لغيرها(١)، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعَطْفُ البيان، وعطفُ النسق، والبَدَلُ،

---

١٣٢ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لذكر ابن سنان فيه، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلم الشنتمري، وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللغــة: «البذل» العطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امرأً» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامرأ «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أحب... البذل» حيث رفع أفعل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب»، الاسم الظاهر غير السببي، وهو قوله «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله «امرأً» واسم الجنس مسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل.

(١) لم يعرف الشيخ «التابع» بالتعريف المشهور بين النحاة، وإنما ذكر عبارة قريبة على المبتدئين لتكون تقدمة لذكر أقسام التابع، وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً» فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس في التعريف يشمل التوابع وغيرها مما ستعرفه، وقولنا «الحاصل» فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطى» فإنك لو رفعت أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم «وليس خبراً» فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك «الرمان حلو حامض» فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد لكنه ليس تابعاً، وإنما هو خبر.

وعَدَّها الزجاجيُّ وغَيْرُهُ أربعة، وأدْرَجُوا عَطْفَ البيان وعطف النسق تحت قولهم «العطف».

* * *

ص ـ النَّعتُ، وهُوَ: التَّابِعُ، المُشتَقُّ أو المُؤوَّلُ بِهِ، المُبَاينُ للَفْظِ مَتْبوعِهِ(١).

ش ـ «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق أو المؤول به» مُخرج لبقيَّةِ التوابع؛ فإنها لا تكون مشتقةً ولا مؤولة به(٢) ألا ترى أنك تقول في التوكيد(٣) «جاء القوم

---

(١) إن قلت: هل لفظ «النعت» ولفظ «الصفة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيره؟

فالجواب على هذا: أن هناك اختلافاً بين حملة اللغة في ذلك، فذكر ابن هشام في شرح اللمحة أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدلُّ عليه الآخر، وذهب جماعة إلى أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما. فذهب قوم إلى أن لفظ النعت يكون في الحلى مثل الطويل والقصير وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب وفاهم وذاهب، وذهب قوم إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير.

(٢) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح: إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

(٣) أصل المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على شيء منسوب إلى المصدر؛ فيشمل الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له «مشتق» بالمعنى الذي ذكرناه، ولما كانت هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسر ابن مالك في شرح الكافية المشتق الذي يقع نعتاً (أو خبراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدث وصاحبه، وذلك يشمل أربعة من هذه العشرة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص.

أما المؤول بالمشتق فأنواع أهمها:

الأول: اسم الإشارة، نحو قولك «زارني زيد هذا» فإنه في قوة قولك: زيد المشار إليه.

الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك «جاءني رجل ذو جاه» فإنه في قوة قولك: رجل صاحب جاه.

الثالث: الاسم المنسوب، نحو قولك «جاءني رجل دمشقي» فإنه في قوة قولك: رجل منسوب إلى دمشق.

الرابع: مما هو في تأويل المشتق: الجملة الخبرية، نحو قولك «جاءني رجل أبوه عالم» ونحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾ ولا بد من ارتباطها بالمنعوت بضمير يعود منها إليه.

أَجْمَعُون» و«جاء زَيْدٌ زَيْدٌ» وفي البيان والبدل «جاء زَيْدٌ أبو عبد الله» وفي عطف النَّسَقِ «جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو» فتجدها توابعَ جامدةً، وكذلك سائرُ أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيدُ اللفظيُّ، فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك «جاء زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ» الأول نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غيرَ نعتٍ، مثالُ ذلك في البيان والبدل قولُكَ: «قال أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، وقال عُمَرُ الفاروقُ» وفي عطف النسق: «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصِّدِّيقُ والفاروقُ وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ إلا أنهما صارا لَقَبَيْنِ على الخليفتين رضي الله عنهما لاحِقَيْنِ بباب الأعلام كزيد وعمرو، و«شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُذِفَ منعوته، وذلك المنعوتُ هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

* * *

ص ـ وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش ـ فائدة النعت(١): إما تخصيصُ نكرةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ» أو توضيحُ معرفةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَيَّاطِ» أو مَدْحٌ، نحو: ﴿بِسمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾(٢) أو ذَمٌّ نحو: «أعوذ باللَّهِ مِنَ الشيطانِ الرَّجِيمِ» أو تَرَحُّمٌ، نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسكينَ» أو

= والخامس: من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً المصدر، نحو قولك: «جاءني رجل عدل» أي عادل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يقدرون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة المشتق، فتقدير هذا المثال عندهم: رجل ذو عدل.

(١) زاد جماعة من النحاة على هذه الفوائد الستة أربع فوائد أخرى، وهي:
الأولى: التعميم، نحو «إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين».
الثانية: التفصيل، نحو قولك «زارني رجلان عربي وتركي».
الثالثة: الإبهام، نحو قولك «تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة».
الرابعة: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث عنه، نحو «رأيت أخاك العالم».

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة، وفي عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الذيل عميق السيل.

توكيدٌ، نحو: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(١) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٢).

ص ـ وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِير، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وإلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ، «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» ثُمَّ «قَاعِدٌ» ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

ش ـ اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجَمْع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فهذه عشرة أحوالٍ للاسم.

ولا يكون الاسمُ عليها في وقت واحد، لما في بعضها من التضادّ، ألا ترى أنه لا يكون الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكراً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، ولا مذكراً مؤنثاً.

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعةُ أُمورٍ، وهي من كل قِسْمٍ وَاحِدٌ، تقول: «جَاءَنِي زيد» فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكيرُ بدل التعريف وبقيةُ الأَوْجُهِ؛ فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقيةُ الأَوْجُهِ؛ فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقيةُ الأَوْجُهِ، فإن قلت: «رَأَيْتُ زَيْداً» أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأَوْجُهِ.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وَيَعْنُونَ بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك(٣)، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أَوْجُهِ الإِعراب، وواحد من التعريف

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي، فإنهم يريدون النعت الحقيقي، لا مطلق النعت، وهو يقصد مطلق النعت، وسيأتي (ص ٣٢١) ما يفيد اعتراف المؤلف بأن الخلاف لفظي.

والتنكير، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالفَ منعوتَه في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير.

فإن قلت: هذا منتقض بقولهم: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»(١) فوصفوا المرفوع، وهو الْجُحْرُ، بالمخفوض، وهو «خَرِب» وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾(٢) فوصف النكرة، وهي ﴿كل همزة لمزة﴾ بالمعرفة، وهو ﴿الذي﴾ وبقوله تعالى: ﴿حمٓ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾(٣)، فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنكرة، وهي ﴿شديد العقاب﴾ وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضَافَتُهَا إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عِقَابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلك؟

قلت: أما قولهم: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فأكثر العرب ترفع خَرِباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، كما قال الشاعر:

---

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته:

كَأَنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فإن قوله: «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب».

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع النعت منعوته في إعرابه، لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو «جاءني رجل فاضل» وإما أن يكون تقديراً نحو «زارني عليٌّ المرتضى» وإما أن يكون محلاً نحو «زارني خالد هذا» ومن الذي يوافق منعوته تقديراً مثال الشارح وبيت امرئ القيس؛ فإن كل نعت فيهما مرفوع تبعاً للمنعوت، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة، وادعاء الشيخ أن ﴿الذي جمع﴾ نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً، لأن ﴿الذي جمع﴾ بدل من كل همزة لمزة، والبدل لا يلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتنكير، ويجوز أن تجعل ﴿الذي جمع مالاً﴾ نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الذي جمع مالاً، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: أذم الذي جمع مالاً، وسيأتي مبحث النعت المقطوع في آخر هذا الباب.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة غافر، وادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله ﴿غافر الذنب﴾ بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية ـ غير مسلم، لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين﴾.

١٣٣ـ * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *

ومُرَادُهم بذلك أن يُنَاسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خَربٍ» ضمة مُقَدَّرَة منع من ظهورها اشتغالُ الآخِرِ بحركة المجاورة، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أنّا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءةُ الحسن [البصريِّ] ﴿الحمدِ لِلهِ﴾(١) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولُهم في الحكاية «مَنْ زَيْداً» بالنصب، أو «مَنْ زَيْدٍ» بالخفض، إذا سألت مَنْ قال: رأيت زَيْداً، أو مررت بِزَيْدٍ، وأردتَ أن تَرْبِطَ كلامَكَ بكلامه بحكاية الإعراب.

وقد تبين بهذا صحةُ قَوْلِنَا: إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعْرَابِهِ وتعريفهِ وتنكيره(٢).

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية ـ وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ـ فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعلُ الذي يحلُّ مَحَلَّهُ في ذلك الكلام؛ فإن

---

١٣٣ ـ هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح بن جني في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يعينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر الشريشي شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني!.

الإعراب: «قد» حرف تقليل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بجرم» جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ، وجرم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن العرب عاملت «خرب» المعاملة التي يستحقها «ضب» فجروا لفظه ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة، ومن آيات أخرى.

(٢) لم يتكلم المؤلف على الآيتين الكريمتين ـ وهما قوله سبحانه ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده﴾ وقوله جلت كلمته ﴿حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب﴾ وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

كان الوَصْفُ رافعاً لضمير الموصوف طَابَقَهُ في اثنين منها، وكملت له حينئذٍ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون(١)، تقول: «مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قائِمٍ]» و«بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ» و«بِرِجَالٍ قَائِمِينَ» و«بامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ» و«بِامْرَأَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ» و«بِنِسَاءٍ قَائِمَاتٍ» كما تقول في الفعل «مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قَامَ]، و برجلين قَامَا، وبرجالٍ قَامُوا، وبامْرأةٍ قَامَتْ، وبامْرأتين قَامَتَا، وبنساء قُمْنَ» وإن كان الْوَصْفُ رافعاً لاسم ظاهر؛ فإن تَذْكِيرَه وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحلُّ محله يكون كذلك، تقول: «مررت برجل قائمةٍ أُمُّهُ»؛ فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول في الفعل: قَامَتْ أُمُّهُ، وتقول في عكسه: «مررت بامرأةٍ قائم أَبُوهَا» فتذكِّرُ الصفَةَ لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقول في الفعل: قَامَ أَبُوهَا، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(٢)، ويجب إفرادُ الوصفِ، ولو كان فاعله مُثَنًّى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أبَوَاهُمَا» و«بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ» كما تقول: قَامَ أَبَوَاهُمَا، وقَامَ آبَاؤُهُمْ، ومَنْ قال: «قَامَا أبواهُمَا» و«أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»(٣) ثَنَّى الوَصْفَ وَجَمَعَهُ جَمْعَ السلامة، فقال: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا» و«قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ» وأجاز الجميعُ أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسْمُ المرفوع جمعاً، فتقول: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ» و«بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ» وَرَأَوْا ذلك أَحْسَن من الإِفراد الذي هو أَحْسَنُ من جمع التصحيح.

ص- وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ، ونَصْباً بِتَقْدِيرِ أَعْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوِ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ.

ش - إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة(٤) جاز لك في الصفة الإِتباعُ والقَطْعُ.

---

(١) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعربين صحيح إذا أريد النعت الحقيقي.

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء، ونظير الآية الكريمة قول عبدة بن عمرو بن شريح:

لَحَى الله وَفْدَيْنَا وَمَا ارْتَحَلا به ... مِنَ السَّوءَةِ الْبَاقي عَلَيْهِمْ وَبَالُهَا

(٣) يريد من ألحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

(٤) ومما ورد من هذا عن العرب قول الخرنق، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

مثال ذلك في صفة المدح «الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْحَمِيدُ» أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الاتباع، والنصب بتقدير أَمْدَحُ، والرَّفْعَ بتقدير هو، وقال: «سَمِعْنَا بعضَ العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] بالنصب؛ فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية» اهـ.

ومثاله في صفة الذمِّ: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[2] قرأ الجمهور بالرفع على الإِتباع، وقرأ عاصم بالنَّصْبِ على الذم.

ومثاله في صفة الترحُّمِ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» يجوز فيه الخفضُ على الإِتباع، والرَّفْعُ بتقدير هو، والنصبُ بتقدير أَرْحَمُ.

ومثاله في صفة الإِيضاح: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرَّفْعُ بتقدير هو، والنَّصْبُ بتقدير أعني.

ولا فَرْق في جواز القَطْع بين أن يكون الموصوفُ معلوماً حَقِيقَةً أو ادّعاء؛ فالأولُ مشهور، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني نَصَّ عليه سيبويه في كتابه، فقال: «وقد يجوز أن تقول: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرامُ» يعني بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطَبَ كأنه قد عَرَفَهُم»... ثم قال «نزّلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم» اهـ.

* * *

ص ـ وَالتَّوكيدُ، وَهُوَ إمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ * آتَاكِ آتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * وَنَحْوُ * لا لا أَبُوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنَّهَا * وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكّاً دَكّاً﴾ ﴿صَفّاً صَفّاً﴾.

ش ـ الثاني من التَّوابع: التوكيدُ، ويقال فيه أيضاً: التأكيدُ ـ بالهمزة ـ وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو: «فأس، ورأس».

وهو ضربان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

والكلام الآن في اللفظي، وهو: إعادة الأول بعَيْنِهِ سواء كان اسْماً، كقوله:

---

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٤ من سورة المسد.

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

وانتصابُ «أخاك» الأول: بإضمار اَحْفَظْ أو الْزَمْ أو نحوهما، والثاني: تأكيد له؛ أو فِعْلاً، كقوله:

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

---

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦).

اللغــة: «الهيجا» بالقصر ههنا - الحرب، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد:

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وتمد أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره الزم أخاك، مثلاً، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة: لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم الموصول اسم إن، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا. وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة، فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع، وغير مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم وذكره مرتين، فكان اللفظ الثاني عوضاً عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه.

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين، وممن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٩١) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما=

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول، وَكَرَّرَ الفعل والمفعول في قوله: «أَتَاكِ أَتَاكِ» و «اللاحقون»: فاعل بأَتَاكِ الأوَّل، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا لِيُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنًى نُزِّلا منزلَةَ الكلمة الواحدة، وقيل: إنما تَنَازَعَا قوله: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أن يُضْمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أَتَوْكِ أَتَاكِ، على إعمال الأول، وقوله: «أَحْبِسِ أَحْبِسِ» تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به؛ أو حرفاً، كقوله:

١٣٦ ـ لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودا

وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً، وَجَاءَ رَبُّكَ

= بعده بتقدير فإلى أين، لم تكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله «احبس احبس» فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً؛ فأما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت تأكيداً للأولى ولا فاعل للثانية، ومن النحاة من زعم أن قوله «اللاحقون» تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل المعمول؛ فكان يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله «احبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً.

١٣٦ ـ هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤).

اللغــة: «أبوح» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «مواثقاً» جمع موثق، وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف: ﴿حتى تؤتوني موثقاً من الله﴾، والموثق: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق. =

وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾(١)، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دَكّاً بعد دك، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منبثاً، وأن معنى ﴿صَفّاً صَفّاً﴾ أنه تَنْزِلُ ملائكة كل سماء، فيصطفون صَفّاً بعد صف مُحْدِقِينَ بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: عَلَّمْتُهُ الحساب باباً باباً.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافاً لابن جني؛ لأن الثاني لم يُؤْتَ به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة» فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثانٍ]، جيء به لتأكيد الخبر الأول.

* * *

ص- أَوْ مَعْنوِيٌّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ، والْعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا، إِنِ اجْتَمَعَتَا، وَتُجْمَعَانِ عَلَى أفعُلٍ مع غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًّى إنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ وَبِكِلا وكِلْتَا لَهُ إنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاء وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافةٍ.

ش- النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنويُّ، وهو بألفاظ محصورة.

منها: «النفس، والعين» وهما لِرفْعِ المجاز عن الذاتِ، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ»، فيحتمل

= الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكد لسابقه «أبوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة في محل رفع خبر إن «عليَّ» جار ومجرور متعلق بأخذت «مواثقاً» مفعول به لأخذت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف؛ لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورة «وعهوداً» الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على مواثق.

الشاهد فيه: قوله «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة الفجر، ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في هاتين الآيتين الكريمتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خَبَرِه أو كتابه، فإذا قلت: «نَفْسُهُ» ارتفع الاحتمالُ الثاني(١)، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائِدٍ على المؤكَّدِ، ولك أن تُوَكِّدَ بكل منهما وَحْدَهُ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ» ويمتنع «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ».

ويجب إفراد النفس والعين مع الفرد، وَجَمْعُهُمَا على وزن أَفْعُلٍ مع التثنية والجمع، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا»، و «الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ»، و «الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ».

* * *

ومنها: «كُلٌّ» لرفع احتمال إرادة الخُصُوصِ بلفظ العُمُومِ، تقول: «جَاءَ الْقَوْمُ» فيحتمل مجيءُ جميعهم، ويحتمل مجيءُ بعضهم، وأنك عَبَّرْتَ بالكل(٢) عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم» رَفَعْتَ هذا الاحتمال(٣).

وإنما يؤكد بها بشروط:

---

(١) الحق أنك إذا قلت: «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجائي هو الأمير وأن يكون الجائي تابعاً للأمير أو خبراً منه أو نحو ذلك، وأنك إذا قلت «جاء الأمير نفسه» بقي الاحتمالان، لكن الاحتمال الثاني ـ وهو كون الجائي تابعه أو خبره ـ قد ضعف، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه لك أن تأتي بتوكيد آخر فتقول «جاء الأمير نفسه عينه» ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني.

فإن قلت: فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادة على ما أفاده قولك «جاء الأمير» بدون توكيد؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك: إن قولك «جاء الأمير» بغير توكيد يحتمل عدة وجوه، منها، أن تكون قد سهوت فأسندت الفعل إلى الأمير، ومنها: أن يكون الجائي هو تابع الأمير أو خبره، ومنها: أن يكون الجائي هو الأمير، فإذا قلت «جاء الأمير نفسه» جاز أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى نفي أحدهما بتأكيد آخر.

وتختص النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كقول الشاعر:

هٰـذَا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ ... لا أُمَّ لِـي إنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

(٢) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ «كل» ولفظ «بعض» لا تدخل عليهما أل.

(٣) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل بتة وإنما ضعف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر نحو قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾.

أحدها: أن يكون المؤكد بها غير مثنى ـ وهو المفرد والجمع ـ.

الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1]. والثاني كقولك: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ» فإن العبد يتجزَّأ باعتبار الشِّرَاء، وإن كان لا يتجزَّأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ» لأنه لا يتجزَّأ، لا بذاته، ولا بعامله.

الثالث: أن يتصل بها ضميرٌ عائِدٌ على المؤكَّدِ، فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم ﴿إنَّا كُلاّ فِيهَا﴾[2] خلافاً للزمخشري والفَرَّاء.

ومنها: «كِلا، وكِلْتَا» وهما بمنزلة كُلٍّ في المعنى، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أَحَدُ الزيدين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلا نُزِّلَ هٰذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[3]: إن معناه على رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتمالُ.

وإنما يؤكَّدُ بهما بشروط:

أحدها أن يكون المؤكَّدُ بهما دالاًّ على اثنين.

الثاني: أن يصحَّ حُلُولُ الوَاحِدِ مَحَلَّهُمَا؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: «اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كلاهما» لأنه لا يحتمل أن يكون المراد «اخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ» فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أَسْنَدْتَهُ إليهما غَيْرَ مختلف في المعنى، فلا يجوز «مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرو كلاهما».

الرابع: أن يَتَّصِل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

* * *

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٣) من الآية ٣١ من سورة الزخرف، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾.

ومنها: «أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ» وَجَمْعُهُمَا، وَهُوَ «أَجْمَعُونَ»(١).

وإنما يؤكد بها غالباً بعد كُلٍّ فلهذا اسْتَغْنَتْ عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، تقول: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَع»، و «الأَمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاء»، و «العَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، و «الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ»، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾(٢)، ويجوز التأكيدُ بها وإن لم يتقدم «كل»، قال الله تعالى: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٣)، ﴿وإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٤) وفي الحديث «إذا صَلَّى الإمام جالساً فصَلُّوا جلوساً أَجْمَعُونَ» يروى بالرفع تأكيداً للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف، لاستلزامه(٥) تنكيرَهَا، وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد فُهِمَ من قولي: «أَجْمَعُ، وَجَمْعَاء، وَجَمْعُهُمَا» أنهما لا يُثَنَّيَانِ، فلا يقال: أَجْمَعَانِ، وَلا جَمْعَاوَانِ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع.

* * *

ص- وَهِيَ بِخلافِ النُّعُوتِ: لا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ المؤَكِّدَاتُ، وَلا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

ش ـ ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخَيَّرٌ بين المجيء بالعطف وتركه؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى،

---

(١) وجمعاوات أيضاً.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر، ومن الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر.

(٥) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذاوقع معرفة كان مما لا بد منه أن تؤول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل «جاء زيد وحده» أنه في قوة قولك منفرداً.

والّذِي أخرَجَ المَرْعَى﴾(١)، وكقول الشاعر:

١٣٧ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾(٢) الآية.

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخَالِفَةٌ للنعوت في الأمرين جميعاً، وذلك أنها لا تَتَعَاطَفُ إذا اجتمعت، لا يقال: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ» ولا «جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ» وَعِلَّةُ ذلك أنها بمعنًى وَاحِدٍ، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة.

وكذلك(٣) لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: «جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ» لأن

---

(١) الآيات ١ و٢ و٣ و٤ و٥ من سورة الأعلى.

١٣٧ - هذا بيت مشهور، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ ولم ينسبه، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شراح شواهده.

اللغــة: «القرم» - بفتح القاف وسكون الراء - هو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد للضراب، ثم أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث: الأسد، وأصل الكتيبة: الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بأهدي، مثلاً «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على القرم، وابن مضاف و«الهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضاً، وليث مضاف و«الكتيبة» مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ومثله قول ابن زيابة:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ صَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدلّ على الترتيب والتعقيب، وذلك بسبب أن نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب، فيغنم أموالهم، فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً.

(٢) الآيات ١٠ و١١ و١٢ من سورة نون.

(٣) قد ذكر الشيخ شيئين مما يخالف فيه التوكيد النعت، وعلل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وهو أنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتباع للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد يراد=

ألفاظ التوكيد مَعَارِفُ؛ فلا تُجْرَى على النكرات، وَشَذَّ قول الشاعر:

١٣٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

* * *

= به الذات كالمؤكد، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكد، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما النعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه.

١٣٨ ـ هذا بيت من البسيط، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، من كلمة أولها قوله:

يَا لِلرِّجَالِ لِيوم الأَرْبَعَاءِ، أَمَا   يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهىٰ طَرَبَا؟

إِذْ لا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي   يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزَاب مُنْتَقِبَا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «يا ليت عدة حول كله رجبا» على نصب الجزءين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ويقال: هم بنو تميم، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة.

اللغــة: «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «ساقه» من السوق.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماض، والضمير الذي للغائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف و«حول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة.

ونظيره في نصب الجزءين بليت قول الراجز:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

الشاهد فيه هنا: قوله «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا، ولكن المؤلف قد اختار في أوضحه ـ تبعاً لابن مالك ـ صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة» وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومثله قول العرجي:

نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ   لا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ

والنكرة هنا ـ هي حول ـ محدودة: أي لها أول وآخر معروفان والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو كله.

ص- وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غيرُ مُؤَوَّلٍ.

ش - هذا البابُ الثالث من أبواب التوابع.

والعَطْفُ في اللغة: الرُّجُوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان: «عَطْفُ نَسَق» وسيأتي، و «عَطْفُ بَيَانٍ» والكلامُ الآنَ فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: «موضح أو مخصص» مخرج للتأكيد، كـ «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» ولعطف النسق، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» وللبدل كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وقولي: «جامد» مخرج للنعت؛ فإنه وإن كان مُوَضِّحاً في نحو: «جاء زيد التاجر» ومخصصاً في نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ» لكنه مشتق، وقولي: «غير مُؤَوَّل» مُخْرِج لما وقع من النعوت جامداً نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا» و «بِقَاعٍ عَرْفَجٍ» فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى مررتُ بزيْدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ[(1)].

* * *

ص- فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش - أعني بهذا أنَّ عَطْفَ البَيَانِ - لكونه مُفيداً فائدةَ النعتِ، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد[(2)]، وفروعهن، ما يلزم في النعت.

* * *

(١) مهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:

الأول: فائدة عطف البيان توضيح المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتين الفائدتين.

ومن فوائده التوكيد، ومثاله قول الشاعر:

إنّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا … لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

ومن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام﴾ البيت الحرام عطف بيان على الكعبة على جهة المدح.

والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً، وإذا جاء غير مشتق فهو في التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطف البيان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقع مشتقاً، لكن بشرط أن يكون مسمى به مثل الصديق والفاروق والصعق والحارث.

(٢) أعرب الزمخشري ﴿مقام إبراهيم﴾ في قوله تعالى: ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم﴾ عطف بيان مع مخالفته لمتبوعه بالإفراد والتذكير، وأنكره الجماعة، وجعلوه مبتدأ خبره محذوف، أي منها مقام إبراهيم.

ص ـ كَأَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَهٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ.

ش ـ أشرتُ بالمثالين إلى مَا تَضَمَّنَهُ الحدُّ، من كونه مُوَضِّحاً للمعارف ومُخَصِّصاً للنكرات، والمرادُ بأبي حفص عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أوجُهٍ: الجرُّ بالإضافة على معنى مِنْ، والنصب على التمييز ـ وقيل: على الحال ـ والإتباعُ: فمن خَرَّجَ النصب على التمييز قال: إن التابع عطفُ بيانٍ، ومَنْ خرجه على الحال قال: إنه صفة، والأولُ أَوْلى؛ لأنه جامدٌ جموداً مَحْضاً؛ فلا يحسن كونُه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرةً] تابعاً للنكرة، والصحيحُ الجوازُ، وقد خُرِّجَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾(١).

وقال الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾(٢): يجوز في (طعام) أن يكون بياناً وأن يكون بدلاً.

* * *

ص ـ وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِه:

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *

وَقَوْلِهِ:

* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً *

ش ـ كلُّ اسمٍ صَحَّ الحكم عليه بأنه عَطْفُ بَيَانٍ مُفِيدٌ للإيضاح، أو للتخصيص صَحَّ أن يحكم عليه بأنه بدلُ كُلٍّ من كُلٍّ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بَعْضُهم من ذلكَ مسألةً، وبعضُهم مسألتين، وبعضُهم أكثر من ذلك،

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

ويجمعُ الجميعَ قولي: «إن لم يمتنع إحلالُه محلَّ الأول» وقد ذكرت لذلك مثالين:[1]
أحدهُمَا قولُ الشاعر:

١٣٩ ـ أَنَا ٱبْنُ ٱلتَّارِكِ ٱلبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

---

(١) ومن أمثلة ما يمتنع إحلاله محل الأول قولك «يا زيد الحارث» من كل منادى أتبع بما فيه أل، فإنه لا يجوز لك أن تقول «يا الحارث» فتنادي ما فيه أل، لأن الاسم المقترن بأل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع: أن يكون نعتاً لأي نحو (يا أيها النبي) أو يكون لفظ الجلالة نحو «يا ألله» أو يكون علماً منقولاً من جملة نحو «يا المنطلق زيد» وعلى ذلك يكون قولك «الحارث» في قولك «يا زيد الحارث» عطف بيان، ولا يصح جعله بدلاً.

ومما يمتنع إحلاله محل الأول «زيد» من قولك «يا أيها الرجل زيد» فإن «الرجل» نعت لأي، وزيد: عطف بيان عليه، ولا يصح إحلاله محل الأول فتقول «يا أيُّها زيد» لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مقترناً بأل، فلا يصح جعل زيد بدلاً من الرجل. وإنما هو عطف بيان.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول «هذا» من قولك «يا زيد هذا» من كل منادى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بأل، لأنه لا يجوز لك أن تقول «يا هذا» فتضع اسم الإشارة تالياً لحرف النداء، لأنه لا يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت، وهم لا يجيزونه.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول قولك «زيد أفضل الناس الرجال والنساء» من كل أفعل تفضيل أضيف إلى اسم عام ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه، وذلك لأن أفعل التفضيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه، فلو أحللت التابع محل المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء، وهذا فاسد.

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البدل على نية تكرار العامل، فالعامل في البدل مقدر مماثل للعامل في المبدل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البدل محل المبدل منه.

١٣٩ ـ هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٩٣).

اللغـة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صيّر، وعليه يحتاج إلى مفعولين، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله، ويروى «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف و«البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير، ومفعوله الأول هو قوله البكري؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

=

والثاني قولُ الآخر:

١٤٠ ـ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبا

وبيانُ ذلك في [البيت] الأول أن قوله «بِشْرٍ» عطفُ بيانٍ على «البكري» ولا يجوز أن

= **الشاهد فيه:** قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه؛ فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل في محل المبدل منه، وأن هذا السر هو جعلهم العامل في البدل مقدراً مماثلاً للعامل في المبدل منه.

١٤٠ ـ هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي ﷺ، من كلمة له يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه، ويبكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٣ طبع بولاق ـ ٢/٢٩٦ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠).

الإعراب: «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوي: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «ونوفلاً» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيذ «أن» مصدرية «تحدثا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

الشاهد فيه: قوله «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلَا» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، كما أوضحناه لك فيما سبق، وهذا يستدعي أن يكون قوله «نوفلَا» مبنياً على الضم؛ لكونه علماً مفرداً، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون قوله «عبد شمس» حينئذ بدلاً.

أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى، ولو قال «ونوفل» بالضم لجاز، فافهم ذلك.

يكون بَدَلاً منه؛ لأن البدل في نية إحلاله مَحَلَّ الأوّلِ، ولا يجوز أن يقال: أنَا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألفُ واللامُ، نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكري» ولا يقال: الضاربُ زَيْدٍ، كما تقدم شَرْحُه في باب الإِضافة.

وبَيَانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله: «عبد شمس ونوفلاً» عطفُ بيانٍ على قوله: «أَخَوَيْنَا» ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله مَحَلَّ الأوّلِ؛ فكأنك قلت: «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً» وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى، و «نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه «يَا نَوْفَلُ» بالضم، لا «يَا نَوْفَلاً» بالنصب؛ فلذلك كان يجب أن يقال(١) هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ».

***

ص ـ وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ.

ش ـ الرابع من التوابع: عطف النسق(٢).

---

(١) أي ليصح كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠.

ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فافهم ذلك.

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر؛ أما أولاً: فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، والبدل من الثواني بدليل أنه تابع فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل؟

وأما الثانية: فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك «نعم الرجل زيد» أن يكون زيد بدلاً من الرجل، مع أنه لا يصح إحلاله محله؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بأل، كما أجاز بعض النحاة في قولك «إنك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيداً وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلاله محل الكاف، فإنه لا يجوز لك أن تقول «إن أنت الكريم».

(٢) اعلم أن عطف النسق ـ بالنظر إلى الإعراب ـ يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك «جاء زيد وعلي، ورأيت زيداً وعلياً، ومررت بزيد وعلي» وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كأن يكون المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم للا النافية للجنس، نحو «لا رجل في الدار ولا فاطمة» لم يجز العطف على اللفظ؛ لأن اسم لا النافية للجنس لا يكون=

وقد مضى تفسيرُ العطف؛ فأما النَّسقُ فهو «التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أَحَدُ حروف العطفِ الآتي ذِكْرُهَا» ولم أَحُدَّه بحدٍّ لوضوحه، على أنني فَسَّرْتُهُ بقولي: «بالواو ـ

= إلا نكرة، وكأن يكون المعطوف معرفة أيضاً في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو قولك «ما في الدار من امرأة ولا زيد» لأن من الزائدة لا تجر إلا النكرات.

النوع الثاني: أن يتبع محل المعطوف عليه، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط: أولها أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام، وثانيها أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة، وثالثها أن يكون الطالب لذلك المحل باقياً في فصيح الكلام؛ فلا يجوز أن تقول «مررت بزيد وبكراً» فإنك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح «مررت زيداً» لم يجز لك أن تنصب المعطوف في هذا المثال ونحوه لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام، ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحل بحسب الأصالة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصبت مفعوله ثم عطفت على هذا المعمول لم يجز لك أن تجر المعطوف على محل ذلك المعمول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول «زيد ضارب عمراً وأخيه» لأن استحقاق معمول الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لقصد التخفيف، وقد تقدم لنا هذه المسألة، ومثال انتفاء وجود الطالب لذلك المحل العطف على اسم إن المنصوب بالرفع، باعتبار أن محله رفع على الابتداء، لا يجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأن طالب الرفع هو الابتداء قد زال، فلا تقول على الصحيح «إن زيداً وخالد في الدار».

النوع الثالث: العطف على التوهم، ويشترط لهذا النوع صحة دخول العاطف المتوهم على المعمول، وإذا كان دخول العاطف المتوهم على المعمول كثيراً فإن العطف على التوهم حينئذ يكون حسناً، ولهذا النوع باب يكثر فيه وهو خبر ليس، ونضرب لك الأمثلة المتنوعة لهذا الباب، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب ونوع كل وجه.

المثال الأول: أن تقول «ليس زيد قائماً» يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب، فتقول: «ولا قاعداً» وهذا العطف حينئذ من باب العطف على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول «ليس زيد قائماً ولا قاعد» وعليه جاء قول الشاعر، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى، المزني:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيا

عطف قوله «ولا سابق» بالجر على قوله «مدرك» المنصوب، ويسمى هذا العطف على التوهم، لأنه توهم أن الباء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومن أجل هذا التوهم جر المعطوف.

المثال الثاني: أن تقول «ليس زيد بقائم» يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالجر، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعد» ويكون هذا عطفاً على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا

عطف قوله «الحديدا» بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله «لسنا بالجبال» وهذا عطف على المحل، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل؛ فنصب خبر ليس يظهر في الكلام الفصيح بل هو الأصل، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل، وطالب النصب موجود في الكلام وهو ليس.

وقد أطلت عليك في هذا الموضوع، فاكتفِ بهذا، واحرص عليه، والله ينفعك به.

إلخ» فإنَّ معناه أنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، واعترضْتُ بعد ذكري كلِّ حرفٍ بتفسيره معناه.

* * *

ص ـ الواو وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ.

ش ـ قال السيرافي: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» اهـ.

وأقول: إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثَلاثَةَ مَعَانٍ؛ أحدها: أن يكونا جاءا معاً، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب[(١)]، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب؛ فإن فُهِمَ أَحَدُ الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخَرَ، كما فُهِمت المعية في [نحو] قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[(٢)]، وكما فُهِمَ الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾[(٣)]، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْكِرِي البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[(٤)]، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العلم[(٥)]: من النحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارُنَا وَتُولَدُ صغارنا فنحيا، وهو بعيد، ومن أَوْضَحِ ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثُمَّ؛ لكونهما

---

(١) المراد ترتيب مجيئهما على ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الزلزلة.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

(٥) قالوا: وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحد معانيه، ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر، وعلى الترتيب كثير، وعلى عكس الترتيب قليل.

للترتيب، فلو كانت الواو مثلَهما لامْتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.

* * *

ص ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش ـ إذا قيل: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو» فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهْلَةٍ فهي مُفِيدَة لثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، ولم أنبِّه عليه لوضوحه، والترتيبُ، والتعقيبُ.

وتعقيبُ كل شيء بحسبه[١]، فإذا قلت: «دَخَلْتُ البَصْرَةَ فَبَغْدَادَ» وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادةً، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يَجُزِ الكلامُ.

وللفاء مَعْنًى آخر، وهو التَّسَبُّبُ، وذلك غالب في عطف الجمل[٢]، نحو قولك: «سَهَا فَسَجَدَ» و «زَنَى فَرُجِمَ» و «سَرَقَ فَقُطِعَ» وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[٣]، ولدلالتها على ذلك اسْتُعِيرَتْ للرَّبْطِ في جواب الشرط، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ» ولهذا إذا قيل: «مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ درهم» أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حذف الفاء احتمل ذلك وَاحْتَمَلَ الإقرارَ بالدرهم له.

وقد تَخْلو الفاء العاطفةُ للجُمَل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾[٤]

* * *

---

(١) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة بينهما، وهو ـ مع ذلك، كما قال المؤلف ـ في كل شيء بحسبه.

(٢) وقد تجيء الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات، نحو قوله تعالى: ﴿لآكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون، فشاربون عليه من الحميم﴾ ومن أمثلة الفاء الدالة على التسبب في عطف الجمل ـ سوى الآية التي تلاها المؤلف ـ قوله تعالى: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ وقول كعب بن زهير:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ ... مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

(٣) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٤) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأعلى.

ص- وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش - إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أنبّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلمَلاَئِكَةِ﴾[1]، فقيل: التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم؛ فحذف المضاف منهما[2].

* * *

ص- وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش - معنى الغاية - آخر الشيء، ومعنى التدريج: أنَّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوفُ بها جُزْءاً من المعطوف عليه: إمَّا تحقيقاً كقولك «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا» أو تقديراً كقوله:

١٤١ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

---

(١) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) قد تأتي «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ وإنما قلنا إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آية أخرى من سورة الأعراف: ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها﴾ والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتين على الأخرى أولى.

وقد تأتي «ثم» بمعنى الفاء، نحو قول الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَب

وزعم الأخفش ونحاة الكوفة أن «ثم» تقع زائدة، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾ من سورة التوبة؛ فجعلوا ﴿تاب عليهم﴾ جواباً، وثم زائدة، وهذا غير مسلم، بل الجواب محذوف وثم عاطفة.

١٤١ - حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلمس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه واقترأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً، وفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاهَا

الإعراب: «ألقى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألقى «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن=

فعطف «نَعْلَهُ» وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً؛ لأن معنى الكلام ألقى ما يُثْقِله حتى نَعْلَهُ[1].

* * *

ص- لا لِلتَّرْتِيبِ.

ش - زَعَمَ بعضُهم أن «حَتّى» تفيد الترتيبَ كما تفيده ثُمَّ والفاء[2]، وليس كذلك،

= قدرت كي تعليلية، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله»، نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «ألقاها» ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره لأنه يسير سير الهارب المتوجس.

(١) وكما يشترط في المعطوف بحتى أن يكون جزءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون ما بعد حتى العاطفة فعلاً، كما لا يكون جملة، ويشترط في الاسم أن يكون ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القوم حتى أنا».

وإنما وجب في المعطوف بحتى أن يكون اسماً ظاهراً، لأن حتى العاطفة منقولة من حتى الجارة، وهي تختص بالاسم ولو تأويلاً وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح.

واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل، إذ لو لم يشاركه في معنى العامل لكان من جنس آخر غير جنسه، فلا يصح أن يكون غاية وآخراً له، فلا يجوز أن تقول: «صمت ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر» لأن يوم الفطر لا يصام؛ فليس بمشارك في العامل؛ والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، لأنه لا يكون غاية له إلا إذا كان جزءاً منه.

(٢) الذي زعم أن «حتى» تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري، وقد رد ذلك عليه كثير من العلماء منهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني؛ والحق أن المعتبر في «حتى» ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن، من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف؛ ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها حاصلة قبل ملابسته لما قبلها نحو «مات كل آبائي حتى آدم» أو أن تكون ملابسته لما بعد حتى في أثناء ملابسته لما قبلها نحو «مات الناس حتى الأنبياء» أو تكون ملابسته لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها نحو أن تقول «جاءني القوم حتى خالد» إذا كان مجيئهم في وقت واحد، وكان خالد أضعف القوم أو أقواهم حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي ذكره المؤلف.

وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ» ولا ترتيب بين القضاء وَالقَدَرِ، وإنما الترتيبُ ظهور المَقْضِيَّات والمُقَدَّرَات.

ص ـ وَ «أَوْ» لأحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَو الأشْيَاءِ، مُفِيدةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

ش ـ مثالُها لأحد الشيئين قولُه تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[1]، ولأحد الأشياء: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[2]، ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ»[3]؛ لأن «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عليَّ هذا الشيء.

ولها أربعة مَعَانٍ: مَعْنَيَانِ بعد الطلب[4]، وهما التخيير، والإِباحة، وَمَعْنَيَانِ بعد الخبر، وهما الشك، والتشكيك[5].

فمثالُها للتخيير «تَزَوَّجْ هِنْداً أو أُخْتَهَا» وللإِباحَةِ «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ» والفرقُ بينهما أن التخيير يأبى جوازَ الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإِباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تَزَوُّجِ هندٍ وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً؟

---

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٣) سنحرر لك هذه المسألة في «مباحث أم» ص (٣٤٢).

(٤) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي، إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير، واعلم أن هذين المعنيين إنما يحسنان بعد الصيغة الدالة على الأمر كمثالي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التحضيض نحو: «هلا تتزوج هنداً أو أختها» في التخيير، و«هلا تصاحب الحسن أو ابن سيرين» في الإباحة؛ فأما الاستفهام نحو «أعندك زيد أو عمرو» فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة؛ وأما في التمني نحو «ليت لي ألف دينار أو خزانة كتب» فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز الجمع بين المتعاطفين دائماً؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتحضيض ليس غير؛ من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص.

(٥) الفرق بين الشك والتشكيك أن الشك يكون من المتكلم، وأما التشكيك فهو قصد المتكلم إيقاع المخاطب في الشك، وهو بين واضح من شرح المؤلف لمثاليهما.

ومثالها للشك قولُك: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو» إذا لم تَعْلَم الجائيَ منهما.

ومثالها للتشكيك قولُك: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما ولكنك أبْهَمْتَ على المخاطَبِ.

وأمثلة ذلك من التنزيل قولُه تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾(١) الآية، فإنه لا يجوز له الجمعُ بين الجميع على اعتقادِ أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾(٢) الآية، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾(٤).

***

ص ـ وَ «أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ.

ش ـ تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو» إذا كنت قاطعاً بأن أحَدَهُمَا عنده، ولكنك شَكَكْتَ في عينه، ولهذا يكون الجوابُ بالتعيين، لا بـ «نَعَمْ» ولا بـ «لا» وتسمى «أم» هذه

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٦١ من سورة النور؛ والتلاوة في الكتاب الكريم: ﴿ليس على الأعمى حرج، ولا على الأعرج حرج، ولا على المريض حرج، ولا على أنفسكم أن تأكلوا﴾.

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

وبقي عليه من المعاني التي ترد لها «أو» ثلاثة معان، الأول أن «أو» تأتي للدلالة على التقسيم؛ ومنه قول النحاة: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ومنه قول الشاعر:

وَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لا بُدَّ مِنْهُمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ

ومنه قوله تعالى: ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ وقوله سبحانه: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها، أو آذان يسمعون بها﴾.

والثاني: قال قوم: تكون «أو» للإضراب نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾.

والثالث: قد تأتي «أو» بمعنى الواو، كقول جرير:

جَاءَ الخِلافَةَ أو كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

واعلم أن التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد عبارة الطلب بالمعنى الذي بيناه، وأن الشك والإبهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقيل: لا تقع إلا بعد الخبر وهو الصحيح، وقيل: تقع بعد الطلب أيضاً.

مُعادِلَة، لأنها عَادَلَتِ الهمزَةَ في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدْخَلْتَ الهمزة على أحد الاسمين اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدْخَلْتَ «أمْ» على الآخر، وَوَسَّطْتَ بينهما ما لا تشك فيه ـ وهو قولك «عندك»؟ ـ وتسمى أيضاً مُتَّصِلَة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر(١).

* * *

ص ـ وَلِلرَّدِّ عَنِ الخطإِ في الْحُكْمِ «لا» بَعْدَ إيجَابٍ، وَ «لَكِنْ»، وَ «بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بَلْ» بَعْدَ إِيجَابٍ.

ش ـ حاصلُ هذا الموضع أن بين «لا» و «لَكِنْ» و «بَلْ» اشتراكاً وافتراقاً.

فأما اشتراكها فمن وجهين، أحدهما: أنها عاطفة، والثاني: أنها تُفِيدُ رَدَّ السَّامِعِ عنِ الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً، أحدهما: أَنَّ «لا» تكون لِقَصْرِ القَلْبِ وقصر الإِفراد(٢)، و «بَلْ»، و «لَكِنْ» إنما يكونان لِقَصْرِ الْقَلْبِ فقط، تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ لا

---

(١) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأن التسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً؛ والعطف في هذه الحالة مما اختصت به الواو، وتشارك الواو في ذلك «أم» لأن وضعها على ألا يستغنى فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه.

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصيل، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجز أن تعطف إلا بأم كما في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾، ومما نحب أن ننبهك إليه ههنا أن «سواء» خبر مقدم، والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس.

وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة، تقول: «سواء عليَّ قمت أو قعدت» ومعناه: إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن محيصن ﴿سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم﴾ بدون همزة وبالعطف بأو؛ وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح في تقدير الكلام.

(٢) اعلم أولاً أنك إذا قلت «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه، فإذا قلت: «إنما محمد عالم» أو قلت: «ما هو إلا عالم» دلت هذه العبارة على شيئين:

الأول: ثبوت العلم لمحمد.

والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يسمى قصراً. =

عَمْرو» رَدّاً على من اعتقد أن «عمراً» جاء دون «زيد» أو أنهما جاءاك معاً، وتقول: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لكِنْ عَمْرٌو»، أو «بل عمرو» رَدّاً على من اعتقد العكس، والثاني: أن «لا» إنما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و«بل» يُعْطَفُ بها بعد النفي، و «لكن» إنما يُعْطَفُ بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، وَيُعْطَفُ بِبَلْ بعد الإثبات[1]، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وَصَرْفُهُ عما قبلها وَتَصْيِيرُهُ كالمسكوت عنه، من قِبَلِ أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو».

وقد تضمن سكوتي عن «إمَّا» أنها غيرُ عاطفةٍ، وهو الْحَقُّ، وبه قال الفارسيُّ، وقال الجرجاني: عَدُّهَا في حرُوف العطف سَهْوٌ ظاهر[2].

* * *

= ثم اعلم ثانياً أن المخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل؛ فإذا قلت في هذه الحال «إنما محمد عالم» كنت قد قلبت عليه اعتقاده؛ فهذا يسمى قصر قلب، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر وناثر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر؛ فتقول «إنما خالد شاعر» فهذا يسمى قصر إفراد؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلت حينئذ «إنما خالد كاتب» كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يسمى قصر التعيين.

فالقصر على ثلاثة أنواع: قصر قلب، وقصر إفراد، وقصر تعيين، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الإفراد، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين.

(١) في كل نسخ الأصل: «ويعطف بها بعد الإثبات» فيعود الضمير إلى «لكن» لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام وهو خطأ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن «لكن» يعطف بها بعد النفي وحده.

(٢) خاتمة ـ كما يجوز عطف الاسم على الاسم يجوز عطف الفعل على الفعل، سواء أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة ـ بأن كان كل منهما ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿فحشر فنادى فقال﴾ أو كان كل منهما مضارعاً نحو قوله جلّ شأنه: ﴿لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه﴾ ـ أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه ـ بأن كان المعطوف ماضياً والمعطوف عليه مضارعاً كقوله تعالى: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ أو بالعكس فكان المعطوف مضارعاً والمعطوف عليه ماضياً كقوله تعالى: ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً﴾ وأما فعل الأمر فعطف مثله عليه من باب عطف الجمل؛ لأن في فعل الأمر ضميراً مستتراً وجوباً.

ويجوز أيضاً عطف الفعل على اسم يشبه الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً﴾ ويجوز =

ص ـ وَالْبَدَلُ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بالحُكْمِ، بِلا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ: ﴿مَفَازاً حَدَائِقَ﴾ وَبَعْضٍ، نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وَٱشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطأ.

ش ـ البابُ الخامس من أبواب التوابع: البَدَلُ.

وهو في اللغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا﴾(١)، وفي الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة» فقولي: «تابع» جنس يشمل جميعَ التوابع، وقولي: «مقصود بالحكم» مخرجٌ للنعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنها مُكَمِّلَة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنّها هي المقصودة بالحكم، و «بلا واسطة» مخرجٌ لعطف النَّسَق، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمرٌو» فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه سِتَّة(٢):

أَحَدُهَا: بدلُ كلّ من كلّ، وهو عبارة عمّا الثاني فيه عَيْنُ الأوَّلِ كقولك: «جَاءَنِي مُحمَّدٌ أَبُو عَبْدِ الله» وقوله تعالى: ﴿مَفَازاً حَدَائِقَ﴾(٣).

وإنما لم أقل: «بدل الكل من الكل» حذراً من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إِدْخَالَ أل على

= عكس ذلك، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل، وجعل ابن مالك من هذا النوع قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ وليس ذلك بمتعين؛ فلا يصلح دليلاً، ولكنه يصلح مثالاً، لأن المثال يكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون «مخرج» معطوفاً على: ﴿فالق الإصباح﴾ قبله.

(١) من الآية ٣٢ من سورة ن.

(٢) زاد بعضهم بدل الكل من البعض، عكس النوع الأول، ومثل له بقولك «لقيته غدوة يوم الجمعة» بتنوين غدوة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وزعم السيوطي أن منه قوله تعالى: ﴿فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن﴾ لأن الجنة مفرد وجنات عدن جمع.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ ﴿عم يتساءلون﴾.

كل، وقد استعمله الزجاجيّ في جُمَله، واعتذر عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس(١).

والثاني: بدل بعضٍ من كل(٢)، وضابطه: أن يكون الثاني جزءاً من الأول كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ»، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(٣)، فمن استطاع: بدلٌ من الناس، هذا هو المشهور؛ وقيل فاعلٌ بالحج، أي: ولِلّهِ على الناس أن يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُم.

وقال الكسائي: إنها شَرْطِية مبتدأ، والجواب محذوف، أي: من استطاع فليَحُجَّ، ولا حاجة لدَعْوَى الحذف مع إمكان تمام الكلام؛ والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحجُّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول.

وإنما لم أقل «البعض» ـ بالألف واللام ـ لما قَدَّمْتُ في كلّ.

والثالث: بدلُ الاشتمال، وضابطهُ: أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَة بغير الجزئية، كقولك: «أَعْجَبَني زَيْدٌ عِلْمُهُ» وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٤).

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو [قوله تعالى]: ﴿مَفازاً حَدَائِقَ﴾، ومعرفتين مثل الناس ومَنْ، ومختلفين مثل الشهر وقتال.

---

(١) وقد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا، وذلك في كلامه على التوكيد بكل، ونبهنا عليه هناك.

(٢) إن قلت: هل يجب في بدل بعض من كل أن يضاف البدل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً للبدل بالمبدل منه؟

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البدل أن يضاف إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير، فمثال ما ذكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلاً نصفه﴾ ومثال ما لم يذكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ فمن استطاع: بدل من الناس، ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره: من استطاع منهم، واختلفت كلمة ابن مالك، فذكر في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام، وقال في شرح الكافية: الصحيح أنه لا يشترط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

والرابع والخامس والسادس[1]: بَدَلُ الإِضرابِ، وبدلُ الغَلَطِ، وبدَلُ النِّسْيان، كقولك: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَم دِينَارٍ» فهذا المثالُ محتَملٌ لأن تكون قد أَخْبَرْتَ بأنك تصدقتَ بدرهم، ثم عَنَّ لك أن تخبر بأنك تَصَدَّقْتَ بدينار، وهذا بدلُ الإِضْرَابِ؛ ولأن تكون قد أردْتَ الإِخبار بالتصدُّق بالدينار فَسَبَقَ لِسَانُكَ إلى الدرهم، وهذا بدلُ الغلطِ، ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخبارَ بالتصدُّق بالدرهم، فلما نطقت به تبين فسادُ ذلك القصدِ، وهذا بدلُ النِّسْيَانِ.

وربما أشكل علَى كثير من الطلبة الفَرْقُ بين بَدَلَي الغلط والنِّسْيانِ، وقد بيَّنَّاهُ، ويوضِّحُهُ أيضاً أنَّ الغلط في اللسان، والنسيان في الْجَنَانِ[2].

* * *

ص ـ بابٌ: العَدَدُ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وَكَذَلِكَ العَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ لما اُشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

ش ـ اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث، فيذكَّر مع المذكَّر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنان، وما كان على صيغة فاعل؛ تقول في المذكَّر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالث، ورابع ـ إلى عاشر، وفي المؤنث: واحدة،

---

(١) اختلف النحاة في جواز بدل الغلط، فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أنه جائز في النثر والنظم، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر، وعكس بعضهم فأجازه في النثر دون الشعر زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتفكير، وما كان كذلك لا يسوغ فيه الغلط، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً، لا في النثر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام العرب فلم يجد، وأنه طالب من لقيه ممن يثبته بمثال، فلم يأت بشيء، فاستقر عنده أنه لا يجوز، لكن قال ابن السيد: أنه وجد له المثال المنشود، وذلك قول ذي الرمة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

والحوة ـ بوزن القوة ـ السواد، واللعس، ـ بالتحريك ـ السواد المشرب حمرة، والشنب: طيب ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلح دليلاً.

(٢) الجنان ـ بفتح الجيم، بزنة السحاب ـ القلب، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب.

واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة ـ إلى عاشرة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس[١] دائماً، فيؤنث مع المذكَّر، ويذكَّر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول: «ثَلاثَةُ رِجَالٍ» و «ثَلاثُ نِسْوَةٍ»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾[٢].

والثالث: ما له حالتان، وهو «العَشَرَةُ» فإن استعملت مركَّبة جَرَتْ على القياس؛ تقول: «ثَلاثَةَ عَشَرَ عَبْداً» بالتذكير، و «ثَلاثَ عَشْرَةَ أَمَةً» بالتأنيث وإن استعملت غيرَ مركبة جَرَتْ على خلاف القياس، تقول: «عشرَةُ رجال» بالتأنيث، و «عشرُ إمَاءٍ» بالتذكير[٣].

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِل أربعَ حالات:

إحداها: الإِفراد، تقول ثَانٍ، ثَالِثٌ، رابعٌ، خامسٌ، ومعناه واحِدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ فتقول: «ثَانِي ٱثْنَيْنِ، وَثَالِثُ ثَلاثَةٍ، ورابعُ أربعةٍ، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[٤]، وقال الله تعالى: ﴿لَقَد كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[٥].

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه، كقولك: «ثالثُ ٱثْنَيْنِ، وَرَابعُ ثَلاثَةٍ، وخَامِسُ أَرْبَعَة» ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثَلاثَةً، وجاعلُ الثَلاثَةَ بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ

(١) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر أن «ثلاثة» و«أربعة» وأخواتهما من أسماء الجماعات مثل زمرة وفرقة وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوقعت أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبته، فلما أريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بد من الفرق، فحذفت التاء.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ فجاء بالعدد خالياً من التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال، لأنها جمع مثل، وإذا كان المعدود جمعاً نظر إلى مفرده، ومقتضى ما أصّلتم من القواعد أن يقال: عشرة أمثالها.

فالجواب عن ذلك: أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت، بل المعدود هو الحسنات، والأمثال صفة لها، وكأنه قيل: فله عشر حسنات أمثالها، فاستقامت القاعدة التي أصلها النحاة.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلا خَمْسَةٍ إلا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[١].

الرابعة: أن يَنْصِبَ مَا دُونه؛ فتقول: «رَابعٌ ثلاثَةً» بتنوين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: «جاعِلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً» ولا يجوز مثلُ ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً للأخفش وثعلب.

* * *

ص ـ بابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا، عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثاً؛ كأَحْمَد، وَأَحْمَر، وَبَعْلَبَكَّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ وأُخَرَ، وأُحَادَ، وَمَوْحَدَ إلى الأرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمى، وَصَحْرَاءَ.

فأَلِفُ التأنيث وَالْجَمْعُ الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ في الآحَادِ كلٌّ مِنْهُمَا يَسْتأْثِرُ بالمَنْعِ، والبَوَاقِي لا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ للصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ.

وتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، والتَّأْنِيثِ، والعُجْمَةِ.

وشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّةِ، وزِيَادَةٌ عَلَى الثلاثَةِ، والصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وأَرْمَلٌ، وصَفْوانٌ، وأَرْنَبٌ ـ بمعنى قَاسٍ، وذَلِيل ـ مُنْصَرِفةٌ.

ويَجُوزُ في نَحْوِ «هِنْد» وَجْهَانِ، بخلافِ زَيْنَبَ وسَقَرَ وَبَلْخَ؛ وكَعُمَرَ عِنْدَ تَميم بَابُ حَذَامِ، إنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ، وأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ وسَحَرُ عِنْدَ الجمِيعِ إنْ كان ظَرْفاً مُعَيَّناً.

ش ـ الأصلُ في الاسم المعربِ بالحركات الصَّرْفُ؛ وإنما يخرج عن ذلك الأصْلِ إذا وجد فيه عِلَّتَان من علل تسع[٢]، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

---

(١) من الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٢) المراد أن يكون فيه علتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى، فإن وجدت علتان ـ أو أكثر ـ ترجعان كلتاهما إلى اللفظ لم يمنعاه من الصرف، وذلك نحو «أذربيجان» فإن فيه التأنيث وزيادة الألف والنون والتركيب والعجمة.

وأريد أن أوضح لك أمر الممنوع من الصرف في إيجاز:

أنت تعرف أن الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله يبنى؛ لأن هذه المشابهة تعطيه حكم=

وقد جَمع العللَ التسع في بيت واحد مَنْ قال:

اجْمَعْ، و زِنْ، عَادِلاً، أَنِّثْ، بمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمَةً، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتُّه في المقدمة، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العلة الأولى: وَزْنُ الفعل، وحقيقته: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مُساوٍ له في وزنه؛ فالأول كأن تسمي رجلاً «قَتَّلَ» بالتشديد، أو «ضُرِبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله، أو «انْطَلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: «أَحْمَدَ» «يَزِيدَ» و «يَشْكُر» و «تَغْلِبَ» و «نَرْجَسَ» علماً.

العلة الثانية: التركيب، وليس المراد به تركيب الإِضافة كامرئ القيس؛ لأن الإِضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكُون مُقتَضِيَة للجر بالفتحة، ولا تركيبَ الإِسناد كشَابَ قَرْنَاهَا وَتَأَبَّطَ شَرّاً، فإنه من باب المحكِيِّ، ولا التركيبَ المزجِيَّ المختوم بِوَيْهِ مثل سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، لأنه من باب المبني، والصرفُ وعَدَمُه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجِيُّ الذي لم يختم بِوَيْهِ، كبَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ وَمَعْدِيكَرِبَ.

العلة الثالثة: العُجْمَة، وهي: أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

= الحرف المشبه به وهو البناء، واعلم الآن أن الفعل يشتمل على علتين فرعيتين عن الاسم، وإحداهما راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه، أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر، وعند الكوفيين دلالته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده والمركب فرع ما لا تركيب فيه، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم؛ لأنه دال على الحدث، وكل حدث لا بد له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً، وأنت تعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحدى هاتين العلتين ترجع إلى اللفظ كالتركيب والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم قد أشبه الفعل في وجود علتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، وقد علمت أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم المشبه به؛ ومقتضى هذا أن نمنع الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين، وهذا هو المنع من الصرف.

وجميعُ أسماء الأنبياء أعجميَّةٌ إلا أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهُود[١]، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!.

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران؛ أحدهما: أن تكون الكلمة عَلَماً في لغة العجم كما مَثَّلْنَا؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنسٍ ثم جعلناها علماً وجب صَرْفُهَا، وذلك بأن تسمي رجلاً بِلجَام، أو دِيباج.

الثاني: أن تكُون زائدة على ثلاثة أحْرُف؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولُوط، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ﴾[٢]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾[٣]، ومَنْ زَعَمَ من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرفُ وعَدَمُه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريفُ، والمراد به تعريفُ العَلَمية؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سَبِيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا بابُ إعراب، وأما ذو الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أضيف انْجَرَّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة، وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية.

العلة الخامسة: العَدْلُ، وهو: تَحْوِيلُ الاسْمِ من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ، أحدهما: فُعَلُ، وذلك في المذكر، وَعَدْلُه عن فاعل، كعُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ، وجُمَحَ[٤]، والثاني: فَعَالِ، وذلك في المؤنث، وعَدْلُه

---

(١) ويقي اثنان على الراجح ـ وهما نوح، ولوط ـ وقد اعتبرهما المؤلف أعجميين بدليل ما بعده، وهو رأي فيهما.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) الآية ١ من سورة نوح.

(٤) وكذلك: مضر، وجشم، وهبل، وقزح، ودلف، وقثم، وأدد، وثعل.

عن فاعلة، نحو: حَذَامِ وَقَطَامِ وَرَقَاشِ[١]، وذلك في لغة تميم خَاصَّةً، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر، قال الشاعر:

١٤٢ ـ أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

وقال الآخر:

١ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٢]

فإن كان آخره راء كَسَفَارِ ـ اسم لماء، وحَضَارِ ـ لكوكب، ووَبَارِ ـ لقبيلة؛ فأَكْثَرُهُم يُوَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم مَنْ لا يُوَافقهم، بل يلتزم الإِعرابَ وَمَنْعَ الصرفِ[٣].

---

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رَقاش ـ وقد زوجها ثم أنكر عليها ـ في قصة طويلة:

خَبِّرِينِي رَقَاشِ لاَ تَكْذِبِينِي أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِينِ؟
أَمْ بِعَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ أَمْ بِدُونٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونِ؟

١٤٢ ـ هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبياني، يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر.

اللغـة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدللها» التدلل هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «تدللها» تدلل: مفعول به لتاركة، منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضي «والسلام» معطوف بالواو على التحية، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «قطام» فإنه على زنة فعال ـ بفتح الفاء ـ فهو معدول عن قاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معرباً لارتفع لأنه في موضوع الفاعل، والفاعل مرفوع البتة، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محلياً.

(٢) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول هذا الكتاب (ص ٣٥) وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه.

(٣) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ٣٦).

ومما اختلفَ فيه التميميون أيضاً «أَمْسُ» الذي أريد به اليومُ الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه مَعْدُولٌ عن الأمس؛ فيقول: «مَضى أَمْسُ بِمَا فيهِ»، وَيَبْنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام؛ فيقول: «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ»، و «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسِ»، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرتُ ذلك في صَدْرِ هذا الشرح(١).

وأما «سَحَرُ» فجميع العرب تمنعه من الصرف، بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظَرْفاً، والثاني: أن يكُون من يوم مُعَيَّنٍ، كقولك: «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» لأنه حينئذ مَعْدولٌ عن السَّحَرِ، كما قَدَّرَ التميميون «أَمْسِ» مَعْدُولاً عن الأمس، فإن كان سَحَرَ غيرِ يومٍ معينٍ انصرف، كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾(٢).

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: فُعَالَ، ومَفْعَلَ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ وَمَرْبَعَ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى: لا تتجاوز العربُ الأَرْبَعَةَ؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن «أحاد» معناه واحد واحد، و «ثُنَاء» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾(٣)، فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأما قوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ فمثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العَدَدِ «أُخَرُ» وذلك نحو قولك: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ» لأنها جَمْعُ الأُخْرَى، وأُخْرَى أنثى آخَرَ، ألا ترى أنك تقول: «جَاءَنِي رَجُلٌ آخَرُ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى» والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفْعَلَ لا تُسْتَعْمَلُ هي ولا جَمْعُها إلا بالألف واللام أو

---

(١) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ٣٦) وما بعدها.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١ من سورة فاطر.

بالإضافة، كَالكُبْرَى وَالصُّغْرَى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لإِحْدَى الكُبَرِ﴾[1]، ولا يجوز أن تَقُولَ «صُغْرَى» ولا «كُبْرَى» ولا كُبَرَ» ولا «صُغَرَ» ولهذا لَحَّنُوا العروضيين في قولهم: فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى، ولَحَّنُوا أبا نُوَاس فِي قوله:

١٤٣ ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فكان القياس أن يُقَال «الأَخَرُ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: «أُخَرُ» كما عدل التميميون الأَمْسَ عن الأَمْسِ، وكما عَدَلَ جميعُ العرب سَحَر عن السَّحَرِ، قال الله

---

(١) من الآية من سورة المدثر.

١٤٣ ـ هذا البيت من كلمة لأبي نواس ـ بضم النون ـ وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانىء، الحكمي، الدمشقي، يصف فيه الخمر، وقبله قوله:

سَاعٍ بِكَأسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبِ

قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُبْحاً تَوَلَّدَ بَيْنَ المَاءِ وَاللَّهَبِ

اللغـــة: «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين: الأولى «فواقعها» وهي على هذه الرواية جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء، ويروى «فقاقعها» وهي جمع فقاعة بضم فتشديد ـ ومعناه ما ذكرناه في الرواية الأولى، والموجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية «حصباء» هي صغار الحصى.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاقعها» فقاقع: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحصباء مضاف و «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.

التمثيل به: في قوله «صغرى وكبرى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس، لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول: كأن أصغر وأكبر من فقاقعها ـ إلخ، أو يقول: كأن الكبرى والصغرى ـ إلخ.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة: أي كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر ـ إلخ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر؛ لذلك نرى أنه لم يَأْتِ إلا بالقياس المطرد، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين: فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر.

تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[١].

العلة السادسة: الْوَصْفُ، كأَحْمَرَ، وَأَفْضَلَ، وَسَكْرَان، وَغَضْبَان.

ويشترط لاعتباره أمران، أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طَرَأَتْ لها الوَصْفِيَّةُ لم يُعْتَدَّ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْوَاناً، وأرْنَباً» عن معناهما الأصلي ـ وهو الحجر الأمْلَس، والحيوان المعروف ـ واستعملتهما بمعنى قَاسٍ وذَليل فقلت: هذا قلبٌ صَفْوَانٌ، وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ، فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما، الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مَرَرْتُ برجُل عُرْيَانٍ، ورجل أرْمَلٍ[٢] بالصرف، لقولهم في المؤنثة: عُرْيَانة، وَأَرْمَلَة، بخلاف «سكران» و «أحمر» فإن مؤنثهما سَكْرى وَحَمْرَاء، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وَشَرْطُهُ أن يكون على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد. وهو نوعان: مَفَاعِلُ، كمساجدَ ودَرَاهم، ومَفَاعِيلُ، كمصابيحَ وَطَوَاوِيسَ.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألفُ والنون الزائدتان، نحو سَكْرَانَ، وعُثْمَانَ.

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كحُبْلى وَصَحْرَاء، وتأنيث بالتاء كَطَلْحَةَ وَحَمْزة، وتأنيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسُعَاد.

وتأثيرُ الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي. وتأثير الثاني مشروط بالعلميّة كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جَوَازه، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور، وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعَادَ وزينب، وإما تحرُّكُ الوسط كسقَرَ ولَظَى، وإما العُجْمَةُ كَمَاهَ وَجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ، والثاني فيما عدا ذلك كهنْدَ ودَعْدَ وجُمْلَ، فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمهُ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

---

(١) من كل من الآيتين ١٨٤، ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من مجيء الأرمل وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز:

هٰذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هٰذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ؟

١٤٤ ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فهذه جميع العِلَل، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يُؤَثر وَحْدَه. ولا يحتاج إلى انضمام عِلّةٍ أخرَى. وهو شيئان: الجمعُ، وألِفا التأنيث(١).

الثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعُجْمَة، نحو: «فاطمة، وزينب، ومعديكرب، وإبراهيم». ومن ثَمَّ انْصَرَفَ صِنْجَة وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصَوْلَجان، وإن كان أعجمياً ذا زيادة، ومُسْلمة وإن كان مؤنثاً وَصْفاً، لانتفاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحَدِ أمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً:

---

١٤٤ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبه الأعلم إلى جرير بن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨).

اللغــة: «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم ففتح ـ جمع علبة، وهي ـ بضم فسكون ـ وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية، رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومئزر من «مئزرها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل تسق «في العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

الشاهد فيه: قوله «دعد» في المرتين؛ فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، جاز فيه الصرف وعدمه.

(١) أما أن هذا النوع قد اكتفى فيه بعلة واحدة فلأن هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين، وذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتين: جهة راجعة إلى المعنى، وهي عدم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونه جمعاً والجمع فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً والمؤنث فرع المذكر.

العَدْلُ، والوزن، والزيادة، مثالُ تأثيرها مع العلمية «عُمَرُ، وأحْمَدُ، وسَلْمَان» ومثالُ تأثيرها مع الصفة «ثُلَاث، وأحْمَر، وَسَكْرَان».

ص ـ بَابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وإعْرابُهُ: «ما» مُبْتَدَأ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيم، وَ«أَفْعَلَ» فِعلٌ مَاض فَاعِلُهُ ضَميرُ «ما» وَ«زَيْداً» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «ما» وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ وَأَصْلُهُ، أَفعَلَ أي صَارَ ذَا كَذَا، كأغَدَّ البَعِيرُ، أي صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيدَتَ البَاءُ في الْفَاعِلِ لإِصْلاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا في فَاعِلِ كَفَى.

وإنما يُبْنَى فِعْلا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ؛ ثُلَاثِيّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامّ، مَبْنِيٌّ لِلفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفعَلَ.

ش ـ التعجب: تَفَعُّلٌ من العَجَب، وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّبٍ لها في النحو، كقوله تعالى: ﴿كَيفَ تَكْفُرونَ بِاللَّهِ﴾[1] وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إنَّ الْمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ حَيّاً وَلا مَيِّتاً» وقولهم: لله درُّهُ فارساً! وقول الشاعر:

١٤٥ ـ يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

١٤٥ ـ هذا هو البيت الثالث من المفضلية ٩٢ للسفاح بن بكير اليربوعي، وصدره كما أنشده المؤلف إحدى روايتين، والأخرى * يا فارساً ما أنت من فارس * وهو من شواهد المؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢١).

اللغـة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كنف ـ على مثال سبب وأسباب، والكنف: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان ممهدها، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به «رحب الذراع» هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأ» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه؛ فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق، ورحب مضاف و «الذراع» مضاف إليه.

فأما الصيغة الأولى، فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تَامَّةٌ بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

١٤٦ ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وإما لأنها في قوة الموصوفة، إذ المعنى شيء عظيم حَسَّنَ زَيْداً، كما قالوا في «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»: إن معناه شر عظيم أَهَرَّ ذا ناب.

والثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون نكرة تَامَّةً، كما قال سيبويه،

= **الشاهد فيه:** أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.

وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله «يا سيداً» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فنصبه منوناً.

١٤٦ ـ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله: فمنهم من نسبه لزرافة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيئ، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه؛ وقد استشهد لهذا البيت سيبويه (ج ١ ص ٦١) والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦).

الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري عجب، فحذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة» مبتدأ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلاً بعلى، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب»؛ ففي هذا البيت قوله «عجب» نكرة، ولدلالتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها؛ فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ؛ لدلالتها على معنى التعجب، فافهم هذا.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها، والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبرُ محذُوفٌ، والمعنى، شيءٌ حَسَّنَ زَيْداً عَظِيم، أو الذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيم، وهذا قولُ الأخْفَشِ.

وأما «أَفْعَلَ» فزعم الكوفيون أنه اسم، بدليل أنه يُصَغَّرُ، قالوا: «مَا أُحَيْسِنَهُ» و«مَا أُمَيْلِحَهُ»[1]، وزعم البصريون أنه فعلٌ مَاضٍ، وهو الصحيح؛ لأنه مبنى عَلى الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللّٰهِ»، ولا يقال: «مَا أَفْقَرِي» وأما التصغيرُ فشَاذٌّ، ووجهه أنه أَشْبَهَ الأسماء عموماً بجموده، وأنه لا مَصْدَرَ له، وأشبه أَفْعَلَ التفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنِهِ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبْنَيَانِ إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي «أَحْسَنَ» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذي دَلَّنَا على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و«زَيْداً» مفعول به على القول بأن أَفْعَلَ فعل ماض، ومُشَبَّه بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغة الثانية، فأَفْعِلْ فِعْلٌ باتفاقٍ[2] لفظُهُ لَفْظُ الأمْرِ، ومعناه التعَجُّبُ وهو خَالٍ من الضمير، وأصْلُ قولك: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» أَحْسَنَ زَيْدٌ: أي صَارَ ذَا حُسْنٍ، كما قالوا:

---

(١) من ذلك قول الشاعر.

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

والذي جرأ على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعل التفضيل كما قال المؤلف، وأفعل التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً.

(٢) إذا قلت: «أحسن بزيد» فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماض، كما هو ظاهر من كلام المؤلف، ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يراعى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويحذف آخره إن كان حرف علة، أو يراعى معناه، فيقال: مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في هذا الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه، فتقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذفه ذلك الذي يقول:

* وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *

أوْرَقَ الشَّجَرُ، وأزْهَرَ البُسْتَانُ، وأثرى فُلانٌ، وأتْرَبَ زَيْدٌ، وأغَدَّ البَعِيرُ[١]، بمعنى صار ذا وَرَق، وذا زهْر، وذا ثَرْوَة، وذا مَتْرَبة - أي فَقْر وَفَاقَةٍ - وَذَا غُدَّةٍ[١]، فَضُمِّنَ معنى التعجب، وَحُوِّلَتْ، صيغته إلى صيغة أَفْعِلْ - بكسر العين - فصار: أَحْسِنْ زَيْدٌ، فاسْتُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فِعْلِ الأمر، فزيدت الباءُ لإصلاح اللفظ، فصار: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، على صيغة امْرُرْ بِزَيْدٍ، فهذه الباء تُشْبِهُ الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[٢] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها[٣] لازمة وتلك جائزة الحذفِ، قال سُحَيْم:

١٤٧ - عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ، لِلْمَرْءِ نَاهِيا

ولا يُبْنَى فعلُ التعجُّبِ واسمُ التفضيل إلا مما استكمل خَمْسَةَ شُرُوط:

---

(١) الغدة - بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة - طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول: أغد البعير فهو مغد، وأغد القوم: أي أصابت إبلهم الغدة.

(٢) من الآيتين ٧٩، ١٦٦ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣ من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء، ومن الآية ٢٨ من سورة الفتح.

(٣) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجروراً بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسماً مؤولاً من أن والمضارع أو من أن المشددة واسمها وخبرها، مثال الأول قول علي بن أبي طالب:

وقَالَ أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلَيْنَا أنْ تَكُونَ المُقَدَّما

ومثال الثاني قول الشريف الرضي:

أَهْوِنْ عَلَيَّ إذَا امتلأتَ مِنَ الْكَرَى أنّي أبِيتُ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

١٤٧ - هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) والمؤلف في أوضحه (٣٧٩).

اللغــة: «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد اترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غازياً» أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) «إن تجهزت غادياً».

المعنى: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تقدم على عامله وهو ودع، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازياً» حال من الفاعل «كفى»

أحدها: أن يكُون فعلاً، فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل، ولهذا خُطِّئ مَنْ بَنَاهُ من الْجِلْفِ، والحمار: فقال: ما أَجْلَفَهُ، وما أَحْمَرَهُ، وشَذَّ قولهم: ما أَلَصَّهُ، وهو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ(1).

الثاني: أن يكونَ الفعل ثلاثياً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: «دَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ»، وعن أبي الحسن جَوَازُ بنائه من الثلاثي المَزِيدِ فيه، بشرط حَذْفِ زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من أَفْعَلَ، نحوُ «أكْرَمَ، وأحْسَنَ، وأعطى».

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوتَ، فلا يُبْنَيَانِ من نحو «مَاتَ، وفني» لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكُون مبنيّاً للمفعول، فلا يُبْنَيَانِ من نحو «ضُرِبَ، وقُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسمُ فَاعِلِهِ على وزن أَفْعَلَ، فلا يُبْنَيَانِ من نحو: «عَمِيَ، وَعَرِجَ» وَشِبْهِهِمَا من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوِدَ، وحَمِرَ» ونحوهما من أفعالِ الألْوَانِ، ولا من نحو «لَمِيَ ودَعِجَ» ونحوهما من أفعال الحِلَى، التي الوَصْفُ منها على وزن أَفْعَلَ، لأنهم قالوا من ذلك: «هو أعْمَى، وأعْرَجُ، وأسوَدُ، وأحْمَرُ، وألْمَى، وأدْعَجُ».

* * *

ص ـ بَابٌ: الوَقْفُ في الأفْصَحِ على نحو «رَحْمَةٍ» بِالهاءِ، وَعَلى نَحو «مُسْلِمَاتٍ» بِالتَّاءِ.

ش ـ إذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث، فإن كانت ساكنة لم تتغير، نحو «قامت»

= فعل ماض «الشيب» فاعل كفى «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله «ناهياً» الآتي «ناهياً» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء: ﴿كفى بالله شهيداً﴾ فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً.

(1) شظاظ ـ بزنة كتاب ـ اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال: ألص من شظاظ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ ـ ٣٧٤٧ بتحقيقنا).

و«قعدت» وإن كانت متحركة: فإمّا أن تكون الكلمة جَمْعاً بالألف والتاء، أوْ لا، فإن لم تكُن كذلك فالأفْصَحُ الْوَقفُ بإبدالها هاء، تقول: «هذه رَحْمَهْ» و «هٰذِهِ شَجَرَهْ» وبعضُهم يقف بالتاء، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١)، و ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾(٢) بالتاء، وسُمِعَ بعضُهم يقول: يَا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَت! فقال بعضُ منْ سَمِعَهُ: والله ما أَحْفَظُ منها آيَتْ، وقال الشاعر:

١٤٨ ـ والله أَنْـجَـاكَ بِـكَـفَّـيْ مَـسْـلَـمَـتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عَنْدَ الْغَلْصَمَتْ ... وَكَـادَتِ الْـحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فَالأَصَحُّ الْوَقْفُ بالتاء، وبعضُهم يقف بالهاء، وسُمِعَ نْ كلامهم: «كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاهْ؟» وقالوا: «دَفْنُ الْبَنَاهْ مِن المَكْرُمَاهْ» وقد نَبَّهْتُ على نوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، و «مسلمات» بالهاء بقولي بعدُ: «وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ».

* * *

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

١٤٨ ـ هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم، العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٦).

الإعراب: «الله» مبتدأ «أنجاك» أنجى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، وكاف المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفي» جار ومجرور متعلق بأنجى، وكفي مضاف، و «مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى «ما» مصدرية «وبعدما» معطوف على سابقه «وبعدمت» كذلك «كانت» كان: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، ونفوس مضاف و «القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وعند مضاف و «الغلصمت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه: أي من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة.

الشاهد فيه: قوله «مسلمت» وقوله «مت» وقوله «الغلصمت» وقوله «أمت» أما الأول فأصله مسلمة ـ بفتح الميم أوله ـ فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغلصمة وأمة، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان (مادة ظفار) على أن الوقف على هاء التأنيث بالتاء لغة حمير، وأما قوله «مت» فأصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

ص ـ وَعَلَى نَحْوِ: «قَاضٍ» رَفْعاً وَجَرّاً بِالحَذْفِ، وَهُو: «الْقَاضِي» فِيهِمَا بالإِثْبَاتِ.

ش ـ إذا وَقَفْتَ على المنقوص ـ وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها ـ فإمَّا أن يكون مُنَوَّناً، أوْ لا.

فإن كان مُنَوَّناً فالأفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالحذف، تقول: هذا قَاضْ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و (وال) و(واق) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[1] ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾[2]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ وَاقِي﴾[3].

وإن كان غيرَ مُنَوَّنٍ فالأفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات، كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز الوَقْفُ عليه بالحذف، وبذلك وَقَفَ الجمهورُ على (المتعال) و (التلاق) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الكَبِيرُ الْمُتَعَالْ﴾[4] ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقْ﴾[5]، ووقف ابن كثير على الوجه الأفْصَحِ.

* * *

ص ـ وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش ـ الضمير[6] راجعٌ إلى قَلْبِ تاء «رحمة» هاء، وإثبات تاء «مُسْلمات» وحَذْفِ ياء «قاض» وإثبات ياء «القاضي» أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء، وعلى «مُسْلِمَاتْ» بالهاء، وعلى «قاض» بالياء، وعلى «القاضي» بالحذف.

* * *

ص ـ وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إلَّا الْيَاء.

---

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد.
(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد.
(٣) من الآية ٣٤ من سورة الرعد.
(٤) من الآية ٩ من سورة الرعد.
(٥) من الآية ١٥ من سورة المؤمن.
(٦) يريد الضمير الذي في قوله «فيهن».

ش ـ إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إثبات يائه؛ فإن كان مُنَوَّناً أبدل من تنوينه ألف، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً﴾(١)، وإن كان غيرَ مُنَوَّنٍ وقف على الياء كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾(٢).

ص ـ وَيُوقَفُ عَلَى «إِذاً» وَنَحْوِ: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ و «رَأَيْتُ زَيْداً» بِالأَلِفِ.

ش ـ يجب في الوقف قلبُ النون الساكِنَةِ ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: «إذن». هذا هو الصحيح، وَجَزَمَ ابنُ عصفور في شرح الْجُمَل بأنه يُوقفُ عليها بالنون، وبَنَى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذَكَرَ، ولا تختلف القُرَّاء في الوقف على نحو: ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً﴾(٣) أنه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً﴾(٤) ﴿وَلَيَكُوناً﴾(٥) وقف الجميع عليهما بالألف، قال الشاعر:

١٤٩ ـ وَإِيَّاكَ وَالمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللّهَ فَاعْبُدَا

أصله «اَعْبُدَنْ».

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

١٤٩ ـ هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح بها النبي ﷺ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصل إليه، وأغرته بالمال، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٧).

الإعراب: «إياك» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «لا» ناهية «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الشيطان» مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً

الثالثة: تَنْوِينُ الاسْمِ المنصوبِ، نحو «رَأَيْتُ زَيْداً» هذا وَقَفَ عليه العربُ بالألف، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: «رَأَيْتُ زيداً» بِالْحَذْفِ قال شاعرهم:

١٥٠ ـ أَلا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِها ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هائماً دَنِفْ

* * *

= للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

١٥٠ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغــة: «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو فعل ماض، و «ذا» الذي هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب؛ فقيل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا، فمنهم من قال: هي فعل ماض تغليباً لصدرها، ومنهم من قال: هي اسم، تغليباً لعجزها، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوا «حبذا» فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم، والمرفوع بعدها مبتدأ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً، وكأنه قد قيل: الممدوح ـ أو المحبوب ـ غنم «هائماً» اسم فاعل فعله قولك: هام فلان على وجهه يهيم، إذا كان لا يدري أين يتوجه و«دنف» صفة مشبهة من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به بالكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبذا» حب: فعل ماض دال على المدح، وذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي»: قلب: مفعول به لترك، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الآتي «هائماً» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف» صفة لهائماً، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «دنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف.

ص ـ كما يُكْتَبْنَ.

ش ـ لما ذَكَرْتُ الوَقْفَ على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصوَّرُ ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً، وعن الفراء أن «إذاً» إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون؛ فَرْقاً بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجائية، وقد تلخص [أن] في كتابة «إذاً» ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.

* * *

ص ـ وَتُكْتَبُ الألفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَ «قَالُوا» دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَ «زَيْدٌ يَدْعُو» وتُرْسَمُ الألفُ يَاءً إنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَاسْتَدْعَى والمُصْطَفَى، أوْ كَانَ أَصْلُهَا الياء كَرَمَى والْفَتَى، وأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَقَفَا والعَصَا، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلفِ الفِعْلِ بالتَّاء كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، والاسم بالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

ش ـ لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

إحداهما: أنهم فَرقُوا بين الواو في قولك: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبينها في قولك: «القَوْمُ لم يَدْعُوا» فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة، وجَرَّدُوا الأَصْلِيَّةَ من الألف قَصْداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّرُ ألفاً، ومنها ما يُصَوَّرُ ياء.

وضابط ذلك: أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء صُوِّرت ياء، مثال ذلك في النوع الأول «اسْتَدْعَى، والمُصْطَفَى» وفي النوع الثاني «رَمَى، وَهَدَى، والفَتَى، والْهُدَى» وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَت ألفاً، وذلك نحو «دَعَا، وَعَفَا، وَالعَصَا، وَالقَفَا».

لما ذكرتُ ذلك احْتَجْتُ إلى ذكر قَانُونٍ يتميز به ذواتُ الواو من ذوات الياء.

فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وَصَلْته بتاء المتكلم أو المخاطب؛ فمهما ظهر فهو أصله؛ ألا ترى أنك تقول في «رَمَى، وهَدَى» رَمَيْتُ، وَهَدَيْتُ وفي «دَعَا، وَعَفَا»: دَعَوْتُ، وَعَفَوْتُ.

وإذا أشكل أمْرُ الاسم نظرتَ إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في «الفتى، والهدى»: الفَتَيَانِ، والهُدَيَانِ؛ وفي «العَصَا، والقَفَا» العَصَوَانِ، والقَفَوَانِ، وما أحْسَنَ قَوْلَ الشاطبي رحمه الله تعالى:

وَتَثْنِيَةُ الأسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا

وقال الحريري رحمه الله تعالى:

إذَا الفِعْلُ يَوْماً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَألْحِقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلا تَقِفْ

فَإنْ تَرَهُ بِاليَاءِ يَوْماً كَتَبْتَهُ بِيَاءٍ، وإلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بالألفْ

* * *

ص ـ فصلٌ: هَمْزَةُ ٱسْمٍ بِكَسْرٍ وضَمّ، وٱسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُمٍ، وابْنَةٍ، وامْرِئٍ، وامْرَأَةٍ، وتَثْنِيَتِهِنَّ، واثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، وَالغُلامِ، وايمُن الله ـ في القَسَم ـ بفتحها أوْ بِكَسْرٍ في أيْمُنُ ـ هَمْزَةُ وَصْلٍ، أيْ تَثْبُتُ ابتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ الماضِي المُتَجَاوِزِ أرْبَعَةَ أحْرُفٍ كاسْتَخْرَجَ، وأمْرِهِ، ومَصْدَرِهِ، وأَمْرِ الثُّلاثِيِّ، كاقْتُلْ، وٱغْزُ، وٱغْزِي بِضَمِّهِنَّ، وٱضْرِبْ وٱمْشُوا وٱذْهَبْ بِكَسْرٍ كالبَوَاقِي.

ش ـ هذا الفصل في ذكر همزات الوصل ـ وهي: التي تَثْبُتُ في الابتداء وتُحْذَفُ في الوصل ـ والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها؛ فنقول:

قد اسْتَقَرَّ أن الكلمة إما اسم، أو فعل، أو حرف.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابْنُمٌ، وٱمْرُؤٌ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنان، وابنتان، وابنمان، وامرآن؛ وامرأتان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وامْرَأَتَانِ﴾[1].

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾(١)، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾(٢).

النوع الثاني: أسماء هي مصادر؛ وهي مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق، والاقتداء(٣)، والسداسية: كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعاً فهمزَاتُهُ همزات قطعٍ، نحو: أعوذ بالله، وأستغفر الله، وأَحْمَدُ الله، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاتُهُ همزاتُ قطعٍ، فالثلاثي نحو: «أَخَذَ، وأَكَلَ» والرباعي نحو: «أَخْرَجَ، وأَعْطَى» وإن كان خماسياً أو سداسياً، فهمَزَاتُهُ همزاتُ وَصْلٍ، نحو: «انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ».

وأما الأمر: فإن كان من الرباعي فهمزاتُهُ همزاتُ قَطْعٍ، كقولك «يَا زَيْدُ أَكْرِمْ عَمْراً» و «يَا فُلانُ أَجِبْ فُلاناً»(٤).

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وَصْلٍ إلا على اللام نحو قولك «الْغُلامُ، والْفَرَسُ» وعن الخليل أنها همزةٌ قَطْعٍ عُوملت في الدَّرْجِ معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خَيْر» و «شَرّ» في الحالتين للتخفيف، وبقيةُ الحروفِ هَمَزَاتُهَا همزات قَطْعٍ، نحو: «أَمْ، وأَوْ، وأَنْ».

والثاني: في حركة همزة الوصل:

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضم» ومنها ما يحرك بالفتح خاصَّة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفْصَح وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو «ايمُنُ» المستعمل في القَسَمِ في قولهم: «ايْمُنُ الله لأفْعَلَنَّ» وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من الْيُمن، وهو البركة، لا جَمْعُ يَمِينٍ خلافاً للفَرَّاء، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي: «بفتحها أو بكسر همزة ايمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٢) من الآية ٦١ من سورة آل عمران.

(٣) في نسخة «الاقتدار» وكلتاهما صواب.

(٤) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

انْضَمَّ ثَالِثُهُ ضَمّاً متأَصِّلاً نحو: «اقْتُلْ، واكْتُبْ، وادْخُلْ» ودخل تحت قولنا «متأصلاً» نحو قولك للمرأة «اغْزِي يَا هِنْدُ» لأن أصله «اغْزُوِي» ـ بضم الزاي وكسر الواو ـ فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حذفت، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغْزِي، ومَثَّلْتُ قبلها بِاغْزُ؛ لأنبه على أن الأصل «اغْزُوِي» ـ بالضم ـ بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه نحو قولك: «اَمْشُوا» فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأن أصله «اَمْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، وَلِتَسْلَمَ من القلب ياء، ولهذا مَثَّلْتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مَثَّلْتُ باذهب دفعاً لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل اكْتُبْ، وكسروا في مثل اَضْرِبْ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل اَذْهَبْ؛ ليكُونوا قد رَاعَوْا بحركة الهمزة مُجَانَسَةَ حركةِ الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف، ومنها ما يكسر لا غير ـ وهو الباقي ـ وذلك أَصْلُ البابِ.

* * *

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المَبَانِي، مشيد المعاني، محكم الأحكام، مستوفيَ الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود:

إنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ ... قَبْلِي مِنَ النّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمُ ... وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ

أَنَا الّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ ... لا أرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلَا أرِدُ(١)

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يكفينا شَرَّ الْحُسَّاد، ولا يفضحنا يوم التَّناد، بِمَنِّهِ وكرمِهِ؛ إنه الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهاب.

* * *

(١) في قول الشاعر «يجدوني» من هذا البيت مقال؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يجدونني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية، كما في قوله تعالى: ﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾ وكما في قوله سبحانه ﴿أتعدانني أن أخرج﴾ هذا هو الأصل.

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات؛ إحداها: إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين اللتين تلوناهما، والثانية: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمروني أعبد﴾ والثالثة: حذف إحداهما كما في البيت، والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما: أهي نون الرفع أم نون الوقاية؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع؛ لأن نون الوقاية أتي بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء المتكلم - في نحو قول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتي تَدْلُكِي ... شَعْرَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

فإن الأصل أبيت أسري وتبيتين تدلكين شعرك - إلخ ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس، وينسب لكليب بن ربيعة وينسب لغيرهما:

يَا لَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ ... خَلا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أنْ تُنَقِّرِي ... قَدْ رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

أصله «فماذا تحذرين» فحذف نون الرفع حين اضطر.

ونظيره قول أبي حية النميري:

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي ... مُلاقٍ - لَا أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِي

أصله «تخوفينني» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر.

قال أبو رجاء: محمد محيي الدين ابن الشيخ عبد الحميد ابن الشيخ إبراهيم. رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:

وقد تم ـ بحمد الله تعالى، وحسن توفيقه ـ مراجعة هذا الكتاب، والكتاب عليه، وحسن تنسيقه، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية).

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصوداً به وَجْهُه الكريم؛ ليكون لي حُجَّة يوم الدين. آمين.

* * *

وقد زدت في هذه الطبعة في كتابي «سبيل الهدى» زيادات كثيرة بلغت بالكتاب ضعف حجمه، أداءً لما وجب في عنقي للذين يُقْبِلُون على هذا الكتاب ويلحفون في طلبه، ويكتبون لي من بليغ عبارات الثناء ما يعجز قلمي عن مقارضتهم أمثالها، فالله يتولى جزاءهم بفضله، ويعينني على أن أكون عند حسن ظنهم.

* * *

فهــارس

شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام

١ ـ فهرس الموضوعات

تم فهرس الموضوعات الواردة في كتاب
قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري
والحمد لله ذي الجلال والإكرام، وعلى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

فهرس الشواهد

الواردة في «شرح قطر الندى، وبل الصدى» لابن هشام
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الهمزة	
٧	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٢٢	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء
١٠٤	ليس من مات فاستراح بميت	إنما الميت ميت الأحياء
١٠٤	إنما الميت من يعيش كئيباً	كاسفاً باله قليل الرجاء
	حرف الباء	
٨	والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
١١	يسر المرء ما ذهب الليالي	وكان ذهابهنّ له ذهابا
١٣	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
٤٥	أضحى يمزق أثوابي ويضربني	أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا
٥٣	ألا ليت الشباب يعود يوماً	فأخبره بما فعل المشيب
٧٠	زعمتني شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
٧٢	القوم في أثري ظننت؛ فإن يكن	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٧٧	وإنما يرضي المنيب ربه	ما دام معنيّاً بذكر قلبه
٩٥	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	ياللكهول وللشبان للعجب
٩٧	ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
١٠٩	وما لي إلا آل أحمد شيعة	وما لي إلا مذهب الحق مذهب

حرف الراء المهملة

حرف الفاء

٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إليَّ من لبس الشفوف
٥٠	بني غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف، ولكن أنتم الخزف
١٢٤	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهيم تنقاد الصياريف
١٥٠	ألا حبذا غنم وحسن حديثها	لقد تركت قلبي بها هائماً دنف

حرف القاف

٣٣	عدس، ما لعباد عليك إمارة	أمنت، وهذا تحملين طليق
٨٩	ألا يا زيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨	والتغلبيون بئس الفحل فحلهم	فحلاً، وأمهم زلاء منطيق

حرف الكاف

٨٧	يا حكم الوارث عن عبد الملك	[ميراث أحساب وجود منسفك]

حرف اللام

٦	لعمرك ما أدري، وإني لأوجل	على أينا تعدو المنية أول
٩	[أيا جارتا، ما أنصف الدهر بيننا]	تعالي أقاسمك الهموم تعالي
١٢	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأعباء الخلافة كاهله
٢٤	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢٥	أغرك مني أن حبك قاتلي	وأنك مهما تأمري القلب يفعل
٢٧	إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢	وقصيدة تأتي الملوك غريبة	قد قلتها ليقال: من ذا قالها؟
٤٢	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٤٩	لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً	جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
٥٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنك هناك تكون الثمالا
٦٥	لا سابغات ولا جأواء باسلة	تقي المنون لدى استيفاء آجال
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل

٨٠	جفوني ولم أَجْفُ الأخلاء؛ إنني	لغير جميل من خليلي مهمل
٨٢	ألا يا عباد الله قلبي متيم	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا
١٠١	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
١٠٣	فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين من الطحال
١٠٥	لمية موحشاً طلل	يلوح كأنه خلل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
١١٤	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
١٢١	إن وجدي بك الشديد أراني	عاذراً فيك من رأيت عذولا
١٢٣	ألا إن ظلم نفسه المرء بين	إذا لم تصنها عن هوى يغلب العقلا
١٢٦	القاتلين الملك الحلاحلا	خير معدٍّ حسباً ونائلا
١٢٩	أخا الحرب لباساً إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا

حرف الميم

١	فلولا المزعجات من الليالي	لما ترك القطا طيب المنام
١	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميم
١٠	ومهما تكن عند امرىء من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
١٤	أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني:	ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم
١٧	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٢٣	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٣٥	نصلي للذي صلت قريش	ونعبده وإن جحد العموم
٣٧	ذاك خليلي وذو يواصلني	يرمي ورائي بامسهم وامسلمه
٤٣	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم
٤٨	لا تقربن الدهر آل مطرف	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما
٥٩	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	كأني من أخبار إن، ولم يجز	له أحد في النحو أن يتقدما
٧٣	ولقد علمت لتأتين منيتي	إن المنايا لا تطيش سهامها

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب «شرح قطر الندى» لابن هشام،
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فهرس الأبيات والشواهد الواردة

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

حرف التاء

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الضاد

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

وقال أمير المسلمين تقدموا	وأحبب إلينا أن تكون المقدما	٣٦٠

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة حسب ترتيب السور والآيات في المصحف الشريف

(٣) سورة آل عمران

(٤) سورة النساء

(٧) سورة الأعراف

(٨) سورة الأنفال

الآية	رقمها	الصفحة
(٩) سورة التوبة		
﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله﴾	٢٤	٣١٣
﴿بما رحبت﴾	٢٥، ١١٨	٢٩١
﴿ثم وليتم مدبرين﴾	٢٥	٢٦٩
﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾	٣٦	٢٧٠
﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين﴾	٤٠	٣٤٨
﴿لا تحزن إن الله معنا﴾	٤٠	١٨٩
﴿ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم﴾	٧٠	٤٠
﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾	١٠٣	١٠٣
(١٠) سورة يونس		
﴿أكان عجباً للناس أن أوحينا﴾	٢	١٥٣
﴿أن الحمد لله رب العالمين﴾	١٠	١٧٧
﴿كأن لم تغن بالأمس﴾	٢٤	١٨٢
﴿قد جاءتكم موعظة﴾	٥٧	٢٠٣، ٢٠٦
﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾	٦٢	١٨٦
﴿إن عندكم من سلطان بهذا﴾	٦٨	١٨٧
﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾	٧١	٢٥٩
﴿ولا تتبعانّ سبيل الذين لا يعلمون﴾	٨٩	٥٥
(١١) سورة هود		
﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾	٨	١٥٦
﴿أنلزمكموها﴾	٢٨	١١٨
﴿لن يؤتيهم الله خيراً﴾	٣١	٧٩
﴿يا نوح قد جادلتنا﴾	٣٢	٢٢٩

الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٤) سورة التغابن		
﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾	٧	١٩٦
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٢٢٥
(٦٦) سورة التحريم		
﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	٣٠٣
﴿لا تعتذروا اليوم﴾	٧	١٠٤
(٦٨) سورة القلم		
﴿ودوا لو تدهن﴾	٩	٢٠٤
(٦٩) سورة الحاقة		
﴿إني ظننت أني ملاق حسابيه﴾	٢٠	١٩٣
(٧٠) سورة المعارج		
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	٢١١
(٧٣) سورة المزمل		
﴿قم الليل إلا قليلاً * نصفه﴾	٢ ـ ٣	٣٤٦
(٧٤) سورة المدثر		
﴿ولا تمنن تستكثر﴾	٦	١٠٤
(٧٧) سورة المرسلات		
﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾	٣٦	١٠٤
(٧٨) سورة النبأ		
﴿عم يتساءلون﴾	١	٣٤٥
(٧٩) سورة النازعات		
﴿فحشر فنادى * فقال﴾	٢٣ ـ ٢٤	٣٤٤

فهرس الأحاديث النبوية الواردة

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة أوائلها على حروف الهجاء

(أ)

(ت)

(خ)

(س)

(ص)

(ك)

(ل)

فهرس الأحاديث النبوية

الواردة في كتاب سبيل الهدى
بتحقيق شرح قطر الندى

فهرس الأمثال

فهرس النحاة واللغويين

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

فهرس النحاة واللغويين

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

فهرس الأمم والقبائل العربية والجماعات النحوية
الواردة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

فهرس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية
في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى